

مركز البحوث  
الجغرافية والكارتوجرافية



تصدر عن مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بمدينة السادات  
ربيع سنوية - العدد الثالث - مارس ٢٠٠٤

استراتيجية التنمية الصناعية في الإسماعيلية	د/ أحمد محمد علي عجوة
تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) دراسة جغرافية	د/ حسام الدين جاد الرب
السكان والاحتياجات من الخدمات التعليمية بمركز فارسكور محافظة دمياط دراسة في الجغرافية التطبيقية	د/ علاء سيد محمود عبد الله
مجتمعات الصيادين في قرية الجبيل بجنوب سيناء دراسة مقارنة في الجغرافيا الاجتماعية	د/ منسى السيد محمد السيد الجميل



مجلة مركز البحوث  
الجغرافية والكارتوجرافية

---

هيئة التحرير

رئيس التحرير	أ.د/ فتحي محمد مصيلحي
عضوا	أ.د/ مدحت محمد جابر
" "	أ.د/ محمد صبري محسوب
" "	أ.د/ أحمد محمد عبد العال
سكرتير تحرير	أ.د/ فايز حسن غراب

توجه جميع المراسلات لهيئة التحرير على العنوان التالي:-

مدينة السادات، المقر الإداري للجامعة، مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية.  
مدينة شبين الكوم، كلية الآداب، جامعة المنوفية، قسم الجغرافيا.

E-mail: Geocart\_center@hotmail.com

البريد الإلكتروني:



## المحتويات

### تقديم

رئيس التحرير

### استراتيجية التنمية الحناعية في الاسماعيليه

١٤٨-٩

٥/ أحمد محمد علي عجوة

تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) دراسة جغرافية ....

٢٣٤-١٤٩

٥/ حسام جاد الرب

السكان والاحتياجات من الخدمات التعليمية بمركز فارسكور

محافظة دمياط، دراسة في الجغرافية التطبيقية .....

٢٨٠-٢٣٥

٥/ علاء سيد محمود

مجتمع الصيادين في قرية الجبيل بجنوب سيناء دراسة مقارنة

في الجغرافيا الاجتماعية .....

٣١٨-٢٨١

٥/ منسي السيد الجمل

٢٢٣-٣١٩

..... عرض الكتب

٣٣٢-٣٢٥

..... الملخصات



## مقدمة

يستهل هذا العدد السنة الثانية من مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية بمدينة السادات ، ويقتصر على أربع دراسات فقط تتعلق كلها بجمهورية مصر العربية لأربعة باحثين مصريين ، وتتوازن أبحاث هذا العدد بين الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا الاجتماعية بواقع بحثين لكل منهما. فقد تعرض الباحث الأول للصناعة وأثرها في عمليات التنمية ، والباحث الثاني تعرض لدراسة تجارة مصر خلال العشر سنوات قبل نهاية القرن العشرين ، أما الباحث الثالث فدرس للخدمات التعليمية ومدى احتياجات السكان منها ، والباحث الأخير فكان عن مجتمع الصيادين في مناطق متفرقة من مصر .

وقد تناول البحث الأول استراتيجية التنمية الصناعية في الإسماعيلية ، فتعرض للنشأة وتطور الصناعات التحويلية في الإسماعيلية ، وسياسة الدولة والتنمية الصناعية بالإسماعيلية ، التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية ، التوطن الصناعي وعوامله ، التركيب الحجمي للصناعة في الإسماعيلية ، مستقبل التنمية الصناعية في الإسماعيلية .

**أما البحث الثاني فيعرض لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)** دراسة جغرافية ، فيسرد تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها ، حجم تجارة مصر الخارجية ، الميزان التجاري ، التركيب السلعي للتجارة الخارجية ، التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية ، مستقبل تجارة مصر الخارجية .

**ويتعلق البحث الثالث بالسكان واحتياجاتهم من الخدمات التعليمية** بمركز فارسكور بمحافظة دمياط دراسة في الجغرافية التطبيقية ، فيدرس المدخل الإقليمي لدراسة سكان مركز فارسكور ، والتطور السكاني لمركز فارسكور ، تقديرات مركز فارسكور حتى عام ٢٠٢٢ ، والوضع الراهن للخدمات التعليمية واحتياجاتها بمركز فارسكور .

**وأخيرا يأتي البحث الرابع تحت عنوان مجتمع الصيادين في قرية الجبيل** بجنوب سيناء دراسة مقارنة في الجغرافيا الاجتماعية، ويتناول الأبعاد الديموجرافية للصيادين ، كما يتناول التركيب العمري ، حجم الأسرة ، درجة التزاحم ، التركيب النوعي للسكان ، الحالة الزوجية وسن الزواج في مجتمع الصيادين ، التراكيب

المورفولوجية والاجتماعية في الجبيل ، وأهم المشكلات التي تواجه صيادي قرية الجبيل السيناوية ، ويختتم البحث بنتائج الدراسة وأهم التوصيات. كما يعرض هذا العدد لعملين علميين منشورين ، العمل الأول عن كتاب في الجغرافيا الاجتماعية صدر باللغة الأجنبية ، أما العمل الثاني فيختص بأطلس الكويت الفضائي والذي صدر عن دولة الكويت. ورغم العبء الذي يقع على كاهل هذه المجلة الناشئة بحكم تخصصها وإصداراتها ربع السنوية ، لكن الأمل يحدونا نحو تغطية كل أعداد الفترة الفائتة ، كما نتمنى للمجلة مزيدا من التقدم ، ونأمل من الجغرافيين العرب دعمهم الأدبي والمعنوي بمزيد من المشاركة والتفاعل العلمي. وعلى الله قصد السبيل،،،،

### رئيس التحرير

أ.د. / فني محمد مصيلحي

جامعة المنوفية  
مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية  
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية

العدد الثالث

# استراتيجية التنمية الصناعية في الإسكندرية

دكتور

أحمد محمد علي عجوة

مدرس بكلية الآداب

جامعة عين شمس

## المحتويات

صفحة	الموضوع
١٣	<b>المبحث الأول: نشأة وتطور الصناعات التحويلية في الإسماعيلية .....</b>
١٥	١ - مرحلة ما قبل تأميم قناة السويس ١٩٥٦/١٩٥٠م.....
٢١	٢ - مرحلة ما بعد تأميم قناة السويس ١٩٥٧/٢٠٠٣م.....
٢٩	<b>المبحث الثاني: سياسة الدولة والتنمية الصناعية بالإسماعيلية .....</b>
٣٠	١- المناطق الصناعية (الإسماعيلية ، القنطرة شرق) .....
٣٧	• المنطقة الصناعية الحرة بالإسماعيلية.....
٣٩	• وادي التكنولوجيا شرق القناة.....
٤٦	٢ - البنية الأساسية.....
٥٥	<b>المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية .....</b>
٦٢	١ - التوزيع على المواضع الجغرافية.....
٧٢	٢ - التوزيع القطاعي والهيكل.....
١١١	<b>المبحث الرابع: التوطن الصناعي وعوامله .....</b>
١٢٢	<b>المبحث الخامس: التركيب الحجمي للصناعة في الإسماعيلية .....</b>
١٣٨	<b>المبحث السادس: مستقبل التنمية الصناعية في الإسماعيلية .....</b>
١٤٤	<b>قائمة المصادر والمراجع العربية والأجنبية .....</b>

**أولاً: مقدمة:**

تبيّن أن معظم الدراسات التي تمت عن الإسماعيلية ركزت علي جوانب التنمية العمرانية علي اعتبار أنها تعرضت للتدمير في فترات الحروب التي خاضتها مصر مع إسرائيل . والبعض الآخر ركز علي الجوانب المختلفة للتنمية المتواصلة ، وبعضها اهتم بإبراز البعد البيئي، والبعض عرض للخدمات(التعليم والصحة). ولم تتل التنمية الصناعية في ثوبها الجغرافي إلا بالنذر اليسير. ولا يتناسب ذلك مع أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية المنشودة ، وأهم الدراسات السابقة لحدود علمي هي:-

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، محافظة الإسماعيلية: مشروع التنمية المتواصلة للإسماعيلية ، ملخص لإستراتيجيات التنمية الصناعية المتواصلة ، المكتب الاستشاري كيموكس مصر، القاهرة ، يوليو ١٩٩٤م.
  - سعاد الصحن : صناعات مدن قناة السويس ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة .
  - محافظة الإسماعيلية: مشروع التنمية المتواصلة ، المنظور البيئي لمحافظة الإسماعيلية ٢٠٠٠م.
  - محافظة الإسماعيلية : استراتيجيات وركائز خطة التنمية المتواصلة لمحافظة الإسماعيلية حتى عام ٢٠١٢م ، الإسماعيلية ، ١٩٩٥م.
  - مصطفى محمد بغدادي: التعليم والصحة في محافظة الإسماعيلية ، دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٢م.
  - عمر الفاروق سيد رجب : مدن قناة السويس ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس
  - وزارة الصناعة : الخريطة الصناعية لمحافظة الإسماعيلية والتوطين الصناعي للمنطقة الصناعية الجديدة بالقنطرة شرق، القاهرة، أبريل ١٩٩٥م.
- ويتضح من الدراسات السابقة أن التنمية الصناعية لم تتل حظها الكافي من الدراسات في صورة جغرافية تفصيلية، فركزت الأولى بصورة عامة علي التنمية الصناعية بالمحافظة دون تفصيلات، وأما الثانية فاعتمدت علي إعطاء نبذة عن المحافظة والمشروعات التي يمكن توطئها بالمنطقة الصناعية الجديدة بالقنطرة شرق . ولم تبرز ملامح الخريطة الصناعية للمنطقة بتفصيلاتها ومكوناتها.

لذلك جاءت هذه الدراسة لأول مرة لتحاول أن ترسم خريطة للصناعات التحويلية بمتغيراتها المختلفة وتفصيلاتها الدقيقة ، وحاولت أن تلقي الضوء على: نشأتها، وتطورها، وتوزيعها الجغرافي، وتوطنها، وخصائصها الحجمية، ومشاكلها ومستقبلها. وحاولت أن تبرز دور قناة السويس في التنمية الصناعية للإسماعيلية كأحد أهدافها : فالمنطقة تقع بين أهم ميناءين بور سعيد في الشمال والسويس في لجنوب . والأولى استفادت من موقعها الجغرافي بالنسبة للقناة وكذا الثانية. وحاولت الدراسة أن تبرز أثر الموقع وعلاقاته المكانية وتفاعله مع المجرى الملاحي العالمي في التنمية الصناعية ودوره في ذلك. وهدفت الدراسة إلى إبراز السياسات والجهود التي بذلتها الدولة واستراتيجيتها لإعادة توطين الصناعة بالإسماعيلية بهدف تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة في كل أجزاء الحيز المكاني للدولة.

ويتبع الجهود المبذولة وسياسات الدولة صوب الإسماعيلية لتنميتها صناعيا. نجد أن الدولة قد أولتها أهمية بهدف دفع عجلة التصنيع في المنطقة وتمثل ذلك في مشروعات البنية الأساسية التي نفذتها ، والمناطق الصناعية التي خصصتها في شرق وغرب مدينة الإسماعيلية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم تبرز الإسماعيلية على الخريطة الصناعية لمصر بصورة تتناسب وهذه الجهود. لذلك اعتبرت هذه النقطة هي المشكلة البحثية لهذا البحث . لماذا لم تبرز الإسماعيلية وتأخذ مكانتها على خريطة مصر الصناعية؟ وحاولت الدراسة أن تجيب على هذا السؤال وأسئلة كثيرة أخرى . واعتمد الباحث على المنهج الموضوعي في دراسته الذي يركز على الأسئلة الأربعة في الجغرافيا الاقتصادية وهي : ما أو ماذا ، أين، لماذا، كيف؟، واستعان الباحث بمجموعة من الخرائط منها : الطبوغرافية ، والتفصيلية، وخرائط المدن بمقاييس : ١/١٠٠٠، ١/٢٥٠٠، ١/٥٠٠٠، ١/٧٥٠٠.

واعتمدت هذه الدراسة على مصادر كثيرة فجمع الباحث بيانات إحصائية من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة الصناعة ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومحافظة الإسماعيلية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ومصادر كثيرة أخرى. هذا بجانب الدراسات الميدانية المكثفة التي قام بها المنطقة الدراسة وتطبيق نموذج الاستبيان(ملحق ١).

ولتحقيق ما سبق أتت هذه الدراسة مكونة من: مقدمة وستة مباحث وخاتمة. عرضت المقدمة للدراسات السابقة، وأسباب اختيار الموضوع وأهدافه، والمشكلة

البحثية، ومنهج الدراسة، ومصادر البيانات. وتناول المبحث الأول نشأة الصناعة وتطورها، وناقش الثاني استراتيجيات التنمية الصناعية بالإسماعيلية، والبنية الأساسية ومدى توفرها، وعرض المبحث الثالث للتوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى أصغر وحدة مساحية، وبين المراكز الصناعية الجديدة والقديمة بالإسماعيلية، ودور كل من القطاعين العام والخاص، ودرس المبحث الرابع عوامل التوطن التي أثرت في التوزيع الجغرافي. واهتم المبحث الخامس بالتركيب الحجمي وخصائصه. وعرض السادس لمستقبل التنمية الصناعية بالإسماعيلية من خلال عرض مشكلاتها وبعض الحلول المقترحة لبعض المشكلات. وهي محاولة متواضعة ندعو الله أن تكون البداية لدراسات أكثر تفصيلا من الباحثين وما توفيقى إلا بالله.

### المبحث الأول

## نشأة وتطور الصناعات التحويلية في الإسماعيلية

### منطقة الدراسة:

يتبين من الخريطة (١) أن محافظة الإسماعيلية تقع على ضفتي قناة السويس وضمن إقليمها الجغرافي، ويحدها من الشمال محافظة بورسعيد، ومن الجنوب محافظة السويس، وأما حدها الغربي ففي شماله ووسطه امتداد محافظة الشرقية، وأما جنوبه الغربي امتداد محافظة القاهرة، وكان حدها الشرقي في وسط قناة السويس، وبعد صدور القرار الجمهوري رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٩ تعدل هذا الحد ليتخطى ضفتي القناة ويضاف إليها مسافة بعمق ٣٠ كم شرقا على طول حدودها الشرقية مقتطعة هذه المساحة من محافظة سيناء الشمالية، وتكاد مدينة الإسماعيلية تتوسط المسافة بين مدينتي السويس (٨٢ كم) جنوبا، وبور سعيد (٧٩ كم) شمالا.

وتشغل الإسماعيلية مساحة كلية ٤٤٨٢,٢ كم<sup>٢</sup> بعد تعديل حدودها الشرقية، تمثل ٠,٤٣% من مساحة الدولة محتلة بذلك المرتبة الحادية عشر على المستوي القومي، وأما مساحتها المأهولة فتبلغ ٤٤١,٥٩ كم<sup>٢</sup> (١). أي ٣٢,٢% من جملة مساحتها الكلية، وتنقسم إداريا إلى خمسة مراكز هي: الإسماعيلية، والتل الكبير، والقنطرة غرب، والقنطرة شرق، وفايدي، وتضم بذلك سبع مدن: الإسماعيلية، والتل الكبير، والقنطرة (غرب، وشرق)، وفايدي، وأبو صوير، والقصاصين. وتغطي خريطة المحافظة ٢٥ قرية رئيسية، ٦٦٧ تابع. وبلغ عدد السكان في أول يناير

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: دليل المسح الإحصائي الشامل، ٢٠٠١، ص ٤



٢٠٠٣م نحو ٧٩٠٢٤٦ نسمة بزيادة قدرها ٧٥٢٣٧ نسمة عن تعداد ١٩٩٦م (٧١٤٨٢٨ نسمة) أي بمعدل نمو ١٠,٥٥%، ويحاول هذا الجزء التعرف على نشأة الصناعات التحويلية ورصد تطورها في الإسماعيلية وذلك بهدف دراسة التاريخ الصناعي لها ومحاولة إلقاء الضوء على بعض سمات وخصائص بنائها الصناعي. وارتبطت الإسماعيلية في نشأتها بحفر قناة السويس الذي بدأ في ٢٥ أبريل ١٨٥٩م حيث أنشئت كمدينة عام ١٨٦٣م تضم إدارة شركات قناة السويس وسميت علي اسم الخديوي إسماعيل حاكم مصر في ذلك الوقت. وارتبط تاريخها الاقتصادي بتاريخ القناة، وقد أعطت القناة لها أهمية خاصة. وعلى الرغم من أن نشأة مدينة الإسماعيلية ارتبطت بإنشاء قناة السويس. إلا أن نهر النيل بما وفره لها من مياه عذبة كان عاملاً أساسياً في تطوير هذه المدينة<sup>(١)</sup>، ويتبين من جدول (١)، وشكل (٢) أنه اقيم بالإسماعيلية ١٠١ مصنع يعمل بها ١٤١٨٤ عاملاً واستثمر بها ٣١٢٧٧٤ ألف جنيه وقسم هذا المبحث تطور الصناعة على أساس العوامل السابقة.

#### جدول (١) التطور التاريخي للبناء الصناعي في الإسماعيلية ١٩٠٠-٢٠٠٣م

المرحلة التاريخية/ المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات
مرحلة ما قبل ١٩٥٦-١٩٠٠م	١٥	٤٩١	٤٠٨,٥
مرحلة ما بعد ١٩٥٧-٢٠٠٣م	٨٦	١٣٦٩٣	٣١٢٣٦٦

المصدر: دليل الصناعة في مصر ١٩٦١م، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصري، مجلة مصر الصناعية أعداد مختلفة، إدارة الشركات بمحافظة الإسماعيلية، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

#### مرحلة ما قبل تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦-١٩٠٠م

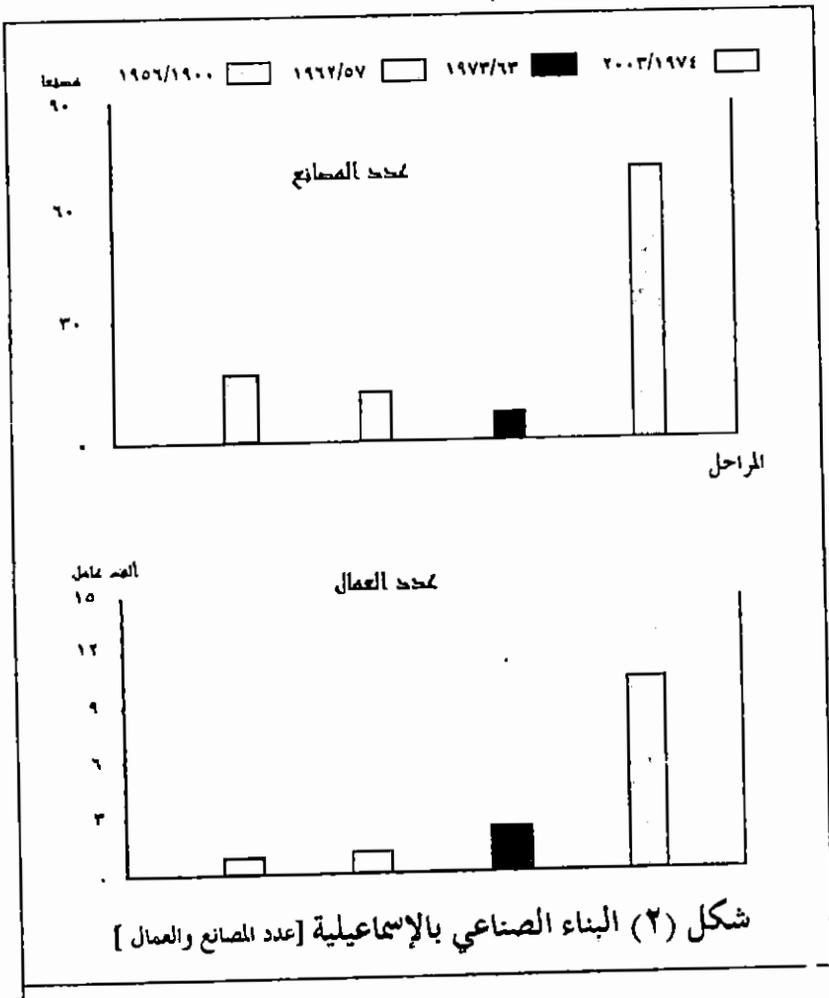
#### مرحلة ما بعد تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٧-٢٠٠٣م

واتسم البناء الصناعي في كل مرحلة بعدة سمات وخصائص ميزته عما سواه وأمكن تقسيم المرحلتين السابقتين إلي مراحل أصغر على النحو التالي.

#### مرحلة ما قبل تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٦-١٩٠٠م:

علي الرغم من نجاح محمد علي في تصنيع مصر إلا أن تجربته لم يكتب لها البقاء لأسباب خارجية وداخلية وتدهورت أكثر في عهد عباس الأول، ولم يبق سعيد باشا الذي حكم مصر بعده بأي محاولة لتنمية الصناعة في مصر عموماً، وأهملت في عهد توفيق ووقعت مصر تحت الاحتلال الإنجليزي، وكانت قد أقيمت بعض

<sup>١</sup> جمال حمدان: شخصية مصر، الجزء الرابع، دار النهضة العربية، القاهرة، صفحات متعددة.



الصناعات بمدينة الإسماعيلية في مطلع القرن ٢٠، وستقتصر الدراسة علي بداية هذا القرن، وكانت مصر قد جذبت عددا من الأجانب لاستثمار أموالهم في مصر في عهد سعيد، واعتمد البناء الصناعي بالإسماعيلية علي القطاع الخاص في هذه المرحلة، وبرزت الصناعات.

الاستهلاكية كسمة لهذا البناء، وشهدت هذه المرحلة تأسيس ١٥ مصنعا حققت فرص عمل لنحو ٤٩١ عامل واستثمرت ٤٠٨,٧ ألف جنيه.

### جدول (٢) البناء الصناعي في الإسماعيلية ١٩٠٠-١٩٥٦م

الاستثمارات بألف جنيه	عدد العمال	عدد المصانع	الصناعات/ المتغيرات
٣٩٩٦٣	٣٥٥	٣	الغذائية
٦١٣٨	١٦	٣	الكيمياوية
٢٢٢٥٥٦	٧٠	٧	مواد البناء
١٤٠٠٠٠٠	٥٠	١	الهندسية
٤٠٨٦٥٧	٤٩١	١٥	جملة الصناعات

المصدر: دليل الصناعة في مصر ١٩٦١م، صفحات متفرقة

وتوزعت على ٤ قطاعات صناعية هي طبقا لأهميتها النسبية: مواد البناء والحراريات، والمواد الغذائية والمشروبات، والهندسيان الكهربائيّة وغير الكهربائيّة، والكيمياويات والأدوية على التوالي.

ذلك مع المقومات الجغرافية للصناعات الغذائية بالإسماعيلية. وتأسس أول مصنع لإنتاج الشيكولاتة في مصر عام ١٩١٢م علي يد عالم كيمياء يوناني الجنسية هو المسيو برسكيفولاكوس حيث قام بعمل تجارب علي صناعتها في مدينة الإسماعيلية وفي عام ١٩٢٠م أنشأ ذلك العالم أول مصنع لهذه الصناعة في مصر، ووطنه في مدينة الإسماعيلية. ولكن نظرا لارتفاع نسبة الرطوبة في هذه المدينة لم تتجح صناعة الشيكولاتة فيها، فنقله إلي مدينة القاهرة<sup>(١)</sup>. وتأسس مصنع لفرز وتدرج الفول السوداني وتمليحه وتعبئته عام ١٩١٩م بطاقة إنتاجية ٥٠٠٠ طن فول سوداني محمص ومعبأ داخل علب من الصفيح. وأقامه سامي توتنجي باستثمارات

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: الصناعات الغذائية في مصر دراسة في التحليل المكاني، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٩م، ص ١٨٦

١٥ ألف جنيهه، وذلك اعتمادا على إنتاج المحافظة منه، وحقق فرص عمل لنحو ١٥ عاملا.

وتعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨ أحد العوامل الرئيسية التي شجعت على النمو الصناعي في مصر عموما لأنها عملت كتعريف جمركية حامية لانقطاع واردات المصنوعات الأجنبية التي كانت تنافس بضراوة المنتجات الوطنية و ذلك بسبب صعوبة النقل البحري وقتذاك. لذا انتعشت الصناعات التي كانت قائمة وقتها، بالإضافة إلى نشأة صناعة أخرى جديدة لتوفير الأغذية والأغذية للقفوات المتحاربة فضلا عن حاجات الشعب المصري عموما<sup>(١)</sup>. وشكلت الحكومة لجنة التجارة والصناعة في الثامن من مارس ١٩١٦ للوقوف على أثر الحرب في الصناعة، وبحث الطرق التي ترقى بالصناعة المصرية.

ونتيجة لذلك فضل كثير من أصحاب رؤوس الأموال المصريين تخصيص جزء من رؤوس أموالهم لإنشاء بعض المصانع لإنتاج ما كانت تستورده البلاد من الخارج<sup>(٢)</sup>. وفي أعقاب هذه الحرب انكمش البناء الصناعي قليلا بسبب سياسية الباب المفتوح العثمانية وتوقف معظمها بعد انتهاء الحرب لعودة المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية<sup>(٣)</sup>. هذا فضلا عن تدفق السلع الصناعية المستوردة، ومضى عقد العشرينيات من القرن العشرين دون إقامة أي مصانع بالمحافظة، بينما شهد عقد الثلاثينيات إقامة ٥ مصانع صغيرة وإن كانت أقرب إلي الورش منها إلي المصانع باستثناء الأول وهو لتصنيع المصابيح الكهربائية وتأسس عام ١٩٣٢ باستثمارات ١٤٠ ألف جنيهه وكان يعمل به ٥٠ عاملا . وألت ملكيته للدولة بعد التأميم وهو مصنع قتالكترون.

والثاني لإنتاج البلاط بقسم البستان بمدينة الإسماعيلية وتأسس عام ١٩٣٧م بطاقة إنتاجية متواضعة ١٢ ألف متر بلاط/ سنة، ومحققا فرص عمل لنحو ١٦ عاملا باستثمارات ٤,٥ ألف جنيهه. وأما الثالث عبارة عن مطبعة للطباعة والتجليد تأسست ١٩٣٨ بمنطقة البستان أسسها اندريكار انينوس وكان يعمل بها ٦ عمال باستثمارات ألفي جنيهه، وأما الرابع والخامس فأقيما بعرايشة مصر عامي ١٩٣٩، ١٩٤٠م وحققا فرص عمل لنحو ١٧ عاملا باستثمارات ١٣,٨ ألف جنيهه

١ ----- :- مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ١١

٢ حسين على الرفاعي: الصناعة في مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥م، ص ٧٩.

٣ نوال قاسم : تطور الصناعات المصرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧م، ص ١١٠

وتخصصا في إنتاج الأبواب والنوافذ والأثاث من الخشب . بطاقة إنتاجية ٤٦٠ قطعة من الأبواب والنوافذ ، ١٣٩ قطعة أثاث /سنة وتعتمد هذه الصناعة علي استيراد الأخشاب.

ويمكن القول أن تأسيس بنك مصر واتحاد الصناعات المصري ١٩٢٠م، وتعديل التعريفات الجمركية ١٩٣٠م ساهما بدور كبير في النمو الصناعي لمصر عموما، أدى ذلك إلى تناقص واردات مصر من المصنوعات الغذائية ونشطت الصناعات الوطنية لتغطية أكبر جزء من السوق الداخلي<sup>(١)</sup>، وأنشئت وزارة التجارة والصناعة لتتولى شئون التنمية الصناعية وإن كان حظ الإسماعيلية قليل من هذه الصناعة في هذه الفترة كما رأينا .

وأنشئ مصنعان للمشروبات: أقيم الأول بشارع السكة الحديد/ بعرايشة مصر بالمدينة عام ١٩٤٦م أسسه أطناش زاميراس باستثمارات ٥ آلاف جنيه وكان ينتج نحو ٢٩ ألف دسنة مياه غازية وأقيم الثاني عام ١٩٤٧م في قسم البساتن علي مساحة ٢٦١٦م<sup>٢</sup> وكان ينتج مليون صندوق /سنة التي أمته الدولة وأصبح أحد وحدات شركة النصر لتعبئة الزجاجات [ الكوكاكولا ] . والملاحظ أن نشأة هذين المصنعين واكبا فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩/١٩٤٥م التي لعبت دورا في انتعاش الصناعة المصرية عموما واتسعت السوق المصرية أمام الصناعات المصرية، وقدر أن الجندي كان ينفق جنيهه إسترليني/ يوم<sup>(٢)</sup>، وأنشأت إنجلترا مركز إمدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Center عام ١٩٤١م وشجع هذا المركز كثير من الصناعات المصرية بهدف دفعها لزيادة الإنتاج وإنشاء مصانع جديدة لتزويد وتموين قوات الحلفاء المتمركزة في مصر .

ومع قيام حرب فلسطين في ١٥مايو ١٩٤٨م ساهمت هذه المصانع في تزويد الجيش المصري بحاجته من المشروبات الغازية، وشهدت هذه المرحلة قيام ثورة ١٩٥٢م، وقد خشي رجال الصناعة ذلك الوضع الجديد وخاصة بعد إصدارها لقانون الإصلاح الزراعي الذي أعاش الرأسماليين الصناعيين في قلق وترقب لما يحدث بالنسبة لهم، مما يمكن معه القول بأن ذلك الوضع قد أثر بشكل ما على سطح الحياة الصناعية عموما، وانخفض الاستثمار الصناعي بعد قيام الثورة

<sup>١</sup> مجلة مصر الصناعية: العدد ١٤ ، السنة ١٥،١٠ نوفمبر ١٩٣٤م،ص ١١

<sup>٢</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره ، ١٩٩٩م،ص ١٨

مباشرة من ٨١ مليون جنيه عام ١٩٣٣م إلى نحو ٥٤,٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥م<sup>(١)</sup>.

وشهدت مصر جلاء القوات البريطانية في ١٨ يونيو ١٩٥٦م، ثم صدور قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م وبعدها بثلاثة أيام حدث العدوان الثلاثي على مصر في العام نفسه الأمر الذي أثر وبشكل مباشر على البناء الصناعي للمحافظة. والملاحظ على هذه المرحلة أنها اتسمت بالخصائص التالية:

- ١- معظم الصناعات التي أقيمت صناعات استهلاكية ولم تظهر الصناعات الرأسمالية في هذه المرحلة، ومعظمها مصانع متوسطة الحجم عمالا ٣٥ عاملا، وصغيرة استثمارا ٢٧ ألف جنيه /المصنع مما يؤكد أنها صناعات تعتمد على العمل أكثر من اعتمادها على التقنية.
- ٢- لم يظهر أي دور لقناة السويس وشركاتها في البناء الصناعي للمحافظة في هذه المرحلة وذلك بإقامة صناعات تخدم حركة المرور فيها مثل صناعات الخدمات والإصلاح والصيانة والتموين.

### مرحلة ما بعد تأميم شركة قناة السويس ١٩٥٧-٢٠٠٣م

شهدت هذه المرحلة أحداثا سياسية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على التنمية الصناعية بالإسماعيلية، ويتبين من جدول (٣) وشكل (٣) أنه أمكن تقسيمها إلى ثلاث فترات زمنية صغيرة لكل منها سمات وخصائص على النحو التالي:

١- الفترة ١٩٥٧-١٩٦٢م.

٢- الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣م.

٣- الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٣م.

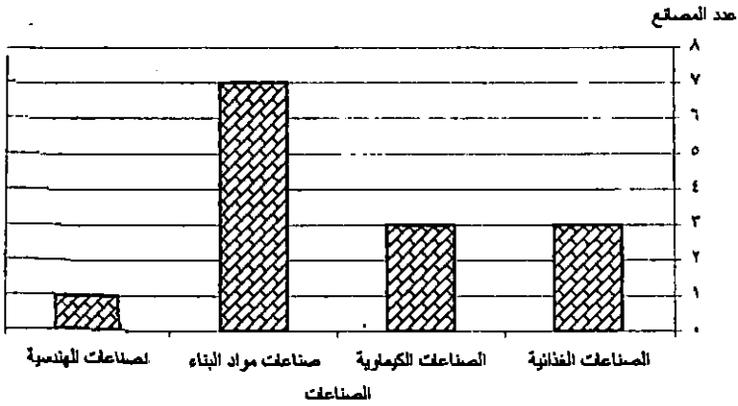
جدول (٣) البناء الصناعي للإسماعيلية بمرحلة ما بعد تأميم

شركة القناة ١٩٥٧-٢٠٠٣م

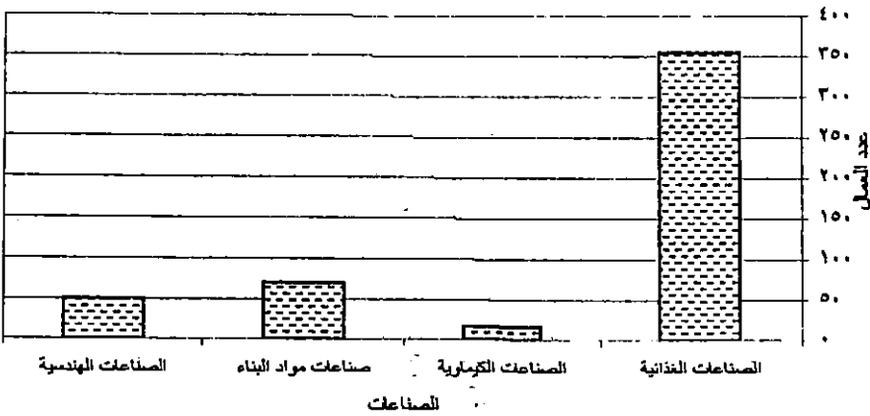
الفترة/ المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات ١٠٠٠ جنيه
١٩٦٢/١٩٥٧	٦	٦٨٢	٢٥٧,٨
١٩٧٣/١٩٦٣	٣	٢٣٩٥	٢٠٠٠
٢٠٠٣/١٩٧٤	٧٧	١٠٦١٦	٢١٠١٠٨,٢

المصدر: بيانات الجدول مجمعة من دليل الصناعة ١٩٦٠، تقارير المصانع والشركات، الدراسة الميدانية.

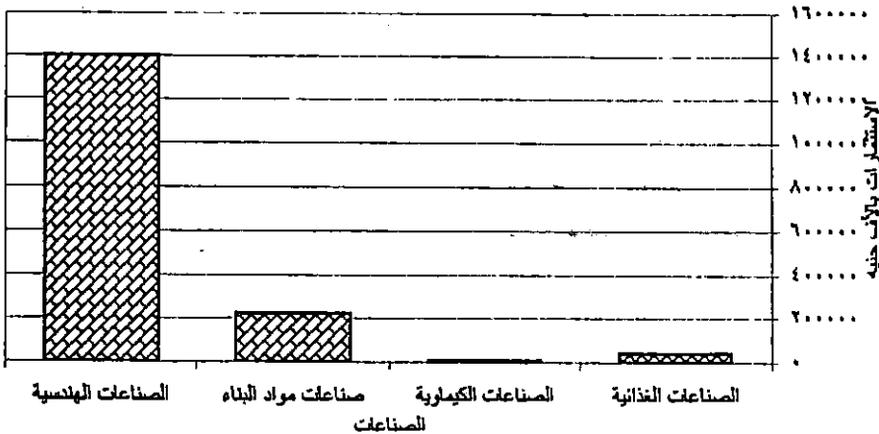
شكل (٣) البناء الصناعي في الإسماعيلية ١٩٥٦-١٩٥٠م



عدد العمال ١٩٥٧-١٩٥٠م



الاستثمارات بالآلاف جنيه ١٩٥٧-١٩٥٠م



## ١- الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢م:

بعد قيام ثورة ١٩٥٢م كان من أهدافها تغيير التركيب القديم للمجتمع واتباع سياسة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي، ولذلك شهدت هذه المرحلة خطوات مهدت للتحويل الاشتراكي الذي بدأ بقوانين ١٩٦١م. فبداية أنشأت المجلس السدائم لتنمية الإنتاج ١٩٥٢م ويهدف إلى تحسين كفاءة الصناعة، ودفع وتشجيع إقامة صناعات جديدة تعتمد على خامات محلية، وإعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية الجديدة.

وكانت ثاني الخطوات هو تمصير المنشآت الإنجليزية واليهودية والفرنسية ١٩٥٦م وما تبع ذلك من: وضع البرنامج الأول للسنوات الخمس للصناعة ١٩٦٢/١٩٥٧ وإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ هذا البرنامج التي تحولت بعد ذلك إلى الهيئة العامة للتصنيع. وهدف القائمين على هذا البرنامج رفع معدل التنمية من ٦% إلى ١٦%، وكذا زيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي الإجمالي من ١١% إلى ١٩% خلال سنوات البرنامج. وقدرت احتياجات البرنامج التمويلية بمبلغ ٣٣٠ مليون جنيه لاستثمارها في ١٥٠ مشروعا<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم تنل الإسماعيلية إلا مشروعين من مشروعات برنامج السنوات الخمس ١٩٥٧/٦٢، واقتصرت التنمية الصناعية على جهود القطاع الخاص منفردا وإن كانت متواضعة.

جدول (٤) البناء الصناعي للإسماعيلية في الفترة الزمنية ١٩٥٧ - ١٩٦٢م

الصناعة/المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات ١٠٠٠ جنيه
الصناعات الهندسية	٢	٣٧٠	٢٥٠٠٠٠
الصناعات الغذائية	٢	٣٠٠	١٥٠٠
الغزل والنسيج	١	٧	٨٠٠
مواد البناء	١	٥	٥٠٠
جملة المحافظة	٦	٦٨٢	٢٥٧٨٠٠

المصدر: دليل الصناعة ١٩٦١، وبيانات غير منشورة أخرى

وشهدت هذه المرحلة تنفيذ أول خطة خمسية متوسطة الأجل وهي ٦٠/٦١- ٦٤/٦٥م وما صاحبها من سياسات. وقد أوضحت متابعة تنفيذ هذه الخطة أنه كان هناك إهتمام كبير بقطاعي الصناعة والتعدين حيث حظيا باستثمارات ٢٦,٩%<sup>١</sup>

<sup>١</sup> عبد السلام عبد الحليم عامر: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٢م، ص ٣٤.

من جملة استثمارات الخطة. ويرجع سبب ذلك إلى تقوية القاعدة الاقتصادية الصناعية في البلاد<sup>(١)</sup>.

ويتضح من الجدول السابق والشكل (٣) أن الصناعات الهندسية بدأت تظهر على خريطة المحافظة وحظيت بثلاث مصانعها وأكثر من نصف عمالها ومعظم استثماراتها ٣٣,٣%، ٥٤,٢%، ٩٨,٩% على الترتيب. فتأسس مصنع الشركة الهندسية بمدينة الإسماعيلية عام ١٩٦٠ محققا فرص عمل لنحو ٥٥ عاملا باستثمارات ٧٠ ألف جنيه. وأسسها عثمان أحمد عثمان، وتخصص في إنتاج موازين الحمولات الثقيلة والمتوسطة والأتوماتيكية [موازين الطبليبة للسيارات والسكك الحديدية]. وأقيم الثاني مرتبطا بشريان الملاحة قناة السويس وتخصص في بناء الأوناش العائمة واللنشات والكرافات وذلك تحت مسمى شركة التمساح لبناء السفن. وصدر قرار تأسيسها رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٦١م برأسمال ٢٢٠ ألف جنيه، موزعة على ١١٠ ألف سهم قيمة السهم جنيهان<sup>(٢)</sup>. ويشغل المصنع مساحة ٢٩٦٦م<sup>٢</sup> وينتج سنويا نحو ٢٠٠٠ طن من الأوناش والكرافات وتغطي احتياجات الهيئة من قاطرات ولنشات لخدمة حركة الملاحة في القناة.

وساهم في تأسيسها كل من: هيئة قناة السويس ٢٧٥٠٠ سهم ويمثلها المهندس محمود يونس، وإبراهيم محمد أيوب ٥٠٠ سهم، والمهندس إبراهيم المصري ٣٠٠٠ سهم، والشركة الهندسية للصناعات عثمان أحمد عثمان ٢٥٠٠ سهم، وحنفي محمود ١٠٠٠ سهم، وزكريا الصدر ٥٠٠ سهم، وشركة الدلتا التجارية ٦٠٠٠ سهم وشركة الاستريالي كوربوريش هولندا ١٠٠٠٠ سهم وهي شركة هولندية عكس الشركتين السابقتين المصريتين ويمثلهما دين هارتوج، وشركة أنطون وريمون حمص ٤٠٠٠ سهم، وشركة محمد سليمان ٢٥٠٠ سهم، ومحمود حنفي، وحسن عزت عادل مساعد سكرتير عام الهيئة، ومشهور أحمد مشهور، ومحمد فؤاد الطردي، ومحمد ماجد وهم مهندسون بهيئة قناة السويس ولكل منهم ٥٠٠ سهم وجميع المساهمين مصريو الجنسية عدا الشركة الهولندية. بجانب الاكتتاب العام بنحو ٤٩٠٠٠ سهم<sup>(٣)</sup>. ويتضح أن معظم المساهمين من العاملين بهيئة قناة السويس مما يؤكد سيطرة الهيئة على تلك الشركة.

مجلس الشورى: تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ١٩٨٢/١٩٥٩م القاهرة

١ ٢٠، ١٩٨٥م، ص ٢٠

٢ الوقائع المصرية: العدد ١١١ في ١٥/٥/١٩٦١، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٥٦٩

٣ عبد السلام عبد الحليم عامر: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٣م، ص ٢٣٣

وحظيت صناعة المواد الغذائية بمصنعين: الأول مطحن حجارة قزمي لطحن الأذرة والقمح وجرش الفول بقرية المحسمة القديمة ، واستثمر ١٥٠٠ جنيه وتأسس عام ١٩٥٨ وكان يعمل به ٥ عمال وهي سمة هذا النوع من المطاحن التي تنتشر في الريف المصري. وأما الثاني فكان مصنع لمنتجات الألبان وتأسس عام ١٩٥٦ ، وأدمج بعد ذلك في شركة مصر للألبان ١٩٦٥/٦٣<sup>(١)</sup>. ويشغل مساحة ٢٢١٧٥٠ م<sup>٢</sup> ، وكانت طااقته اليومية ٢٥ طنا من منتجات اللبان اعتمادا على الظهير الزراعي لمحافظة . وانتقل المصنع بعد حرب ١٩٦٧م إلى نظيره في طنطا ولكنه عاد لموقعه الحالي مرة أخرى بعد اتفاقية السلام ١٩٧٩م.

وتأسس مصنع للأحذية بشارع الجيش بالبيستان عام ١٩٥٦ وهو صغير الحجم عمالا واستثمرا ٧ أعمال ، ٨٠٠ جنيه. بطاقة إنتاجية ٩٦٠ زوج أحذية وأسسه كامل حسن وكان يعتمد على الجلود المدبوغة محليا. وأنشئ مصنع للطوب الأحمر بقرية نفيسة ١٩٥٩م أسسه نبيه جندي فلتس، وحقق فرص عمل لنحو ٦ عمال بخلاف العمالة الموسمية، وكان المصنع يقوم بتصنيع الطوب المنتج وقتها من الطمي والغرين وحرقة باستخدام المازوت ليعطي حاجة المحافظة وكانت طااقته ٤٢١٥٠٠ طوبه/السنة. ويعد إنشاء مصنع مواد الصباغة والمواد الوسيطة أحد المداخل الطبيعية بجانب الكيماوية الدوائية والبتروولية لتأسيس الصناعات الكيماوية والعضوية التي تخدم مناجاتها (مواد الصباغة) عددا من الصناعات مثل المواد المساعدة للنسيج ، الأدوية ، الملدنات ، المنظفات الصناعية. وتولت بولنדה مساعدة مصر في إقامة مصنع الصبغات الوسيطة بالإسماعيلية. علي أن تساعد إيطاليا بلادنا في إنتاج صبغات الأحواض والصبغات المباشرة.

واتجه الرأي إلى توطين المصنع في بادئ الأمر في منطقة أبو زعبل للاستفادة من إمكانات مصنع ١٨ الحربي في هذه الناحية . وحنى يمكن تجميع مصانع الكيماويات العضوية (مصنع مواد الصباغة ، والكيماويات الدوائية ، والمضادات الحيوية ، ١٨ الحربي) سويا في منطقة واحدة. وقد تعذر تنفيذ هذا الرأي لاستحالة صرف مخلفات المصنع بمنطقة أبو زعبل خشية من تسرب السموم للمياه الجوفية . وتبين أنه يحتاج إلي أحواض بمساحات شاسعة تتجاوز ٢٠٠ فدان. وتكاليف إقامتها ١١٠ ألف جنيه بجانب ١٦٠ ألف جنيه قيمة صرف المخلفات.

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره ، ١٩٩٩م، ص ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٥.

وقام الخبراء الطليان والبولنديون مع خبراء هيئة التصنيع بدراسة عدة أماكن أخرى وهي الإسكندرية ، وبور سعيد ، والإسمايلية . واقترحوا في تقريرهم إقامة المصنع في الإسكندرية أو الإسمايلية واستبعدت بور سعيد لأسباب كثيرة . وبدراسة إقامة المصنع بالإسمايلية ثبت أنه يمكن التغلب على مشكلة صرف المخلفات . فقد وافقت هيئة قناة السويس علي صرف المخلفات بعد معادلتها مباشرة في القناة . كما وافقت الهيئة علي مد المشروع بكميات المياه اللازمة بسعر التكلفة ٧مليم/م<sup>٣</sup>، وتقديم الموقع المطلوب ومساحته ١٠٠ أفدان التي كانت تملكه ، وتقديم مساكن للعاملين بالمصنع، هذا بجانب طبيعة المناخ في الإسمايلية الذي يتسم بالجفاف ويناسب هذه الصناعة. واختير موقع المصنع في شمال شرق المدينة الذي يعد أفضل المواقع لتوفر مقومات الصناعة به وأنشئ المصنع ووقعت حرب ١٩٦٧م وخرفا عليه تم فكه ونقله وإعادة توطينه من جديد في البيضاء/بحيرة<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من قصر هذه الفترة الزمنية إلا أنه برز دور الحكومة من خلال برنامج السنوات الخمس ١٩٥٧/١٩٦٢م في محاولة منها لنشر الصناعة على كل الحيز المكاني لمصر وبداية الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ وهي بداية إتباع سياسة الاقتصاد الموجه والتخطيط المركزي. ونالت الإسمايلية مصنعين من جهود الدولة الأول لبناء وإصلاح السفن والكركات، والثاني لمنتجات الألبان وهي مصانع كبيرة الحجم عمالا واستثمارا ٣١٥ ، ٢٥٠ عاملا على التوالي. وبدأت الصناعة تنتشر خارج مدينة الإسمايلية إلى الأطراف: نفيشة، والمحسمة وارتبطت جميعها بالمواد الخام المحلية. وبدأت الصناعات الرأسمالية في الظهور في هذه المرحلة بإقامة شركة التماسح لبناء السفن.

#### ب- الفترة الزمنية ١٩٦٣ - ١٩٧٣م:

اتسمت هذه المرحلة بالأخذ بأسلوب التخطيط القومي الشامل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أي أنها امتداد للمرحلة السابقة. وقد نفذ خلالها بقية الخطة الخمسية ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ على المستوى القومي. وحظيت المحافظة منها بإقامة ٣ مصانع حققت فرص عمل ٢٣٩٥ عاملا واستثمر بها ٢٠٠٠ ألف جنيه أي ٦,٣%، ١٧,٥%، ٠,٦% على التوالي من جملة مرحلة ما بعد التأميم.

فطبقا للخطة الخمسية الأولى أقام القطاع العام مصنع الشركة العربية للراديو والترنستورز عام ١٩٦٢م بالحي الأول وفي العام نفسه أقامت الدولة مصنع

<sup>١</sup> محمد محمود الديب : مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٠م ، ص ٩٠، ٩١، ٩٢.

قنالتكس للأرضيات. ويشغل مساحة ٢٣٠٥٤٥ م<sup>٢</sup> غرب المدينة وينتج نحو ٢١٠٠٠ م<sup>٢</sup> من بلاط الأرضيات<sup>(١)</sup>. وأما الثالث فارتبط في نشأته بالقناة وهو مصنع شركة القناة لأعمال المواني وتأسس عام ١٩٦٥م باستثمارات محققة ٢ مليون جنيه، وفرص عمل ١٥٠٠ عامل. وبعد انتهاء هذه الخطة تلتها مرحلة ما بين الحربين ١٩٦٨/١٩٧٣م وشهدت الصناعة في الدولة عموماً انكماشاً بسبب اتباع سياسات سنوية بهدف تعبئة الموارد القومية لمواجهة الالتزامات الوطنية المتمثلة في الاستعداد للحرب أو الدخول فيها<sup>(٢)</sup>.

وتعد هذه المرحلة هي فترة انكماش في التاريخ الصناعي للمحافظة، فشهدت محافظات القناة عموماً معركتين: الأولى عام ١٩٦٧م وظلت أثارها ممتدة عامين آخرين ١٩٦٨، ١٩٦٩م حرب الاستنزاف، وبرزت أثارها المدمرة على الصناعة وال عمران وأدت إلى حدوث التهجير القسري لسكان المحافظة واحتلال شبه جزيرة سيناء وأصبح الجيش الإسرائيلي يربط على الضفة الشرقية للقناة. ولم يمض على ذلك سوى أعوام ثلاثة إلا ودارت رحى الحرب مرة أخرى في عام ١٩٧٣م واستردت مصر أرضها ولكن ترتب عن هاتين المعركتين أمران هما: الأول توقف القطاع الصناعي برمته عن الإنتاج بالمحافظة كنتيجة مباشرة لهجرة السكان والتدمير الذي لحق بالمنشآت الصناعية ومدن المحافظة عموماً.

وأما الأمر الثاني فهو نقل معظم مصانع ووحدات القطاع العام من المدينة إلى نطايرها داخل الدولة حتى تكون بعيدة عن مرمى وسائل التدمير لهذا البناء الصناعي. وعلي الرغم من ذلك يمكن القول أن هذه المرحلة والسابقة عليها كان للحكومة دور في نشر الصناعة على أقاليم مصر. أي أنها مرحلة القطاع العام وينمى ذلك مع السياسة التي اتبعت في ذلك الوقت، والملاحظ أيضاً أنه برز دور القناة في تأسيس جانبها منها، وكذا الاستمرار نحو المزيد من الصناعات الرأسمالية ضخمة الحجم عمالاً ٧٩٨ عاملاً/ مصنع، وتركزت جميعها بمدينة الإسماعيلية.

### ج- الفترة ١٩٧٤ - ٢٠٠٣م:

شهدت هذه المرحلة في بدايتها الانتصار الذي حققته مصر في حربها ١٩٧٣م واستردادها لأرضها، وكان من نتيجة ذلك تهيئة المناخ لعودة الحياة للمحافظة. فصدر قرار من رئيس الدولة في أكتوبر ١٩٧٤م بإعادة السكان

<sup>١</sup> المشروع الإقليمي لتخطيط وتنمية الإقليم الثالث: محافظة الإسماعيلية، ١٩٩١م، ص ١١.  
<sup>٢</sup> مجلس الشورى مرجع سبق ذكره، ١٩٨٥م، ص ٦.

المهجرين وبداية تعمير مدن القناة. وتطهير مجري القناة من مخلفات الحرب تمهيدا لإعادة تشغيلها، وفتحت القناة للملاحة في ٥ يونيو ١٩٧٥م أمام الملاحة العالمية.

وعزمت الدولة على فتح الباب أمام رؤوس الأموال العربية والأجنبية في أعقاب هذه المعركة. فصدر قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والقوانين المعدلة له. ووقعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل ١٩٧٩. أملا منها في إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في أجواء يخيم عليها السلام. وصدر القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م بتقسيم البلاد إلي ثمانية أقاليم جغرافية تخطيطية، وكانت الإسماعيلية ضمن الإقليم الثالث الذي ضم معه محافظات: بورسعيد، والسويس وسيناء الشمالية والجنوبية، والشرقية. واستقرت هيئة التخطيط الإقليمي لهذا الإقليم بمدينة الإسماعيلية<sup>(١)</sup>.

وكانت هذه المرحلة البداية الحقيقية لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وورثت هذه المرحلة مشاكل عديدة من جراء الحروب السابقة تمثلت في أعباء إعادة الأعمار وتطهير مجري القناة. وتميزت السياسة الاقتصادية للدولة آنذاك بإتباع أسلوب التخطيط المتحرك، وأعدت الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨م وتلتها الخطة الخمسية ١٩٨٧/٨٦-٨٢/٨١م.

وصدر قرار محافظ الإسماعيلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٧٩م بتخصيص ٥٣٥ فدانا لإنشاء المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية، وأعقبه بالقرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣م، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٩٥م بتخصيص مساحة ٨٠٠ فدان في غرب المنطقتين السابقتين لإنشاء المنطقة الحرة الصناعية. وعزمت الدولة على إنشاء وادي التكنولوجيا شرق القناة عل غرار وادي السيلكون في الولايات المتحدة الأمريكية فخصصت له مساحة ١٦٢٧٩ فداناً، وتمشيا مع السياسة نفسها لتنمية شرق القناة صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨١٣ لسنة ١٩٩٣م بتخصيص مساحة ٨٠ فداناً لإنشاء منطقة صناعية بالقطرة شرق كمرحلة أولى، وتبعه قرار رقم ٢٥٦٨ لسنة ١٩٩٧م بتعديل مساحة هذه المنطقة إلي ٩٣ فداناً، ونعمل هذه السياسات علي جذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تحقق فرص عمل، وإقامة صناعات مغذية لها.

<sup>١</sup> مجلس الشورى: مرجع سبق ذكره، ١٩٨٥م، ص ٣٠

وفي ظل هذه الاستراتيجيات التي اتبعتها المحافظة ومجلس الوزراء لتنمية المحافظة صناعيا يمكن القول أن هذه المرحلة هي البداية الحقيقية لتنمية المحافظة صناعيا، والملاحظ أن المناطق التي أُقيمت في هذه المرحلة استقطبت ٦٧ مصنعا، ويعمل بها ٧٩٧٣ عاملا، واستثمر فيها ١٤٤١٧٤ ألف جنيه (شكل ٢، ٣)، بينما أُقيمت ١٠ مصانع داخل مدينة الإسماعيلية ومدن اللّ الكبير، وفأيد محققة نحو ٢٦٤٣ فرصة عمل واستثمر بها ١٦٥٩٣٤ ألف جنيه.

ودخل القطاع الخاص بقوة في ظل هذه الاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة فمعظم مصانع هذه المرحلة من جهوده عدا ٣ مصانع تشارك فيها المحافظة وهي: فوديكو للصناعات الغذائية ورأس ماله ١٦٠٠٠ ألف جنيه موزعة علي ١٦٠٠٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات، وتساهم المحافظة بنحو ١٢٠٠ سهم أي بنسبة ٥٧% من رأس المال، وتأسس عام ١٩٨٣م، ويشغل مساحة ٢٥٣ فداناً لأنه يضم مزرعة للخضر والفاكهة تغطي حاجته من المادة الخام. ويقع شمال مدينة الإسماعيلية كـ٩ طريق الإسماعيلية/ بورسعيد. وأما المصنع الثاني فتأسس عام ١٩٨٠م بقمة فأيد لإنتاج الطوب الطفلي ورأس ماله ١٦٠٠٠ ألف جنيه موزعة علي ١٦٠٠٠٠٠ سهم بقيمة ٥ جنيهات للسهم، وتمتلك المحافظة ٦٩٨٠٠ سهماً أي ٢٣% من رأس ماله. وأما الثالث فهو مصنع اسمائيد للمواد الغذائية وتأسس ١٩٨١م وتساهم المحافظة بنحو ٤٥% من رأس ماله.

وأمكن رصد سمات هذه المرحلة بفتراتها الزمنية الثلاث في الآتي: تعد البداية الحقيقية للتنمية الصناعية في المحافظة في أعقاب تحرير شبه جزيرة سيناء، وتعمير مدن القناة وعودة المهجرين لتعود الحياة إليها مرة أخرى هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية تبني الدولة عملية التخطيط الصناعي في المحافظة سواء من مجلس الوزراء أو وزارة التخطيط أو المحافظة نفسها، واتباع استراتيجيات لسدفع عجلة التنمية الصناعية في المحافظة تمثلت في: إنشاء المناطق الصناعية [أربع مناطق] ووادي التكنولوجيا. وتقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال للاستثمار الصناعي، زد على ذلك مشروعات البنية الأساسية التي نفذتها الدولة وجميع هذه الاستراتيجيات تصب في خانة دفع عجلة التصنيع بالمحافظة. ويحاول المبحث الثاني تناول هذه الاستراتيجيات بشيء من التفصيل. وتبين أن الصناعة لم تعد تقتصر على مدينة الإسماعيلية فقط بل انتشرت إلى بقية مدن المحافظة على محورين: الأول شمالي/جنوبي يمتد شرق وغرب القناة. [القطرة شرق وغرب،

وادي التكنولوجيا، ومدينة الإسماعيلية، وفايد [أبو سلطان]. وأما الثاني فكان غربي/ شرقي وإن كان أقل في أهميته عن سابقه ويضم: النل الكبير، والمحسمة ونفيشة. ويمكن القول إنها مرحلة القطاع الخاص فكل البناء الصناعي من جهوده باستثناء القليل. واقتصر دور الدولة على التخطيط والتوجيه والمراقبة فقط. وحتى المصانع التي ساهمت فيها الدولة تم تصفيتها وبيعها وجاري تصفية بقيتها مثل مصانع: أسمافود، واسمامكس

### المبحث الثاني

## سياسة الدولة والتنمية الصناعية بالإسماعيلية

تسعى الحكومة إلى نشر الصناعة على كل الحيز المكاني للدولة وتوزيعها توزيعاً متوازناً على أقاليمها لتوزيع الرفاهية المتأتية عنها على كل سكان الدولة، وتحاول من خلال سياستها المطبقة أن يكون للتنمية الصناعية دور رئيسي في التنمية الإقليمية. واستخدمت عدة أدوات لتنفيذ هذه السياسة.

ونالت محافظة الإسماعيلية قسطاً من هذه السياسة فعزمت الدولة على الاستفادة من المزايا النسبية لموقع وموضع المحافظة، وتوفير الموارد الاقتصادية بها التي تمثل مواد خام أولية لبعض الصناعات المزمع إقامتها. هذا فضلاً عن مشروعات البنية الأساسية المتوفرة والتي يمكن إضافتها. زد على ذلك البناء الصناعي القديم والقائم بالمحافظة الذي يمثل نواة التنمية الصناعية المنشودة. أي أن المحافظة تضم مقومات أساسية لقيام بناء صناعي بها.

وكانت أولى الأدوات التي استخدمتها الدولة لتنميتها صناعياً إنشاء وتخصيص أراض على هوامش المعمور بالمحافظة لإقامة مناطق صناعية مخططة ومكتملة البنية الأساسية بهدف جذب رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع الصناعة، وبلغت مساحة الأراضي المخصصة ١٨٢٠٤ أفدنة. ويحاول الجزء التالي تناول الوضع الراهن لهذه المناطق الصناعية ووادي التكنولوجيا، وإلقاء الضوء عليها.

### أولاً: المناطق الصناعية:

تعد أحد أهم الأدوات التي استخدمتها الدولة لإعادة توطين الصناعة وتوزيعها على الأقاليم الجغرافية للدولة، وأقيمت بالمحافظة أربعة مناطق صناعية استقطبت مدينة الإسماعيلية حاضرة المحافظة ثلاث، واختيرت مواضعها الجغرافية في غربها، ووقع الاختيار على مدينة القنطرة شرق لتكون موطن للمنطقة الرابعة. وتشغل هذه المناطق مجتمعة مساحة ١٨٤٥ أفداناً تمثل نحو ١٠,١ % من جملة

المساحة التي خصصتها الدولة للتنمية الصناعية بالمحافظة. وتوزعت مناصفة تقريباً بين مدينتي الإسماعيلية والقنطرة شرق ٩٣٥، ٩١٠ فداناً أي ٥٠,٧%، ٤٩,٣% على التوالي خريطة (٤)، والملاحظ على ذلك انتقال محور التنمية الصناعية إلى شرق القناة كهدف إستراتيجي من أهداف الدولة بعد أن كانت التنمية تقتصر على محور غرب القناة، وإلى الوضع الراهن في هذه المناطق.

أ- مدينة الإسماعيلية:

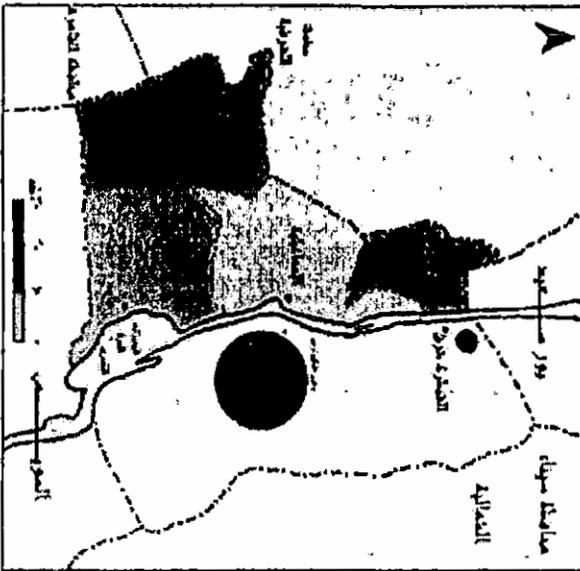
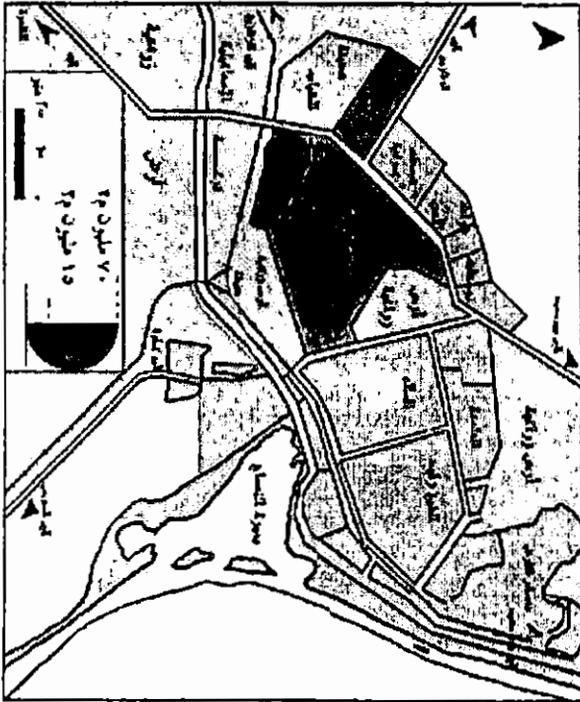
حظيت مدينة الإسماعيلية على أكثر قليلاً من نصف مساحة المناطق الصناعية بالمحافظة واختيرت هذه المناطق في غربها وعلى هامشها الصحراوي الغربي شرق وغرب طريق القاهرة /الإسماعيلية/بور سعيد. وقسمت هذه المساحة إلى ثلاث مناطق صناعية تشرف محافظة الإسماعيلية على الأولى والثانية، بينما تخضع الثالثة لإشراف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة على النحو التالي:-

#### ١- المنطقة الصناعية الأولى:

تعد اللبنة الأولى في إنشاء المناطق الصناعية بالمحافظة فهي الأقدم إنشاءً<sup>(١)</sup>. وتشغل مساحة ٣٦٥ فداناً أي ١٥٣٣٠٠٠ متر ٢ تمثل نحو ٣٩% من جملة مساحة المناطق الصناعية بالمدينة. وكما هو موضح بالخريطة تقع في شرق طريق القاهرة/الإسماعيلية/بور سعيد الذي يقطع المحافظة من الجهة الغربية للقناة ويسير محاذياً لخط السكك الحديدية الإسماعيلية/بور سعيد وقناة السويس، وقسمت هذه المنطقة على ٤٩ مصنعا بعد اكتمال مشروعات البنية الأساسية بها، ويتضح من جدول (٥) ، والخريطة (٤) أن الصناعات الغذائية تشغل نحو ثلث مساحة المنطقة، وأقل من ربع عدد المصانع تليها الصناعات المعدنية الأساسية.

وشغلت هاتين الصناعتين أكثر من نصف مساحة المنطقة وأقل من خمس عدد مصانعها بينما شغلت بقية الصناعات الأخرى: الغزل والنسيج والملابس، والكيمويات، والهندسيات ، ومواد البناء ٤٦% من مساحتها ، ٦٣% من مصانعها، واختير موقع الصناعة عموماً في غرب المدينة مخالفاً لقواعد التوطن الصناعي السليم الذي يجب أن تتوطن في جنوب ، وجنوب شرق المدن لتجنب الآثار البيئية الضارة للبناء الصناعي . صحيح أن معظم الصناعات القائمة خفيفة ومتوسطة التلوث، ولكن جنوب مدينة الإسماعيلية كانت تتوازي مع غربها في المناطق الصحراوية الخالية من الاستزراع وبعيداً عن محاور النمو العمراني الذي يأخذ الاتجاهين الشمالي والغربي.

<sup>١</sup> صدر قرار محافظ الإسماعيلية رقم ١٨٥ لعام ١٩٧٩ بإنشاء المنطقة الصناعية الأولى وتخصيص هذه المساحة وتولى المحافظة مسئولية هاتين المنطقتين إشرافاً وتخطيطاً وتنفيذاً.



خريطة (٥) مساحة المناطق الصناعية في محافظة الإسماعيلية ٢٠٠٣ م

جدول (٥) البناء الصناعي للمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية بمدينة الإسماعيلية ٢٠٠٣

المنطقة الصناعية الأولى				الصناعة /البيان
%	المساحة م <sup>٢</sup>	عدد المصانع %		
٣١,٩	٤٨٨٦٦٨,٩٠	٢٤,٥	١٢	الغذائية
٢,٥	٣٧٨٨٧	٤,١	٠,٢	النسيج والملابس
٩,٤	١٤٣٩٦٢,٣٥	٢٠,٤	١٠	الكيمياوية
٢٢,١	٣٤٠١٤٢,١٠	١٢,٢	٠,٦	المعدنية
٤,٧	٧٢٦٤٥	٨,٢	٠,٤	الهندسية
١٨,٨	٢٨٧٧٣٦,٢٥	١٢,٢	٠,٦	مواد البناء
١٠,٦	١٦١٩٥٨,٤٠	١٨,٤	٠,٩	أخرى
١٠٠	١٥٣٣٠٠٠	١٠٠	٤٩	جملة المنطقتين
المنطقة الصناعية الثانية				الصناعة /البيان
%	المساحة م <sup>٢</sup>	عدد المصانع %		
٢٢,٨	١٢٤٧٥٧,٣٥	١٤	١٥	الغذائية
٨,٨	٤٨١٠٩,٣٥	٦,١	٠,٧	النسيج والملابس
١١,٢	٦٢٠٥٣,٦٥	١٨,٣	٢١	الكيمياوية
٦	٣٢٦٥١,٨٠	١٩,٦	٢٢	المعدنية
٣,١	١٦٩٦٣,٢٥	٥,٢	٠,٦	الهندسية
١٤,٧	٨٠٢٣٤,١٥	٢٦,١	٣٠	مواد البناء
٣٣,٤	١٨٢٦٥٨,٤٥	١٢,٢	١٤	أخرى
١٠٠	٥٤٧٤٢٨	١٠٠	١١٥	جملة المنطقتين
المنطقة الصناعية الثالثة				الصناعة /البيان
%	المساحة م <sup>٢</sup>	عدد المصانع %		
٢٩,٥	٦١٣٤٢٦,٢٥	١٦,٥	٢٧	الغذائية
٤,١	١٥٩٩٦,٣٥	٥,٤	٩	النسيج والملابس
٩,٩	٢٠٦٠١٦	١٨,٩	٣١	الكيمياوية
١٧,٩	٣٧٢٧٩٣,٠٩	١٧,١	٢٨	المعدنية
٤,٣	١٩٦٠٨,٢٥	٦,١	١٠	الهندسية
١٧,٧	٣٦٧٩٧,٤٠	٢٢	٣٦	مواد البناء
١٦,٦	٣٤٤٦١٦,١٥	١٤	٢٣	أخرى
١٠٠	٢٠٨٠٤٢٨	١٠٠	١٦	جملة المنطقتين

بيانات الجدول مجمعة من محافظة الإسماعيلية (بيانات غير منشورة) : لجنة خدمات المنطقة الصناعية الأولى والثانية.

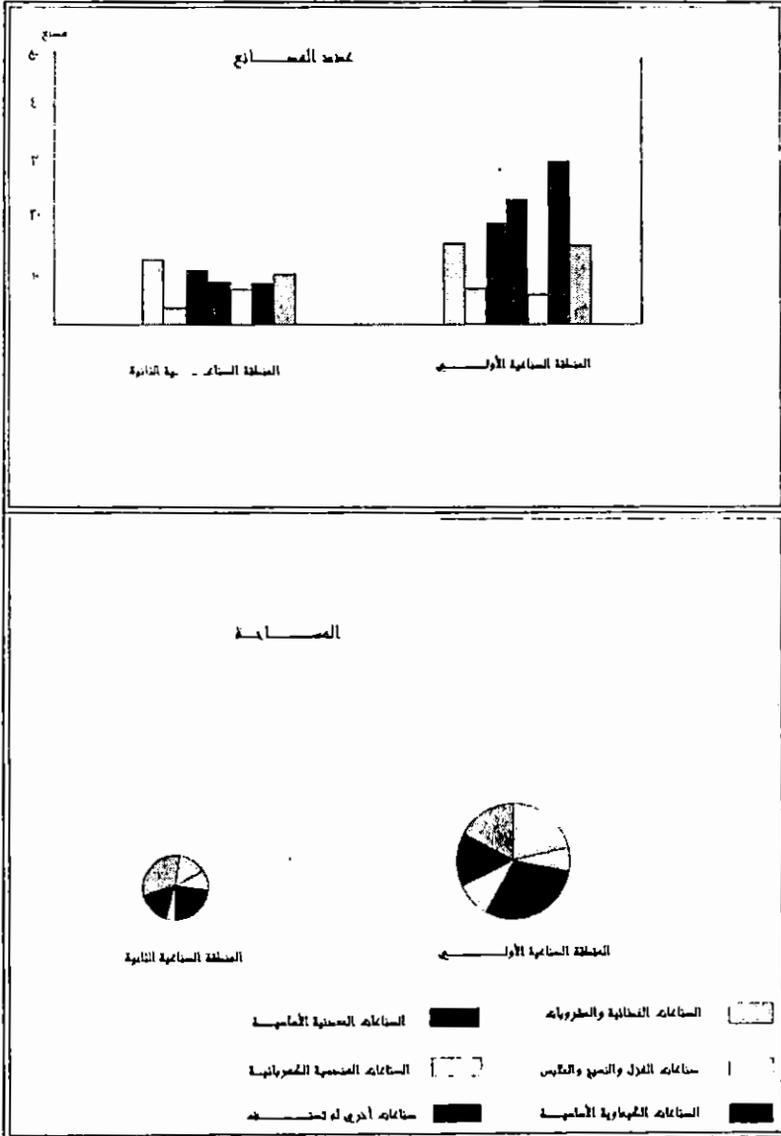
ويتبين من قراءة الخريطة نفسها وتتبعها أن هذا الموقع للصناعة محدد بظواهرات بشرية ففي جنوب المنطقتين الأولى والثانية خط السكك الحديدية القاهرة/الإسماعيلية، وأراضي زراعية. بينما في شمالها وشرقها ترابط قنوات

الجيش الثاني وسكناته ومزارعه، وأما في غربها طريق القاهرة/ الإسماعيلية/ بور سعيد السريع، والنمو على هذه الظواهر أنها إما محددات للتوسع المستقبلي للمنطقة وإما أنها تتأثر وتؤثر سلبياً في المنطقة الصناعية. وكان من الأولى التخلص من كل هذه المعوقات وتوطين الصناعة في جنوب المدينة وعلى طول محور النقل الهام طريق القاهرة/الإسماعيلية.

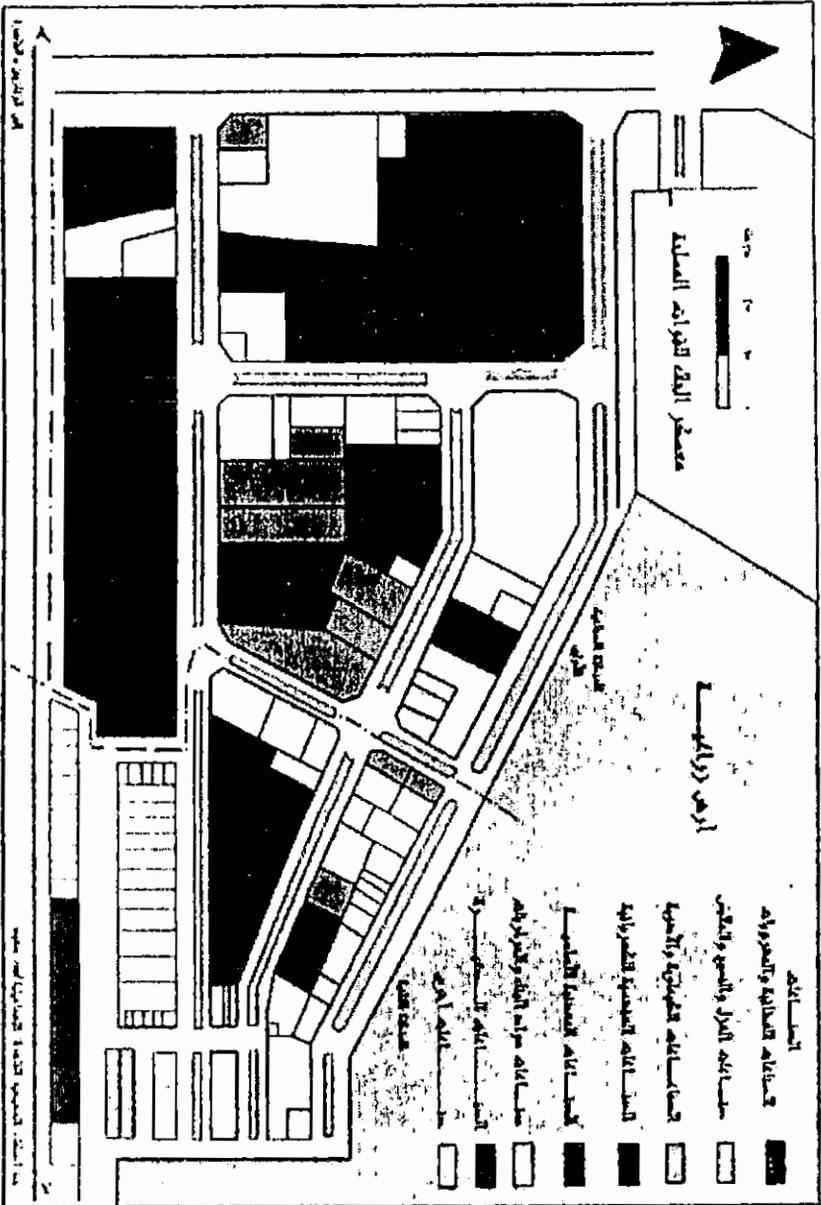
وتبين من الدراسة الميدانية أن المنطقة تأخذ شكلاً خماسياً أقرب إلى شبه المنحرف وأنها قسمت داخلياً إلى ٥٢ قطعة مساحية هذا بخلاف الشوارع الرئيسية والفرعية فالمنطقة يقطعها محور يتعامد على طريق القاهرة / الإسماعيلية في الغرب ممتداً إلى الشرق حتى نهاية المنطقة الصناعية الثانية. وهو أهم المحاور الثقيلة، ووزعت هذه القطع على القطاعات الصناعية المختلفة ولم تكتمل بها قواعد التخطيط الصناعي وحدث تداخل في الاستخدام بين الصناعات المختلفة فلم يأخذ بنظام التخطيط القطاعي أي كل قطاع صناعي يختص بمساحة ولا حتى بنظام تصنيف الصناعات حسب نوع الملوثات إلى : ثقيلة، ومتوسطة، وخفيفة، وإنما كان التوزيع عشوائياً ويتبين ذلك من خريطة استخدام الأرض رقم (٦) التي رفعها الباحث من الدراسة الميدانية.

فاستقرت الكيماويات في الوسط ، مواد البناء في الشمال، والمواد الغذائية في الجنوب، والهندسيات في الوسط والجنوب، والمعدنيات في الشمال والجنوب، أي أن هناك تداخل بين القطاعات الصناعية المختلفة الأمر الذي يقلل من أهمية ضبط استخدام الأرض فيها كمنطقة صناعية مخططة . ويمكن القول أن الميزة النسبية لهذا الموقع ليكون موطناً للصناعة بالمدينة هي قربها من المصادر الرئيسية لمشروعات البنية الأساسية فالمياه العذبة من ترعة الإسماعيلية التي تقع في جنوبها بمسافة ٢ كم، ومد خط منها لمحطتي التنقية التي أنشئت بها الأولى بطاقة ١٠٠ متر مكعب/ساعة، والثانية بطاقة ٢٠٠ متر مكعب/ساعة هذا فضلاً عن شبكة التوزيع الداخلية للمصانع.

وتبين من الدراسة الميدانية أن هذه المنطقة تعاني من ارتفاع منسوب الماء الباطني بسبب مياه الرشح من ترعة الإسماعيلية لانخفاض مستواها عن منسوب الترغ، الأمر الذي حتم على القائمين على الإنشاء بإقامة محطات وشبكة لتخفيض مياه الرشح التي تعد عبئاً إضافياً في المراحل الأولى للإنشاء. هذا بجانب إقامة شبكة للصرف الصحي.



شكل (٥) البنية الصناعية للمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية بمدينة الإسماعيلية ٢٠٠٣م



خريطة (٦) استخدام الأراضى الصناعى بالمنطقة الساحلية الأولى والثانية بمنطقة المنطقة الإسماعيلية - ٢٠١٣



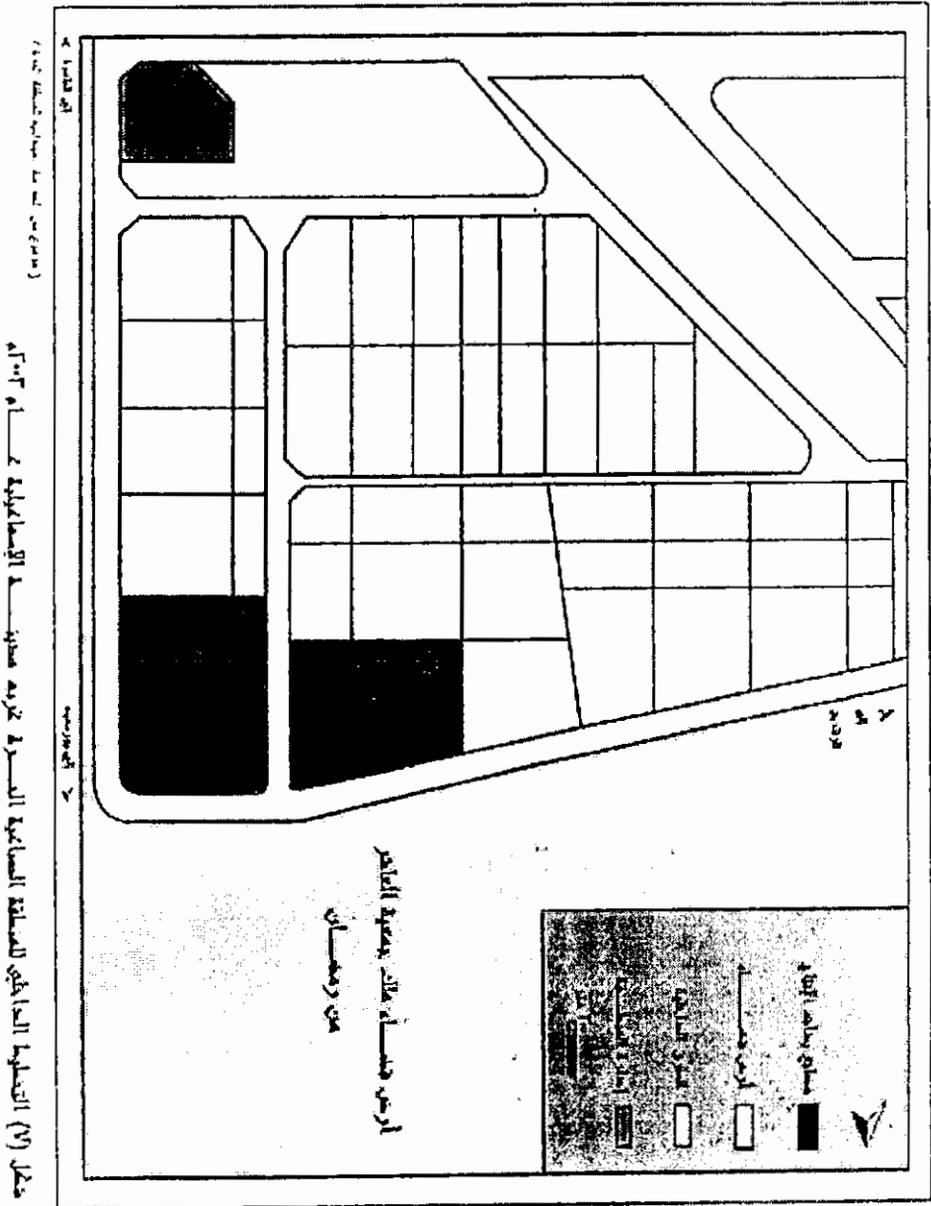
المنطقة، ومحطة تعبئة الخضر في شمالها . وتوطنت الكيماويات مجاورة للغذائيات في الجنوب، واستقرت المعدنية والهندسيات في شمالها. وتبين من الدراسة الميدانية أن نسبة الإشغال في مجمع الصناعات الصغيرة معدومة وما زالت هناك مساحات شاغرة (فضاء) أي أن نسبة الأشغال بالمنطقة الثانية نحو ٤٠% من المساحة، وذلك لأن أصحاب المصانع حجزت الأرض ولم تبدأ بعد مرحلة التنفيذ وذلك لأسباب كثيرة منها: أن المنطقة تتبع إدارياً محافظة الإسماعيلية ولا تخضع لنظام المناطق الصناعية بالمدن الجديدة وبالتالي لن تتمتع بالإعفاءات الجمركية والضرائب والامتيازات التي كفلها قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والمعدل للاستثمار الصناعي. ويعزف أصحاب المصانع التي حجزت الأرض عن أي عمليات تنفيذية على الأرض على الرغم من اكتمال مشروعات البنية الأساسية بالمنطقة لعدم تمتعها بالإعفاءات والمميزات كما هو الحال في المدن الجديدة : العاشر من رمضان، ٦ أكتوبر.

### ٣- المنطقة الحرة الصناعية:

وقع الاختيار على مساحة ٨٠٠ فدان في غرب المنطقتين الأولى والثانية ولا يفصلها عنهما سوى طريق القاهرة/ الإسماعيلية/ بور سعيد، وصدر قرار محافظة الإسماعيلية رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩٣م، وقرار رئيس مجلس الوزراء ٩٠٤ في ٢٤ مايو ١٩٩٥م بتخصيص هذه المساحة لإقامة منطقة حرة صناعية على غرار منطقتي بور سعيد والسويس. على أن يكون التنفيذ على عدة مراحل تشمل المرحلة الأولى ١٢٠ فداناً أي ١٥% ونفذ منها كمرحلة عاجلة ٨٠ فداناً وخطت واكتملت مشروعات البنية الأساسية بها خريطة (٧)، وقسمت ووزعت على المصانع التي بدأ بعضها الإنتاج الفعلي. وأن كان عددها لا يتناسب مع الجهود المبذولة من الدولة.

### ثانياً: وادي التكنولوجيا :

عزمت مصر الدخول في مجال الصناعات التكنولوجية التي تتسم بتقنيات عالية. وعلى الرغم من امتلاك مصر لمعظم مقومات نجاح استراتيجية للتنمية التكنولوجية والمعلومات وأهمها الإرادة السياسية والتوجه القومي، والموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي في ذلك. وحقق مصر عدة إنجازات ستساعد في هذا المجال منها: زاد عدد مراكز المعلومات بالدولة أكثر من ١٤٠٠ مركز، وأنشئت سبع كليات متخصصة لعلوم الحاسب والمعلومات.



زد على ذلك أن جملة القوة العاملة بالمؤسسات البحثية بلغت ١٢٠ ألف فرد، وتبلغ نسبة العلماء والمهندسين منهم ٤٤%، وبلغ عدد المؤسسات العلمية في مجال التكنولوجيا ٣١٨ مؤسسة تقوم بالبحث والتطوير منها ٢٣١ مؤسسة تقوم بالتدريب والتعليم أي ٧٢,٦% من مجموع هذه المؤسسات. ومنها ٢٧ مؤسسة (٨,٥%) تعمل في القطاع الإنتاجي، ٦٠ مؤسسة تعمل في قطاع الخدمات التكنولوجية ١٨,٩%. وإذا أضفنا لكل ما سبق أن مصر تضم ١٣ جامعة<sup>(١)</sup>.

إلا أن انعدام الاستراتيجية أدى إلى عدم تجاوز الحجم الفعلي لهذا النمط من الصناعات المتوقع له أن يحقق نحو مليون دولار كنتاج سنوي وهذا الحجم لا يمثل شيئاً على الإطلاق إذا ما قورن بالحجم الفعلي لإنتاج الدول المتخلفة كإندونيسيا وكوريا وتايوان في هذا المجال والذي يتعدى مليارات من الدولارات كما هو الحال في اليابان ، الولايات المتحدة ، ماليزيا ، إندونيسيا. لذا كان دخول مصر في هذا المجال ضرورياً وحتماً.

ووقع الاختيار على محافظة الإسماعيلية لتكون موطناً لهذا الوادي واختير موضعه في شرق القناة عند تقاطع طريق الشط والطريق الأوسط على مساحة ٦٢٧٩ فداناً بعمق ٦,٧٢ كم، ويبعد عن مدينة الإسماعيلية ٤ كم، واختير موضعه في المنطقة الصحراوية التي ضمت لمحافظة الإسماعيلية في شرق مدينة الإسماعيلية الجديدة المزمع إنشاؤها على الضفة الشرقية للقناة على مساحة ١٠٠٠٠ فدان في مواجهة بحيرة التمساح ولا يفصلها سوى طريق الشط في شرق القناة، وهذا الموضع ضمن النطاق الإداري لمركز القنطرة شرق خريطة (٨) الذي لا يبعد عنها سوى ٣٥ كم . ويقع موضعه في شرق ترعة الشيخ زايد وجنوب ترعة الشيخ جابر (السلام) اللتين تتقلان مياه النيل للمنطقة.

والملاحظ على هذا الاختيار للموضع أنه يرتبط عضواً بالمجرى الملاحي العالمي لقناة السويس الذي استقر عليه ميناء شرق التفريعة في الشمال الجاري تنفيذه ضمن مخطط الدولة لتنمية إقليم القناة، ومشروعات التوسع الزراعي الأفقي الذي سيتم على ترعة السلام شرق القناة ٤٠٠ ألف فدان . وارتبط من ناحية ثانية بمشروعات تنمية خليج السويس جنوباً ومشروعات التوسع الزراعي الأفقي على ترعة زايد جنوباً ويتوسط هذا الموضع هندسياً بين بور سعيد شمالاً والسويس جنوباً.

<sup>١</sup> مجلس الشعب : تقرير استراتيجية التنمية التكنولوجية في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٩ م ، ص ٤٥



ويقع الوادي طبقاً لما سبق شرق القناة التي ترتبط بعدة محاور نقلية هامة مع غربها منها: في الجنوب نفق الشهيد أحمد حمدي ومعديّة الدفرسوار، ومعديّة نمره ٦، والبلاح، والكوبري العلوي شمالي الإسماعيلية الذي أفتتح مؤخراً في أكتوبر ٢٠٠٢م، الذي يربط بين سيناء وبقية أجزاء الدولة، وخط السكك الحديدية في الوسط، هذا فضلاً عن قربها من شبكة النقل البري والجوي التي تربط منطقة القناة ببقية أجزاء الدولة.

والملاحظ على طبوغرافية هذا الموضع أنه خال من التضرس المحلي وأن جزءه الجنوبي الشرقي أعلى أجزاءه ارتفاعاً ويقل ارتفاعه تدريجياً كلما اتجهنا صوب الشمال والغرب، ويتبين من الخريطة الطبوغرافية للمنطقة أن خطوط الكنتور تتقارب في الركن الجنوبي الشرقي مكونة بعض التلال وأن عملية استصلاحها سهلة نظراً لطبيعة التكوينات الرملية بالموقع.

وتحتاج هذه الصناعة إلى شرطين أساسيين: الأول موقع جغرافي خال من الملوثات، والثاني أن تكون على مقربة من تجمع كبير للعلماء والمهندسين والخبراء والفنيين حيث تتحقق فوائد كثيرة لهذه الصناعة نتيجة لتشاورها مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وسهولة الاتصال بالعلماء والخبراء والمعامل والمختبرات والمكتبات وتحقق الشرط الأول، بينما لم يتحقق الشرط الثاني في هذا الموضع، وإذا أضفنا لذلك أن هذا الموضع يقع ضمن شبة جزيرة سيناء أي في شرق القناة، في مرمى نيران العدو الإسرائيلي الذي يقبع على مسافة تقدر بنحو ٢٢٥ كم صحيح أن مصر وقعت اتفاقية للسلام معها إلا أنها مازالت العدو الأول لمصر، وما يحدث في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس ببعيد عن هذا الموضع، صحيح مطلوب أن ندفع بالتنمية إلى شرق القناة ولكن هناك محاذير خطيرة تهدد كل مشروعات التنمية المنشودة التي ستكلف ميزانية الدولة مبالغ باهظة.

وكان قد اقترح موقع آخر لهذا الوادي تتحقق فيه شروط توطينه في شمال شرق محافظة الجيزة في موقع يمتد غرب فرع رشيد في مواجهة شطآنوف/ أشمون بمحافظة المنوفية<sup>(١)</sup>. وقدّم مبررات اختياره لهذا الموقع، لكن بعد أن بدأت مراحل التنفيذ في الموقع الحالي للوادي وبعد أن قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بدراسة المشروع هذا بجانب دراسة جدوى قام بها الجانب الكوري

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: تنمية وادي التكنولوجيا شمال خليج السويس، ندوة نحو خريطة عمرانية جديدة للمعمور المصري، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية القاهرة، ١٩٩٩م، ص ١٣٣

لموقع الوادي وفلسفة قيامه ، وانتهت الهيئة العامة للاستثمار على اعتباره مجتمعاً عمرانياً يخضع لكافة الإعفاءات المقررة في قانون المجتمعات العمرانية الجديدة . وينقسم مشروع وادي التكنولوجيا إلى خمس مراحل خصص للأولى ٣٠٢١ فداناً، وإمعاناً في سرعة الإنجاز خصصت مساحة ٢١٥ فداناً كمرحلة عاجلة استقطعت من مساحة المرحلة الأولى وبدأت فيها عمليات إنشاء مشروعات التنمية الأساسية (الطرق- الكهرباء- المياه- الصرف الصحي- التليفونات) باستثمارات محققة ٤٠ مليون جنية<sup>(١)</sup>. ومن المتوقع أن تصل تكاليف المرحلة العاجلة ٦٠ مليون جنية.

ووضعت الدولة شروطاً صارمة بهدف تنفيذ مشروعات البنية الأساسية (سيأتي الحديث عنها لاحقاً) بجانب أعمال تنسيق الموقع العام من مسطحات خضراء والحزام الشجري والنظافة والأمن وخدمات الطوارئ. هذا فضلاً عن نظم وشروط البناء للوحدات الصناعية التي ستتوطن به. ولما كانت هذه الصناعات تنسم بسمات منها: أنها تحتاج إلى بيئات نقية وغير ملوثة فجاءت شروط المباني التي وضعتها إدارة الوادي تنمى وسماتها . فكل مصنع حجز قطعة أرض خصص له البناء على ٦٠% فقط للمنشآت الصناعية والخدمية على أن تخصص بقية المساحة كمناطق مفتوحة وممرات للمشاة ، على أن تترك فراغات حول المباني داخل كل قطعة هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية لا يزيد ارتفاع المباني عن ١٢ متراً ولا يسمح بالتخزين أو إقامة منشآت خارج نطاق المباني ، وأما الأسوار فوضعت لها تصميمات خاصة أما أن تكون من الأشجار أو من الكريثال المشغول على أن يكون الجزء المصمت من أسفل لا يزيد عن ٩٠سم<sup>(٢)</sup>. وتهدف هذه الشروط والضوابط إلى الشفافية وحركة الرياح ليكون الوادي بمثابة منطقة مفتوحة على غرار وادي السيليكون بالولايات المتحدة.

وتهدف استراتيجية الدولة من إقامة هذا الوادي لدفع الاستثمار الصناعي خصوصاً الصناعات عالية التكنولوجيا المتقدمة لذلك قدمت عدة حوافز لجذب هذا النمط من الصناعات لتتوطن بالوادي . وتمثلت: في أسعار الأرض والبنية الأساسية. فسعر متر الأرض للصناعة ٣ جنيهات يضاف لها ١٥ جنيهاً للخدمات

<sup>١</sup>محافظة الإسماعيلية : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٣م بيانات غير منشورة.

<sup>٢</sup> الدراسة الميدانية : لمنطقة الدراسة ، يونيو ٢٠٠٢م

عن كل متر، ٦٠ قرشاً/متر لعمال الصيانة ، وأما أسعار الطاقة فهي مدعمة أيضاً فالكهرباء يشتريها صاحب المصنع بـ ١٨ قرشاً عن كل ك.و.س ، والغاز الطبيعي بـ ٤٤ قرشاً/متر مكعب ، والمياه بـ ٤٢ قرشاً / متر مكعب، والصرف بـ ١٨ قرشاً/متر مكعب يصرف في الشبكة<sup>(١)</sup>.

والملاحظ أن الطاقة المستخدمة إما الكهرباء أو الغاز الطبيعي غير الملوّثين للبيئة والمصدرين قريبين من موقع الوادي فحقول الغاز الطبيعي على مقربة من الوادي وتم مد خط لتغذية الوادي من بور سعيد شمالاً . ونظراً لهذه الجهود والسياسات التي اتبعتها الدولة حدث إقبال من المستثمرين على الوادي وحجزت الأرض به ، ويتبين من جدول (٦) أن عدد المصانع التي حجزت لها أرض بالمرحلة العاجلة للوادي ٨ مصانع هذا بجانب ٥ بنوك وثلاث هيئات للكهرباء والتليفونات .

والملاحظ على الهيكل الصناعي للمصانع التي حجزت لها أرض بالوادي أنه يتفق مع أهداف إنشاء الوادي التي تركز على توطن الصناعات عالية التقنية<sup>(٢)</sup>. فصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات حجزت لها ٤ مصانع بإجمالي مساحة ١٥١٠٠٠ متر<sup>٢</sup> واستثمارات ٧٧,٨ مليون جنية ومتوقع أن تحقق فرص عمل لنحو ٦٩٨ عاملاً أي ٣٦,٣% ، ٣٩,٣% ، ٥٤,٤% على التوالي .

ونالت الاتصالات والأقمار الصناعية ٣ مصانع، باستثمارات ٩٢ مليون جنية، وإجمالي مساحة ٥٦٦١٢ متر<sup>٢</sup>، ومزمع أن تحقق ٢٣٣ فرصة عمل أي ٣٧,٣%، ٤٦,٧% ، ١٣,٦% ، ١٨,٢% على التوالي ، وأما صناعة الإلكترونيات والميكروإلكترونيات فحجزت لها مصنعا واحدا مساحته ٢١٠ ألف متر<sup>٢</sup> باستثمارات ٢٧ مليون جنية ومتوقع أن تستوعب ٣٥٠ عاملاً أي ٥٠,٣%، ١٣,٧% ، ٢٧,٣% على التوالي. وهي من الصناعات كثيفة الأيدي العاملة لتعدد العمليات الصناعية بها والدوائر المطبوعة والقطع السيلكون التي تدخل كمادة خام تجميعية لأجهزة الحاسب والراديو والتليفزيون والرادار .

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، بيانات غير منشورة ٢٠٠٢م.

<sup>٢</sup> The Middle East /North Africa Economic summit., : Regional Economic Development and cooperation . p ١٤٥.١٩٩٤ .

## جدول (٦) البناء الصناعي لوادي التكنولوجيا بالقنطرة شرق ٢٠٠٢م

الشركة/ المستثمرات	تاريخ الاستلام	المساحة م <sup>٢</sup>	%	عدد العمال %	الاستثمارات بالمليون %	رأس المال بالليون %
الأهلي للاتصالات	٢٠٠٠/٤/١٦	٣٥٦١٢	٨,٥	١٠٨	٤١	١٣,٦
مصر للتليفونات	-	١٢٠٠٠	٢,٩	٧٠	٢٠,٨	١٣,٦
مستلزمات الأقماع الصناعية	-	٩٠٠٠	٢٢	٥٥	٥,١	٣,٢
الأهلي لتكنولوجيا المعلومات	-	٤٠٠٠	١	٣٧	١,٥	١
كلوبسرا سيلكون والي	٢٠٠٠/٢/١٦	٢١٠٠٠	٥,٣	٣٥	٢٧	٣٣,١
ايحييت ميديكال	٢٠٠٠/٢/٢٢	٢٨٨٠٠	٦,٩	٨٠	٤,٩٧١	٣,٢
ملتي ميديا ايحييت		١٠٣٨٠٠	٢٤,٨	٥٠٠	٥٧,٨٠٠	٢٨,١
Bic للإلكترونيات	٢٠٠٠/٣/١٥	١٤٤٠٠	٣,٤	٨٠	٦,٢	٤
حملة الوادي	-	٤١٧٦١٢	١٠٠	١٢٨٠	١٩٦٧٧١	١٠٠

المصدر: محافظة الإسماعيلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيانات غير منشورة ٢٠٠٢م  
وعلى الرغم من الحوافز التي قدمتها الدولة شملت تخفيضا في أسعار الأرض والمياه والطاقة والخدمات، زد على ذلك تذييل كافة العقبات. إلا أن هذه الشركات والمصانع لم تتخذ أي خطوات تنفيذية سوى استلام الأرض، ومازالت عمليات التأسيس والإنشاء يكتنفها صعوبات. ويعتقد أن أولى هذه الصعوبات البعد الأمني والاستراتيجي للوادي لكونه يقع على خط المواجهة مع العدو الأول إسرائيل على الرغم من توقيع اتفاقية السلام.

## ب- القنطرة شرق:

كان مركز القنطرة شرق يتبع إدارياً سيناء الشمالية وضم لمحافظة الإسماعيلية (ضم بالقرار الجمهوري ٨٤ لسنة ١٩٧٩م) وعدلت حدودها في شرق القناة بطول المحافظة وبعمق ٣٠ كم على أمل أن تكون منطقة للتنمية العمرانية للمحافظة في شرق القناة، وكذلك مد محاور التنمية الاقتصادية لتشمل الهوامش الغربية لشبة جزيرة سيناء على اعتبار أنها أقرب المناطق للمعمور القديم في غرب القناة، ويمكن مدها بمشروعات البنية الأساسية بأقل التكاليف واستمراراً في هذا الاتجاه، خصصت الدولة مساحة ٩١٠ ألفدنه (قرار رئيس الوزراء ٨١٣ لسنة ١٩٩٣م، ورقم ٢٥٦٨ لسنة ١٩٩٧م) لإقامة منطقة صناعية واختير موضعها على بعد ٦ كم شمال شرق مدينة القنطرة شرق على طريق الإسماعيلية/القنطرة شرق/العريش وخط السكك الحديدية الجديد الذي تم مده ليربط سيناء الشمالية (العريش) مع بقية الدولة.

يتبين من الشكل (٨) أن المنطقة قسمت على النحو التالي: خصصت للصناعة ٣٥١ فدانا من جملة المساحة أي ٣٨,٦% أقل من خمسيها، بينما حجزت ٤٦٠ فدانا كتوسعات مستقبلية أي ٥٠,٥%، وخصصت مساحة ٩٩ فدانا كمنطقة خدمات للمنطقة الصناعية أي ١٠,٩% أكثر قليلاً من العشر، وقسمت المنطقة على أساس إقامة منطقة صناعية كمرحلة أولى على مساحة ٨٠ فدانا تمثل ٢٢,٨%، ووزعت على المصانع، واستقر موضعها في أقصى جنوب غرب المنطقة وتأخذ اتجاه جنوبي غربي/شمالي شرقي، وأقرب إلي شكل المستطيل، ثم يأتي بعدها منطقة الخدمات لتتصل بينها وبين منطقة المرحلة الثانية وخصصت لها مساحة ١٥٠ فدانا ٤٢,٧% لإقامة مجمع للبتروكيماويات في الشمال الشرقي للمنطقة ويطل مباشرة على محوري السكك الحديدية طريق الإسماعيلية/العريش، واستقر في شمالها موقع مصنع الشركة الصناعية على امتداد المرحلة الثانية ويشغل مساحة ٥٠ فدانا أي ١٤,٢% من جملة المنطقة. والملاحظ على البناء الصناعي للمنطقة الصناعية الأولى أنها قسمت ووزعت على المصانع التي حجزت لها أرض وجميعها مازالت في مراحل التجهيز والبناء. ويتبين من الجدول رقم (٧) أن البناء الصناعي للمنطقة الأولى ضم نحو ٢٤ مصنعاً حجزت لها مساحة ٧٨,٨ ألف م<sup>٢</sup>.

جدول (٧) البناء الصناعي للمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق ٢٠٠٢

#### المصانع التي حجزت لها أرض

المساحة		المصانع		الصناعة/المتغيرات
%	م <sup>٢</sup>	%	العدد	
٤٢,٥	٣٣٤٨٨	٢٩,٢	٧	الغذائية
٢,٥	١٩٥٠	٤,٢	١	الغزل والنسيج
٢٣,٦	١٨٥٩٥	٣٢,٣	٨	الكيمياوية
٧,٤	٥٨٣٦	٨,٣	٢	المعدنية
١٧,٦	١٣٨٢٤	٢٠,٨	٥	الهندسية
٦,٤	٥٠٦٦	٤,٢	١	مواد البناء
١٠٠	٧٨٧٥٩	١٠٠	٢٤	جملة المنطقة

المصدر: محافظة الإسماعيلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دليل المسح الإحصائي الشامل ٢٠٠١/٢٠٠٠م، ص ١٠٨، ١١٠.

والملاحظ أن أهم الصناعات التي حجزت لها أرض من حيث عدد المصانع والمساحة هي: المواد الغذائية، والكيمياويات، والهندسيات فحجزت لها ٢٠ مصنعاً بإجمالي مساحة ٦٥٩٠٧ م<sup>٢</sup> أي ٨٣,٣%، ٨٣,٧% على التوالي، وأما النسبة الباقية

فكانت لصناعات: الملابس، والمعدنيات ، ومواد البناء، والملاحظ على الأنواع الثلاثة الأولى أن مقومات نجاحها تتوفر بالمنطقة أكثر من غيرها، فالغذائيات حجزت لها مصنعان لتجميد الأسماك بالمنطقة تقع مجاورة لمصايد الأسماك من البحر المتوسط والأحمر، وقناة السويس، وبحيرة البردويل ومصنع لتعبئة ملح الطعام وآخر لتعبئة ونهية اللحوم والخضروات.

وثان للحبوب الغذائية. وأما الكيماويات فحجزت لها مصانع للعطور والملامين، والمنتجات الورقية، والمخصبات، ومواسير البلاستيك، والملاحظ عليها جميعاً تخدم مشروعات التنمية في المنطقة، وأما الهندسيات فحجزت لها مصانع لإنتاج الإصطمبات والأجهزة المنزلية والأدوات الكهربائية، وتبين من الدراسة الميدانية أن الطرق، المياه، الصرف قد اكتملت، وقسمت قطاعياً طبقاً لنوع الصناعة، فوضعت الغذائيات في غرب المنطقة وهي أقل الصناعات تلوثاً يليها الهندسيات والغزل والمعدنيات وأخيراً مواد البناء والكيماويات أكبر الصناعات تلوثاً وضعت في شمال شرق المنطقة.

وأما عن اختيار موقعها وموضعها فاختيرا بعناية ، فموضعها يتكون من تربة رملية ستساعد في عمليات التأسيس، وتقع بالقرب من حاضرة المركز القنطرة شرق (٦ كم) التي تمثل الظهير العمالي لها ، وستعتمد على المياه والكهرباء منها فأقيمت محطة لمعالجة وتنقية المياه بالحزام الأخضر بمدينة القنطرة شرق ستمد منها المياه للمنطقة . وأما الكهرباء ستتغذى من محطة شرق القناة بالإسماعيلية جهد ٦٦ ك.ف، واختير موضعها على طريق الإسمايلية/العريش على بعد ٣٥ كم من الأولى، ١٣٥ كم من الثانية ومجاورة لخط السكك الحديدية، وتقع على طريق القنطرة شرق/بور فؤاد شرق القناة وتبعد عن بور فؤاد ٤٠ كم، وإذا أضفنا لذلك وقوعها بالقرب من مناطق الاستصلاح والتوسع الزراعي في شمالها وجنوبها (سهل الطينة والاستزراع شرق القناة) لأمكن القول أنها ستلعب دوراً هاماً في تنمية الصناعات الزراعية التي ستقوم في المنطقة .

## ٢- البنية الأساسية بمنطقة الدراسة:

يتبين من خصائص الموقع الجغرافي situation لمنطقة الدراسة وعلاقته المكانية بالنسبة لكل من المحافظات والأقاليم المجاورة وهو الموقع الفعال الذي

يحمل ويحدد في طياته حجج التنمية الصناعية وإمكانيات نموها مستقبلاً . وتحدد كل من المناطق والأقاليم المجاورة من حيث الخصائص وسهولة الاتصال بالمنطقة ، وعلى الرغم من أن العزلة الظاهرية لموقع محافظة الإسماعيلية إلا أن الواقع غير ذلك . حيث تتوفر شبكة من الطرق التي تربطها ببقية أقاليم الدولة الأمر الذي سيساعد على الاستفادة من الأيدي العاملة والخامات الأولية بأنواعها من الأقاليم المجاورة . لذلك يظهر أثر الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة ويمكن حصر البنية الأساسية التي تضمها المنطقة في : الطرق ، الكهرباء ، موارد المياه على النحو التالي خريطة (٩).

#### أولاً : الطرق

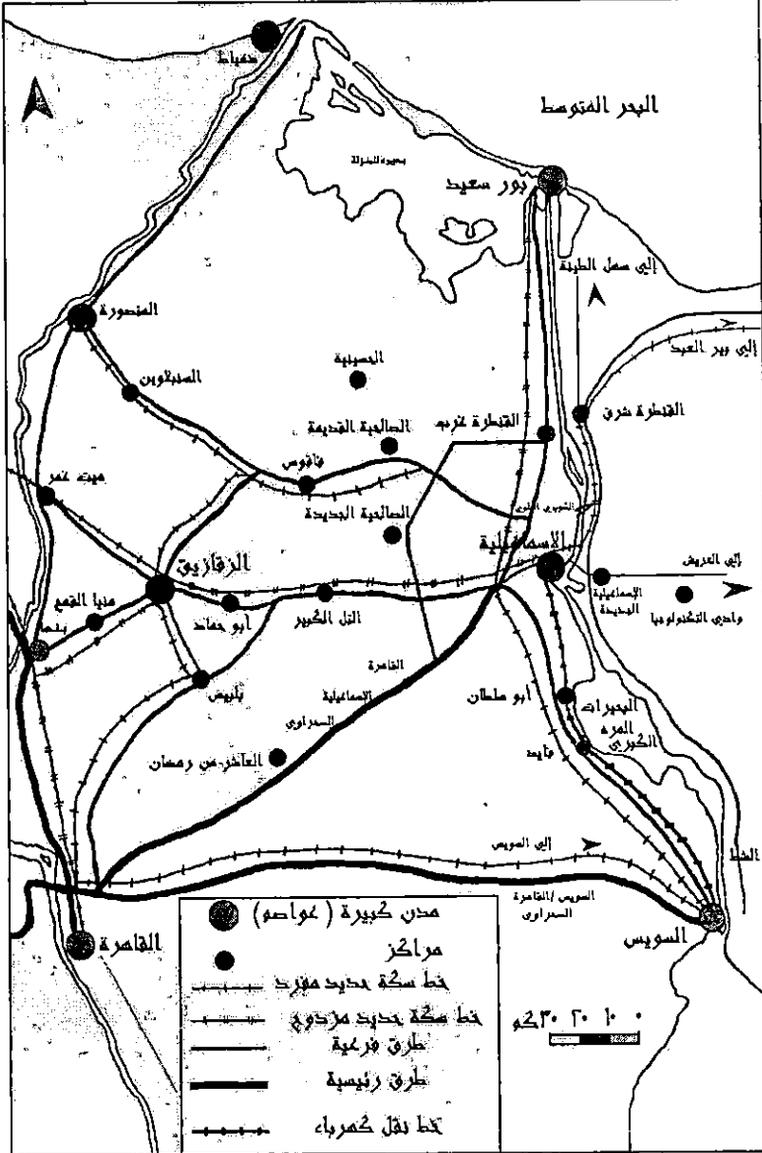
يمكن التمييز بين نمطين من الطرق البرية في منطقة الدراسة وهما : النقل بالطرق ، والسكك الحديدية ومنطقة الدراسة ترتبط مع بقية أقاليم الدولة بعدة محاور نقلية على النحو التالي :-  
أ- النقل بالطرق :

ترتبط المحافظة بمدينة القاهرة بطريق مزدوج بطول ١٢ كم بعرض رصف عشرة أمتار ونصف المتر في كل اتجاه وجُهِز بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م. ويعد أهم المحاور النقلية لكونه يربط منطقة الدراسة وشمالها وشرقها بالعاصمة السياسية للدولة . وتمثل مدينة الإسماعيلية عقدة مواصلات هامة . ويمتد هذا الطريق بطول ٢٠ كم شمال الإسماعيلية ليقترع إلي فرعين: الأول يعبر القناة ويتجه صوب الشرق إلى القنطرة شرق / العريش / رفح بطول ٢٢٠ كم وجاري ازدواجه بتكاليف كلية ١٣٥ مليون جنيه بالخطة الخمسية الحالية ١٩٩٧ / ٢٠٠٢م<sup>(١)</sup>.

ويتبين أن هذا الفرع يقطع المحافظة من أقصى الجنوب الغربي إلى أقصى الشمال الشرقي . ومما يجدر ذكره أن هذا الطريق عبر القناة لأول مرة من خلال الكوبري العلوي الذي أقامته الدولة بهدف خدمة خطط التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء وربطها مع باقي أجزاء الدولة عبر القناة ، هذا فضلاً عن أن الكوبري يقع شمال للقناة ونفق أحمد حمدي جنوبها وكذا كوبري الفردان للسكك الحديدية وسطهما سيسهل عملية الربط المنشودة، ويخدم الكوبري مشروعات التنمية

<sup>١</sup> محمد عز الدين البنداري: وسائل النقل في خدمة منطقة شرق بور سعيد ، مؤتمر شرق التفريعة جغرافيا ، واقتصاديا ، وبحريا ، بورسعيد ، ١٩٩٨م، ص ٩

الصناعية في شرق القناة(وادي التكنولوجيا، المنطقة الصناعية/القنطرة شرق) في نقل مستلزمات الإنتاج و المواد المصنعة منها و إليها وربطها بالأسواق والموانئ



خريطة (٩) شبكة الطرق الإقليمية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والكباري التي تربط المنطقة

ومصادر الخامات والأيدي العاملة خصوصاً أنه سيوفر خدمة عبور على مدار الـ ٢٤ ساعة دون انقطاع.

زد على ذلك أنه سيلعب دوراً هاماً في جذب الاستثمارات لتنمية القطاع الصناعي في شرق القناة عموماً، ونفذ الكوبري بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي الياباني (جايكا) والحكومة المصرية، وأعدت دراسات لاختيار موقعه بناء على اعتبارات منها: حجم الحركة المرورية بين شرق وغرب القناة، والحجم المتوقع مستقبلياً، وحجم الملاحة في قناة السويس، وأخذ رأي كل من وزارات: الدفاع، والثقافة، والحكم المحلي، وهيئة قناة السويس، والسياحة، والهيئات ذات الصلة، والأهم الظروف الطبوغرافية ووقع الاختيار على جنوب مدينة القنطرة الكيلو ٤٨,٥٠٥ كم لملاءمته مع كل ما سبق وهو مكان الكوبري القديم (الفردان).

ونفذ الجانب الياباني ٦٠% من الأعمال شملت الكوبري الرئيسي Main Bridge، وكباري الاقتراب Approach Bridge، بالجانبين الشرقي والغربي من ارتفاع ٤٩,٥ متر حتى الكوبري الرئيسي<sup>(١)</sup>. ونفذ الجانب المصري ٤٠% وتمثلت في إقامة كباري الاقتراب في الجانبين الغربي والشرقي من منسوب طريق الاقتراب حتى ارتفاع ٤٩,٥ متر، ويبلغ عرض الكوبري ٢٠ متر بأربع حارات بطول ٤ كم منها نحو ٧٢٠ متر تمثل الجسم الرئيسي له، ٣١٦٠ متراً لكباري الاقتراب في الجانبين، ويبلغ الخلوص الملاحي للكوبري ٧٠ متراً فوق أعلى منسوب لسطح المياه في القناة.

وأما اتساع الفتحة الملاحية فيبلغ ٤٠٤ أمتار، ويسمح بمرور أضخم الناقلات والسفن العملاقة، ونفذت الدولة استثمارات بالتعاون مع الجانب الياباني نحو ١٥٠ مليون دولار أي ٦٤٠ مليون جنيه مصري وأصبح واقعاً وافتتح في أكتوبر ٢٠٠٢م ليمنل دافعا قويا لتنمية شرق القناة صناعياً على وجه الخصوص والتنمية بمحاورها عموماً.

وأما الفرع الثاني فيمتد إلى بور سعيد شمالاً مروراً بالقنطرة غرب الذي يعرف بطريق المعاهدة بطول ٨٦ كم وعرضه ٨,٦ متر ويصل بذلك منطقة الدراسة بميناء بور سعيد ويمكن منها إلى دمياط بطول ٤٢ كم أي أن رحلة النقل من الإسماعيلية لميناء دمياط شمالاً بطول ١٢٩ كم . وترتبط الإسماعيلية جنوباً

<sup>١</sup> فؤاد عبد العزيز عقيل: الكوبري العلوي فوق قناة السويس، مجلة الطرق العربية، العدد الأول، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٣

بالميناء الأول في الشرق وهو ميناء السويس عن طريق الإسماعيلية / فايد / أبو سلطان / السويس بطول ٨٩ كم بعرض ٩ أمتار . هذا فضلاً عن طريق آخر يربط المدن الثلاث من الشمال للجنوب بور سعيد / الإسماعيلية / السويس على الضفة الغربية للقناة وهو طريق خاص بهيئة قناة السويس وغير مسموح المرور عليه لأنه خاص بتحريك مرشدو السفن في القناة إلا بعد الحصول على تصريح خاص<sup>(١)</sup>.

وترتبط منطقة الدراسة بمحافظات شرق الدلتا والقليوبية والقاهرة عبر طريقين : الأول محاذي لترعة الوادي ويبدأ من الزقازيق ليتلاقى عند قرية العباسة بطول ٢٥ كم ويأخذ اتجاه غرب/ شرق مع طريق القاهرة/ مسطرد /بلبيس/العباسة (طريق المعاهدة) ويسير محاذياً لترعة الإسماعيلية بطول ٧٠ كم ويأخذ اتجاه جنوبي/شمالي حتى قرية العباسة ثم ينحرف إلى الاتجاه الشرقي بطول ٦٥ كم حتى مدينة الإسماعيلية .وهو طريق ضيق بعرض ١٠ متر ولكن كثافة الحركة عليه عالية هذا فضلاً عن أن أشجار على جانبيه وفرصة توسيعه ضعيفة واستعاض عن ذلك برصف الجسر الجنوبي لترعة الإسماعيلية لتقليل الكثافة عليه لكن مازالت الحركة أكثر على هذا الطريق ويقطع المحافظة من غربها إلى شرقها.

ونظراً لأهمية ربط المنطقة بشرق الدلتا تم شق الطريق الصحراوي الإسماعيلية/ الصالحية الجديدة/ البعالوه/ التل الكبير/أبو حماد في الهوامش الصحراوية الغربية للمحافظة لمواجهة كثافة الحركة بين منطقة الدراسة ومدن الدلتا عموماً، ويبلغ طوله ٦٥ كم بعرض ١٥ متراً بتكاليف كلية ٢٨ مليون جنيه<sup>(٢)</sup>. ومزمع أن يصل إلى مدينة الزقازيق هذا عن المحاور غرب القناة .

وأما المحاور النقلية في شرق القناة فترتبط المحافظة مع سيناء الشمالية عبر الطريق الوسط معدية رقم ٦/الجفجافة/العريش بطول ٢٠٠ كم بعرض ١٠ متر وهو الذي توطن في جنوبه وادي التكنولوجيا، ويوجد محور نقلية هام شرق القناة من أقصى الجنوب للشمال نفق الشهيد احمد حمدي/توسعات شرق البحيرات/القنطرة شرق/سهل الطينة/بور فؤاد ويعد من أهم المحاور النقلية فيربط مناطق التنمية الصناعية في شرق القناة(وادي التكنولوجيا، المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق)

١ محمد خميس الزوكة: العلاقات المكانية لشرق بور سعيد محليا ودوليا، مؤتمر شرق التفريعة، بور سعيد ١٩٩٨م، ص ٨  
٢ فؤاد عبد العزيز عقيل : مرجع سبق ذكره، ١٩٩٧م، ص ١٧.

بموانئ السويس، وبور فؤاد، وبور سعيد، وسيناء الجنوبية وكذلك مناطق التوسع الزراعي في الشرق.

ب- النقل بالسكك الحديدية:

ترتبط منطقة الدراسة بالشبكة القومية للسكك الحديدية عبر خط القاهرة/الإسماعيلية/بور سعيد ٢٣٧ كم ويبلغ طوله حتى مدينة الإسماعيلية ١٥١ كم ويخدم هذا الخط محافظات: القليوبية، الشرقية، ومحافظات قناة السويس، وشبه جزيرة سيناء، ويدخل محافظة الإسماعيلية من الغرب ويسير محاذياً لترعة الوادي وطريق المعاهدة، ويمثل رافداً أساسياً من روافد النقل من وإلى المنطقة ويساهم في نقل مستلزمات الإنتاج والمواد المصنعة والأيدي العاملة من خارج المحافظة إليها.

وكثفت الدولة من جهودها في عملية ربط شرق القناة بغربها بالشبكة القومية للسكك الحديدية بهدف دفع المشروع القومي للتنمية في شبه جزيرة سيناء ٢٠١٧م فأُنشئت كوبري الفردان بالكيلو ٦٨،٥٠٠ كم على قناة السويس جنوب كوبري القنطرة العلوي للسيارات بنحو ٢٠ كم ووقع الاختيار على هذا الموقع لاعتبارات كثيرة منها: الموضع الجغرافي المناسب من حيث اتساع المجرى الملاحي، وطبيعة التكوينات.

هذا فضلاً عن أنه جنوب مدينة القنطرة شرق بنحو ٢٠ كم حتى تكون أولى المحطات الثلاث عشر على الخط الجاري مده من الإسماعيلية/الفردان/القنطرة/العريش/رفح بطول ٢٢٥ كم بتكاليف كلية ٩٧٥ مليون جنيه. ويبلغ طول الكوبري الحديدي ٦٤٠ متراً بعرض فتحة ملاحية ٣٢٠ متر أي أقل من الفتحة الملاحية لكوبري السيارات وذلك لأن كوبري الفردان متحرك على عكس الكوبري الثابت، ويشمل حاريتين لمرور السيارات بارتفاع ١٢،٦ متر ويستغرق فتحة أو غلقه ٣٠ دقيقة فقط، وبلغت تكاليفه الكلية ٣٠٠ مليون جنيه<sup>(١)</sup>.

ويخدم الخط والكوبري بجانب المحاور النقلية المشار إليها سابقاً عمليات التنمية الصناعية خصوصاً في المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق في الشمال ووادي التكنولوجيا جنوباً والمزعم مد وصلة من الخط الحديدي للوادي لما للسكك الحديدية من دور فعال في نقل مستلزمات الإنتاج والمواد المصنوعة والأيدي العاملة من غرب القناة لشرقها.

<sup>١</sup> محمد عز الدين البنداري: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٨م، ص ١٨

## ثانياً: الكهرباء:

توطنت بمنطقة الدراسة محطتان لتوليد الطاقة الأولى حرارية بجنوب المحافظة بمنطقة أبو سلطان بمركز فايد بطاقة توليد ٣٢٥٠ ميغاوات، واستقرت الثانية بمدينة القصاصين (منطقة الشباب) منطقة الاستصلاح الزراعي وهي محطة غازية بقدرة توليد ٥٠ ميغاوات، وترتبط المحطتان مع الشبكة الموحدة للدولة، وأما محطات التحويل فتضم المحافظة ٢٩ محطة تحويل جهد ٢٢٠/٦٦ ك.ف وتغطي حاجة المحافظة من الكهرباء، والملاحظ أن مناطق التنمية الصناعية: المناطق الصناعية الثلاث في غرب مدينة الإسماعيلية تغذيها محطة تحويل تضم ثلاثة محولات بإجمالي سعة تحويل ٧٥ م.ف.أ.

وأما المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق فتغذيها محطة محولات تضم ٤ محولات بإجمالي سعة تحويل ١٠٠ م.ف.أ<sup>(١)</sup>. ويعتمد وادي التكنولوجيا مؤقتاً على محطة تحويل شرق البحيرات التي تضم محولان بسعة إجمالية ٤٠ ميغا فولت أمبير، وأمكن توفير ١٠ ميغا فولت أمبير إلى أن يتم إنشاء محطة تحويل للوادي وتم مد ٤ خطوط نقل من المحطة حتى موقع الوادي، وأنشئت لوحة توزيع بعدد اثنين موزع حلقي وبلغت استثمارات الكهرباء بالوادي حتى منتصف ٢٠٠١ نحو ١٣,٨ مليون جنيه<sup>(٢)</sup>. وتبين من الدراسة الميدانية لمصانع المناطق الصناعية في غرب المدينة أن الكهرباء لا تمثل مشكلة سوى في أسعارها فقط بعد أن كانت الدولة تدعم أسعارها وبدأ يتلاشى هذا الدعم تدريجياً في السنوات الأخيرة، وتستهلك المحافظة نحو ٦٠٦,٨ مليون كيلو وات/ساعة يصل قيمتها نحو ٩٣,٩ مليون جنيه تستهلك الصناعة منها نحو ٧٤,٥ مليون كيلو وات/ساعة بقيمة إجمالية ١٣,٣ مليون جنيه أي ١٢,٣%، ١٤,٢% على الترتيب من جملة المحافظة عام ١٩٩٦ م.

## ثالثاً: الموارد المائية:

تعد الموارد المائية العامل المحدد للتنمية الاقتصادية عموماً والصناعة خصوصاً وتعد ترعة الإسماعيلية هي المصدر الرئيسي للمياه المستخدمة في الشرب والري والصناعة، ويبلغ طولها من مأخذها على النيل ١٢٨,٥ كم منها ٥٣

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: مشروع التنمية المتواصلة، المنظور البيئي لمحافظة الإسماعيلية، ٢٠٠٠ م، ص ١٢٧

<sup>٢</sup> محافظة الإسماعيلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة يناير، ٢٠٠١ م، ص ٢١

كم داخل الحدود الإدارية للمحافظة ، ويتفرع منها ثلاث ترع رئيسية هي (السويس/بور سعيد/المناف) هذا بجانب نحو ٣٥ ترعة فرعية.

وتغطي حاجة المحافظات الثلاث ويبلغ تصريفها نحو ٩,٥ مليون متر مكعب/يوم تستقطب منطقة الدراسة ٤,٧ مليون متر مكعب/يوم تتوزع بين الزراعة والصناعة والشرب. وتستحوذ الأولى على ٤,١٠٠ مليون متر مكعب / يوم ، وتستهلك الصناعة والشرب ٥٩٦ ألف متر مكعب/يوم.

أي ٨٧,٢ % ، ١٢,٨ % على التوالي، وتساهم الترع الثلاث (الإسماعيلية/بور سعيد/السويس) في سد حاجة الشرب والصناعة بالمحافظة ٣١٥ ، ١٧٦ ، ١٠٥ ألف متر مكعب أي ٥٢,٨ % ، ٢٩,٦ % ، ١٧,٦ % على الترتيب. أي أن ترعة الإسماعيلية تغطي أكثر من نصف استهلاك الصناعة والشرب لكونها تقطع المحافظة من الغرب للشرق بأكبر طول لها حيث يبلغ طولها بالفروع ١٠٩ كم.

وتعتمد مصانع: الراديو والتلفزيون ومجازر الإسماعيلية ميتلاند، والألبان، والمشروبات، وبسكو مصر، ومصنع أعلاف الدواجن على المحطة الكبرى لتنقية المياه التي توطنت في غرب المدينة على الضفة الجنوبية لترعة الإسماعيلية ، وتبلغ طاقتها القصوى ٣١٢ ألف متر مكعب/يوم بينما طاقتها الفعلية ١٦٩,٦ ألف متر مكعب/يوم وتضم ٣ وحدات للتنقية وتستهلك هذه المصانع نحو ١٠ آلاف متر مكعب/يوم من طاقة المحطة، وتعتمد المناطق الصناعية الثلاث في غرب المدينة (الأولى والثانية والحره) على محطة أقيمت خصيصاً لذلك وتعتمد على وحدتين كومباكت للتنقية بطاقة فعلية ٥٧٦٠ متر مكعب/يوم وتحصل على المياه من ترعة الإسماعيلية<sup>(١)</sup>.

وأما مصانع: الأدوية ، واللقاحات الطبية البيطرية، والأغذية الطبية، والطوب الطفلي بأبوسلطان فتعتمد على محطة تنقية أبو سلطان التي تضم وحدة ترشيح وعدد اثنين كومباكت بطاقة إنتاجية ٣٨٤٠ متر مكعب/يوم وتتغذى من ترعة السويس، بينما سيعتمد وادي التكنولوجيا على محطة التنقية الجاري إقامتها بموقع الوادي وستعتمد على ترعة الشيخ زايد في الحصول على المياه.

وجاري إنشاء محطة تنقية المياه بالقنطرة شرق الجديدة التي ستأخذ مياهها من ترعة بور سعيد وتبلغ طاقتها التصميمية ٣٤٥٦٠ متر مكعب/يوم ويتضح من العرض السابق أن موارد المياه بمنطقة الدراسة تعتمد في الأساس على المياه

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: استراتيجية التنمية المتواصلة لمحافظة الإسماعيلية حتى عام ٢٠١٢ م ، الإسماعيلية ، ١٩٩٦ م ، ص ٥١ ، ٥٠.

السطحية من ترعة الإسماعيلية وفروعها وكذا ترع بور سعيد والسويس وأن إمدادات المياه للتنمية الصناعية تسير بخطى جيدة.

### المبحث الثالث

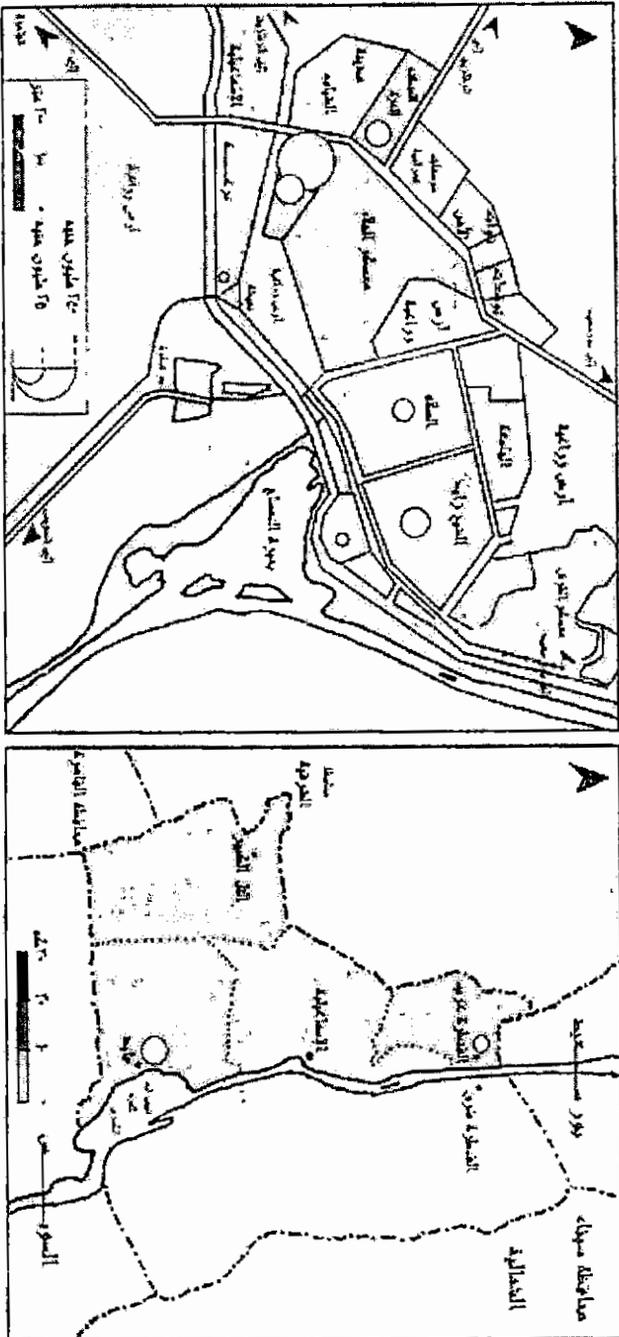
## التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية بالإسماعيلية

يحاول هذا المبحث التعرف على ملامح خريطة التوزيع المكاني للصناعة بالإسماعيلية وتفسيره والعوامل المؤثرة فيه وذلك من خلال توزيع متغيراتها : عدد المصانع، والعمال ، والاستثمارات، وقيمة الإنتاج ، والمساحة على مواضعها الجغرافية أي على أصغر وحدة مساحية، وقياس تركزها وانتشارها الجغرافي على كل الحيز المكاني للمحافظة ، ومحاولة دراسة القوة للصناعات التحويلية وتوزيعها جغرافيا.

ينضح من الجدول (٨) والشكل (١٠) أن الإسماعيلية تضم ١٠١ مصنع تستوعب ١٤١٨٤ عاملا باستثمارات ٣١٢,٧ مليون جنيه تمثل ١,٤% ، ١,٣% ، ١,٥% من جملة الصناعات التحويلية بالدولة. وتوزعت على ١٢ موقعا جغرافيا شكلت ملامح خريطةها الصناعية وهي: المناطق الصناعية الأولى والثانية والحره، والحي (الأول ، والثاني ، والثالث)، ونفيشة ، والمحسة ، وسرابيوم، وقمة فايد، وأبو سلطان، والتل الكبير، والقنطرة غرب. وجميع هذه المراكز الصناعية حديثة عدا الحي الأول والثاني، والمحسة ، وأبو سلطان فهي من المراكز القديمة .

والملاحظ على هذا التوزيع أنه اقتصر على المعمور القديم في المحافظة غرب القناة وشملت مدينة الإسماعيلية ومركزها ، وفايد ، والتل الكبير، والقنطرة غرب. واستقطبت المناطق الصناعية بالمدينة ، والحي الثالث معظم البناء الصناعي ٦٧ مصنعا، استوعبت ٨٩٧٣ عاملا ، وحظيت باستثمارات ١٦٥٣٧٤,٢ ألف جنيه أي ٧٢% ، ٧١,٤% ، ٨٨,٣% على التوالي من جملة المدينة. وجميع المواضع الجغرافية السابقة هي عبارة عن توسع للمعمور القديم للمدينة في غربها وشمالها ولم تحظ قري المركز إلا بنسبة بسيطة من هذا البناء واقتصر على موضعين فقط نفيشة والمحسة. ويتبع الخرائط (١٠)، (١١)، (١٢) نجد أن الخريطة الصناعية امتدت جنوبا لتبرز فايد كقطب صناعي بالمحافظة. وتوزعت الصناعة فيها على ٣ مواقع : سرايوم، وقمة فايد ، وأبو سلطان. وتعد الأولى والثانية من المراكز الصناعية الجديدة بينما الثالثة من المراكز القديمة.





خريطة (أ) (ب) الخريطة (ب) تظهر موقع المنطقة الصناعية في مدينة الإسماعيلية



## جدول (٨) التوزيع الجغرافي للصناعات التحويلية بالإسماعيلية ٢٠٠٣م

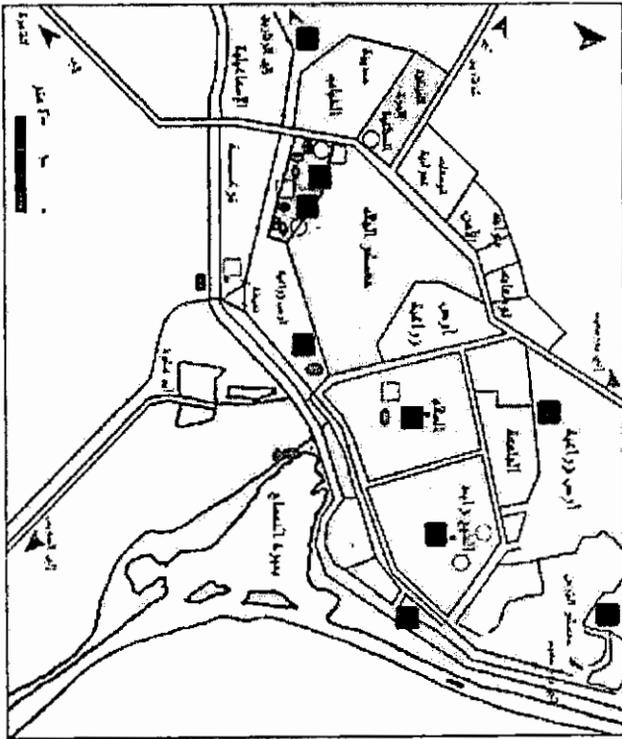
%	الاستثمارات ١٠٠٠ جنيه	%	عدد العمال	%	عدد المصانع	الموقع الجغرافي/ المتغيرات	
						الحي/القريبة	المدينة
	٢٢٤٨٦٦		٦٧٠٢		٢٤	الصناعية الأولى	الإسماعيلية
	٢٠٩٨٦		١٠٢١		٣٩	الصناعية الثانية	
	-		٢٥٠		٤	الحرّة	
	٨٦٠٣		٢٧٨٦		٩	الحي الأول	
	٧٣٧٦		٤٨٢		٩	الحي الثاني	
	٢٤٠٢٢,٢		١٠٠٠		٤	الحي الثالث	
	٦٠٠٠		٣٠٥		٣	نفيسة	
	١,٥		٥		١	المحسمة	
٨٩,٩	٢٩١٨٥٤,٧	٨٨,٥	١٢٥٥٧	٩٢,١	٩٣	جملة المدينة	
	١٣٠٠٠		١٠٣٧		٣	سراييوم	فايد
	٧٨٠٠		١٨٦		١	قمة فايد	
	-		٤٠٠		٢	أبو سلطان	
١٠	٢٠٨٠٠	١١,٤	١٦٢٣	٦	٦	جملة فايد	
٠,١	١٢٠	٠,١	١٠	١,٩	٢	القطرة غرب	القطرة غرب
١٠٠	٣١٢٧٧٤,٧	١٠٠	١٤١٨٤	١٠٠	١٠١	جملة المحافظة	

المصدر البيانات مجمعة من: دليل الصناعة في مصر ١٩٦١، دليل الاستثمار، الدراسة الميدانية، تقارير الشركات والمصانع بيانات غير منشورة إدارة الشركات بالمحافظة.

وأمكن حساب مؤشر قوة أو أهمية الصناعة في المكان<sup>(١)</sup> اعتماداً على ثلاث متغيرات هي: عدد المصانع، وعدد العمال، والاستثمارات. ويتبين من الجدولين (١٠،٩) وتتبع الخريطة (١٣) الناتج من حساب مؤشر قوة الصناعة في المحافظة أمكن تصنيف المواقع الجغرافية التي توزعت عليها الصناعة إلى أربع مجموعات على النحو التالي:-

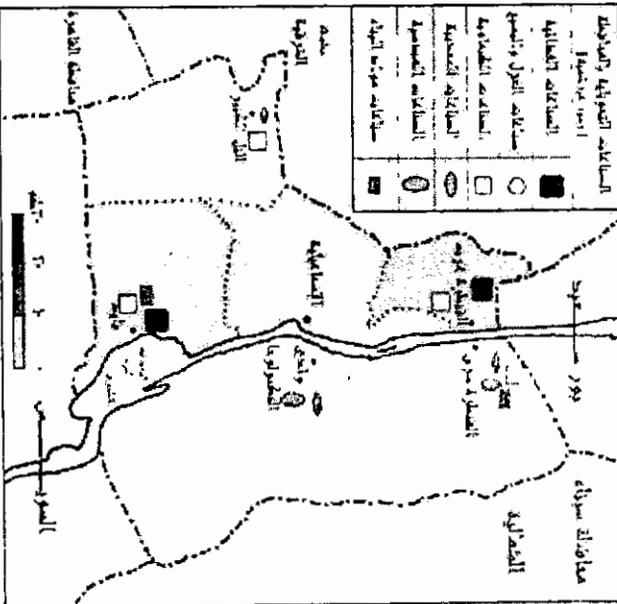
<sup>١</sup> محمد إبراهيم رمضان: المراكز الصناعية في مصر نظرة جغرافية حديثة، ندوة الجغرافيا والمجتمع، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، المجلد ٣٨، ١٩٩٠، ص ١٩٩٠ - ٥١٧، ونسب على النحو التالي:-

- أ- أهمية متغير عدد المصانع في موضع جغرافي = عدد المصانع في الموضع الجغرافي ÷ جملة عدد المصانع في كل المواقع الجغرافية × ١٠٠
- ب- ولحساب قوة الصناعة في هذا الموضع = ناتج الخطوة أ النسبة المئوية × محدد القوة وهو الرقم ١٢ [عدد المواقع التي تنتشر فيها الصناعة بالمحافظة]
- ج- تطبيق الخطوة أ، ب على عدد العمال والاستثمارات ثم تجمع قوة المتغيرات الثلاثة ويقسم الناتج على ٣ لنحصل على متوسط قوة الصناعة في الموضع الجغرافي وتطبق كل الخطوات السابقة على كل المواضع الجغرافية.
- د- للاستزادة راجع: محمد خميس الزوكة، محمد إبراهيم رمضان: الإحصاء والأساليب الكمية في العلوم الإنسانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م ص ٣٤٥-٣٤٦



الرسم رقم ١٠٠٠

خريطة (١٠) التوزيع الموزوني للصناعة في محافظة الإسماعيلية



جدول (٩) التوزيع الجغرافي لقوة الصناعات التحويلية في الإسماعيلية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي	قوة المصانع	قوة العمال	قوة الاستثمارات	مجموع	متوسط القوة
الصناعية الأولى	٢٨٥	٥٤٦	٦٩٣	١٥٢٤	٥٠,٨
الصناعية الثانية	٤٦٣	١٩	١٢٠	٦٧٢	٢٢,٤
الحي الأول	١٠٧	٢٤٣,٥	٤٩,٥	٤٠٠	١٣٣
الحي الثالث	٤٧,٥	٨٧,٤	١٣٨,٤	٢٧٣,٣	٩١,١
سر ابيوم	٣٥,٦	٩٠,٦	٧٤,٩	٢٠١,١	٦٧
الحي الثاني	١٠٧	٤٢,١	٤٢,٥	١٩٨,٦	٦٣,٨
نفيشة	٣٥,٦	٢٦,٦	٣٤,٥	٩٦,٧	٣٢,٢
قمة فايد	١١,٩	١٦,٢	٤٤,٩	١٣	٢٤,٣
الحره الصناعية	٤٧,٥	٢١,٨	-	٦٩,٣	٢٣
أبو سلطان	٢٣,٨	٣٥	-	٥٨,٨	١٩,٦
القنطرة غرب	٢٣,٨	٠,٩	٠,٧	٢٥,٤	٨,٥
المحسمة	١١,٩	٠,٤	٠,٠٠٩	١٢,٣	٤,١
سر ابيوم	٣٥,٦	٩٠,٦	٧٤,٦	٢٠١,١	٦٧
قمة فايد	١١,٩	١٦,٢	٤٤,٩	٧٣	٢٤,٣
أبو سلطان	٢٣,٨	٣٥	-	٥٨,٨	١٩,٦
القنطرة غرب	٢٣,٨	٠,٩	٠,٧	٢٥,٤	٨,٥

## ١- مواقع جغرافية حققت أهمية أولى + ٢٠٠:

شملت هذه المجموعة المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية، وضمت الأولى ٢٣,٨%، ٥٤,٤%، ٥٧,٨% من مصانع وعمال واستثمارات المحافظة، ولم لا فتعد أولى المناطق الصناعية إنشاءً. وضمت ٨ مصانع للغذائيات أحدها مطحن سلندرات يغذي محافظات القناة وسيناء بحاجتها من الدقيق، فضلاً عن مصنعين للمكرونة، ٣ مصانع للملابس والأحذية أكبرها مصنع لوتو للأحذية الرياضية. هذا فضلاً عن مصنعين للمعدنيات أكبرها لقطاعات الألومنيوم، ومصنعان لمواد البناء أحدها للمساكن الجاهزة، ٧ مصانع للكيماويات أضخمها مصنع الفوم للمنتجات الكيماوية. ومثلها للهندسيات الكهربائية أحدها لتصنيع التلفزيون والأجهزة الدقيقة. وأما الثانية فحققت ٣٩%، ٧,٤%، ١٠% على الترتيب من نصيب المحافظة. وهي ثالث المناطق إنشاءً، وتختلف عن الأولى من حيث متوسط حجم المصنع عمالاً واستثماراً فبلغ ٢٦٠ عامل، ٥٠١٥ ألف جنيه/مصنع. بينما في الثانية ٢٦٠ عامل، ٥٣٨ ألف جنيه/مصنع.

ويؤكد ذلك حقيقة مفادها أن معظم مصانع الثانية صغيرة ومتوسطة الحجم عمالا واستثمارا ، فهي التي ضمت منطقة الصناعات الصغيرة التي نفذتها وزارة الصناعة بهدف توطين الوحدات الصناعية الصغيرة. والمنطقة أصغر مساحة من الأولى وتعد امتداد لها.

#### ب - مواضع جغرافية حققت أهمية ثانية ١٠٠-٢٠٠

توضح الخريطة (١٢) أن هذه المجموعة ضمت الحي الأول فقط وهو الموقع الذي بدأت منه الصناعة في مدينة الإسماعيلية عموما . واستحوذ على ٨,٩%، ٢٠,٣%، ٤,١% على الترتيب من جملة المحافظة. وجلي الرغم من تواضع نصيبه قياسا بالموقعين السابقين إلا أنه ضم أقدم وأضخم مصانع المدينة عمالا واستثمارا وإنتاجا.

وتؤول ملكية هذه المصانع للدولة عدا القليل منها وأهمها شركة التمساح لبناء السفن ، ومصنع الشركة العربية للترانزستور ، وقتالتكس الأرضيات وهي مصانع قديمة النشأة. وبلغ متوسط حجم المصنع في هذه الفئة ٣٠٩ عامل، ٩٥٥ ألف جنيه مما يؤكد اعتمادها على العمل أكثر من اعتمادها على التقنية عكس المجموعة الأولى.

#### ج - مواقع جغرافية حققت أهمية ثالثة ٥٠-١٠٠ :

تمثلت هذه المجموعة في :الحي الثالث بمدينة الإسماعيلية ، وسرابيوم، والحي الثاني بالإسماعيلية، واستقطبت هذه المجموعة ١٥,٨%، ١٥,٤%، ٢١,٣% على الترتيب من نصيب المحافظة. وبعد الأول توسع للمدينة شمالا وأقيم به أكبر مصانع تعبئة المواد الغذائية (فوديكو) لتعبئة الخضر والفاكهة، واسماتيد، واسمافود وجميعها برأس مال مشترك بين القطاع الخاص والمحافظة. وأما سرابيوم فأقيم بها مجزر للدواجن ومصنع لأعلافها وجميعها حديثة النشأة . واستقطب الحي الثاني بالمدينة أكبر ثلاثة مصانع للمواد الغذائية أثنين منها ملك الدولة وهي: مصانع الألبان وتبريدات الإسماعيلية، وأما الثالث فتم خصصته وبيعه للقطاع الخاص(الكوكاكولا) وجميعها مصانع قديمة النشأة. وأنت هذه الفئة في المرتبة الوسطى من حيث متوسط حجم المصنع ١٥٧ عمالا ، ٢٧٧٤,٩ ألف جنيه على التوالي فمعظمها مصانع رأس مالية واستهلاكية كبيرة الحجم.

#### د - مواقع جغرافية حققت أقل من ٥٠ :

ضمت هذه الفئة ست مواقع هي: نفيسة، وقمة فايد، والمنطقة الحرة الصناعية، وأبو سلطان، والقنطرة غرب، والمحسمة. واستحوذت على ١٠,٩%، ٦,٦%، ٦,٧% على التوالي من نصيب المحافظة. وتعد هذه المواقع من المراكز الصناعية الجديدة. فأقيم في الأول أكبر مجازر اللحوم الحمراء في إقليم قناة السويس، ومصنع للطوب. وأما الثاني قمة فايد فأقيم به أكبر مصنع للطوب الطفلي بالمحافظة، وحظيت المنطقة الحرة بإقامة ٤ مصانع جميعها تعمل في قطاع الملابس الجاهزة. وتعد أبو سلطان مركزا هاما لصناعة الأدوية البيطرية ومستلزماتها في الدولة عموما. فأقيم بها مصنعان: الأول شركة المهن الطبية والثاني للمستلزمات البيطرية. وأما القنطرة غرب والمحسمة فلم تحظ إلا بمصنع صغير في كل منها للمواد الغذائية.

وكل هذه المصانع من جهود القطاع الخاص باستثناء مصانع الدواء. والملاحظ على هذه الفئة أن متوسط حجم المصنع ٨٢ عمالا، ١٢٦٥ ألف جنيه/مصنع أي كبيرة الحجم عمالا واستثمارا. وتعد أقل المواقع الجغرافية من حيث عدد العمال والثالث من الاستثمارات. ويوضح من العرض السابق الملاحظات التالية:-

■ على الرغم من الجهود المبذولة من الدولة نحو إعادة توزيع الصناعات التحويلية على معظم الحيز المكاني للدولة، وذلك من خلال الاستثمارات التي أنفقتها لإقامة مناطق جديدة في شرق القناة [ وادي التكنولوجيا، والمنطقة الصناعية/ القنطرة شرق] لم تظهر على خريطة التوزيع المكاني للصناعة بالمحافظة. فلم تبدأ بها أي مصانع منتجة حتى الآن ٢٠٠٣م. وربما يكون لها أسباب سيأتي مناقشتها ضمن المبحث التالي.

■ مازالت الصناعة تنتشر على محور شمالي/ جنوبي غرب القناة يرتبط بمدينة الإسماعيلية [ ٨ مواقع من أصل ١٢ موقعا ]، وعلى استحياء جنوبا إلى مركز فايد، وأما المحور الغربي/الشرقي فما زال نصيبه متواضع على الرغم من الإمكانيات المتوفرة لقيام صناعات تحويلية به.

■ من واقع البيانات لم تتبوأ المحافظة مكانة ذات شأن على خريطة الصناعة المصرية. فلم تحظ إلا بنسب متواضعة من البناء الصناعي للدولة على الرغم من الجهود المبذولة. وربما يرجع سبب ذلك للظروف السياسية والحروب

المتعاقبة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين لكونها حط المواجهة الأول مع إسرائيل.

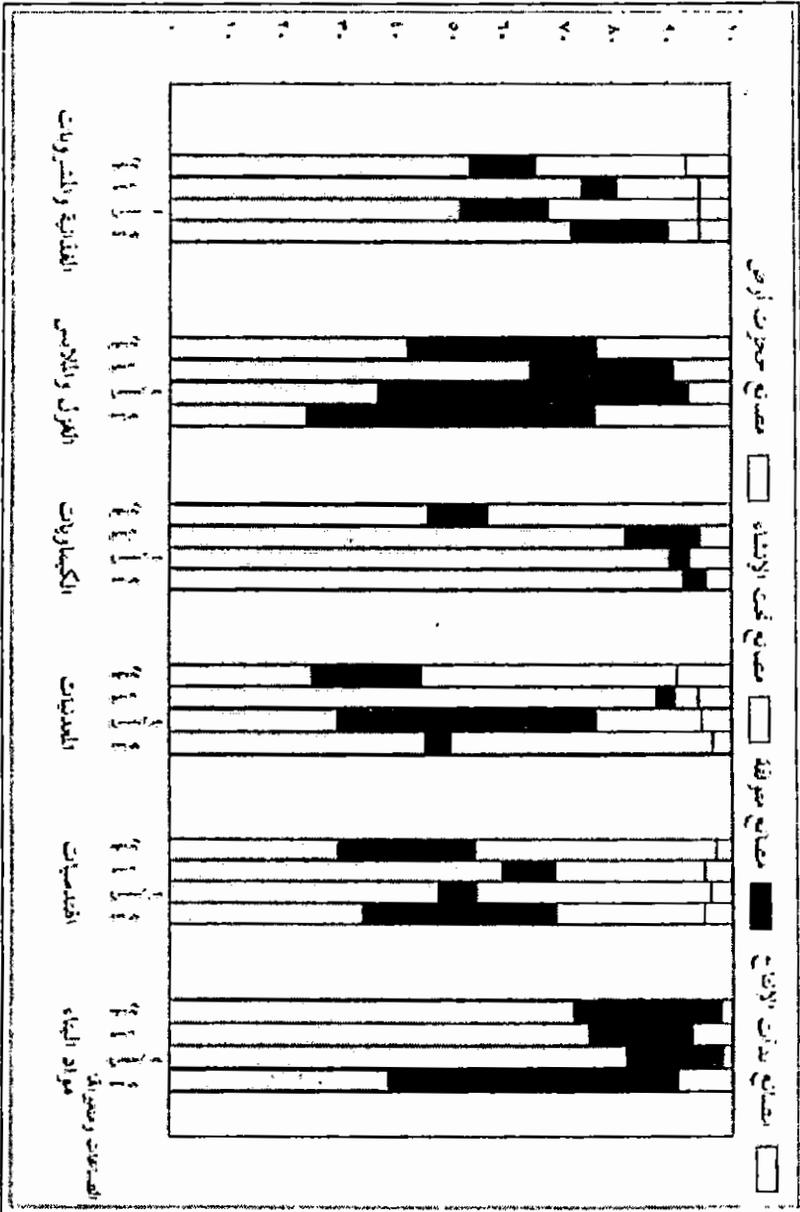
وأما من حيث الهيكل الصناعي فيحاول هذا المبحث تحليله وعرضه في صورة جغرافية ، وقياس الأهمية النسبية لقطاعاته ، ومحاولة تقسيم كل قطاع صناعي إلى أنشطة طبقا للتصنيف العربي الموحد. وموزعا ذلك جغرافيا، ومنسوبا إلى إجماليات الدولة كلما أمكن ذلك. وكذلك تصنيف المصانع بالمحافظة طبقا للدراسة الميدانية التي قام بها الباحث على مدار ٣ شهور، وكذا محاولة إبراز دور كل من القطاعين العام والخاص في تشكيل ملامح هذه الهياكل.

ويتبين من الجدول (١٠) والشكل (١٤) أنه أقيم بالمحافظة ٢٢٢ مصنعا، ويفترض أنها ستستوعب ١٩٥٠٦ عاملا، وسيستثمر بها ٦٧٦٦٠٧,٧ ألف جنيه أي ٢,٧%، ١,٨%، ٣,٣% على التوالي من جملة للصناعات التحويلية في الدولة. فطبقا لما أوضحه إحصاء الإنتاج الصناعي ٢٠٠٠م أن مصر تضم ٨٣٣٧ منشأة صناعية. ويعمل بها ١٠٨٧٢٢٠ عاملا، واستثمر فيها ٢٠٣٧٨٤٩٨ ألف جنيه (الجهاز المركزي، ٢٠٠٢م، صفحات منفرقة).

ويبدو جليا من بيانات الجدول المذكور أن نصيب المحافظة الفعلي من إجماليات الدولة أقل من ذلك لأن البيان السابق يضم أربع فئات للمصانع: الأولى تعمل وتنتج، والثانية بدأت الإنتاج لكنها توقفت لأسباب كثيرة ، والثالثة جاري إنشاؤها ، والرابعة حجزت أرض فقط. وسترکز الدراسة على تحليل الفئة الأولى التي استقطبت ١,٢%، ١,٣%، ١,٥% من جملة الصناعة في الدولة. ولكن يجدر بنا محاولة دراسة الفئات الثلاثة الأخرى للتعرف على سماتها على النحو التالي:-

#### أولاً: المصانع المنتجة:

تشكل هذه الفئة ٤٥,٥%، ٧٢,٧%، ٤٦,٢%، ٦٩,٩% من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات والمساحة بالمحافظة على الترتيب . وساهم كل من القطاعين العام والخاص في تكوين هذا البناء ، وتمثلت جهود الأول في إقامة ٩ مصانع يعمل بها ٢٣٤٤ عاملا واستثمر بها ٣١٨٥ ألف جنيه. وتركزت هذه الجهود في أربع قطاعات صناعية هي: المواد الغذائية والمشروبات، والمواد الكيماوية والأدوية، والهندسيات الكهربائية وغير الكهربائية، ومواد البناء. بينما استجمع القطاع الخاص عزمًا قويًا واستحوذ على معظم البناء الصناعي. ٩١,١%، ٨٣%، ٩٨,٥% على التوالي.



شكل (١٤) هيكل الصناعات التصنيعية في الإسماعيلية ٢٠٠٣م

يتبين من الجدول (١١) أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات أتت في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية على الإطلاق، وتضم ٢٩,٧% من عدد المصانع، وأقل قليلا من ربع العمال ٢٤,٤%، واستوعبت أكثر من ثلث الاستثمارات ٣٤,١%، وأكثر من خمسي قيمة الإنتاج ٤٢,٨%، وأتت الكيماويات في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية واستوعبت ١٩,٨%، ٨,٩%، ٢١,٦%، ٩,٣% على التوالي من جملة المحافظة.

جدول (١١) الأهمية النسبية لهياكل الصناعات التحويلية ٢٠٠٣م

معامل الأهمية النسبية	مجموع النفاط	الترتيب	الاستثمارات ١٠٠٠ اجنيه	الترتيب	عدد العمال	الترتيب	عدد المصانع	الهياكل الصناعية/المتغيرات الغذائية والمشروبات الغزل والنسيج والملابس الكيماوية والأدوية المعدنية الأساسية الهندسية الكهربائية مواد البناء والحراريات
١	٥	٢	١٠٦٦٣٥,٥	٢	٣٣٥٧	١	٣٠	الغذائية والمشروبات
٥	١٣	٥	١٤٠١٢,٢	٤	١٦٩٤	٤	١٣	الغزل والنسيج والملابس
٣	١١	٣	٤٤٩٨٢	٥	١٢٢١	٣	٢٠	الكيماوية والأدوية
٥	١٢	٦	٩٢٧٤	١	٣٧٩٥	٦	٥	المعدنية الأساسية
٢	٩	١	١١١٧٦	٣	٢٩٩٨	٥	١٢	الهندسية الكهربائية
٤	١٢	٤	٢٦٧٣٥	٦	١١٢٤	٢	٢١	مواد البناء والحراريات

وعلى الرغم من أن المحافظة لا تنتج القطن إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس والأحذية أتت في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية محقة ١٢,٩%، ١٢,٤%، ٦,٧% على الترتيب من جملة البناء الصناعي للمحافظة. والملاحظ أن القطاعات الصناعية الثلاثة استقطبت أكثر من ثلاثة أخماس المصانع، وأقل من نصف الأيدي العاملة، وأقل قليلا من ثمانية أعشار الاستثمارات، وأقل من سبعة أعشار قيمة الإنتاج.

وتأخرت صناعة مواد البناء والحراريات لتحل المرتبة الرابعة في أهميتها النسبية بينما تساوت كل من المعدنيات والهندسيات في أهميتها النسبية. وحققت القطاعات الثلاثة ٣٧,٧%، ٥٤,٣%، ٢٠,٦%، ٣٢,٣% من جملة المحافظة على الترتيب. وأمكن حساب مؤشر دليل الانتشار الجغرافي لكل قطاع صناعي باستخدام المعادلة<sup>(١)</sup>. وتبين أن صناعات: المواد الغذائية والمشروبات، والكيماوية والأدوية

<sup>١</sup> محمد محمود الديب : مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٩٩، ٢٧٢، معادلة دليل الانتشار = عدد المواقع الجغرافية لكل صناعة في المحافظة ÷ جملة المواقع الجغرافية لكل الصناعات × ١٠٠ ولها أربع نتائج هي:-

تتراوح قيمة الدليل بين صفر ، ١٠٠ على النحو التالي:-

■ أقل من ٢٠ تعد صناعة شديدة التركيز

■ ٢٠-٥٠ متوسطة التركيز الجغرافي

الأساسية، والهندسيات الكهربائية وغير الكهربائية، والغزل والنسيج والملابس، ومواد البناء جميعها متوسطة الانتشار الجغرافي فبلغ دليل الانتشار للأولى ٦٦، والثانية ٥٠، وأما بقية الصناعات: المعدنية متوسطة التركيز الجغرافي. وكان دليلها ٢٥، ٢٥، ٤١، ٤١ على التوالي، ويحاول الجزء التالي دراسة وتحليل كل قطاع صناعي على حده وتوزيعه المكاني، ودراسة هياكله بشيء من التفصيل على النحو التالي:-

### (١) الصناعات الغذائية والمشروبات:

حققت هذه الصناعة المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية، وهي متوسطة الانتشار الجغرافي، وأقيم لها ٣٠ مصنعا يعمل بها ٣٣٥٧ عاملا، واستثمر بها ١٠٦,٦ مليون جنيه. ويتبين من جدول (١٢) خريطة (١٦) أنها توزعت على ٩ مواقع جغرافية هي: المنطقة الصناعية الأولى، وسرا بيوم، والحي الثالث، والمنطقة الصناعية الثانية، ونفيشه، والحي الثاني، والمحسة، والقطرة غرب، والتل الكبير. والملاحظ أن المواقع الأربعة الأولى هي أهم كمراكز صناعة المواد الغذائية في المحافظة فحققت مجتمعة ٧٦,٧%، ٨١,٧%، ٩٠% على الترتيب من جملة المحافظة.

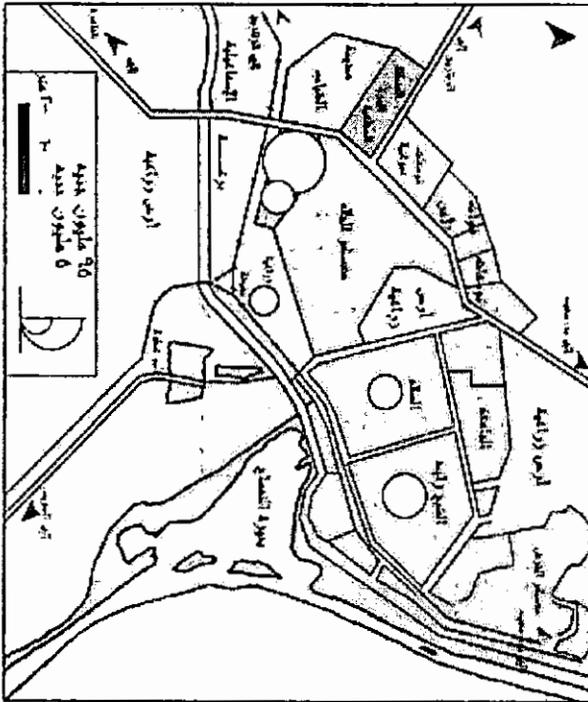
وتعد المنطقة الأولى أهمها على الإطلاق فحظيت بأكثر من ربع مصانعها، وثلاث عمالها، وأقل من ثلاثة أخماس الاستثمارات بهذه الصناعة. فاستقطبت مطحن الفيروز، ومصنعين للمكرونه، ومصنع للوجبات السريعة، ومصنعين للحلوى والبسكويت هذا بجانب مصنع للعصائر والمشروبات. وأما بقية المواقع الجغرافية الخمسة الأخيرة فلم تحظ إلا بنسبة ٢٣,٣%، ١٨,٣%، ١٠% على الترتيب من جملة هذه الصناعة بالمحافظة. ويتضح من الجدول (١٣) والشكل (١٥) أن استثمارات هذه الصناعة توزعت على ٩ هياكل هي:-

■ ٥٠-١٠٠ الانتشار الجغرافي  
■ ١٠٠ كلية الانتشار الجغرافي

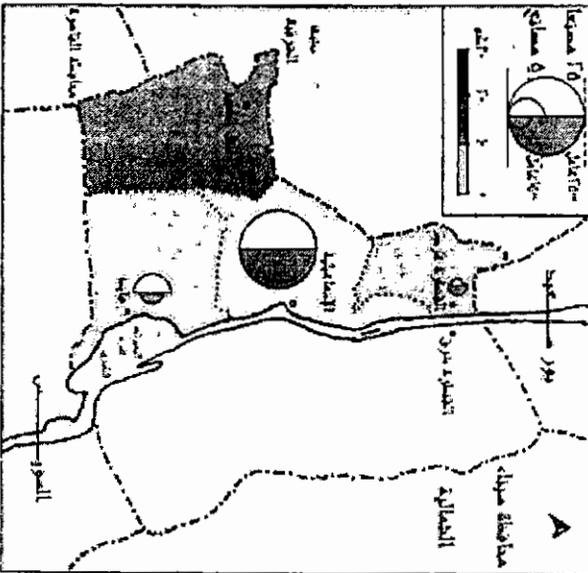


شكل (١٥) الهيكل الرئيسية للصناعات التحويلية في محافظة الإسماعيلية ٢٠٠٣م

١٨



الأحياء - أراضي



إحدى المصانع والمعامل

خريطة (١) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية والمشروبات في الإسماعيلية ٢٠٠٣م

جدول ( ١٢ ) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية والمشروبات ٢٠٠٣م

الاستثمارات أجنيه ١٠٠٠	عدد العمال	عدد المصانع	الموقع الجغرافي / للمنتجات المدينة / الحي / القرية
٦١٠٠٠	١٢٥٥	٨	المنطقة الصناعية الأولى
١٦٠٠٠	٣٠٠	٣	الحي الثالث
٦٠٠٠	١٥٠	٩	المنطقة الصناعية الثانية
٦٠٠٠	٣٠٠	٢	نقيشة
٤٦٣٤	٣٠٥	٣	الحي الثاني
١,٥	٥	١	المحسمة
٩٣٦٣٥,٥	٢٣١٥	٢٦	جملة مدينة الإسماعيلية
١٣٠٠٠	١٠٣٧	٣	سرابيوم
١,٥	٥	١	القطرة غرب
١٠٦٦٣٧	٢٣٥٧	٣٠	جملة المواد الغذائية

المصدر: مجمع من الدراسة الميدانية ، إدارة خدمات المناطق الصناعية.

صناعات: الذبح وتهيئة اللحوم، والطحن ، والمكرونه، والحلوى والبسكويت،  
والمشروبات ، والتلج ، والتعبئة والحفظ ، ومنتجات الألبان ، والأعلاف.

جدول (١٣) الهياكل الرئيسية للصناعات الغذائية والمشروبات ٢٠٠٣م

الصناعة/ المنتجات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بآلاف جنيهه
الذبح وتهيئة اللحوم	٢	١٣٣٧	١٩٠٠٠
طحن الحبوب	٤	٥٣٥	٦٠٠١,٥
المكرونه	١	١٩٤	١٠٠٠٠
الحلوى والبسكويت		٤٥	٢
المشروبات والعصائر	٣	٣٦٦	٤٠٠٠
التلج	١	٥٢	٢٠
التعبئة والحفظ	٣	١١٤	٢٠٦٣٤
منتجات الألبان	١	٢٥٠	-
الأعلاف	٤	٤٧١	٩٠٢٠
أخرى	٩	-	-
جملة المواد الغذائية	٣٠	٢٣٥٧	١٠٦٦٣٧

المصدر: البيانات مجمعة من دليل الصناعة ، الدراسة الميدانية ، بيانات غير منشورة من المحافظة.

## صناعة الذبح وتهيئة اللحوم:

حققت هذه الصناعة ٠,٧% ، ٣٩,٨% ، ١٧,٨% من جملة مصانع وعمال واستثمارات المواد الغذائية بالمحافظة. وتقدر الثروة الحيوانية المنتجة للحوم الحمراء بالمحافظة ١٢٩١٦٧ رأس منها أبقار ٤٠% ، وجاموس ٢٣,١% ، ١٩,٢% ماعز ، ١٧,٧% أغنام<sup>(١)</sup>. وتنتج هذه الثروة نحو ٥٠٦٧ طنا من اللحوم الحمراء/ السنة، وتضم المحافظة ٥١٥ مزرعة لإنتاج اللحوم تغطي حاجة الطلب المتزايد على اللحوم البيضاء من القوات المسلحة ولها ٧ فنادق ونوادي بالمنطقة ، والأمن المركزي ، والمنشآت والقرى السياحية التي تبلغ ١٧ قرية تمتد في المسافة بين السويس والإسماعيلية، بجانب سكان المحافظة.

وتبين من الدراسة الميدانية أن جميع المجازر بالمحافظة تصب مخلفاتها السائلة على المجاري المائية غير العذبة وأهمها مصارف: المحسمة ، والملاريا ، والبهتيني وكلها تنتهي إلي قناة السويس. وتضم هذه المخلفات بعض المواد الكيماوية والمواد العكرة . وأما المخلفات الصلبة فتدخل في عمليات صناعية كما هو الحال في مجازر الدواجن لإعادة تصنيعها. فتصل نسبة المخلفات ١٤% بعد الذبح والتخلص من الريش واستئصال الأمعاء ، وتصل إلى ٢٥% إذا أضيفت الرقبة والأرجل ، وإلى ٤٨% لو تم تقطيع الدجاجة إلى قطع<sup>(٢)</sup>.

وتدخل هذه المخلفات كمادة خام لتصنيع مراكز الأعلاف . فالمجزر الأول يضم وحدة مراكز تقوم بتدوير المخلفات وإعادة تصنيعها . فمسحوق العظم يعطي ٤,٤% من الفسفور ، وتكون نسبة البروتين فيه حوالي ٤٠-٤٥% . وأما مسحوق الدم فيحتوي على ٨٠-٨٥% بروتين ولكن مشكلته أن جودته منخفضة وقليل الهضم، ويدخل مسحوق الريش بنسبة ٥% من مكونات عليقة الدواجن<sup>(٣)</sup>. ويتبين مما سبق أن المحافظة استجمعت عزما قويا في مجال الثروة الحيوانية والداجنة فزمامها المزروع يضم مناطق استصلاح في شرق وغرب القناة ومن

<sup>١</sup> وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي : المؤشرات الإحصائية لحيازات الإناث بمحافظة الإسماعيلية ، النتائج الأولية للتعداد الزراعي عن السنة الزراعية ٢٠٠٠/١٩٩٩ م  
<sup>٢</sup> برنارد دولونوا : الاستفادة من فضلات مسالخ الدواجن ، مجلة دواجن الشرق الأوسط ، السنة ١١ ، العدد ٨٧.

<sup>٣</sup> برنارد دولونوا : الاستفادة من فضلات مسالخ الدواجن ، مجلة دواجن الشرق الأوسط ، السنة ١١ ، العدد ٨٧ ، ص ٢٤

سماتها ارتباطها بالإنتاج الحيواني والداخلي الذي هيا الفرصة لنمو وازدهار هذه الصناعة فضلا عن ارتباطها بسوق جيد سواء في غرب القناة ومدنه وشرقها .

### صناعة طحن الحبوب وضرب الأرز:

حققت الصناعة ١٣,٣%، ١٥,٩%، ٥,٦% من حملة مصانع وعمال واستثمارات المواد الغذائية بالمحافظة على الترتيب. وتنتشر المطاحن الحجرية في قري المحافظة لطحن القمح والأذرة وجرش الفول والعدس بجانب ضرب الأرز الشعير وأن كانت الأخيرة قليلة وتتركز في أطرافها الغربية المجاورة لمحافظة الشرقية. وأما مطاحن السلندرات فتوزعت على موقعين هما : المنطقة الأولى ، والثانية بالمدينة . وأكبرها مطحن الفيروز التابع لشركة مطاحن شرق الدلتا ، وأقيم بالمنطقة الأولى على مساحة ٥٠ . ألف متر مربع ، ويعمل به ٤٥٠ عاملا ، واستثمر به ٦٠٠٠ ألف جنيه.

وتبين من الدراسة الميدانية للمطحن أنه يعمل آليا بخطين قدرة كل خط ١٢٠طن قمح / يوم أي أن طاقته القصوى الكلية ٢٤٠ طن / يوم ولكن طاقته الفعلية ٢٠٠ طن/ يوم أي ٨٣,٣% من طاقته القصوى ، وينتج دقيق بنسبة استخلاص ٧٥%، ٨٢%. وتدخل الأذرة كمادة خام بجانب القمح بنسبة ٢٥% ولها خط لطحنها ، والمطحن يعمل بنظام الورديات على مدار الـ ٢٤ ساعة ، وينتج ١٦٠ طن دقيق تمثل ١٦٠٠ جوال ، ٤٠ طن ردة / يوم طبقا لنسبة الاستخلاص .

ويضم المطحن صومعة لتخزين الدقيق بطاقة ٣٠ ألف طن . ويحصل على مادته الخام من مصدرين : الأول محلي ويتم تسويقه عن طريق الشركة الأم [ القمح والأذرة المنتجين محليا] بأسعار ٧٠٠ ، ٥٠٠ جنيه للطن على الترتيب. وأما المصدر الثاني فيتم عن طريق الاستيراد ويحصل عليه من صوامع : الإسماعيلية المركزية ، سفاجا ، ودمياط طبقا لبرنامج توزيع الأقماع من قبل وزارة التموين .

ومما يجدر ذكره أن هذا المطحن أعيد تجديده عام ١٩٩٩م وذلك بسبب تهالكه وأقيم منذ ١٩٨١م وذلك بالتعاون مع الشركة المصرية العالمية للسيارات [ المقطم/ القاهرة] الوكيل الرسمي لشركة بركوب التشيكية Prokp processing العالمية المتخصصة في تصميم نظم أنظمة الطحن ويحقق أرباحا سنوية ٤٠٠٠ ألف جنية ، فهو يضم نشاطا آخر لصناعة المكرونة بهدف تحسين

اقتصاديات الدقيق . هذا فضلا عن التكامل الرأسي الأمامي لهذه الصناعة مع المكرونة، وطاقته القصوى ١٨٠طن/شهر مكرونة بأنواعها، ويعمل به ١٤٠ عاملا. وتبلغ تكلفة طحن الطن من الدقيق ٢٤,٨ جنيه تتخفف إلى ١٦ جنيه في مطاحن الحجارة أي ٦٤,٥% عن متوسط تكاليف مطاحن السلندرات، وتختلف التكلفة أيضا طبقا لنوعية الدقيق المنتج فالدقيق الفاخر (٧٢%) تبلغ تكلفة الطن ٢٨,٥ جنيه تتخفف إلى ١٥,٩ جنيه في الدقيق (٨٢%). وتبين من الدراسة الميدانية أنه ينقل عماله في رحلة عمل يومية عبر خطين الأول من مدينة الإسماعيلية وضواحيها بطول ٣٠ كم ذهابا وعودة ، والثاني أطول لأنه يصل لمحافظة الشرقية /الزقازيق في رحلة عمل ١١٠ كم ذهابا وعودة. وأما إنتاجه فيغطي حاجة محافظات القناة وسيناء<sup>(١)</sup>.

وأقيم المطحن الثاني والثالث بالمنطقة الصناعية الثانية بالمدينة: الأول ملك القطاع الخاص ، ويشغل مساحة ١٦٠م<sup>٢</sup>، ويعمل به ٣٠ عاملا ، وحقق استثمارات ٤٠٠٠ ألف جنيه وطاقته ومستواه أقل من سابقه ، ويعتمد على طحن القمح طبقا لحصته المقررة لإنتاج دقيق الرغيف المدعم استخلاص ٨٢%، وتتنخفض تكاليف إنشاء هذا النوع من المطاحن قياسا بالنوع السابق ويتميز الدقيق المنتج من هذا النوع بانخفاض نسبة الرطوبة إلى جانب وجود نسبة من حبيبات النشا المهتكة ، كما ترتفع به نسبة السن والردة التي تفضلها المخابز البلدية في إنتاج رغيف الخبز لما يتميز به من قدرة على امتصاص الماء عند العجن ، وبالتالي زيادة أعداد الأرغفة الناتجة من الكيلو جرام واحد من الدقيق<sup>(٢)</sup>. وأما الثالث فهو توسع أحد وحدات مطحن الفيروز المخصص لطحن الذرة ، ويعمل به ٥٠ عاملا ، ويشغل مساحة ٦٠٠٠م<sup>٢</sup> ، وحقق استثمارات ٢ مليون جنيه<sup>(٣)</sup>. ويتكامل مع مطحن الفيروز واستقر مجاورا له بالمنطقة الصناعية الثانية. وترتبط هذه الصناعة خلفيا وتكامل مع صناعة الأعلاف حيث تقدم الردة إحدى مكوناتها الأساسية.

<sup>١</sup> الدراسة الميدانية: يوليه ٢٠٠٢م ، تطبيق ملحق ١

<sup>٢</sup> عبد الرحمن علي علي :- دراسة اقتصادية لإنتاج الدقيق في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ،

العدد الأول ، المجلد ٨ ، معهد التخطيط ، القاهرة ، ٢٠٠٠م

وتبين مما سبق أن هذه الصناعة يسيطر عليها القطاع العام ممثلاً في الشركة القابضة للمضارب والمطاحن التي تسيطر على نشاط الطحن والمكرونة وضرب الأرز في الدولة وظهر دور القطاع الخاص ولكن على استحياء في صورة مطاحن قزمية وصغيرة الحجم عمالاً واستثماراً وإنتاجاً.

### ٣- الدراسة الميدانية: يولييه ٢٠٠٢م:

صناعة المكرونة: حققت ٣,٣%، ٥,٨%، ٩,٤% على الترتيب من مصانع وعمال واستثمارات هذه الصناعة.

واستقرت بالمنطقة الصناعية الأولى ، وتضم مصنعين الأول وحدة من وحدات مطحن الفيروز ، والثاني قائم بمفرده من جهود القطاع الخاص وتملكه نقابة المهندسين المصرية [ مكرونة المهندس] ويشغل مساحة ٢م<sup>٢</sup> ١٩٠٢، وينتج المكرونة بأنواعها، وبدأ الإنتاج ١٩٨٣م برأسمال ٣٠٠٠ ألف جنيه، ومحققاً طاقة إنتاجية ١٤٥٠٠ طن مكرونة / السنة اعتماداً على الدقيق المستورد المنتج من القمح الصلب ويصلح لهذه الصناعة وترتفع به نسبة الجلوتين إلى ٩% وحققت استثمارات ١٠٠٠٠ ألف جنيه ، ويسوق إنتاجه بالدولة.

### صناعة الحلوى والبسكويت:

استحوذت صناعة الحلوى والبسكويت على ٦,٧%، ١,٣%، ٠,٩% على الترتيب من جملة المحافظة . أقيمت مصانعها بالمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية . فحظيت الأولى بمصنعين ، الأول للبسكويت من جهود القطاع العام [بسكو مصر ] ، ويشغل مساحة ٢م<sup>٢</sup> ٦٠٥١٢ وكان ينتج ٨٥٠٠ طن/ السنة وتوقف عن الإنتاج ومعرض للبيع. والثاني سويت سنار للحلاوة الطحينية وهو صغير الحجم عمالاً ٣٠ عاملاً، واستثمر به ١٠٠٠ ألف جنيه، ويشغل ٢م<sup>٢</sup> ٥٨٥٠.

وأقيم الثاني بالمنطقة الثانية وأصغر من سابقه عمالاً واستثماراً وإنتاجاً ٦ عمال ، ١٣٣ ألف جنيه ، ويشغل مساحة ٢م<sup>٢</sup> ٧٤٢ ، ويعتمد المصنعان على إنتاج المحافظة من السمسم التي تنتجها المحافظة. وتبلغ مساحة السمسم في الإسماعيلية ١٧ ألف فدان تمثل ٨,٢% من جملة المزروع بمصر. وتنتج نحو ٨٥ ألف طن سمسم بمتوسط إنتاج ٥ طن/ للفدان<sup>(١)</sup>. وهو أهم الخامات لهذه الصناعة ، هذا

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية ، مركز المعلومات: نشرة الإسماعيلية، يناير ، ١٩٩٨م ، ص ١٤

فضلا عن السكر وعرق الحلاوة الذي تستورده من الخارج، والمصنعان ينتجان حلاوة طحينية شعبية وبعض الحلويات الجافة السكرية.

وكانت مصانع الحلاوة الطحينية تعاني من نقص الخامات وخصوصا السكر والسمسم وكانت تستخدم الجليكويز بدلا من السكر المرتفع القيمة إلا أن الدولة رفعت دعمها عن سكر هذه الصناعة وتركت أسعاره بدون تحديد، وألزمت المصانع بالاعتماد على السكر بدلا من الجليكويز.

### صناعة المشروبات الغازية:

استقطبت صناعة المشروبات والعصائر ١٠%، ٩، ١٠، ٣، ٧% على الترتيب من جملة الصناعة بالإسماعيلية. وتوزعت مصانعها على ٣ مواقع جغرافية اثنين منها بمدينة الإسماعيلية [ش القنطرة/ الحي الثالث، المنطقة الصناعية الأولى]، والتل الكبير. والأول كان يملكه القطاع العام لأنه أحد وحدات الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات [بيبي كولا]، وتم بيعه مع بقية وحداتها في أبريل ١٩٩٤م لمجموعة مستثمرين: سعودي ومصري وشركة بيبي كولا العالمية. وحظيت الأخيرة بنحو ٩٠% من أسهمها، والباقي من نصيب العاملين في الشركة<sup>(١)</sup>.

ويشغل مساحة ٢٧٦١٦م<sup>٢</sup> بالحي الثالث في الجزء الشرقي للمدينة، ويضم خطين للإنتاج بطاقة ١,٦ مليون صندوق/ السنة، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢,٢ مليون صندوق / السنة تمثل ١,١% من جملة إنتاج الدولة [١٨٨ مليون صندوق/ السنة]، ويعمل به ٢٧٩ عاملا، وحققت قيمة مضافة ٢٤٠٠ ألف جنيه عام ٢٠٠٠م. ويغطي المصنع حاجة محافظتي الإسماعيلية والشرقية لأن الأخيرة لا يوجد بها سوى خطين فقط ضمن مصنع كفر العزازي/ أبوحماد للمشروبات (شركة الأهرام للمشروبات).

ولما كانت المسافة الاقتصادية لنقل المشروبات الغازية يجب أن لا تزيد عن ٤٠كم حتى لا تدفع تكاليف نقل عالية على منتجاتها. فأقام المصنع عدة مخازن له بمدينة الزقازيق ويتم التوزيع منها داخليا. هذا فضلا عن مخزن آخر أقامه المصنع بالمنطقة الصناعية الأولى بالإسماعيلية على مساحة ٢م<sup>٢</sup> ١٠٠٠٠.

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ٩٩.

باستثمارات ٤٠٠٠ ألف جنيه، ويعمل به ١١ عاملاً وذلك بسبب ضيق مساحة المصنع الذي أقيم منذ عام ١٩٤٧م وسط الحي الثالث بالمدينة ويحيطه السكن من كل جانب.

وتضم مكونات هذه الصناعة: مياه ، وسكر ، ومركبات خاصة من عصير طبيعي للفاكهة ، ومكسبات الطعم (حامض للستريك ) ، والتفاح ، ومواد منظمة للحموضة من أهمها سترات الصوديوم ، ومواد حافظة مثل بنوزات الصوديوم. ويدخل السكر بنسبة ١١% للمشروبات الصناعية البيسي كولا وسفن أب.

وتبين من الدراسة الميدانية أن المصنع يعتمد على مياه شبكة المدينة بعد إعادة تنقيتها وتمثل ٠,٣% من جملة التكاليف ، وأما بقية الخامات الأخرى فتتمثل ٨٠% وتشمل: السكر، والأحماض والمركبات ، والصودا وثاني أكسيد الكربون ، والزجاج ، والسدادات.. الخ. وأما الأجور فتتمثل ١٨% من جملة التكاليف ، وتمثل بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى ٢% وتشمل الطاقة وقطع الغيار وأعمال الصيانة<sup>(١)</sup>. وجاري إنشاء مصنع للمشروبات الغازية يتبع شركة مصروب بالتل الكبير لسد حاجة مدن غرب المحافظة وكذا محافظة الشرقية.

وأقيم مصنع العصائر الطبيعية (شويس) بالمنطقة الصناعية الأولى على مساحة ٢٧١٤٥٠م<sup>٢</sup>. وينتج مركزات وعصائر طبيعية اعتماداً على ظهير زراعي قوي لإنتاج الفاكهة والحمضيات ، فالمحافظة تضم ٦٠٤٩٢ فدان حدائق فاكهة تمثل ٢٥,٦% أكثر من ربع المساحة المنزرعة في المحافظة:

١٥،٢٢،٥٤،٥٧،٨٥،١٢٣،٢٥٦،٥٦٩،٨٧٨،١١٨٢،٢٧٩٦،٣٦٦٤،٦٤٤٥،

٢٢٢٠٠ فداناً من المانجو ، والبرتقال، واليوسفي، والفراولة، والكتالوب، والليمون، والعنب، والتين، والجوافة، والكمثري، والموز، والتفاح، والمشمش، والخوخ على التوالي<sup>(٢)</sup>.

وحقق المصنع فرص عمل لنحو ٧٦ عاملاً، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢١ ألف طن مركزات ، ٢,٥ مليون كرتونة من العصائر الطبيعية /سنة . وحقق استثمارات ٨٠٠٠٠ ألف جنيه ورأس ماله ٣٠٠٠٠ ألف جنيه ، ويتبع مجموعة شركات

<sup>١</sup> الدراسة الميدانية: مقابلة شخصية مع مدير الإنتاج ، يوليه ٢٠٠٢م

<sup>٢</sup> محافظة الإسماعيلية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة يناير، ٢٠٠١م ، ص ١٤٦، ١٤٥

ومصانع نقابة المهندسين المصرية ، وبنوي المصنع إضافة خطين لإنتاج المياه الغازية لسد حاجة سكان المحافظة والمصطافين خصوصا في موسم الصيف. وبعد بيع مصنع ببسي كولا أصبحت هذه الصناعة تخضع لملكية القطاع الخاص وازدهرت بالإسماعيلية.

### صناعة حفظ الخضر والفاكهة:

استحوذت صناعة الحفظ والتعبئة على ١٠%، ٣٠.٤%، ١٩.٣% من جملة المصانع والعمال والاستثمارات للمواد الغذائية بالمحافظة . والملاحظ أنها قد ازدهرت فأقيم لها ٣ مصانع: الأول ضخم الحجم لتعبئة الخضراوات وتجميدها يقع كـ٩ طريق الإسماعيلية/ بورسعيد وهو مصنع فوديكو باستثمارات ١٦٠٠٠ ألف جنيه، ويضم خط تعبئة وتجميد الخضر مرحلتين الأولى تصنيع وتجميد والثانية لتعبئة وتدرج الخضر الطازجة .

ويقع المصنع وسط مزرعة مساحتها ٢٨٨٠ فداناً لإنتاج الخضراوات بأنواعها ، ويضم المصنع قطاعين: الأول للفرز والتعبئة للخضر طازجة بعد تدرجها والتخلص من التالف وتختلف نسبته طبقا لنوع الخضار. فمثلا تصل في الطماطم ١٠-١٥% غير صالح للتعبئة فيتم تصنيعها. وتطرح في الأسواق في عبوات وتغطي جزءاً من حاجة القوات المسلحة بالمنطقة والباقي للتصدير ، ويضم المصنع مخزناً للتبريد مساحته ٢٤٠٠م<sup>٢</sup>.

والقطاع الثاني لإنتاج العصائر ويضم خطين: الأول لإنتاج العصائر والمربات والخلاصات الطبيعية من الفاكهة بطاقة ١٠,٠٠٠ طن / سنة ، وينتج عصائر المانجو وشرايحها اعتماداً على ظهور إنتاجي ضخم فالإسماعيلية تنتج أقل من ثلث إنتاج المانجو في مصر ٣٢,٢% . وكذا عصائر البرتقال الذي يحصل عليه من محافظة الشرقية المجاورة له وتنتج نحو خمس إنتاج الموالح في الدولة . وبالملاحظ أن الأولى تنتج صيفاً والثانية شتاءً الأمر الذي ساعد على تشغيل خط العصائر والخلاصات على مدار العام ولم يعد موسمياً خاصة بعد انتشار زراعة البرتقال الصيفي، والثاني لإنتاج الصلصة.

ويضم بجانب الخطين السابقين مبنى للخدمات والإدارة ، وميزان بسكول وشبكة المياه لتغذية المشروع ، وحفر المصنع له خزانا أرضيا بسعة ٦٠٠ متر<sup>٣</sup>

ملحق به محطة رفع لتوصيل المياه لخزان علوي سعة ٢م٥٠٠ ، بجانب محطة ابار . هذا فضلا عن أعمال الصرف الصحي التي تضم شبكة لها وخزان ارض بسعة ٢م٢٠٠٠ للصرف الصناعي عليه.

وأقيمت ثلاجة للحفظ وسط الكتلة السكنية بنفيسة ثلاجة شركة الإسماعيلية للتبريدات ، وتشغل مساحة ٢م١٦٨٠٠ ، وحقت استثمارات ٤٦٣٤١ ألف جنيه. وهي ثنائية الغرض فبجانب الحفظ والتبريد تنتج الثلج بطاقة ٢٠٠٠ لوح/يوم ترتفع إلى الضعف في الصيف لمواجهة الطلب عليه. وتضم ٤ عناير للحفظ وتبريد الخضر التي تحتاج إلى درجة حرارة تتراوح بين صفر- ١٠ درجات مئوية على أن لا تقل نسبة الرطوبة داخل الغرف الأربع عن ٩٠% خصوصا في تخزين الخضر ، وتضم ٥٥ عاملا.

وحظيت المنطقتان الصناعيتان الأولى والثانية بمصنعين فأقيم في الأولى مصنع لتدريج وتعبئة الفاكهة ويملكه الاتحاد العام لمصدري الحاصلات البستانية باستثمارات ٢٠٠٠ ألف جنيه ، ويعمل به ٩ عمال ، واستقر الثاني بالمنطقة الثانية وأن كان أكبر من سابقه في الحجم ٥٠ عاملا ومساويا له في الاستثمارات.

والملاحظ أن هذه الصناعة ازدهرت في الإسماعيلية لتوفر ظهير زراعي ضخم لإنتاج الفاكهة ٦٠٤٩٢ فدانا تمثل أكثر من ربع مساحة الزمام المزروع ٢٥,٦%. وتحصل المصانع على الفاكهة عن طريق مقاولين تقوم بشراء المحصول من المزارعين بعد دفع جزء منه لصاحب المزرعة ويؤجل الباقي إلى نهاية الموسم. وتنقل إلى المصنع وتوزن وتبدأ أولى مراحل هذه الصناعة ثم مرحلة التسييل بالمياه الباردة ثم بالساخنة عند درجة حرارة ١٠-١٥ درجة مئوية للتخلص من كافة الشوائب ، وتليها مرحلة التلميع والتشميع بوضع مادة شمعية على الغلافة الخارجية لزيادة لمعان قشور الفاكهة والحفاظ على لونها ، ثم مرحلة التدريج والتعبئة وتصنف طبقا لحجم ثمار الفاكهة وتغلف وتسوق وتنقل للأسواق الخارجية عن طريق برادات وتلقى هذه المنتجات رواجاً في الأسواق الخارجية لجودتها العالية.

**صناعة الألبان ومنتجاتها:**

حظيت هذه الصناعة على ٣,٣%، ٧,٤% من جملة عدد المصانع والعمال بصناعة المواد الغذائية بالمحافظة، ونحو ٣٠,٢%، ٢,٩%، ٠,٧% على الترتيب من جملة هذه الصناعة بالدولة، وأقيم مصنعها بالحي الثاني/جوار معسكر الجلاء بمدينة الإسماعيلية، ونقل إلى طنطا بسبب حرب ١٩٦٧م ولكنه عاد بعد معركة ١٩٧٣م في مرحلة إعادة تعمير مدن القناة، وأقيم على مساحة ٢٢١٧٥٠م<sup>٢</sup> وهو أحد وحدات شركة مصر للألبان، وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٥طن منتجات/يوم، وينتج الألبان المبسترة والمعقمة والزبادي والجبن الأبيض والزبدة والمسلي والأيس كريم. ويعاني المصنع من مشكلة نقص الألبان الخام خصوصا في فصل الصيف بسبب نقص الأعلاف الخضراء على العكس من الشتاء التي يغطي حاجته منها نظرا لتوفرها في ريف المحافظة، وتبلغ مساحة البرسيم الشتوي ١٩٠٤٣ فدانا تعطي نحو ٤١١٣٢٨طن برسيم أخضر بمتوسط ٢١,٦طن/الفدان<sup>(١)</sup>. هذا فضلا عن المحاولات التي تبذل لزراعة البرسيم الحجازي، وعلف الفيل، والذراوة صيفا لهذا الغرض خصوصا في مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب وشرق القناة والصالحية، زد على ذلك الأعلاف غير التقليدية التي تلعب دورا في هذا المجال. ويتأثر إنتاج الألبان الخام في المحافظة بجانب نقص الأعلاف بعوامل منها: العوامل البيئية، ونقص الطاقة في الغذاء، والأمراض الحيوانية وكذا نوعية مياه الشرب لحيوانات الألبان التي تحتاج إلى نحو ١٢-١٥ جالون / يوم من المياه النقية وترتفع وتنخفض طبقا لدرجة الحرارة ونوع الأعلاف المقدمة. وتلعب المياه دورا هاما في كمية الألبان فإنتاج ١٠كجم لبن يحتاج إلى ٦,١ لتر ماء<sup>(٢)</sup>. ويسوق المصنع حاجته من مزارع إنتاج الحليب ونقاط التجميع التي أقامتها شركة مصر للألبان لهذا الغرض، وكانت الشركة تقوم بصرف كيلو جرام علف صيفا بالسعر المدعم بحد أقصى ٥ كيلوجرام/يومية، ونصف كيلو جرام شتاء بحد أقصى ٢,٥ كيلو جرام/يوم وذلك عن كل كيلو جرام/لبن يورد إلى نقط التجميع ومراكزه<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية، مركز دعم القرار: مرجع سبق ذكره، ٢٠٠١م، ص ١٤٥.

<sup>٢</sup> ماهر إبراهيم عبد الله: أثر الماء في إنتاج الحليب، دواجن الشرق الأوسط، السنة ٨، العدد ٦٧، ١٩٨٦م، ص ٤٢.

<sup>٣</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ٤٥٦.

وتصل نسبة الماء في حليب الأبقار إلى ٨٥% ، والدهون ٥,١% ، والبروتين ٤% ، واللاكتوز ٤,٩% ، ومواد صلبة ١% . وينتج المصنع اللبن المبستر والجبنه البيضاء والزبادي ، ويعمل بنحو ٤٠% من طاقته القصوى فقط لنقص الحليب الخام وهي أهم مشكلة تواجه هذه الصناعة ليس بالإسماعيلية فقط بل بكل مصانعها على مستوي الدولة . ويعتمد على مزارع إنتاج الألبان التي أقامها القطاع الخاص وهي : شركة الإسماعيلية الوطنية للثروة الحيوانية اسماتيد، والإسماعيلية الإسلامية لتنمية الثروة الحيوانية. وتعاني الأولى من عدة مشاكل وتساهم في رأسمالها المحافظة بنسبة ٤٥% البالغ ٢٠٠٠ الف جنيه وجاري تصفيتها، زد على ذلك مزارع ألبان الصالحية القريبة، وإنتاج أهالي المحافظة . ويواجه المصنع منافسة في الحصول على الحليب الخام من مصانع القطاع الخاص بمدينة العاشر من رمضان التي ترفع الأسعار لتجذب إليها أكبر كمية منه، وتم خصخصة هذا المصنع وبيعه.

### صناعة الأعلاف:

استقطبت هذه الصناعة بأنواعها على ١٣,٣% ، ١٤% ، ٨,٤% من جملة المصانع والعمال والاستثمارات للمواد الغذائية بالإسماعيلية، بينما تمثل ٧,٨% ، ٣,٨% ، ١,٤% من جملة المصانع والعمال والقيمة المضافة بالدولة. واقتصرت على إنتاج نوعين من الأعلاف: الأولى أعلاف الماشية وحظيت بمصنعين أقيم الأول بطريق الفردان/بورسعيد ك ١ اوتملكه الشركة المصرية لتصنيع الأعلاف [ايجتور] وطاقته السنوية ٥٠٥ طن.

وأما الثاني فهو مصنع شندي وأقيم بطريق بور سعيد ك ٩ وطاقته ٤٦٥ طنا/ سنة . هذا فضلا عن مصنع الشركة العربية للإنتاج الحيواني ، وأقيم داخل مزارع الشركة بطاقة ٥طن/ساعة أي ٦٠طن/ يوم على أساس ورديتين ، وطاقته القصوى ٧٢٠طنا/ سنة أي أن إجمالي طاقة أعلاف الماشية بالمحافظة

نحو ١٦٩٠طن/ سنة . ويعد كسب بذرة القطن الذي ينتج محليا هو المكون الرئيسي في صناعة علف الحيوان بالإضافة إلى كميات صغيرة من كسب بذرة الكتان وعباد الشمس. ولا يدخل كسب بذرة القطن غير المبشور في صناعة علف

الدواجن. وأما يحل محلّه في هذا الخصوص كسب فول الصويا الذي يكون ٥٦,١% من وزن الخام<sup>(١)</sup>.

وتحصل هذه المصانع على نخالة دقيق القمح من مطحن الفيروز الذي ينتج نحو ٤٠ طن / يوم منها ولا تكفي حاجاتها وتغطي الباقي بالشراء من السوق السوداء فهي تمثل ٣٣% من مكونات الخلطة. وتدخل الأذرة الصفراء، ورجيع الكون والمولاس والحجر الجيري وملح الطعام ضمن مكونات خلطة أعلاف الماشية. بنسب ٢٢%، ٤%، ٣%، ٢%، ١% على الترتيب. وأما الكسب فتتخفف بنسبة ١٦ \_ ٢٠% من مكونات الخلطة.

وتختلف مكونات خلطة أعلاف الماشية طبقاً للغرض فأعلاف الماشية لإنتاج اللحوم ترتفع بها نسبة الكسب الذي يحقق ارتفاع في معدل البروتين. ولإنتاج كيلو جرام لحم يحتاج إلى ٤ كيلو جرام علف<sup>(٢)</sup>. بينما تنخفض نسبة الكسب في أعلاف إنتاج الألبان عن ذلك. ولإنتاج كيلو جرام لبن يحتاج إلى ٠,٧٥ كيلو جرام علف جاف.

وأما صناعة أعلاف الدواجن فأقيم لها مصنعان: الأول بسرايوم طريق الإسماعيلية/ السويس الصحراوي، وطاقته الإنتاجية ٢٠ طن / يوم أي نحو ٧٢٠٠ طن / سنة وريدية واحدة، ويقع ضمن مشروع مصر الإسماعيلية للدواجن، وأما الثاني فأقيم بسرايوم أيضاً وتملكه شركة المهن الطبية والبيطرية، وطاقته الإنتاجية ١١٠٨ أطنان/سنة، هذا فضلاً عن مصنع شركة الإسماعيلية لإنتاج المركبات من المعادن والأملاح المقام بالمنطقة الصناعية الأولى وطاقته ٩٥٢٠ طن/سنة، وتنتج المصانع الثلاثة نحو ١٧٨٢٨ طن/سنة. أي أن المحافظة استقطبت نحو ٣,٠٧% من جملة مصانعها، ٢,٧% من طاقتها الإنتاجية وذلك طبقاً لبيانات عام ١٩٩٥ فقد بلغ عددها بالدولة ٦٥ مصنعاً أنتجت نحو ٦٦٢٨٨٨ طناً.

وتضم المحافظة نحو ٥١٥ مزرعة لإنتاج اللحوم البيضاء والبيض ولا تكفي كمية إنتاج الأعلاف حاجة هذا العدد. ويلجأ بعضها إلى إقامة مجرشه خاصة

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ٧٨٢.

<sup>٢</sup> لويس كرجاج: معامل الأعلاف لعام ٢٠٠٠م، مجلة دواجن الشرق الأوسط، العدد ١٠، السنة ١٣، أغسطس، ١٩٩٢م، ص ٥٤.

لتصنيع الأعلاف لكي يغطي حاجته منها في ظل النقص الواضح في الطاقات الإنتاجية. زد على ذلك ارتفاع أسعار الأعلاف المصنعة في ظل الارتفاع المطرد في أسعار مستلزمات إنتاجه خصوصاً الأذرة الصفراء المستوردة.

وتمثل الأعلاف في إنتاج الدجاج اللحم نحو ٦٤,٤% من جملة مستلزمات الإنتاج بينما ترتفع عن ذلك في أعلاف دجاج البيض إلى ٧٢,٤% من تكاليف مستلزمات الإنتاج. وتحتاج دجاجة اللحم إلى نحو ٤ كيلو جرام طول فترة التربية لتعطي وزن نحو ١,٧٥ كجم منها كيلو جرام بادي، ثلاثة كيلو جرام ناهي. بينما تحتاج دجاجة البيض إلى نحو ٧ كجم خلال فترة الرعاية من عمر يوم إلى عمر ١٩ أسبوع، بجانب ٤٦ كيلو جراماً من عمر ٢٠ - ٧٨ أسبوعاً طوال فترة الإنتاج أي أنها تستهلك نحو ٥٣ كيلو جراماً طول فترتها، ويحتاج كل كيلو جرام من البيض المنتج إلى نحو ٢,٢ كجم علف<sup>(١)</sup>.

وتتكون خلطة أعلاف الدواجن من الأذرة الصفراء فهي تحتوي على أعلى طاقة ممثلة، بجانب أنها تحتوي على صبغة الزانثوفيل التي تعطي اللون الأصفر لأرجل الدجاج واللون الأصفر الداكن للبيض، زد على ذلك أنها تحتوي على ٤% من الدهون وتمثل نحو ٦٠% من مكونات الخلطة. وتعد أهم المكونات وتعاني المصانع من نقصها خصوصاً أنها تستورد، وبلغ جملة ما تم استيراده منها عام ١٩٩٣ نحو ٢١٠٠ ألف طن، وبدأت زراعتها في أراضي الاستصلاح الجديدة اعتباراً من موسم ١٩٩٣<sup>(٢)</sup>. ويدخل كسب فول الصويا بنسبة ١٠% وينتج محلياً، وتصل نسبة البروتين فيه إلى ٤٤% إذا كان بقشرته وإذا كان بدونها ترتفع إلى ٥٠%، وتكون النخالة ١٨% ويضاف إليها مسحوق سمك ٨% الذي يضم نحو ٦٠-٧٠% بروتين خام بجانب الكالسيوم والفوسفور، ومسحوق عظم ٢% ويمثل مصدر جيد للفوسفور، وحجر جير ١,٥%، ملح طعام ٥% بجانب بعض المكونات الأخرى ١%.

وتعاني مصانع الأعلاف بالمحافظة من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها الأذرة الصفراء بجانب ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية. الأمر الذي

<sup>١</sup> موسى فريجه: العوامل المؤثرة في التكاليف والنتائج في صناعة الدواجن، مجلة دواجن الشرق الأوسط، العدد ١٠٩، السنة ١٥، ١٩٩٣م، ص ١٢، ١١

<sup>٢</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ٧٨٢

يرفع من تكاليف سعر الأعلاف وبلغ ٢٠٠ جنيه/طن وسبب ذلك في توقف كثير من عنابر التربية عن الإنتاج . ويمكن علاج مشكلة نقص خامات هذه الصناعة باستخدام الأذرة البيضاء التي تنتج محلياً بدلاً من الصفراء وتعطي المعدلات نفسها ولكن بدرجة أقل خصوصاً أن إنتاجها من الوحدة المساحية مرتفع ويهتم بها الفلاح المصري، ويتضح من العرض السابق الملاحظات الآتية :-

١- تعد المحافظة من الأقاليم الجغرافية الناهضة في التصنيع الزراعي لأسباب منها: أنها تقع وسط مناطق استصلاح زراعي نام وناهض شرق وغرب القناة ، بجانب توسطها لإقليم سكاني حضري السويس جنوباً وبور سعيد شمالاً ، زد على ذلك تميزها بمقومات جذب سياحي داخلي . هذا فضلاً عن تمركز القوات المسلحة في إقليمها الأمر الذي جعلها جاذبة للمشروعات الصناعية المنتجة للمواد الغذائية اعتماداً على خامات تنتج محلياً.

٢- ظهرت بعض الصناعات الغذائية على خريطة المحافظة وتتمو باطراد كما هو الحال في صناعات: حفظ وتعبئة الخضر والفاكهة ، المجازر وإنتاج اللحوم بنوعيتها وارتبطت بها صناعة الأعلاف . بينما نجد أن كثيراً من الصناعات الغذائية اختفت تماماً من مكونات الخريطة مثل صناعات : ضرب الأرز، النشا والجلوكوز، الزيوت والصابون نظراً لعدم توفر مقومات قيامها.

٣- مازالت الإسماعيلية تنتج سلعا ومواد أولية زراعية تحتاج لإقامة المزيد من صناعات لها مثل عصائر الفواكه ، وتعليب الخضروات ، ومنتجات الألبان ، وحفظ وتعليب الأسماك فالمصنع الوحيد الذي أقيم تعثر لأسباب مالية سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

## ٢) الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية:

أنت الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية ويتبين من الجدول (١٤) أنها حققت ١١,٩ % ، ٢١,١ % ، ٣٥,٥ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات بالمحافظة. ويتبع الخريطة (١٨) نجد أنها توزعت على ثلاث مواقع جغرافية وهي : المنطقة الصناعية الأولى ، الحي الأول ، والصناعية الثانية أي أنها صناعة مركزة جغرافياً واقتصرت على مدينة الإسماعيلية واقتصرت على ست هياكل لها.

## صناعة بناء السفن:

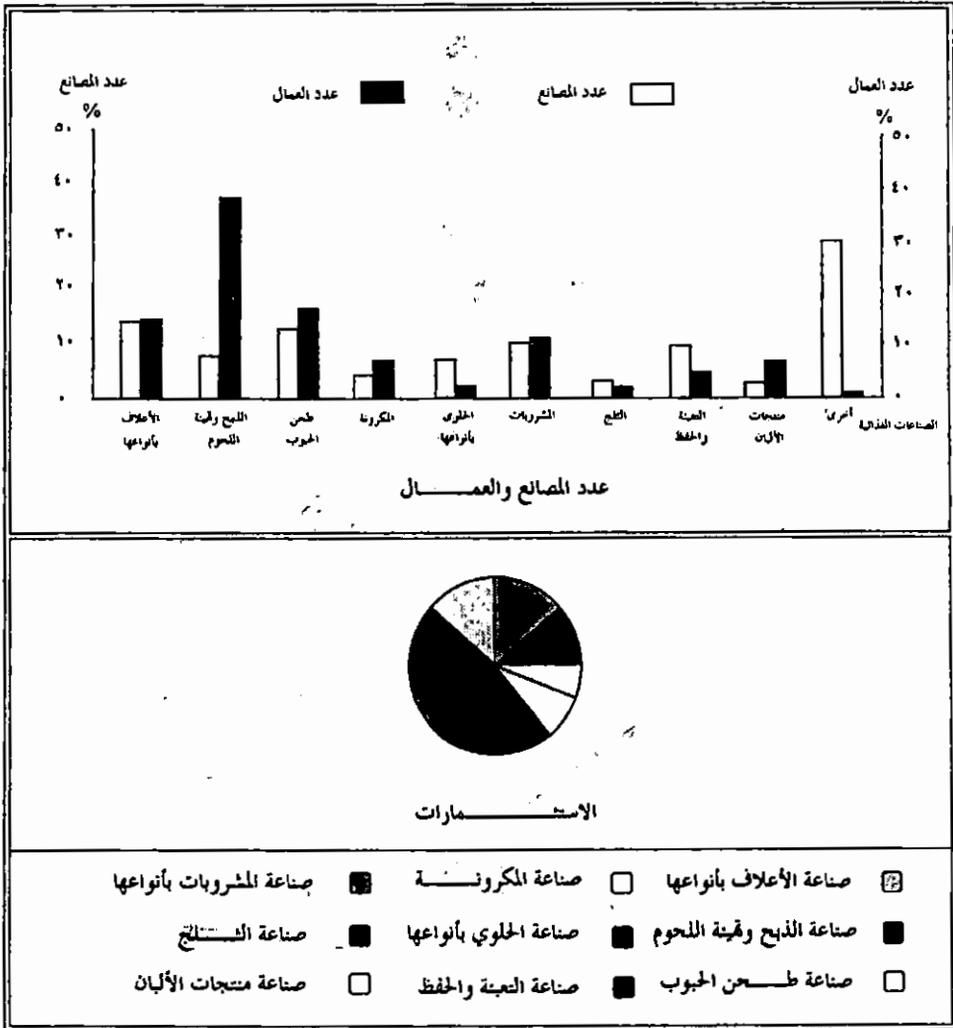
أنت صناعة بناء وصيانة السفن في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية، وحظيت بنحو ١٦,٧ % ، ٦٠,٥ % ، ١٩,٦ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات من نصيب الهندسيات . وأقيم لها مصنعان على الضفة الغربية لبحيرة التمساح : الأول يقع بشارع الورشة رقم واحد وهي شركة التمساح لبناء السفن وقاطرات الغطس والأوناش العائمة وصناعة اللشبات الساحلية لنقل المياه ، والكرافات وصيانتها وسفن صيد الأسماك ، ويعمل بها ٢٠٠ عامل ، ورأس مالها ٢٦ ألف جنية ، وتشغل مساحة ٢٩٦٦م<sup>٢</sup> وأنشئت لخدمة الأعمال الملاحية بقناة السويس وتقديم خدماتها للناقلات التي تعبر القناة . وترتبط خطة التصنيع بسياسة هيئة القناة التي تملك رأس مالها . وأما الثاني فهو مصنع شركة القناة لأعمال الموانئ ويعمل بها ١٥٠٠ عامل ورأس ماله ٢ مليون جنية.

جدول (١٤) التوزيع الجغرافي للصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي / المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بالآلاف جنية
المنطقة الصناعية ١	٢	١٩٥	١٠٨٥٠٠
المنطقة الصناعية ٢	٥	٨٨	٢٨١
حي أول	٥	٢٧١٥	٢٣٩٥
جملة المدينة	١٢	٢٩٩٨	١١١,١٧٦

المصدر: البيانات مجمعة من الدراسة الميدانية، وإدارة خدمات المناطق الصناعية بالمحافظة

ويهتم بإنتاج أربطة السفن والقاطرات الخاصة بهيئة قناة السويس وتكسيات جوانب السفن وتطهير مجرى القناة . ويتضح أن نشاط هذه الصناعة ارتبط باحتياجات القناة، وأنت صناعة الشدات المعدنية والمعدات الهندسية في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية وحقت ٣٣,٣ % ، ٤,٦ % ، ٧٧,٧ % على الترتيب من جملة الهندسيات بالمحافظة . وتوزعت على موقعين: المنطقتين الأولى والثانية . فأقيم في الأولى مصنع اسميتال للصناعات المعدنية لإنتاج الهناجر



شكل (١٧) الهياكل الرئيسية للصناعات الغذائية والمشروبات بالمحافظة ٢٠٠٣م



والجمالونات والشدات المعدنية بطاقة إنتاجية ٤٠٠ طن / سنة ، ويشغل مساحة ٢٩٢٧٤م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ١٠٠ عامل باستثمارات ٢٨٨ ألف جنية.  
جدول (١٥) الهياكل الرئيسية للصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية ٢٠٠٣م

الصناعة / المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بالألف جنية
بناء وإصلاح السفن	٢	١٨١٥	٢١٨٥
الموازين	١	٥٥	٧٠
الراديو والتلفزيون	٢	٩١٥	١٠٠,٠٠٠
المصابيح الكهربائية	١	٥٠	١٤٠
صيانة السيارات	٢	٢٦	١٠٠
المعدات الهندسية	٤	١٢٧	٨٦٨١
جملة الصناعات الهندسية	١٢	٢٩٩٨	١١١,١٧٦

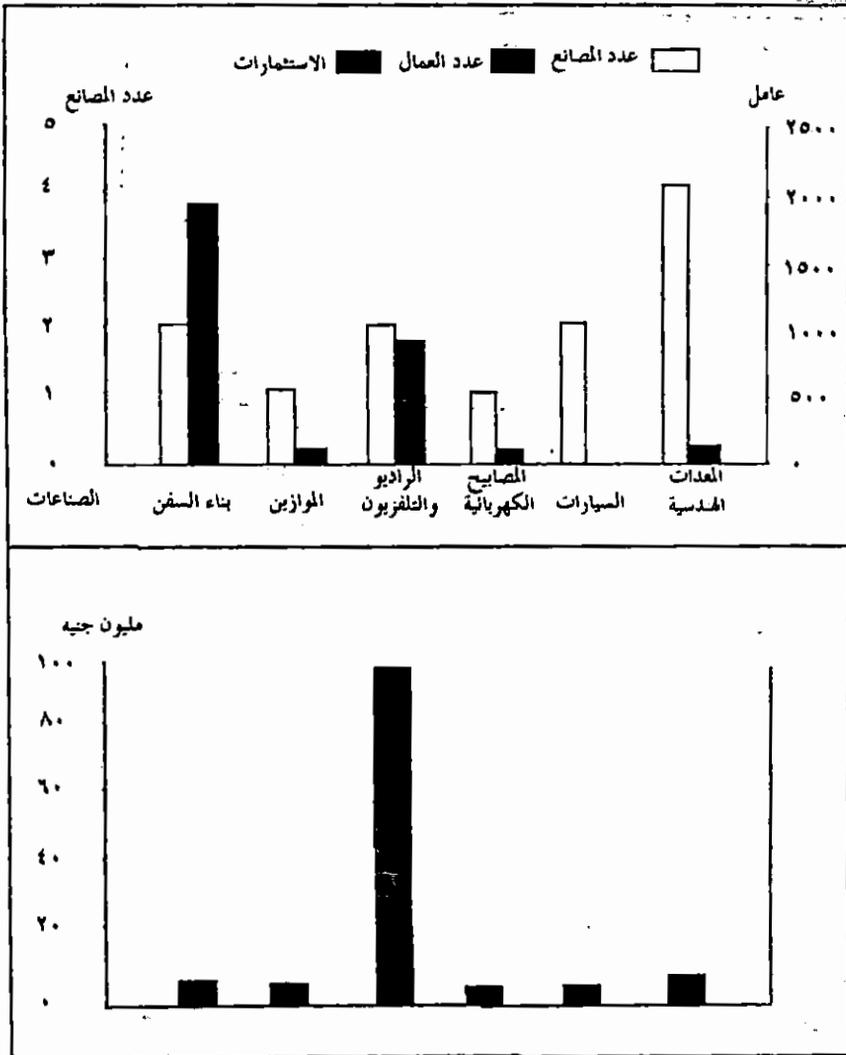
المصدر : البيانات مجمعة من الدراسة الميدانية، وإدارة الخدمات الصناعية

حظيت المنطقة الثانية بإقامة ثلاث مصانع (عفا في الحقيقة ورش صيانة وإصلاح) : الأول إيمكو للمعدات الهندسية ويعمل به ٦ عمال وباستثمارات ٢٠٠٠ ألف جنية ، ويشغل ٦٠٠٠ متر<sup>٢</sup> ، والثاني مركز صيانة المعدات ( الأوناش والقلابات) ويعمل به ٧٥ عاملاً باستثمارات ٨٥٠٠ ألف جنية، ويشغل مساحة ٢٧٨٢٨م<sup>٢</sup>. وأما الثالث فهو المركز العربي لخدمة السيارات . أي أنها عبارة عن ورش للصيانة وإصلاح المعدات بأنواعها.

### صناعة الأجهزة الكهربائية:

يتبين من الجدول (١٥) والشكل (١٩) أن صناعة الراديو والتلفزيون حظيت بنحو ١٦,٧ % ، ٣٠,٥ % ، ٩٠ % من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات للهندسيات بالمحافظة. وتوزعت على موقعين: الحي الأول شارع البلاجات ، والمنطقة الصناعية الأولى . والموقع الأول هو مركز قديم لهذه الصناعة فأقيم به مصنع الشركة العربية للراديو والترانزيستور . ويعمل به ٧٩٥ عاملاً ويشغل مساحة ٢٤٠٠٠م<sup>٢</sup> وينتج أجهزة التلفزيون بطاقة ٨٥ ألف وحدة من ماركة NEC بترخيص من الشركة اليابانية الأم ، ٩٨٨ جهاز عرض فيديو، بجانب أجهزة الراديو وأجهزة الاستقبال للقوات المسلحة.

ونظراً لموقع المصنع وسط الحي الأول ويصعب عمل أي توسعات، فحجز مساحة ٤٨٠٠م<sup>٢</sup> بالمنطقة الصناعية الأولى على أساس أن تكون مصنعا جديدا يتبع



شكل (١٩) الهياكل الرئيسية للصناعات الهندسية ٢٠٠٣م

الشركة الأم لإنتاج شاشات التليفزيون بالتعاون مع شركة NEC وتجميع أجهزة التليفزيون الملون والكاسيت باستثمارات كلية ١٠٠ ألف جنية ورأس مال مصرح به ٦٠ ألف جنية . وأما المصنع الثاني فأقامته شركة الراديو والتليفزيون جولد ستار الكورية ، ويشغل مساحة ٢٤٨٠١١م<sup>٢</sup> ويعمل به ١٢٠ عامل وتنتج شاشات التلفزيون المكونة من: قاذف الإلكترونات ، شبكة الشاشة ، والمهبط ، وفتيلة التسخين ، والقطب الموجب ، والملفات المغناطيسية للتركيز والمسح وتجميع هذه الأجزاء التي تكون الشاشة . وتعد أهم مكونات جهاز التلفزيون وتمثل ٦٠ % من جملة تكاليف الجهاز وكان يتم استيرادها من الخارج .

وأقيم مصنع بالحي الأول بالإسماعيلية لإنتاج اللمبات الكهربائية بأنواعها العادية والفلورسنت ٤٠ ، ٦٠ ، ١٠٠ وات . ومكوناتها من المحولات والقواعد الصاج والبلاستيك بطاقة إنتاجية ٢ مليون لمبة ، وتم عمل توسعات بالمصنع لتصل طاقته إلى ٨٧٥٤ ألف لمبة / سنة باستثمارات كلية ٨٧٩٩ ألف جنية . ويعمل به ٤٥٠ عامل هي جملة العاملين بالشركة . ومما هو جدير بالذكر أن المصنع يتبع شركة القناة للتبريدات والصناعات الكهربائية فالكثرون .

وتضم الشركة مصنعا لإنتاج الثلج وثلاجات للحفظ والتبريد على اعتبار أنه نشاط موسمي بجوار النشاط الأصلي وهو إنتاج اللمبات الكهربائية . وأقيم مصنع شيركو لإنتاج الموازين والمشغولات المعدنية بالمنطقة الصناعية الأولى ، ويشغل ١٠٦٧٧ م<sup>٢</sup> ويعمل به ٥٠ عاملا باستثمارات ٧٠ ألف جنية باستثمارات كلية ٣٠٠٠ ألف جنية .

وحظيت صناعة صيانة السيارات ١٦,٧ % ، ٩ % ، ٠,٩ % على الترتيب من جملة المصانع والعمال والاستثمارات للهندسيات بالمحافظة وتركزت في المنطقة الصناعية الثانية . وشملت وحدتين: الأولى المركز العربي للسيارات ويعمل به ١٦ عاملا ، ويشغل ٤٠٠٠ م<sup>٢</sup> ويهتم بصيانة مجموعة الحركة والجر وهي تبدأ بالمحرك وتنتهي بالعجلات الخلفية ، والثانية يعمل بها ١٠ عمال وتشغل ٢٠٠٠ م<sup>٢</sup> وهي عبارة عن ورش للصيانة وإصلاح السيارات تعتمد على العمل اليدوي .

ويتبين من العرض السابق أن هذه الصناعة شهدت نمواً مطرداً بالمحافظة ، واستقرت في مدينة الإسماعيلية حاضرتها لأسباب: منها أن صناعة بناء السفن وصيانتها ارتبطت بالمرفق الحيوي لقناة السويس ، وأما الأجهزة الكهربائية الراديو والتلفزيون فالإسماعيلية مركز قديم لها وبجانب مصنعها القديم بالمدينة أقيم

مصنعان لها بالمنطقة الصناعية الأولى أرتبط بالصناعة الأم. هذا بجانب صناعة المصابيح الكهربائية . وإذا أضفنا لما سبق وادي التكنولوجيا الجاري إقامته وتأسيس بنائه الصناعي شرق القناة فيمكن أن تكون المحافظة مستقبلاً من أهم مواقع الهندسيات بالدولة.

### ٣) الصناعات الكيماوية والأدوية:

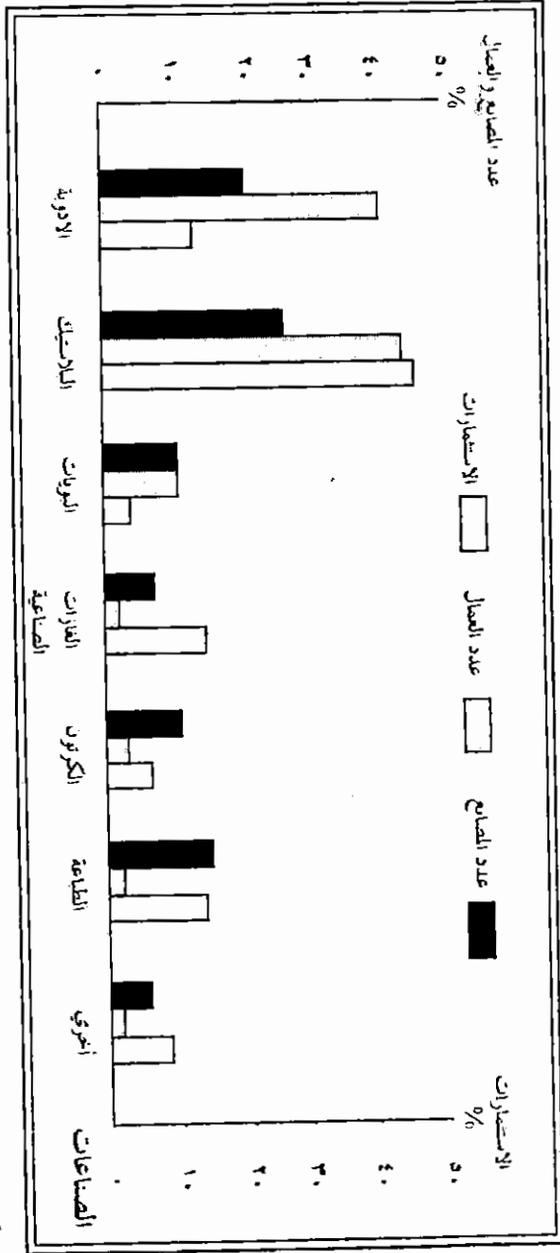
احتلت الصناعات الكيماوية والأدوية المرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية بالمحافظة ويبين من الجدول ( ١٦ ) أنها حققت ١٩,٨ % ، ٨,٦ % ، ١٤,٤ % ، ١٥,٣ % على الترتيب من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات والمساحة بالمحافظة .ويتبع الخريطة (٢٠) نجد أنها توزعت جغرافياً على مواقع تمثل مراكز لصناعاتها في المحافظة وهي : المنطقتين الصناعيتين الأولى ، والثانية ، والحي الأول ( البساتين ) بمدينة الإسماعيلية، ك ٣٠ طريق الإسماعيلية/ القاهرة ، أبو سلطان ، والقنطرة غرب . واقتصرت استثمارات الصناعات الكيماوية على ٦ هياكل صناعية كما يتبين من الجدول(١٧) والشكل (٢١).

### صناعة منتجات البلاستيك:

أنت صناعة منتجات البلاستيك في المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية وحققت ٢٥ % ، ٤٣,٤ % ، ٤٥,٩ % على الترتيب من جملة الكيماويات بالمحافظة، وتوزعت هذه الصناعة على موقعين المنطقة الصناعية(الأولى، الثانية) ، فأقيم بالمنطقة الأولى ثلاثة مصانع يعمل بها ٣٢٠ عامل واستثمر بها ١٩٠١٠ ألف جنيه. وشغلت مساحة ٨,٥ فدان . تخصص الأول في إنتاج مواسير البلاستيك اعتماداً على حبيبات راتنج p. v. c التي يحصل عليها من مجمع البتروكيماويات بالعامرية . وتدخل هذه المواسير في تمديدات المياه ونظم الري بالتنقيط المنتشر في مناطق الاستصلاح الزراعي في غرب وشرق القناة.

وأقيم مصنعان بالمنطقة الصناعية الثانية ، يعمل بهما ٢٣٣ عاملاً ، واستثمرت نحو ١٦٥٨ ألف جنيه ، ويشغلان مساحة ٤٧٠٠م<sup>٢</sup>الأول ينتج قطع غيار مثل الأكرواع والوصلات والنقاطات من البلاستيك . والثاني ينتج أكياس تعبئة للخضروات والفاكهة والحبوب . ويعتمدان على مادة بولي إيثيلين منخفض الكثافة ويحصلان عليه من مجمع البتروكيماويات كمادة خام وإنتاج المصنعين لسد حاجة المحافظة من الأكياس البلاستيك ، والصفائح البلاستيكية الرقيقة الشفافة ولعب الأطفال





شكل (٢١) الهيكل الرئيسية لصناعات المواد الكيماوية والأدوية بمحافظة ٢٠٠٣ م

جدول (٣٦) التوزيع الجغرافي للصناعات الكيماوية والأدوية ٢٠٠٣ م

الاستثمارات بآلاف جنيه	عدد العمال	عدد المصانع	الموقع الجغرافي/ المتغيرات
٣١٤٥٢	٤٥٤	٧	الإسماعيلية المنطقة الصناعية الأولى
٧٢٩٢	٣٤٦	٦	المنطقة الصناعية الثانية
٦١٣٨	١٦	٣	لحي الأول البساتين
—	—	١	ك ٣٠ الإسماعيلية/القاهرة
٤٤٨٨٢	٨١٦	١٧	جملة مدينة الإسماعيلية
—	٤٠٠	٢	فايد أبو سلطان
١٠٠	٥	١	القنطرة غرب القنطرة شرق
٤٤٩٨٢	١٢٢١	٢٠	جملة المحافظة

المصدر: البيانات مجمعة من الدراسة الميدانية، وإدارة خدمات المناطق الصناعية بالمحافظة.

هذا بجانب مواسير البلاستيك لتمديدات الكهرباء التي ينتجها مصنع الحرزاوى أحد المصانع الثلاثة.

### صناعة الأدوية البيطرية:

أتت صناعة الأدوية البيطرية واللقاحات في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية وحظيت بنحو ٢٠ % ، ٤١ % ، ١١,١ % على الترتيب من جملة هذه الصناعة بالمحافظة . وتوزعت على المواقع الجغرافية : المنطقة الصناعية الأولى ، وأبو سلطان ، والقنطرة غرب التي تعد مراكز لهذه الصناعة.

جدول (١٧) الهياكل الرئيسية للصناعات الكيماوية والأدوية ٢٠٠٣ م

الاستثمارات	عدد العمال	عدد المصانع	الصناعة/ المتغيرات
٢٠٦٨٨	٥٣٠	٥	منتجات البلاستيك
٥٠٠٠	٥٠٠	٤	الأدوية
٦١٣٨	١٦	٣	الطباعة
٢٢١٠	٢٦	٢	الكرتون
١٤٤٢	١٢٣	٢	البويات
٦٠٠٠	٦	١	الغازات
٣٥٢٤	٢٠	١	أخرى
٤٤٩٨٢	١٢٢١	٢٠	جملة الصناعة

المصدر: البيانات مجمعة من الدراسة الميدانية، وإدارة خدمات المناطق الصناعية بالمحافظة.

فأقيم مصنع شركة الإسماعيلية لإنتاج الأدوية البيطرية بالمنطقة الأولى، ويشغل مساحة ١٩ ألف م<sup>٢</sup>، ورأس ماله ٥٠٠٠ ألف جنيه، ويعمل به ١٠٠ عامل ويضم خطين: الأول لإنتاج الأعلاف والمركبات للثروة الداجنة. والثاني مخصص لإنتاج المضادات الحيوية والمطهرات والمضادات الطفيلية بطاقة ٩٥٢٠ طن/سنة ومن أهم المطهرات التي ينتجها المطهرات المؤكسدة مثل: كلوريد الكالسيوم بنسبة ٢٥-٣٠% كلور فعال.

ويستعمل بشكل محلول مائي بسببة ٢,٥-١٠% ضد مسببات العدوى والحوصلات في الأبقار والدواجن. وينتج مطهر النيودوفور وهو عبارة عن اتحاد مركبات اليود مع مادة لها فاعلية سطحية ويستخدم هذا المطهر في المحالب والمسالخ. وينتج فورمالين ويستخدم بنسبة ٤٠% وله تأثير قوى ضد البكتريا والفيروسات والحوصلات ويستخدم في شكل محلول مائي أو بخار الفورمالدهايد بنسبة متر مكعب / ٢٥ مليلتر فورمالين ١٢,٥ مليلتر ماء (مقابلة مع مدير المصنع في ٢٠٠٢/٦/٥).

وأقيم مصنعان للطور الأول بالقنطرة غرب وهو مصنع سينا لمستحضرات التجميل والطور بالمجاورة رقم ٤، والثاني مصنع الحلو للطور بالمنطقة الصناعية ويعمل بهما ٥٠ عاملاً وحقت استثمارات ٨٧٧ ألف جنيه وهي مصانع صغيرة لإنتاج بعض الروائح والكريمات الشعبية. وأقيم مجمع لإنتاج الأدوية البيطرية واللقاحات والمضادات الحيوية البيطرية بأبوسلطان/ فايد. الأول مصنع شركة المهن الطبية، والثاني مجاور له وهو شركة المهن الطبية للمستلزمات البيطرية، واستثمارات المجمع ٥٠ مليون جنيه ويعمل بهما ٤٠٠ عامل يتقاضون أجوراً سنوية ١٧٨٢ ألف جنيه، ويحققا إنتاجاً سنوياً من اللقاحات والأمصال والمضادات الحيوية بقيمة ١٢٦٥٥٠ ألف جنيه يستهلك منها محلياً بقيمة ٩٧١٨٠ ألف جنيه<sup>(١)</sup>، أي ٧٦,٨% والباقي يتم تصديره إلى الخارج خصوصاً المنطقة العربية إلى السودان والسعودية وليبيا.

ويتنوع إنتاج المضادات الحيوية بالمصنع فهناك عائلة النسلين والكلورافينيكول والتيتراساكنين، ونيومايسين والستربتومايسين والجنتاميسين فمنها من يقتل أنواعاً عدة من البكتريا الموجبة والسالبة الجرام ومن يوقف نموها في الثروة الداجنة والحيوانية، هذا بجانب اللقاحات مثل لقاح النيوكاسل للدجاج ولقاح

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: الإسماعيلية وآفاق القرن الواحد والعشرين، ٢٠٠٢م، ص ٣.

جدري الضأن والطاعون البقري والمطهرات المختلفة، وإنتاج كيلو لحم من الدجاج اللحم الحي فالقاحات تمثل ٤,٨% من جملة التكاليف وتخفض إلى أقل من ذلك بقليل في دجاج البيض ٤,٧% من جملة تكاليف إنتاج البيضة الواحدة<sup>(١)</sup>. ويقع المجمع على مساحة ٥٤٧ فدانا، ويغطي إنتاجه ليس فقط حاجة المحافظة ولكن معظم محافظات مصر والفائض يصدر للخارج. ويعد الأول من نوعه في إقليم قناة السويس عموماً والمحافظة خصوصاً.

**صناعة الورق والطباعة:**

حظيت صناعة الطباعة بالمرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية وحققت ١٥%، ١٣,٦%، على الترتيب من المصانع والعمال والاستثمارات للصناعات الكيماوية بالمحافظة. ونهضت هذه الصناعة بعد إقامة جامعة قناة السويس بمدينة الإسماعيلية فجميعها أقيمت بمدينة الإسماعيلية مطبعتان منها بالحي الأول مطبعة الصابرين ش الجيش، والثانية بالحي الإفرنجي. وأما الثالثة وهي مطبعة أبو العينين شارع المدارس بالحي الثاني. هذا فضلاً عن ثلاث مطابع أخرى ولكنها أصغر حجماً من حيث العمال والاستثمار.

وحققت صناعة الكرتون ١٠%، ٢,١%، ٤,٩% من المصانع والعمال والاستثمارات لصناعة الكيماويات. وأقيمت المصانع بالمنطقة الثانية. الأول مصنع كرتون الفلين ويعتمد المصنع على إنتاج الفوم من مواد بلاستيكية رغوية عبارة عن لدائن تحتوي على خلايا (مسامات) موزعة في كامل كتلتها وتختلف الخلايا حسب طريقة التصنيع والغرض منها. وتعد مادة رغوات البولي أولفين هي المادة الرئيسية لهذا المصنع ويتم تحضيرها من البولي إيثيلين منخفض الكثافة. وتحدث عمليات التصنيع بتحويل ألواح البولي إيثيلين وتعرضها لغاز النيتروجين تحت ضغط ٣٧٥ جوى ودرجة حرارة ١٨٠ درجة مئوية حيث تتكون خلايا دقيقة ٠,١ مم للحصول على ألواح الفوم التي تدخل في تغليف المنتجات الإلكترونية، وتعبئة الخضروات والشتلات الصغيرة للخضر<sup>(٢)</sup>.

ويشغل مساحه ٢٦٠٠م<sup>٢</sup>، ويعمل به ١٣ عاملاً، وحقق استثمارات ٢مليون جنيه. ويتخلف عن عملياته الصناعية مياه صرف ملوثة ٧٢م<sup>٣</sup>/يوم لأنه يعتمد على الماء كمادة خام. ويقع الثاني مجاور له ويشغل نحو ٤٢٠٠م<sup>٢</sup> وهو أصغر حجماً

<sup>١</sup> موسي فريجه: مرجع سابق، ص ١٥.

<sup>٢</sup> مجمع من الدراسة الميدانية للمصنع، مقابلة مع مدير الإنتاج بالمصنع في ٦/٦/٢٠٠٣م، وتطبيق نموذج الاستبيان على المصنع (ملحق ١).

إنتاجاً وعمالاً واستثماراً . وتعتمد هذه الصناعة على استيراد الورق من مصانع إنتاجه في القاهرة . وتقوم بتشكيله إلى علب بمقاسات مختلفة للتعبئة والتغليف، وتعتمد عليها مصانع : هابي شوز للأحذية ، والحلوى ، والمكرونة ، ومنتجات البلاستيك ... الخ، وتعمل بتقنيات متواضعة تقطيع ، وتشكيل ، وطباعة.

**صناعة البويات:**

نالت صناعة البويات ١٠% ، ١٠.٠% ، ٣.٢% من جملة الصناعات الكيماوية، وتوزعت على موقعين : المنطقة الأولى، والقنطرة غرب. فأقيم في الأولى مصنعان هما: مصنع المهندس للبويات (بوتين)، ويشغل مساحة ٢١٠٠٠م<sup>٢</sup> ويعمل به ٨٠ عاملاً واستثمر ٥٠٠٠ ألف جنيه ، وحاصل على ترخيص إنتاج بويات (بوتين) الأمريكية.

وأما الثاني فهو مصنع إيزيس انترناشيونال ويشغل مساحة ٢٨٠٧م<sup>٢</sup>، ويعمل به ٤٨ عاملاً ، واستثمر ١٩٢ ألف جنيه وينتج معجون الدوكو والبرايمر، والبويات المائية والإنشائية والزيتية للسيارات والأثاث الخشبي (الموبيليا) والمباني.

وأما مصنع القنطرة فيشغل ٢١٠٠م<sup>٢</sup>، ويعمل به ١٠ عمال، وينتج الراتنج الصناعية، وتعتمد على مرحلتين هما: خلط المواد الخام المكونة من زيت الكتان والإسبيداج والألوان والأصباغ السائلة . وأما المرحلة الثانية فهي التعبئة في عبوات بأوزان مختلفة تبدأ من ٠.٥ - ١٥ كجم. وأما دهانات البودرة فتكون خالية من المذيبات وتعتمد على مسحوق p.v.c كمادة خام رئيسية بجانب الألوان والأصباغ وتمثل مادتها الخام بجانب المياه، ويتخلف عنها ملوثات سائلة تضم أكاسيد الحديد والكروم والزنك، وما يتخلف عن مصنع بوتين ٢٤م<sup>٣</sup>/يومياً من هذه الملوثات تصرف على شبكة الصرف للمنطقة الصناعية<sup>(١)</sup>. ونهضت هذه الصناعة في ظل النمو العمراني المطرد لمدن القناة عموماً.

### صناعة الغازات الصناعية:

حققت صناعة الغازات الصناعية ٥% ، ٥.٠% ، ١٣.٣% من جملة الصناعات الكيماوية بالمحافظة . وأقيم مصنعها الوحيد بالمنطقة الصناعية الأولى إيكو للغازات الصناعية ، ويشغل مساحة فدانين ، ويعمل به ٦ عمال باستثمارات ٦ مليون جنيه وينتج المصنع غاز الهيدروجين ، وهو مصدر لهب ذو حرارة عالية

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: مشروع التنمية المتواصلة ، المنظور البيئي لمحافظة الإسماعيلية ، ٢٠٠٠م،

ويدخل في أعمال اللحام للمواد الحديدية والمعدنية<sup>(١)</sup>.. وينتج غاز الأكسجين الذي يدخل في المجالات الطبية والصناعية ، ويتم إنتاجه عن طريق وحدة تسبيل الهواء وتكريره وينتج المصنع طن أكسجين / يوم بنسبة نقاوة تتراوح من ٩٥ - ٩٩ % . وينتج غاز النيتروجين عن طريق إسالة الهواء وتكريره ويمثل مادة خام لصناعة النشادر . وأما ثاني أكسيد الكربون فينتج بالمصنع ويدخل في صناعة الثلجات والمبردات والمشروبات الغازية ومن أهم صفاته أنه قليل الذوبان في الماء وأكثر كثافة من الهواء . ويتبين من العرض السابق أن هذه الصناعة لم يقم لها مصانع رأس مالية ضخمة في المحافظة عدا مصنع الأدوية البيطرية ومستلزماتها . وجميع مصانعها اعتمدت على صناعات كيمياوية استهلاكية وصغيرة الحجم عمالاً واستثماراً وإنتاجاً . أي أنها في البدايات الأولى لهذه الصناعة .

#### ٤) صناعة مواد البناء والحراريات:

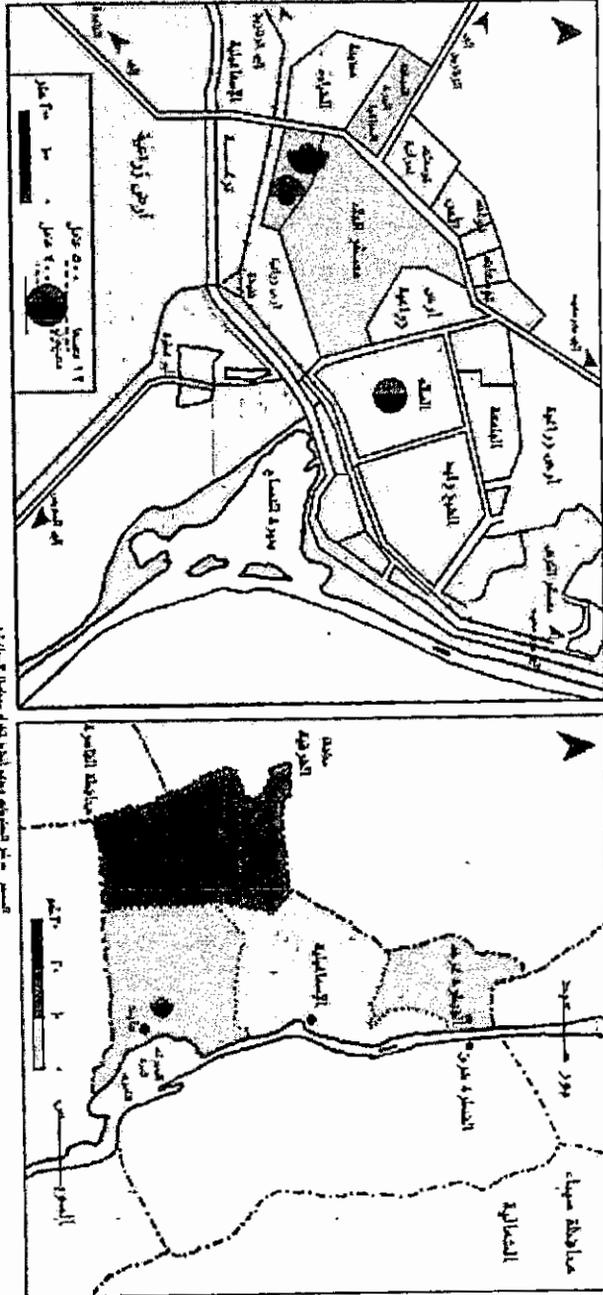
أنت صناعة مواد البناء والحراريات في المرتبة الرابعة من حيث أهميتها النسبية. وكما يتضح من الجدول (١٨) فحظيت بنحو ٢٠,٨% ، ٤,٩% ، ٨,٥% من جملة المصانع والعمال والاستثمارات على الترتيب من بناء الإسماعيلية الصناعي. وبتتبع الخريطة (٢٢) توزعت على ٥ مواقع جغرافية هي : المنقطة الأولى، والثانية، والحي الثاني، ونفيشة، وقمة فايد . وتعد من الصناعات متوسطة الانتشار الجغرافي، وظهر لها مراكز جديدة بنفيشة وقمة فايد خارج مدينة الإسماعيلية . وتركزت على ٤ هياكل هي : الطوب بأنواعه ، والرخام والبلاط ، والمسكن الجاهزة والأثاث الخشبي.

جدول (١٨) التوزيع الجغرافي لصناعات مواد البناء والحراريات والزجاج ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي		عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بالآلاف جنيه
مدينة الإسماعيلية	الصناعية الأولى	٢	٥١٦	٤٥٠٠
	الصناعية الثانية	١٢	٢٤٧	٦٢٣٥
	حي ثاني	٥	١٧٠	١٩٤٢
	نفيشة	١	٥	٥
جملة مدينة الإسماعيلية		١٨	٤٨٥	١٢٦٧٧
فايد	قمة فايد	١	١٨٦	٧٨٠٠
جملة المحافظة		٢١	١١٢٤	٢٠٤٧٧,٥

المصدر: بيانات الجدول مجمعة من الدراسة الميدانية، بيانات غير منشورة من المحافظة.

<sup>١</sup>مجلة العلوم والتقنية: مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، العدد الأول، ١٩٩٧، ص ٤٠



خريطة (٢٢) التوزيع الجغرافي لمواد الصناعة مواد البناء والخرارات في الإسماعيلية ٢٠٠٣ م

## صناعة الطوب:

احتلت صناعة الطوب المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية ونالت ٣٣,٣ % ، ١٧,٨ % ، ٦٠,٦ % على الترتيب من جملة مصانع وعمال واستثمارات مواد البناء بالمحافظة . وتوزعت على: قمة فايد ، المنطقة الثانية ، والأولى ، ونفيسة . وحظيت الأولى بمصنع لإنتاج الطوب الطفلي بنظام الاستثمار المشترك بين القطاع الخاص ومحافظة الإسماعيلية. ويساهم الأول بنحو ٧٧ % من جملة الأسهم البالغة ١٦٠٠٠ ألف سهم ، وتمتلك المحافظة ٦٩٨٠٠ سهم بقيمة إجمالية ٣٤٩٠٠٠ جنيه على أساس قيمة السهم ٥ جنيهات تمثل ٢٣ % من قيمة الأسهم . ويشغل المصنع مساحة ١٧ فداناً وربع . وتبلغ طاقته القصوى ٦٠ مليون طوبة سنوياً بواقع ٥ مليون / شهر إلا أن الإنتاج يرتفع في الصيف بسبب الظروف المناخية. وينخفض شتاءً . ويعمل بالمصنع نحو ١٠٩ عامل ، ورأس ماله ٢٥٠٠ ألف جنيه . وبلغت استثماراته ٧٨٠٠ ألف جنيه<sup>(١)</sup>.

ويعتمد على خامات الطفلة التي تنتشر بمنطقة فايد ، وأما المياه فيحصل عليها من ترعة السويس ، والرمال المكون الثالث للمادة الخام فمحاجرها تقع بالقرب من المصنع ويغطي حاجته من المازوت من معمل السويس للبتروك . وتعرض المصنع لخسائر فادحة الأمر الذي جعله على رأس قائمة المصانع التي ستتخلص منها المحافظة وتبيع حصتها للقطاع الخاص . وأقيم بالمنطقة الصناعية الثانية مصنعان لإنتاج الطوب الأسمنتي. الأول يشغل مساحة فدان ويعمل به ١٠ عمال واستثمر به ٩٩ ألف جنيه.

بينما يشغل الثاني ٢٢٢٠٠م<sup>٢</sup> ويعمل به ٨ عمال واستثمر به ١٠٨ ألف جنيه وينتجان نحو مليون طوبة سنوياً . وتعتمد هذه المصانع على الأسمنت والرمال والحصى الناعم بنسبة ٢٢ % ، ٦٦ % ، ٨ % ، على الترتيب في إنتاج الطوب الأسمنتي المصمت والمفرغ والذي حل بديلاً للطوب الأحمر الذي كان ينتج من الطمي والغرين وأوقفته الدولة للحفاظ على الأرض الزراعية وخصوبتها ومنع تجريفها . وأقيم مصنع سينا فورم للطوب الأسمنتي بالمنطقة الصناعية الأولى باستثمارات كلية ٢٧٧ ألف جنيه ، ورأس ماله ١٥٠ ألف جنيه ، ويعمل به ١٦ عاملاً ، وتبلغ طاقته القصوى ٥ مليون طوبة.

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية مركز المعلومات: بيان غير منشور ، قسم الوحدات الاقتصادية ، ٢٠٠٢م

جدول (١٩) الهياكل الرئيسية لصناعات مواد البناء والحراريات والزجاج ٢٠٠٣م

الصناعة / المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بالآلاف جنيهه
الطوب	٧	٢٠٠	١٦٢٠٤,٥
الرخام والبلاط	٦	٢٨٥	٥٩٠٤
المساكن الجاهزة	١	٥١٦	٤٥٠٠
الأثاث الخشبي	٧	١٢٣	١٢٧
جملة الصناعة	٢١	١١٢٤	٢٦٧٣٥

وأقيم بنفيشة مصنعان الأول كان ينتج الطوب الأحمر وغير نشاطه إلى إنتاج الطوب الطفلي ، وأما الثاني فينتج الطوب الأسمنتي وتبلغ طاقتهما الإنتاجية الكلية ٤٢١ ألف طوبة / سنة وهما من المصانع قزميه الحجم إنتاجاً وعمالاً واستثماراً. أي أن جملة إنتاج هذه المصانع نحو ٦٦,٥ مليون طوبة سنوياً تغطي حاجة النمو العمراني في المحافظة فضلاً عن حاجة القوات المسلحة والجيش الثاني الميداني الذي يربط في الإقليم.

#### صناعة المساكن الجاهزة:

نالت صناعة المساكن الجاهزة ٤,٨ % ، ٤٥,٩ % ، ١٦,٨ % على الترتيب من جملة المصانع والعمال والاستثمارات بالمحافظة جدول (١٩) ، وأقيم مصنعها الوحيد بالمنطقة الصناعية الأولى (مصنع شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح إحدى شركات وزارة التعمير )، ويشغل مساحة ١٥٦٦٢٥م<sup>٢</sup> ، ورأس ماله ٤,٥ مليون جنيه ويعمل به ٥١٦ عاملاً .

ويغطي حاجته من المواد الخام الرمال ، والحصى من محاجر المنطقة الغربية المجاورة له غرب طريق القاهرة / الإسماعيلية / بور سعيد . وأما الأسمنت فيحصل عليه من مصانع الأسمنت بالقطامية وطرة . وينتج المساكن الجاهزة بطاقة ٥٠٠ وحدة / سنة، بلغت قيمتها ٣٧٥٠ ألف جنيه على أساس ٣٦٠ يوم عمل. أي أن الوحدة تتكلف نحو ٧٥٠٠ جنيه وتقل بذلك عن الوحدات التقليدية . ومن أهم مميزات هذه الصناعة السرعة في التصميم والتركيب وتوفير مواد البناء خصوصاً أعمال المحارة والدهان لكون الحوائط المنتجة تخلو من التعرجات كما في الوحدات التقليدية . وبجانب المساكن الجاهزة ينتج برردورات الشوارع والحدائق والبلاطات الخرسانية لكافة الأغراض ، وأسوار المصانع والحدائق سابقة التجهيز . ويغطي احتياجات النمو العمراني بالمحافظة ، وحاجة النمو الصناعي لوادي التكنولوجيا شرق القناة .

## صناعة الرخام والبلاط:

حققت صناعة الرخام والبلاط ٢٨,٦ % ، ٢٥,٣ % ، ٢٢,١ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات لهذه الصناعة بالمحافظة . وتركزت مصانعها في موقعين : الحي الأول ، والمنطقة الثانية.

فأقيم بالحي الأول مصنع قنا لتكس للأرضيات البلاط والموزايكو ، ويعمل به ١٠٠ عامل ، ويشغل مساحة ٢٣٠٥٤٥ م<sup>٢</sup> وهو ملك القطاع العام ، وينتج ١٠٠٠ م<sup>٣</sup> من بلاط الأرضيات وهو من المصانع القديمة بالمدينة.

وظهرت المنطقة الثانية كمركز جديد لها فأقيم بها ٥ مصانع منها ٤ مصانع تعمل في تقطيع الرخام ونشره للسلام والوجهات المنزلية: الأول مصنع وطني للرخام والسيراميك ويشغل ٨٤٠٠ م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ٤٠ عاملاً، واستثمر مبلغ ٣٧٠٠ ألف جنيه، ويشغل الثاني مساحة ٧٠٠ م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ١٣٢ عامل باستثمارات ١٨٧٩ ألف جنيه ويعد الأول الأكبر حجماً من حيث الاستثمارات . بينما الثاني أكبر حجماً من حيث العمال . وأما الثالث فيشغل ١٠٥٠ م<sup>٢</sup> ويعمل به ٣ عمال باستثمارات ٧٦ ألف جنيه، ويشغل الرابع ٣١٠٠ م<sup>٢</sup> ويعمل به عاملاً باستثمارات كلية ٥٠ ألف جنيه، أي أن المصنعين الأخيرين قزماً الحجم عمالاً واستثماراً وإنتاجاً، وتحصل هذه المصانع على حاجاتها من الرخام من الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء المجاورتين واطرد نموها في الفترة الأخيرة لسد الطلب على منتجاتها.

وأما الخامس فينتج البلاط بأنواعه ، ويشغل ١٠٥٠ م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ٨ عمال باستثمارات ١٩٩ ألف جنيه. وتحصل هذه المصانع على البودرة من مصانع طحن الحجر الجيري بمنطقة طره الحجاره ، وأما الحصى من محاجر القريه وأهمها حصوة بنك مصر ، وأما كسر الرخام الذي يدخل في تشكيل البلاط من مصانع المجاورة والسابق الإشارة إليها . والرمال من محاجر غرب المنطقة الحيرة الصناعية ، والأسمنت من مصانع القطامية والسويس . وتمثل ٦ % ، ٤٤ % ، ٤٨ % ، ٢٥ % ، ٧ % على التوالي من وزن البلاط المنتج.

## صناعة الأثاث الخشبي:

نالت صناعة الأثاث الخشبي ٣٣,٣ % ، ١٠,٩ % ، ٥ % على التوالي من جملة صناعة مواد البناء بالمحافظة . وتركزت أربعة منها بالمنطقة الصناعية

الثانية وثلاثة بمدينة الإسماعيلية . وجميعها مصانع قزميه الحجم عمالاً واستثماراً فمتوسط حجم المصنع ٥ عمال ، ٣٦ ألف جنية / مصنع .

وتعتمد هذه الصناعة على إنتاج غرف النوم والانتريهات والسفرة . وتستورد الأخشاب من الخارج . وتعتمد على العمل اليدوي والفن الإنتاجي . ويتبين من العرض السابق للتوزيع الجغرافي لصناعة مواد البناء: أن معظم مصانعها استهلاكية ولم يظهر لها أي مصانع رأس مالية باستثناء مصنعين : الطوب الطفلي بقمة فايد ، والمساكن الجاهزة بالصناعية الأولى . وعداد ذلك كلها مصانع صغيرة وقزميه الحجم عمالاً وإنتاجاً واستثماراً .

### ٥) صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة:

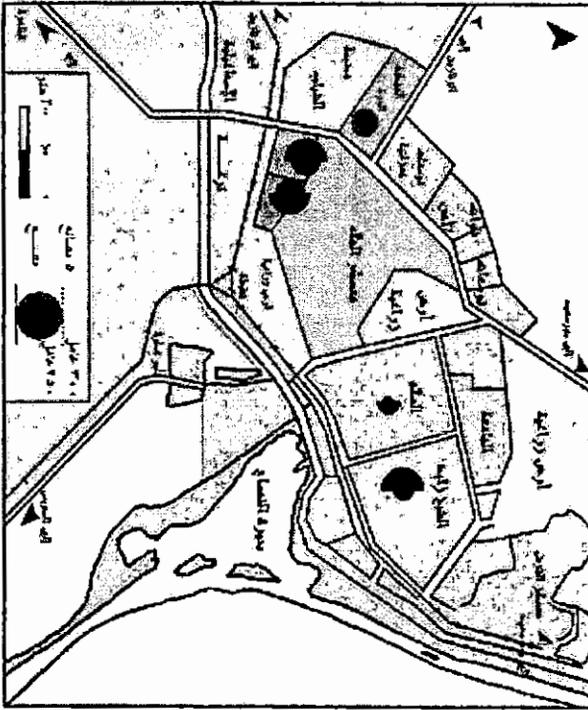
أنت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية في المرتبة الخامسة من حيث أهميتها النسبية في بناء المحافظة الصناعي . ويتبين من الجدولين (٢٠) والخريطة (٢٣) أنها حققت ١٢,٩ % ، ١١,٩ % ، ٤,٥ % من جملة المحافظة . وعلى الرغم من أن المحافظة ليست من محافظات إنتاج القطن ، واقتصرت على هيكلين فقط هما: الملابس الجاهزة، والأحذية، وهي من الصناعات المركزة جغرافياً بالمحافظة فاقتصرت على ٤ مواقع جغرافية هي: المنطقة الصناعية الأولى، والثانية، والحي الثالث، والثاني بمدينة الإسماعيلية .

وحظيت الملابس الجاهزة بنحو ٦١,٥ % ، ٨٧ % ، ٩٩,٩ % من جملة صناعات الغزل والنسيج بالمحافظة . وتوزعت هذه الصناعة على: حي الشيخ زايد، المنطقة الصناعية الأولى، والثانية ، والحره وجميعها بمدينة الإسماعيلية، فأقيم بشارع المخبز الالكى بالشيخ زايد مصنع شركة الإسماعيلية الوطنية للملابس الجاهزة لإنتاج الملابس بنوعها ، ويعمل به ٧٠٠ عامل باستثمارات ١٤ مليون جنية وهو من أكبر المصانع في المحافظة عمالاً واستثماراً وإنتاجاً .

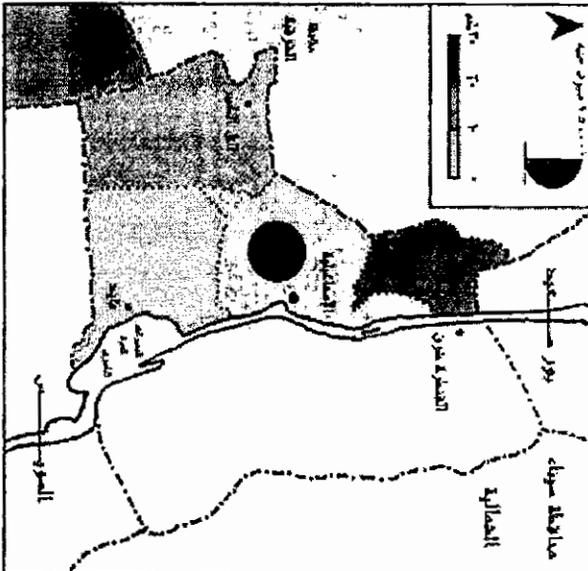
جدول (٢٠) التوزيع الجغرافي لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات بالآلاف جنية
المنطقة الصناعية الأولى	٣	٥٦٢	١٠٦٠٠
المنطقة الصناعية الثانية	٥	١٧٥	٨٢٨
المنطقة الصناعية الحره	٣	٢٥٠	—
الحي الثالث/الشيخ زايد	١	٧٠٠	١٤٠٠٠
الحي الثاني	١	٧	٨٠٠
جملة المحافظة	١٣	١٦٩٤	١٤٠١٢٢٢٨

المصدر: بيانات الجدول مجمعة من الدراسة الميدانية، وبيانات غير منشورة من المحافظة



أحد التصاميم (تخطيط)



التقسيم حسب الخصائص الطبيعية للمناطق الزراعية

خريطة (٢٣) التوزيع الجغرافي لمناطق الزراعة والنسيج والملابس الجاهزة بالإسماعيلية ٢٠٠٣م

فأقيم بالشيخ زايد مصنعان هما : شركة الإسماعيلية فرنسا ، أنجي فرانس للملابس الجاهزة . ومصنع بدل الإسماعيلية الذي أُنقل لمدينة العاشر من رمضان للانتفاع بالإعفاء الضريبي الممنوح للمناطق العمرانية الجديدة ولقرب العاشر من القاهرة (١).

جدول (٢١) الهياكل الرئيسية لصناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ٢٠٠٣م

الصناعة	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات ١٠٠٠ جنيهه
الملابس الجاهزة	٨	١٤٧٣	١٤٠٠٠
الأحذية	٥	٢٢١	١٢٢٢٨
جملة	١٣	١٦٩٤	١٤٠١٢٢٢٨

وأقيم بالمنطقة الصناعية الأولى مصنع إيزيس انترناشيونال على مساحة ٢٦٠٠م<sup>٢</sup>، ويعمل به ٤٠٠ عامل، وحقق : استثمارات ٤٠٠٠ ألف جنيه . بينما أقيم بالمنطقة الثانية مصنعان الأول لإنتاج التريكو ، يشغل ٢١٠٥٠م<sup>٢</sup>، ويعمل به ١٦ عاملاً واستثمر مبلغ ٩٠ مليون جنيه، والثاني مصنع الأمان ويشغل ٢م<sup>٢</sup>٤٢٠٠، ويعمل به ١٠٠ عامل . ونالت المنطقة الحرة ثلاث مصانع للملابس الجاهزة ويعمل بها ٢٥٠ عاملاً، وتتمتع مشروعاتها بإعفاءات شاملة من الضرائب والرسوم الجمركية ، وكذا من أحكام قوانين الضرائب المطبقة في مصر (٢).

ولم تنهض الصناعة في هذه المنطقة لأسباب كثيرة منها: القرب من مدينة العاشر من رمضان التي تتمتع بإعفاءات ومميزات أكثر ، وارتفاع سعر الإيجار في المنطقة ١,٧٥ دولار للمشروعات الصناعية . ووافقت إدارة المنطقة على ١٢ مشروعاً صناعياً لا يعمل منها سوى ثلاثة فقط (٣). وتعتمد هذه الصناعة على مادتها الخام من قماش وزراير أو كبسولات وورق تغليف وتعبئة من مصانعها بالعاشر من رمضان ومصانع النسيج بشبرا للقطاعين العام والخاص.

### صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية:

حققت هذه الصناعة ٣٨,٥ % ، ١٣ % ، ٩ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات لصناعة الغزل والنسيج بالمحافظة . وتوزعت على موقعين: المنطقة الأولى والثانية . فحظيت الأولى بنحو ٤٠ % ، ٧٣,٣ % ، ٩٠ % من جملة

<sup>١</sup> البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : مركز المستوطنات البشرية للأمم المتحدة (هيئات) مشروع التنمية المتواصلة للإسماعيلية ، القاهرة، ١٩٩٤م ، ص ٩).

<sup>٢</sup> مجلس الشورى: مرجع سبق ذكره ، ١٩٨٥م، ص ٣٨

<sup>٣</sup> محافظة الإسماعيلية ، مركز دعم واتخاذ القرار : مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠١م، ص ٤

المصانع والعمال والاستثمارات لهذه الصناعة فأقيم بها مصنعان لإنتاج الأحذية الرياضية.

الأول مصنع سبورتى الدولية للأحذية ( لوتو ) على مساحة ٢٣٣٦٠٠ م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ١٥٠ عاملاً ، واستثمر ٦٠٠٠ ألف جنيه ويعمل بنظام الاستثمار . ويضم أربع خطوط للإنتاج و عدد مكبسين وتبين أن خطين فقط يعملان والباقي متوقف عن الإنتاج . ويتم التشكيل بالحقن بإدخال اللدائن البلاستيكية المراد تشكيلها في اسطوانة ساخنة تتحول فيها المادة إلى مادة لدنة ( سائلة ) تحقن بواسطة الكبس داخل القالب الذي يبرد خلال عملية الحقن فتبرد وتأخذ شكل القالب .

وتخضع لعمليات تشطيب للتخلص من بعض الزوائد للحفاظ على شكل المنتج. وكان المصنع يعتمد على كبس وإنتاج الأحذية ( الفوندي والكعب ) به لكن تبين أن اقتصاديات التشغيل مكلفة . وتسبب خسارة له فبدأ في استيراد الوجه من الشركة الأم لوتو في إيطاليا ويمثل ٦٠ % من تكلفة المادة الخام واستيراد الكعب من جنوب شرق آسيا ويمثل ١٢ % من تكاليف الإنتاج ويتم تجميعها بالمصنع وتشطيبها . ويتنوع إنتاج المصنع للأحذية الرياضية Hand Ball play للكبار وصغار السن<sup>(١)</sup>.

وأما المصنع الثاني فأقيم مجاور للسابق وهو مصنع هابي شوز وإن كان أصغر في المساحة والعمال والاستثمارات والإنتاج وتخصص في إنتاج الأحذية الرياضية أيضاً . وحظيت المنطقة الثانية بنحو ٦٠ % ، ٢٦,٧ % ، ١٠ % من المصانع والعمال والاستثمارات لهذه الصناعة وهي ثلاثة مصانع أقرب إلى الورش منها للمصانع وتعتمد على مدابغ مصر القديمة (المزمع نقلها إلى مدينة بدر) في الحصول على الجلود الخام ويتم تشكيلها لإنتاج الأحذية بأنواعها . وأكبرها مصنع جوكي الذي يشغل ٢م<sup>٢</sup> ٤٠٠ ويعمل به ٣٠ عاملاً باستثمارات قدرها ١٠٠ ألف جنيه.

ويتبين من العرض السابق أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية اقتصرت فقط على النوعين الآخرين ملابس وأحذية . وتعتمد مصانع الإسماعيلية على استيراد كل المواد الخام للصناعتين السابقتين الأمر الذي أثر في ملامح خريطةها بالتدخل من حيث الحجم عمالاً واستثماراً وإنتاجاً.

## ٦) الصناعات المعدنية الأساسية:

<sup>١</sup> مقابلة مع مدير الإنتاج بالمصنع في ٦ / ٦ / ٢٠٠٣م

احتلت الصناعات المعدنية المرتبة السادسة والأخيرة من حيث أهميتها النسبية وحظيت بنحو ٤,٩ % ، ٢٦,٧ % ، ٣ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات بالمحافظة. ويوضح الجدول (٢٢)، الخريطة (٢٤) أنها توزعت على ثلاث مواقع جغرافية هي : المنطقة الصناعية الأولى ، والثانية ، والحي الأول بمدينة الإسماعيلية أي أنها مركزة جغرافياً . واقتصرت على نشاطين صناعيين فقط : منتجات الألومنيوم ، والمشغولات المعدنية الحديدية.

فنالت صناعة منتجات الألومنيوم ٢٠ % ، ٩٧,٦ % ، ٨٦,٦ % على الترتيب من المصانع والعمال والاستثمارات للمعدنيات بالمحافظة . وأقيم مصنعها الوحيد بالمنطقة الأولى شركة الألومنيوم العربية . ويشغل ٢٤٢٢٩٤ م<sup>٢</sup> في الشمال الغربي للمنطقة ، وحقق فرص عمل لنحو ٣٧٠٠ عامل وهو أكبر مصنع بالإسماعيلية ، باستثمارات كلية ٨ مليون جنية ورأس ماله مشترك مصري / كويتي / أمريكي وبلغ ٤,٥ مليون جنية . وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٥٠٠٠ طن / سنة من القطاعات والسبائك والألواح.

جدول (٢٢) التوزيع الجغرافي للصناعات المعدنية الأساسية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي / المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات
المنطقة الصناعية الأولى	٢	٣٧٢٠	٨٨١٤
المنطقة الصناعية الثانية	٢	١٥	٣٥٠
الحي الأول	١	٥٥	٧٠
جملة المحافظة	٥	٣٧٩٠	٩٢٣٤

جدول (٢٣) الهياكل الرئيسية للصناعات المعدنية الأساسية ٢٠٠٣م

الصناعة / المتغيرات	عدد المصانع	عدد العمال	الاستثمارات
منتجات الألومنيوم	١	٣٧٠٠	٨٠٠٠
منتجات معدنية	٤	٩٠	١٢٣٤
جملة الصناعة	٥	٣٧٩٠	٩٢٣٤

وأبواب ونوافذ وقواطع من الألومنيوم يتم تشكيلها داخل المصنع . ويمتاز الألومنيوم بخصائص جيدة ومن أهمها مقاومته للتآكل وسهولة تشكيله وقدرته على عكس الضوء والحرارة . ويحصل على الخام من إنتاج شركة مصر للألومنيوم بالهونج/نجم حمادي . وتمثل الخامات ٥٠ % من تكلفة إنتاج النوافذ ترتفع إلى ٨٥ % في حالة الأبواب لكون النوافذ بها فتحات تملأ بالزجاج .



وحققت صناعة المشغولات المعدنية ٨٠ % ، ٢٤,٣ % ، ١٣,٤ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات للمعدنيات بالمحافظة . وتوزعت على ثلاثة مواقع هي : المنطقة الصناعية الأولى ، والثانية ، والحي الأول بمدينة الإسماعيلية . فاقم بالصناعية الأولى مصنع اسميتال للصناعات المعدنية الذي يشغل مساحة ٢٠٢٩٢٧٥ م<sup>٢</sup> ، ويعمل به ٢٠ عاملاً ، ورأس ماله ٨١٤ ألف جنيه . وينتج لوازم المستشفيات والفنادق من أسرة ، هذا فضلاً عن الهنجر المعدنية للمصنع والفورم المعدنية لصب الخرسانات .

### صناعة المنتجات الحديدية:

أقيم بالمنطقة الثانية مصنعان قرمبان للمنتجات الحديدية أقرب إلى الورش لإنتاج المشغولات الحديدية . وأقيم مصنع لإنتاج الموازين المعدنية بالحي الأول ويعمل به ٥٥ عاملاً باستثمارات ٧٠ ألف جنيه . وتخصص في إنتاج موازين الطينية والموازين الحساسة والعادية للسوق المحلي . وتعتمد على الحديد والصاج المنتج من مجمع الحديد والصلب بالتبين . ويتبين من العرض السابق أن هذه الصناعة هي لإنتاج المشغولات المعدنية من الحديد والالمنيوم .

### ثانياً: المصانع المتوقفة عن الإنتاج:

يتبين من الجدول (١٠) أن هذه الفئة تمثل ١٨ % ، ١٢,٩ % ، ١٩,٩ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات والمساحة من نصيب المحافظة واللافت للنظر أن هذه الفئة تضم كل القطاعات الصناعية الستة وجميعها بالمنطقتين الأولى والثانية . وأن صناعة المواد الغذائية توقف لها ٦ مصانع منها مصنعان للحلوى والبسكويت ، وواحد لكل من : الألبان ، والأسماك ، وضرب الأرز . والشيء نفسه حدث لصناعة الغزل والنسيج . توقف لها ٨ مصانع كان يعمل بها ٦٨٥ عاملاً بالمنطقتين الأولى والثانية منها ٣ مصانع للملابس الجاهزة ، ومصنعان للأحذية ، ومصنع واحد لكل من : المنسوجات ، وتنظيف الأقطان ، وشبكات الصيد . وتوقف للكيماويات ٥ مصانع كان يعمل بها ١٩١ عاملاً . مصنعان لكل من منتجات البلاستيك والفيبرجلاس ، ومصنع للطور ومستحضرات التجميل . وكانت صناعة المواد الهندسية الكهربائية وغيرها الأكثر ٩ مصانع كان يعمل فيها ٥١٣ عاملاً منها ٦ مصانع للأدوات الكهربائية ، ومصنع لكل من : قطع غيار السيارات ، تصنيع المقطورات ، الكشافات الكهربائية . وتوقف لصناعة مواد البناء ٨ مصانع كان يعمل فيها ٧٣٦ عاملاً أي أن معظمها مصانع كبيرة

الحجم عمالاً واستثماراً منها ٣ مصانع لكل من : الأثاث الخشبي ، الرخام والبلاط . ومصنع واحد لكل من : الطوب ، والمنتجات الخرسانية . وأما المعدنيات فكانت أقل القطاعات تضرراً فتوقف لها ٤ مصانع كان يعمل بها ١٣٧ عاملاً في صناعتي منتجات الألومنيوم ، والمواسير .

وتعثرت هذه المصانع التي تمثل أقل من خمس بناء المحافظة الصناعي وكانت تستوعب أكثر من عشر العمال والاستثمارات لأسباب كثيرة منها : الديون للبنوك من جراء القروض مرتفعة الفوائد وتعثرها عن السداد كما هو الحال في مصنع القناة لتصنيع الأسماك ويعاني من ديون تقدر بنحو ٢٤ مليون جنيه ، ومنها بسبب الضرائب كما هو الحال في بقية المصانع . خصوصاً أن هاتين المنطقتين الصناعيتين لم تعتمدها هيئة الاستثمار على أنها من المجتمعات العمرانية الجديدة فلم تتمتع مصانعها بأي إعفاءات من الضرائب والجمارك على مستلزمات الإنتاج لذا واجهت المشكلة بمفردها .

وبالإضافة لذلك مشاكل بعض المصانع والخاصة بالمواد الخام مثل : ضرب الأرز ، وتنظيف القطن ، والملابس الجاهزة ، والمنسوجات ، وشباك الصيد وجميعها لا تنتج مادتها الخام بالمحافظة وتقع مصانعها تحت ضغوط استيرادها من خارج المحافظة . زد على ذلك الركود الذي تشهده الصناعة عموماً بسبب التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية .

### ثالثاً : المصانع الجاري إنشائها والحاجة للأرض :

تمثل هذه الفئة نوعان : الأولى المصانع الجاري إنشاؤها وتمثل ٣٣,٨ % ، ١٣,٤ % ، ٤٠,٢ % ، ٩,٨ % أي ثلث مصانع المحافظة في مرحلة الإنشاء ومزعم أن تستوعب سدس الأيدي العاملة ، وتمثل خمس استثمارات الصناعة بالمحافظة ، وشغلت نحو عشر مساحة المنطقتين الصناعيتين . بينما تمثل الثانية التي حجزت أرض ولم تتخذ إجراءات الإنشاء ٢,٧ % ، ٩ % ، ٨ % ، ٤ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات والمساحة . وواضح أنها متواضعة على العكس من الفئات السابقة . ومعنى ذلك أن الفئتين الجاري إنشائها والحاجة للأرض تمثل معاً ٣٦,٥ % ، ١٤,٣ % ، ٤١ % ، ١٠,٢ % من جملة المحافظة . وفي حالة اكتمال هذه المصانع ودخولها مرحلة الإنتاج ستعد إضافة للهيكـل الصناعي بالمحافظة . وتتوزع على كل القطاعات الصناعية خصوصاً المصانع

الجاري إنشاؤها . وأما الفئة الحاجزة للأرض فتتوزع على ثلاث هياكل صناعية فقط هي : المواد الغذائية ، والمعدنيات الأساسية ، والهندسيات .  
ويتبين من العرض السابق الملاحظات الآتية:-

١- تعد صناعة المواد الغذائية والمشروبات من أهم الصناعات بالمحافظة على مستوى الفئات الأربع وحقت أقل من ربع المصانع ، وأكثر من خمس العمال وثلاثة أعشار الاستثمارات وأقل من سبعة أعشار مساحة الصناعة بالمحافظة. ولم لا ؟ فجميع مقومات نجاحها متوفرة وخصوصاً المواد الخام . وتعد من الصناعات الناهضة بالمحافظة . وشجع على ذلك سوق جيد يتمثل في مدن القناة والقوات المسلحة المرابطة في الإقليم هذا فضلاً عن مناطق الاستصلاح الزراعي في الإقليم الأمر الذي شجع كثيراً على قيام صناعات مثل : إنتاج اللحوم ، والألبان ، وتعليب الخضر والفاكهة .

٢- أتت الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية في المرتبة الثانية على مستوى الفئات الأربع. وتعد مدينة الإسماعيلية من أهم مراكزها القديمة على المستوى القومي . ونهضت باطراد في بنائها الصناعي وستزداد أهميتها بصورة أكبر مع بداية تشغيل مصانع وادي التكنولوجيا شرق القناة . ونهضت صناعة المواد الكيماوية والأدوية بالإقليم وبرزت ( أبو سلطان ) كمركز جديد لها على المستوى القومي .

٣- وأما قطاعات : المعدنيات الأساسية ، ومواد البناء والحراريات ، والغزل والنسيج والملابس الجاهزة فتساوت جميعها في أهميتها النسبية . وربما يتأخر نمو الأولى والثالثة عن بقية القطاعات . بينما ستنهض مواد البناء والحراريات لتوفر مقومات نجاحها بالإقليم على المدى البعيد خصوصاً بعد تشغيل وإنتاج مصانع المنطقة الصناعية في القنطرة شرق.

## المبحث الرابع

### التوطن الصناعي وعوامله

تتاول المبحث السابق دراسة التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في المحافظة على مستوى أقل وحدة مساحية • وأمكن رسم خريطة التوزيع المكاني للصناعات التحويلية بمتغيراتها المختلفة. ويحاول هذا المبحث عرض وتحليل وتعليل هذا التوزيع، ومحاولة إبراز عوامل التوطن المختلفة ودور كل منها في هذا الخصوص مسترشدين في ذلك بالمعادلات الإحصائية والنظريات التي تفسر ذلك ومنها: معامل التوطن الصناعي، ونظريات فيبر وتكلفة النقل والفاقد في الوزن، وأراء كل من: لونهارت الألماني Launhard، وهوتنج Hotelling في هذا الخصوص.

ويمكن حساب معامل التركيز الصناعي أو ميزة الموقع بالاعتماد على أحد المتغيرات الاقتصادية سواء: حجم رأس المال أو القيمة المضافة، أو قيمة الإنتاج أو عدد المشتغلين في الصناعة خلال فترة زمنية معينة<sup>(١)</sup>. وأمكن حساب هذا المعامل للصناعة في الإسماعيلية اعتمادا على عدد العمال<sup>(٢)</sup>.

جدول (٢٤) معامل التركيز الصناعي للصناعات التحويلية في الإسماعيلية ٢٠٠٣م

م	نوع الصناعة	معامل التركيز
١	الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣,٣
٢	صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية	٠,٤٥
٣	الصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل	٠,٥٧
٤	الصناعات المعدنية الأساسية	٢,٦٥
٥	الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية	١,٧٩
٦	صناعات مواد البناء والحراريات والزجاج والبللور	٠,٩٣

معامل التركيز الصناعي = عدد عمال صناعة ما في المحافظة ÷ جملة عمال الصناعات التحويلية في المحافظة ÷ عدد عمال الصناعة في الدولة ÷ جملة عمال الصناعات التحويلية في الدولة:-

أ- إذا كان الناتج أقل من واحد صحيح فهي صناعة قائمة •

ب- إذا كان الناتج واحد صحيح فأهميتها تتساوى مع بقية الصناعات في المحافظة •

ت- إذا كان الناتج أكبر من واحد صحيح فهي صناعة مركزية • اعتمدنا في ذلك على:

Richoreloon, H.W., :Regional Economic Proeger Publishers New York, 1964, p.42

<sup>١</sup> الأمم المتحدة : مرجع سبق ذكره، ١٩٧١م، ص ٥٨، ٥٧

<sup>٢</sup> اعتمدنا على جملة عمال الصناعات التحويلية من بيانات الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء: التعداد الاقتصادي، المجلد الثاني، مرجع رقم ١٠٠٢/١٩٩٤ •

ويوضح من بيانات الجدول (٢٤) أن الصناعات: الغذائية والمشروبات، والمعدنيات الأساسية، والهندسيات الكهربائية وغير الكهربائية حققت أعلى معامل تركيز بين الهياكل الست وتجاوز الواحد الصحيح . بينما حققت صناعات: الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والمواد الكيماوية، ومواد البناء والحراريات أقل معامل تركيز على الترتيب ولم يتجاوز الواحد الصحيح . مما يؤكد أن المجموعة الأولى مركزية جغرافياً بالمحافظة على العكس من الثانية التي تتساوى أهميتها وتشكل جزءاً من الخريطة الصناعية ولكن بدرجة أقل من سابقتها . ويحاول الجزء التالي تحليل وتعليل توطن كل نوع على حدة ، وإبراز العوامل التي ساعدت على ذلك ودور كل عامل مرتبة طبقاً لمعامل توطنها.

### ١- الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ:

جدول (٢٥) معامل التوطن للصناعات الغذائية والمشروبات في الإسماعيلية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي	عمال الغذائية	%	عمال الصناعات التحويلية	%	انحراف عمال الغذائية عن عمال التحويلية +
الصناعية الأولى	١٢٥٥	٢٧,٥	٦٧٠,٢	٦٣,٤	- ٢٥,٩
الحي الثالث	٣٠٠	٨,٩	١٠٠٠	٩,٥	- ٠,٦
الصناعية الثانية	١٥٠	٤,٥	١٠٢١	٩,٧	- ٥,٢
نقيشة	٣٠٠	٩	٣٠٥	٢,٩	+ ٦,١
الحي الثاني	٣٠٥	٩	٤٨٢	٤,٦	+ ٤,٤
المحسمة	٥	٠,١	٥	٠,٠٤	+ ٠,٠٦
سرابيوم	١٠٣٧	٣٠,٩	١٠٣٧	٩,٨	+ ٢١,١
القنطرة غرب	٥	٠,١	١٠	٠,٠٦	+ ٠,٠٤
جملة	٣٣٥٧	١٠٠	١٠٥٦٢	١٠٠	+ ٣١,٧

والملاحظ أن هذه الصناعة تركزت في مدينة الإسماعيلية التي استقطبت أكثر من نصف عمالها ٦٩%. بينما استقطبت سراييوم ٣٠,٩% من عمالها، وحققت بذلك أعلى انحراف لنسبة العاملين بهذه الصناعة عن نسبة العاملين بالصناعات التحويلية بعد الإسماعيلية ومرد ذلك أنها ضمت مجعاً ضخماً للثروة الداجنة وأعلافها، وتعد الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية في الإسماعيلية علي الإطلاق، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين على حسب عوامل توطنها، تضم الأولى صناعات: الحلوى والبسكويت، والمشروبات والعصائر، والثلج، ومنتجات

الألبان، والأعلاف، وتضم الثانية صناعات: طحن الحبوب، والمكرونة، وحفظ الخضر والفاكهة، وذبح وتهينة اللحوم.

وبرز دور السوق بشكل رئيسي وبعض العوامل الأخرى في توطن المجموعة الأولى، فصناعة الحلوى والبسكويت والشكولاته من صناعات المدن الكبرى لارتفاع مستواها المعيشي فضلا عن تركيز وحدات الاستهلاك الكبرى بها مثل: المدارس، والمستشفيات، والقوات المسلحة وتوطينت مصانعها بمدينة الإسماعيلية حاضرة الإقليم.

وتمثل خاماتها ٦٣% من جملة قيمة الإنتاج وأهمها: السكر، والجليكوز، والكرامل، والدقيق، والألبان، والمكسرات. ويعد السكر أهمها حيث يمثل من ٤٧-٦٠% من وزن المادة الخام الداخلة في الصناعة. بل ويمثل معظم المواد الخام الداخلة في صناعتها في بعض أنواع الحلوى<sup>(١)</sup>. ومادتها الخام ليست فاقدة للوزن فإنتاج طن من الحلوى والبسكويت يحتاج إلي ١,٠١٤ طن خامات، وتغطي حاجتها من الخامات: الدقيق من مطحن الفيروز، والسكر بنوعيه الصلب من الإنتاج المحلي والسائل من مصانع سكر الهاي فركتوز بالعاشر من رمضان المجاورة [٥٠كم]، وتتعرض منتجاتها للتلف لو نقلت لمسافات بعيدة لذلك توطينت مصانعها في سوق استهلاكها.

وتعد صناعة المشروبات والعصائر من صناعات السوق خصوصا الأولى وذلك لزيادة وزن المنتج النهائي عن وزن الخامات الداخلة في صناعتها طبقا لمؤشر الخامات وبيّن ذلك فيبير في نظريته عن التوطن الصناعي، هذا فضلا عن أنها لا تتحمل تكلفة نقل لمسافات طويلة لانخفاض قيمتها وتوطن مصنعها الوحيد بمدينة الإسماعيلية، وتلعب المياه العذبة النقية دورا في توطنها وإن كانت بدرجة أقل من السوق، وتمثل ٧٤% من مكوناتها، بينما يمثل السكر، والمركزات، وثاني أكسيد الكربون ٢٠%، ٣%، ٣% على الترتيب، وتشكل الخامات الرئيسية السابقة نحو ثلاثة أضعاف تكاليف الإنتاج، والزجاجات والسدادات وبعض المواد الأخرى للخمسين الباقين.

وأما صناعة العصائر الطبيعية فتوطينت بالمادة الخام فالمحافظة تنتج ١٠% من إنتاج الفاكهة في مصر وتنتج البرتقال، واليوسفي، والعنب، والتين، والجوافة وتمثل مساحتها: ٦٤٤٥، ٣٦٦٤، ٥٦٩، ٢٥٦، ١٢٣ فدانا. تنتج: ٦٠٦٠٣،

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: مرجع سبق ذكره، ١٩٩٩م، ص ٧٤٤

١٧٨٤٩، ٣٩٨٣، ١٠٢٤، ٨٧٣ طن / سنة علي التوالي . زد علي ذلك المانجو، و الفراولة و الكنتالوب و تنتج ٥٠٠٠٠، ٢٧٩٦٠، ١٥٣٧٩ طن / سنة . ويمثل إنتاج المحافظة من المانجو ٢٣،٢% من جملة إنتاج الدولة . وجميعها مواد خام لهذه الصناعة . وتوطن لها مصنعان الأول: بالمنطقة الصناعية الأولى مستفيدا من مميزاتها وتوفر البنية الأساسية المكتملة ومجاورا للمادة الخام . وتوطن الثاني بطريق الإسماعيلية / بور سعيد وسط حقول إنتاج المادة الخام لأنها فاقدة للوزن عند تصنيعها (طبقا لنظرية الفاقد في الوزن وتكلفة النقل). فالمانجو والبرتقال يفقدان ٥٠% من وزنهم عند التصنيع في: النواة ، والقشور ، والألياف ، والبذور ترتفع في الجوافة إلي ٥٥% ، بينما تفقد الفراولة نحو خمسها .

وتوطنت صناعة الثلج ومنتجات الألبان بالسوق بمدينة الإسماعيلية فالأولى لا تفقد من مادتها شيء عند تصنيعها، والثلج المنتج يفقد وزنه وخصائصه لو نقل لمسافات بعيدة لذلك توطن مصنعه وسط سوقه، وتوطن مصنع إنتاج الألبان المبسترة ومنتجاته وسط السوق لأن مادته الخام [الألبان] لا تفقد وزنها عند تصنيعها . هذا بجانب طبيعة المنتج النهائي الذي يعبا في عبوات صغيرة وقابلة للتلف لذا لا بد أن تنقل مباشرة للمستهلك وتنقل في سيارات خاصة مبردة إلي بقية مدن المحافظة للحفاظ عليها من التلف .

وتوطنت مصانع الأعلاف بسوق الاستهلاك . بالكيلو ٩ ، ١١ طريق الإسماعيلية/بورسعيد، وسرابيوم، والمنطقة الصناعية الأولى بالإسماعيلية، وتعد المحافظة من المحافظات الناهضة في إنتاج الثروة الداجنة والحيوانية، فتضم ٥١٥ مزرعة لإنتاج البيض واللحوم فضلا عن مزارع إنتاج الألبان التي انتشرت في مناطق الاستصلاح الجديدة في هوامشها .

وعلى الرغم من أن المحافظة لا تنتج مادتها الخام سواء أعلاف الماشية أو الدواجن فالأولى تعتمد على كسب بذرة القطن، والثانية علي الأذرة الصفراء . ويحل محل الأولى كسب فول الصويا الذي يمثل ٥٦،١% من وزن خامات أعلاف الماشية، وتمثل الأذرة الصفراء ٦٠% من مكونات خلطة أعلاف الدواجن . وأمكن زراعتها في مصر لسد فجوة الاستيراد منها وسد حاجة هذه الصناعة تحديدا . ونظرا لتعدد مادتها الخام وجميعها تستورد عدا بعضها فكان توطنها بالسوق وسط مزارع الدواجن والثروة الحيوانية .

- وأما المجموعة الثانية فتوطنت جميعها بالمادة الخام بجانب بعض العوامل الأخرى وضممت صناعات: طحن الحبوب، والمكرونه، وتعبئة الخضر والفاكهة، وذبح وتهيئة اللحوم. فتوطنت الأولى في: المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية مستفيدة من البناء الصناعي القائم والبنية الأساسية والأسعار الرمزية للأرض، فضلا عن وقوعها وسط ظهير زراعي منتج للحبوب، واستقبل المطحن ٣٣٣٩٢ طنا من القمح المنتج محليا عام ٢٠٠٢م بجانب المستورد الذي يأتي من صوامع السويس وسفاجا ودمياط وبرسعيد، خصوصا أن القمح يفقد من وزنه ١٨-٢٨% عند طحنه حسب نسبة الاستخراج والباقي يمثل زوائد الدقيق الذي نسبة استخراجها ٨٢% يفقد ١٨% في صورة زوائد [ رده خشنة وناعمة، ورس أحمر أبيض ] تدخل كمادة خام لصناعة الأعلاف وترتفع إلى ٢٨% لو كان الدقيق المنتج ٧٢% . لذلك توطنت بالسوق أيضا، وهذا الموقع يمثل موقعا وسطا لسوق المحافظة الاستهلاكي فهو يتوسط هندسيا المحافظة . وارتبطت صناعة المكرونه بالصناعة الأم طحن الحبوب لارتباطها بها لتحسين اقتصاديات الدقيق المنتج بتصنيعه إلى مكرونه لتحقيق هامش ربح، وتحقيق التكامل الرأسي بين وحداتها.

وتوطنت صناعة التعبئة وحفظ وتجميد الخضر والفاكهة بالمادة الخام، توطن لها ثلاثة مصانع بضواحي مدينة الإسماعيلية . الأول بالكيلو ٩ طريق الإسماعيلية / بورسعيد، والثاني بالمنطقة الصناعية الأولى، والثالث بالمنطقة الثانية، وأما الرابع والأخير وسط الكتلة السكنية لمدينة الإسماعيلية .

- وتخصص الأول في تعبئة وتعليب وتجميد الخضروات بعد أن شهدت المحافظة حركة نشطة لاستصلاح الأراضي بعد شق الترعة الجديدة شرق وغرب قناة السويس مثل: ترعة الشيخ جابر، والسلام، والصالحية الجديدة، والحسينية والطمبات، والشباب. الأمر الذي ساعد على التوسع في زراعة الخضروات. وهي فاقدة للوزن بعد تصنيعها سواء بالتعبئة أو التجميد . فالطماطم تفقد ٨٥% من وزنها عند تصنيعها إلى معجون طماطم وهذا الفقد يتمثل في: الألياف، والقشرة، والبذور هذا بجانب أنها تتلف ويتغير خصائصها لو نقلت لمسافات بعيدة . وتنتج منها المحافظة في العروة الشتوية ٢٥٩١٦١ طنا .

بينما تفقد البسلة ٦٤%، والملوخية ٧١%، والبصل ٩٠%، والثوم ٨٠% وتقل عن ذلك في الفاصوليا الخضراء إلى ٢٠% وتنتج منها المحافظة ٢٢٦٥٢ طنا لهذه الأسباب توطن مصنعها وسط حقول إنتاجها . وتعتمد هذه الصناعة على

المياه بكميات كبيرة في عمليات الغسيل والتدريج والتصنيع ، فصناعة عصير الطماطم تحتاج لكل طن عصير ٢٠٥٠٠ لتر مياه<sup>(١)</sup>. وتولنت ثلاجة بالحي الأول الحفظ والتجميد وسط سوقها .

وتوطن مصنعان لتدريج الفاكهة (البرتقال، اليوسفي)، والمانجو والفراولة بالمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية متأثرين في توطنهم بالمادة الخام وتنتج المحافظة ٤٠٦٠٣، ١٨٦٤٨، ٥٠٠٠٠، ٢٢٣٦٨ طن على التوالي<sup>(٢)</sup>. ويستهلك منها جزء طازج والباقي يأخذ طريقه للتصنيع والتدريج والتعبئة، وتمثل المحافظة مركزا هاما لهذه الصناعة، وتحصل المصانع على جزء من خاماتها من إنتاج محافظة الشرقية المجاورة .

وتولنت صناعة ذبح وتهيئة اللحوم بأنواعها بالمادة الخام اعتمادا على إنتاج الثروة الحيوانية والداجنة التي نهضت بشكل ملحوظ ، فتضم المحافظة ٣٨٢٦٦ رأس ماشية منها ٨٣% إناث، ١٧% ذكور، وتمثل نسبة الأبقار والجاموس ٥٥%، ٤٥% . وإذا أضفنا إليها الأغنام والماعز لارتفع الرقم إلى ١٢٩١٦٧ رأس، وتنتج المحافظة سنويا ٩٢٩٤ ألف طن من الدجاج اللحم لذا ارتبطت هذه الصناعة بمادتها الخام فتوطن لها ٤ مجازر لذبح وتهيئة اللحوم . اثنان منها للحوم الحمراء توطن الأول بنفيشة، والثاني شمال مدينة الإسماعيلية . واثنان للحوم البيضاء استقر الأول بسرايوم والثاني على طريق الإسماعيلية/بورسعيد وسط مزارع الثروة الحيوانية والداجنة غرب وشرق القناة .

ويتخلف عن هذه الصناعة مخلفات أي أنها تتقد من وزنها عند تصنيعها فالأبقار والجاموس يتخلف عنها: الجلود والأمعاء والأرجل والعظم وتمثل ٤٩% من الوزن بعد الذبح، وأما الدجاج فتصل نسبة المخلفات إلي ١٤% بعد الذبح وبالتخلص من الريش واستئصال الأمعاء، وترتفع إلي ٢٥% إذا أضيفت الرقبة والأرجل ، وإلي ٤٨% لو تم تقطيع الدجاجة والتخلص من العظم. لكل هذه الأسباب تولنت المجازر مجاورة للمادة الخام التي تمثل ٧٥ - ٨٠% من جملة تكاليف هذه الصناعة<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: المستعمرات الصناعية ، الأنجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ٢٤

<sup>٢</sup> محافظة الإسماعيلية: مرجع سبق ذكره، ٢٠٠١م، ص ١٤٥

<sup>٣</sup> U.N: Industrial location and Regional Development، 1971، pp 57-58

## ٢- الصناعات المعدنية الأساسية:

يتضح من تتبع الجدول (٢٤) أن هذه الصناعة حققت معامل تركيز ١+ (٢,٦٥) أي أنها مركزة بالمحافظة في ثلاث مواقع رئيسية هي: المنطقة الصناعية الأولى، والثانية، والحي الأول بمدينة الإسماعيلية، توطن في المنطقتين الصناعيتين ٤ مصانع لتوفر المساحة والبنية الأساسية المكتملة ووسط السوق الأول لإنتاج منتجات الألومنيوم من النوافذ والأبواب، ويحصل على خاماتها من مجمع نجع حمادي فهي خفيفة الوزن ولا تكلف في نقلها • بينما إنتاجها ضخم الحجم لزيادة وزنها بالتصنيع لدخول خامات أخرى مثل الزجاج وهي قابلة للكسر<sup>(١)</sup>. لذا توطن مصنعها وسط السوق حتى لا تدفع تكاليف نقل عالية، وتوفر الأيدي العاملة الماهرة.

وتوطنت المصانع الثلاثة بالوفورات الناجمة عن المناطق الصناعية، المساحة، والبنية الأساسية • زد علي ذلك أنها تعتمد على تشكيل الحديد الخام التي تحصل عليه من مجمع الحديد والصلب بالتبين جنوب القاهرة • وعند تصنيعها يزداد وزنها ويتضخم حجمها لذا ارتبطت في توطنها بالسوق خصوصا أن المحافظة تشهد نموا عمرانيا مطردا • وتوطن آخر المصانع بالحي الأول وسط مدينة الإسماعيلية وسط سوق استهلاك إنتاجه من المشغولات المعدنية.

## ٣- الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية:

حققت هذه الصناعة المرتبة الثالثة من حيث معامل التركيز الذي تجاوز ١+ (١,٧٩) ، وتوطنت في ثلاثة مواقع جغرافية هي: الصناعية الأولى ، والحي الأول ، والصناعية الثانية بحاضرة المحافظة • وتمثل مراكز لها • ويتبين من الجدول (٢٦) أن الحي الأول قد حقق أعلى انحراف لنسبة عمال هذه الصناعة عن نسبة العاملين بالصناعات التحويلية ومرد ذلك أنه توطن به ٣ مصانع : الأول لإنتاج اللمبات الكهربائية ، والثاني لإنتاج الراديو والتلفزيون ، والمصنعان توطننا في بداية إنشائهما طبقا لتوجيهات الحكومة التي كانت تهدف إلى نشر الصناعة على كل الحيز المكاني للدولة • هذا بجانب أن الإسماعيلية

تتوسط إقليم القناة الذي يمثل سوق أيضا لهذه الصناعة بجانب محافظة الشرقية القريبة، وهي من الصناعات كثيفة رأس المال والتقدم التقني ويتميزان

<sup>1</sup> Miller, E. W., : A Geography of manufacturing Prentice Hall, Englewood cliffs, N.Y, 1962, P2

باحتمار السوق • بينما تقل عملية احتكار السوق في الصناعات التي تعتمد على الكثافة العمالية العالية مثل الملابس (١). وتوطن بالمنطقة الصناعية الأولى مصنع لإنتاج شاشات التلفزيون مرتبطا في توطنه بالشركة الأم NEC المتوطنة بالمدينة • وهو أحد المصانع المغذية للمصنع الرئيسي بالشاشات.

جدول (٢٦) معامل التوطن للصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي	عمال الهندسية	%	عمال الصناعة	%	انحراف عمال الهندسية عن عمال الصناعة +
الصناعية الأولى	١٩٥	٦,٥	٦٧٠٢	٦٣,٨	٥٧,٣ -
الحي الأول	٢٧١٥	٩٠,٦	٢٧٨٦	٢٦,٥	٦٤,١ +
الصناعية الثانية	٨٨	٢,٩	١٠٢١	٩,٧	٦,٨ -
جملة	٢٩٩٨	١٠٠	١٠٥٠٩	١٠٠	٦٤,١ +

وبجانب ذلك توطن بالمنطقة الصناعية وما تحققة من وفورات • وتوطن الثاني بالمميزات التي تقدمها المنطقة الصناعية والسوق معا • فالمصنع ينتج الموازين بأنواعها وهي بطبيعتها ثقيلة الوزن وضخمة الحجم وتشغل حيزا في نقلها وتصبح هذه العملية في المسافات البعيدة فارتبط بسوقه •

وتوطن بالمنطقة الصناعية الثانية ٥ مصانع ثلاثة منها تمثل مراكز خدمة للصيانة، واثنان للمنتجات المعدنية: الهناجر والشدات وجميعها منتجات ثقيلة الوزن فتوطنت بالسوق ومميزات المناطق الصناعية ، وتوطن بالحي الأول ٥ مصانع اثنان منها على الضفاف الغربية لبحيرة التمساح: الأول لبناء وصيانة وإصلاح السفن وقاطرات الغطس ، والثاني لصناعة اللنشات وأدوات الرباط وتكسيات جوانب السفن، وصيانة الكراكات مرتبطين في توطنهم بالمجرى الملاحي للقناة سوق منتجاتهما.

#### ٤- صناعة مواد البناء والزجاج والحراريات

حققت هذه الصناعة معامل تركيز - (٠,٩٣) أي أقل من الواحد الصحيح وتوطنت في ٥ مواقع جغرافية هي: المنطقتين الصناعيتين الأولى، والثانية، والحي الثاني، ونفيشة ، وقمة فايد. وبلغت جملة مصانعها ٢١ مصنعا منها ١٤ لإنتاج الطوب بأنواعه، والمسكن الجاهزة، والبلاط. ويتناسب ذلك مع طبيعة المحافظة لكونها تقع على الهوامش الشرقية للدلتا • وتنتشر بها المواد الخام الرمال والزلط أي أنها توطنت بالمادة الخام والسوق معا بجانب وفورات المناطق الصناعية،

وأما المصانع السبعة الباقية فتوطنت بالسوق والمناطق الصناعية المخططة ، وجميعها تعمل في تصنيع الأثاث الخشبي، وتتسم بضخامة حجم منتجاتها بعد التصنيع عن حجم المواد الداخلة في صناعتها فتوطنت بالسوق<sup>(١)</sup>. وهي من الصناعات التي تعتمد على الفن الإنتاجي والمهارة للأيدي العاملة وتعتمد على استيراد مادتها الخام من الخارج.

#### ٥- الصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل

على الرغم من أنها من الصناعات الناهضة إلا أنها حققت معامل تركيز منخفض -١ (٠,٥٧) ويرجع سبب ذلك أن بنائها الصناعي مازال في مرحلته الأولى ، واقتصرت على مصانع لمنتجات البلاستيك والبويات والغازات الصناعية والأدوية والكربون والطباعة .

جدول (٢٧) معامل التوطن للصناعات الكيماوية والأدوية ومستحضرات التجميل ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي	عمال الكيماوية	%	عمال الصناعة	%	انحراف عمال الكيماوية عن عمال الصناعة +
الصناعية الأولى	٤٥٤	٣٧,٢	٦٧٠٢	٦١,٤	- ٢٤,٢
الصناعية الثانية	٣٤٦	٢٨,٣	١٠٢١	٩,٤	+ ١٨,٩
الحي الأول	١٦	١,٣	٢٧٨٦	٢٥,٥	- ٢٤,٢
أبو سلطان	٤٠٠	٣٢,٨	٤٠٠	٣,٦	+ ٢٩,٢
القطرة شرق	٥	٠,٤	١٠	٠,١	+ ٠,٣
جملة	١٢٢١	١٠٠	١٠٩١٩	١٠٠	+ ٤٨,٤

يتبين من الجدول (٢٧) أن أبو سلطان قد حققت أعلى نسبة انحراف لعمال الصناعات الكيماوية عن نسبة عمال الصناعات التحويلية +٢٩,٢ ومرد ذلك توطن صناعة المستلزمات البيطرية واللقاحات والمضادات الحيوية بأبوسلطان لسببين: الأول وسط السوق وبالقرب منه مزارع إنتاج الثروة الحيوانية والداجنة التي تنمو بإطراد في المحافظة، والثاني لكون المنطقة تبعد عن مصادر التلوث فهي صناعة تحتاج إلي بيئة نظيفة نظرا لطبيعتها والمصنع عبارة عن مجمع ضخم يمثل مركزا هاما لها ليس في المحافظة بل في إقليم القناة .

وتوطنت بقية مصانعها في ٥ مواقع جغرافية هي: المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية، والحي الأول، والكيلو ٣٠ طريق الإسماعيلية / القاهرة، والقنطرة

<sup>١</sup> روجر كلارك: اقتصاديات الصناعة ، ترجمة فريد بشير ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤٠٨هـ، ص ٣٢

غرب • فتوطن بالمنطقتين ١٣ مصنعا بسبب توفر مساحة الأرض بأسعار رخيصة، والوفورات التي تحققها هذه المناطق وسهولة الاتصال بالمؤسسات المالية والقرب من البنوك<sup>(١)</sup>. هذا فضلا عن الارتباط الصناعي بينهم، وقربها من سوق الاستهلاك.

وتوطن مصنع للغازات الصناعية بالمنطقة الصناعية وسط سوق استهلاك منتجاته • وتوطن بها مصنع لإنتاج الفلين بالعوامل السابقة • وتوطن بالمنطقة نفسها مصنعان لمنتجات البلاستيك ( قطع غيار السيارات ) ، والأجهزة الكهربائية ، وآخر لإنتاج البويات وثالث لمعاجين الدوكو والبر يمر وتوطنت جميعها بالعوامل السابقة • وكان قد توطن مصنع لإنتاج الصبغات الوسيطة بالإسماعيلية بعد دراسة قام بها خبراء من إيطاليا ، وبولندا ومصر ( الهيئة العامة للتصنيع ) علي عدة مواقع ضمن محافظات : الإسكندرية ، وبور سعيد ، والإسماعيلية. واقترحوا في تقريرهم إقامة المصنع في الإسكندرية أو الإسماعيلية واستبعدوا منطقة بور سعيد للأسباب الآتية:-

١. جسامه التكاليف الإنشائية للمشروع بمنطقة القابوطي ببور سعيد نظرا لطبيعة الأرض هناك.

٢. الخوف من تسرب المخلفات الصناعية إلي بحيرة المنزلة لقربها للموقع المقترح والتي تعتبر من أماكن تربية الثروة السمكية.

٣. ضخامة صرف المخلفات لبعدها عن الموقع المقترح عن البحر.

وبدراسة إقامة المصنع بالإسماعيلية ثبت أنه يمكن التغلب علي مشكلة صرف المخلفات . إذا وافقت هيئة قناة السويس علي صرف المخلفات بعد معادلتها مباشرة في القناة دون التقيد بشروط أو نسب تركيز السموم الموجودة بالمخلفات. كما وافقت هيئة قناة السويس علي مد المشروع بكميات المياه اللازمة بسعر التكلفة الذي لا يتجاوز [سبعة ملايين/ متر مكعب]. كما وافقت علي تقديم الموقع المطلوب وكان ملكا للهيئة بإيجار أسمي، وتبلغ مساحته نحو ١٠٠ فدان. وأبدت الهيئة استعدادها لتسوية الموقع دون مقابل . وكذلك توفير أماكن الإسكان بالنسبة للعاملين. وزد علي كل هذه المغريات التي قدمتها هيئة قناة السويس للمشروع جفاف الحرف في المنطقة لأن ارتفاع نسبة الرطوبة تعمل علي خفض جودة الأصباغ.

<sup>١</sup> حمدي عبد العظيم : الاقتصاد الصناعي ونقل تجارة مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٧م، ص ٤١

وبعد إعداد الدراسات الاقتصادية لاختيار أنسب المواقع من حيث الأرض والصرف والحصول علي المياه والتيار الكهربائي اللازم وتكاليف النقل للخامات والمنتجات مع الأخذ في الاعتبار كل العوامل السابقة اتضح انسب منطقة لتوطين المصنع هي مدينة الإسماعيلية. وأنشئ المصنع شمال شرق المدينة ثم وقعت الحرب سنة ١٩٦٧م وتم فكه ونقله وأعيد توطينه من جديد في البيضا/بحيرة<sup>(١)</sup>. وتوطنت صناعة الطباعة وسط الكتلة السكنية لمدينة الإسماعيلية مرتبطة بسوقها ومنها الوحدات التعليمية الناهضة بالمحافظة فاستقر لها ٤ مطابع بالحي الثاني وواحدة بالحي الأول، وتوطنت بالقنطرة غرب ٤ مصانع اثنان منها للعلطور ومستحضرات التجميل وسط سوق الاستهلاك فالمدينة كانت تمثل مركز للبضائع المهربة من المنطقة الحرة ببور سعيد . فاستغلت بعض المصانع هذا الأمر لتصنيع بعض العطور والشامبو وطرحها على اعتبار أنها مستوردة من بور سعيد وحتى لا يدفعوا رسوم جمارك خصوصا أن أسعارها تقارب أسعار بور سعيد، وستعاني هذه المصانع من مشكلات التسويق بعد التوجه الحكومي للتخلص من المنطقة الحرة ببورسعيد.

#### ٦- صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية:

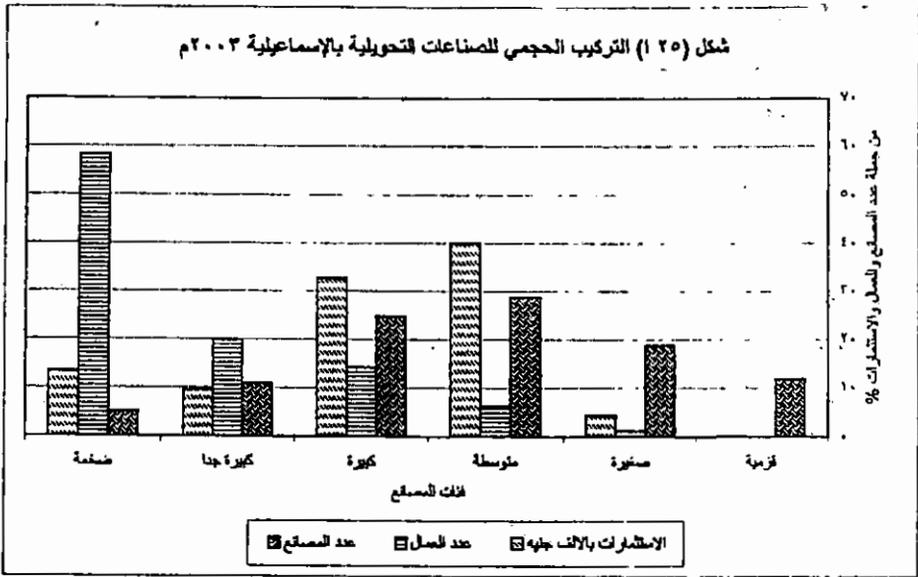
أنت هذه الصناعة في المرتبة السادسة والأخيرة من حيث معامل التركيز فحققت ١- (٠,٤٥) مما يؤكد أنها من الصناعات التي لم تتركز في المحافظة ، ومرد ذلك أمران : الأول أنها ليست من محافظات إنتاج القطن ، والثاني قريتها من مدينة العاشر من رمضان التي تضم مصانع ضخمة الحجم للنسيج والملابس الجاهزة والسجاد والموكيت وقرب الأخيرة من أكبر أسواق الدولة القاهرة الكبرى قلل من فرص نمو هذه الصناعة بالمحافظة وتوطنها بها . حتى أن مصنع الإسماعيلية للملابس الجاهزة جذبته مدينة العاشر وترك موطنه الأول ليعيد توطين نفسه بالعاشر من رمضان .

وعلى الرغم من الأسباب السابقة فتوطن لها ١٣ مصنعا منها ٨ مصانع للملابس الجاهزة، ٥ مصانع للأحذية، وتوطنت جميعها بمدينة الإسماعيلية بالمناطق الصناعية (الأولى، الثانية، الحرة)، والحي الثاني، والثالث، وسط السوق لملاحقة خطوط الموضة والأذواق. وتوطن بالمنطقة الثانية مصنعان للملابس والتريكو،

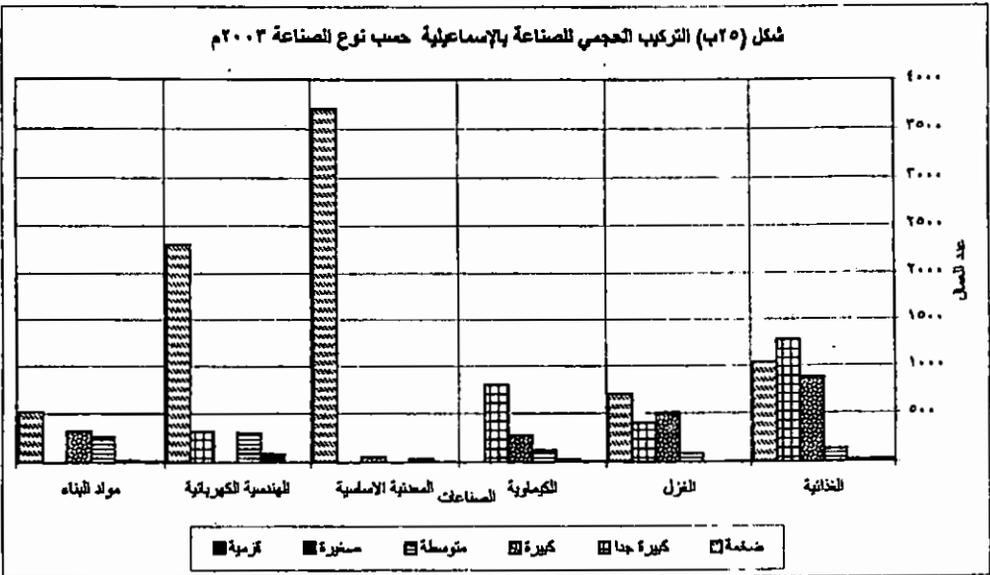
<sup>١</sup> محمد محمود الديب: تصنيع مصر ١٩٥٢/١٩٧٢م تحليل إقليمي للانتشار الصناعي، القاهرة، ١٩٨٠م، صص ٩١، ٩٢



شكل (١٢٥) التركيب الحجمي للصناعات التحويلية بالإسماعيلية ٢٠٠٣م



شكل (١٢٥ب) التركيب الحجمي للصناعة بالإسماعيلية حسب نوع الصناعة ٢٠٠٣م



وحققت الفئة الأولى أكثر من عشر عدد المصانع ، ٠,٣ % ، ٠,٢ % من العمال والاستثمارات ، وهي أقل الفئات ، ومصانعها أقرب إلى الورش منها للمصانع فانخفض نصيبها من الاستثمارات ٥٥ ألف جنيه / مصنع مما يؤكد انخفاض مستواها التقني واعتمادها على العمل اليدوي بدرجة كبيرة أكثر من اعتمادها على التقنية. وبلغ متوسط حجم المصنع ٤ عمال .

وحققت الفئة الثانية المصانع الصغيرة ١٨,٨ % ، ١,٣ % ، ٤,٤ % من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات على الترتيب ، وبلغ متوسط حجم المصنع ٩,٨ عامل ، ٧٢٧ ألف جنيه / مصنع ، بينما بلغ نصيب العامل من الاستثمارات ٧٤,٣ ألف جنيه / عامل . وإذا أضفنا هذه الفئة لسابقتها نجد أنهما استحوذا على أكثر قليلاً من ثلاثة أعيان عدد المصانع بالمحافظة ، ١,٦ % من جملة عمالها ، ٤,٦ % من الاستثمارات المحققة .

وتركزت في صناعة: الأحذية ، والأثاث الخشبي ، والمنتجات الحديدية . وجميعها ينخفض فيها نصيب العامل من الاستثمارات ١٤ ألف جنيه . ويسود فيها نظام الإنتاج الصغير الذي يتميز بتركيز المسؤولية في يد واحدة ، واهتمامه بالتفاصيل ، وأن كانت تفي بحاجة عملائها بكل عناية ، وتسود الصناعات التي يكون فيها لتغيرات الأنواع أو لبراعة الصنعة شأن عظيم ، فإن المؤسسات الصغيرة لا تجد صعوبة في أن تثبت أقدامها<sup>(١)</sup>.

وتلعب هاتان الفئتان دوراً هاماً في التركيب الصناعي للمحافظة. فتركز الإنتاج الصناعي وتطوره لا يلغي دور المشاريع الصغيرة . ففي العديد من بلدان العالم الصناعي المتقدم لا تزال هناك عشرات الألوف من المشاريع الصناعية الصغيرة التي لا تزال لها دور فعال في اقتصاديات هذه البلدان ففي ألمانيا لا يزال هناك حوالي ٧٠ ألف مشروع صناعي صغير ينتج ما يعادل ١٠ % من مجمل الإنتاج الصناعي ، وهناك ٣٠ ألف مشروع تابع لشركة سيمنس ، ٢٣ ألف مشروع تابع لمؤسسة كروب<sup>(٢)</sup>.

ونالت فئة المصانع المتوسطة ٢٨,٧ % ، ٦,٣ % ، ٤٠ % من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات على الترتيب بالمحافظة . ويبلغ متوسط حجم المصنع ٣٠,٨ عامل ، ٤٣١٢,٨ ألف جنيه / مصنع . وبلغ معامل الاستثمار / عامل ١٣٩,٩ ألف جنيه . ويؤكد ذلك أن هذه الفئة تعتمد على التقنية أكثر من

<sup>١</sup> أحمد أبو إسماعيل: اقتصاديات الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ٨٥.

<sup>٢</sup> فتحي الحسيني خليل: الاقتصاد الصناعي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩م ، ص ١٠٥.

اعتمدها على العمل اليدوي . والمشروعات ذات الحجم المتوسط في صناعة معينة تنتج في العادة بتكاليف أقل وتحصل على معدل أرباح أعلى من كل المشروعات الصغيرة والكبيرة<sup>(١)</sup>.

وتتركز هذه الفئة في مصانع : الحلوى ، والسلج ، والراديو والتلفزيون ، والمصاييح ، والأحذية ، ومنتجات البلاستيك ، والكرتون ، والبلاط والرخام . وحظيت فئة المصانع الكبيرة بأقل قليلاً من ربع المصانع ، وسدس العمال ، وثالث الاستثمارات . وبلغ حجم المصنع فيها ٨٠ عاملاً ، ٤٠٩٤،٣ ألف جنيه / مصنع ، وأما معامل الاستثمار ٥٠،٨ ألف جنيه / عامل أي منخفضاً عن سابقة .

ونالت فئة المصانع الكبيرة جداً ١٠،٩ % ، ١٩،٧ % ، ٩،٤ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات على الترتيب . وبلغ حجم المصنع بها ٢٥٤ عامل ، ٢٦٦٩،٥ ألف جنيه / مصنع ، ومعامل استثمار ١٠،٥ ألف جنيه / عامل . وإذا أضفنا هاتين الفئتين معاً لتبين أنهما حققت ٣٥،٦ % ، ٣٣،٩ % ، ٤٢،١ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات على الترتيب .

واستقطبت فئة المصانع الضخمة ٥ % ، ٥٨،٢ % ، ١٣،٣ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات . وهي أقل الفئات من حيث عدد المصانع إلا أنها استوعبت أقل من ستة أعشار عمال المحافظة وأكثر من سبع استثماراتها . ويؤكد ذلك أنها مجمعات صناعية ضخمة تعتمد على الإنتاج الكبير . وتصدر الجزء الأكبر من إنتاجها ونسبة صادراتها تفوق نسبة مبيعاتها في الأسواق المحلية<sup>(٢)</sup> . وبلغ حجم المصنع في هذه الفئة ١٦٤٩ عاملاً ، ٨٣٠٠ ألف جنيه / مصنع ، ومعامل الاستثمار ٥٠٣١،٥ ألف جنيه . وتؤكد هذه الأرقام على أن هذه المصانع عبارة عن مجمعات ضخمة تعتمد في معظم مراحل إنتاجها على تكثيف العمال مثل صناعات : الحفظ والتعبئة وتدرج الخضروات والفاكهة ، وأقيم لها مصنع فوديكو ، والمجازر ولها مجزران من الفئة الضخمة ، وإصلاح السفن ، ومنتجات الألومنيوم ، والمساحن الجاهزة . ويسمح الإنتاج الكبير بإدخال التنظيم المنقح للإنتاج والإدارة ، مما يساعد على نمو إمكانيات متزايدة لرفع إنتاجية العمل وخفض نفقات الإنتاج . ويتيح المشروع الكبير إمكانية تحقيق استخدام عقلاني للمواد الخام<sup>(٣)</sup>.

<sup>١</sup> أحمد أبو إسماعيل : مرجع سبق ذكره ، ١٩٦٦م ، ص ١٢١

<sup>٢</sup> روجر كلارك : مرجع سبق ذكره ، ١٤٠٨هـ ، ص ٢١

<sup>٣</sup> فتحي الحسيني خليل : مرجع سبق ذكره ، ١٩٧٩م ، ص ٦٩ .

ويمكن القول أن الفئات الثلاثة الأولى استقطبت ٥٩ % ، ٧,٩ % ، ٤٤,٦ % بينما حظيت الفئات الثلاثة الأخيرة على ٤١ % ، ٩١,١ % ، ٥٥,٤ % على الترتيب من جملة عدد المصانع والعمال والاستثمارات بالمحافظة . وهذا الوضع يتمشى مع طبيعة هذا البناء الصناعي . فالتنمية الصناعية في البلدان النامية تتطلب زيادة كثافة العمل على حساب رأس المال في بعض المشاريع الصناعية ، وتكثيف رأس المال في مشاريع أخرى . وهو ما يعني اعتماد أسلوب وسط بين الحالتين حيث يكون أنسب الخيارات للأقطار النامية(٣).

ويختلف التركيب الصناعي من هيكل صناعي إلى آخر ، ويتبين ذلك من الجداول (٢٩، ٣٠، ٣١) ، ويتبع الشكل (٢٤) نجد أن فئة المصانع الكبيرة بالصناعات الغذائية والمشروبات استقطبت خمسي عدد المصانع وأكثر من ربع العمال ، وأكثر من نصف الاستثمارات. وبلغ متوسط حجم المصنع ٧٢ عاملاً ، ٥٠٦٩ ألف جنيه. وأما معامل الاستثمار ٦٩,٥ ألف جنيه / عامل .

وأما فئة المصانع الكبيرة جداً فكانت أكبر حجماً من حيث العمال ٢٥٥ عاملاً / مصنع ، وأقل من حيث الاستثمارات ٤٦٠٠ ألف جنيه / مصنع وتركزت على صناعات : طحن الحبوب ، والمكرونة ، والمشروبات ، والألبان ، والأعلاف ، وذبح وتهيئة اللحوم ، ولم تتل سوى مصنع واحد من الفئة الضخمة عمالاً واستثماراً وهو مجزر شركة الإسماعيلية. من الواضح أن الصناعات الاستهلاكية تسيطر على البناء الصناعي بالمحافظة وأدى ذلك إلى زيادة العمل . وفرضت هذه الصناعات الاستهلاكية زيادة في أعداد العمال فارتفع حجم المصنع .

وأما صناعة الغزل والنسيج والملابس والأحذية فتراجع نصيبها لأسباب سبق ذكرها وبنائها الصناعي توزع على أربع مواقع جدول (٣٢): المنطقة الصناعية الأولى واستقطبت ثلاث فئات: لمتوسطة ، والكبيرة ، والكبيرة جداً بواقع مصنع لكل فئة . والصناعية الثانية مصنعان من الفئتين المتوسطة والكبيرة ، والمنطقة الحرة مصنع من الفئة الكبيرة ، وأخيراً الحي الثالث من الفئة الضخمة ، واقتصرت على صناعتي : الملابس ، والأحذية جدول (٣٣) . ضمت الأولى كل الفئات عدا القزمية والصغيرة . وهي صناعة تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة والعمل لتعدد مراحلها . واقتصرت ثنائية على : الفئات القزمية والمتوسطة والكبيرة .

جدول (٢٩) التركيب الصناعي للمناعة حسب هياكلها ٢٠٠٣م

صنف	صنف		كبير جداً		كبير		متوسط		صغير		الزمن		ناتج الصنف						
	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢							
١	ع	م	١	ع	١	ع	١	ع	١	ع	١	ع	ناتج الصناعة						
١.١١٣٧	٢٢٥٧	٢٠	١٣٠٠٠	١.٣٧	١	٢٣٠٠٠	١٣٧٨	٥	١.٨٢٠	٨٧٥	١٣	٩٧٩	١٣٠	ع	١	١٠	٣	الصناعة	
١٤.١٢	١٣٩٤	١٣	١٤٠٠٠	٧.٠٠	١	٤٠٠٠٥	٤٠٠	١	٧٠٠	٥٠٠	٥	٤٣٠	٨٧	ع	١	٨	٧	١	التوليد
٤٤٩٨٧	١٢٢١	٢٠	—	—	٥١٠	٨٠٠	٤	٢٥٤٥٠	٦٦٧	٥	٥٧٤	١٢١	٤	ع	١	١٣٢٤٨	٧٨	٥	الكهربائية
٩٢٢٤	٣٧٨	٥	٨٠٠٠	٣٧٠٠	١	١٨٥٠	٣١٥	١	٧٠	٥٥	١	١.٨٥٧٠	٣٠٠	ع	١	٨٢٤	٣	١	الصناعة
١١١١٧٦	٢٩٨٨	١٢	٢٠٠٠	٢٢٩٥	١	—	—	١	١٠٩٣٧	٢.٧٢	٢	٥٧.٧	١٥١	ع	١	٧٨١	٨٨	٥	الصناعة
٢١٧٣٥	١١٢٤	٦١	٤٥٠٠	٥١٦	١	—	—	١	١٥٩٣٧	٢.٧٢	٢	٥٧.٧	١٥١	ع	١	٣٦٦	٢٢	٣	مركبات النقل
٢١١٧٧١	١٤١٢٤	١٠.١	٤١٥٠٠	٨٢٤٨	٥	٢٩٢٦٥	٣٧٩٤	١١	١.٠٢٣٥٧	٢.١٤٢٥	٢٥	١٢٥٠٧١	٨٤٤	ع	١	١٢٦١٥	١٨٦١٤	١	صناعة

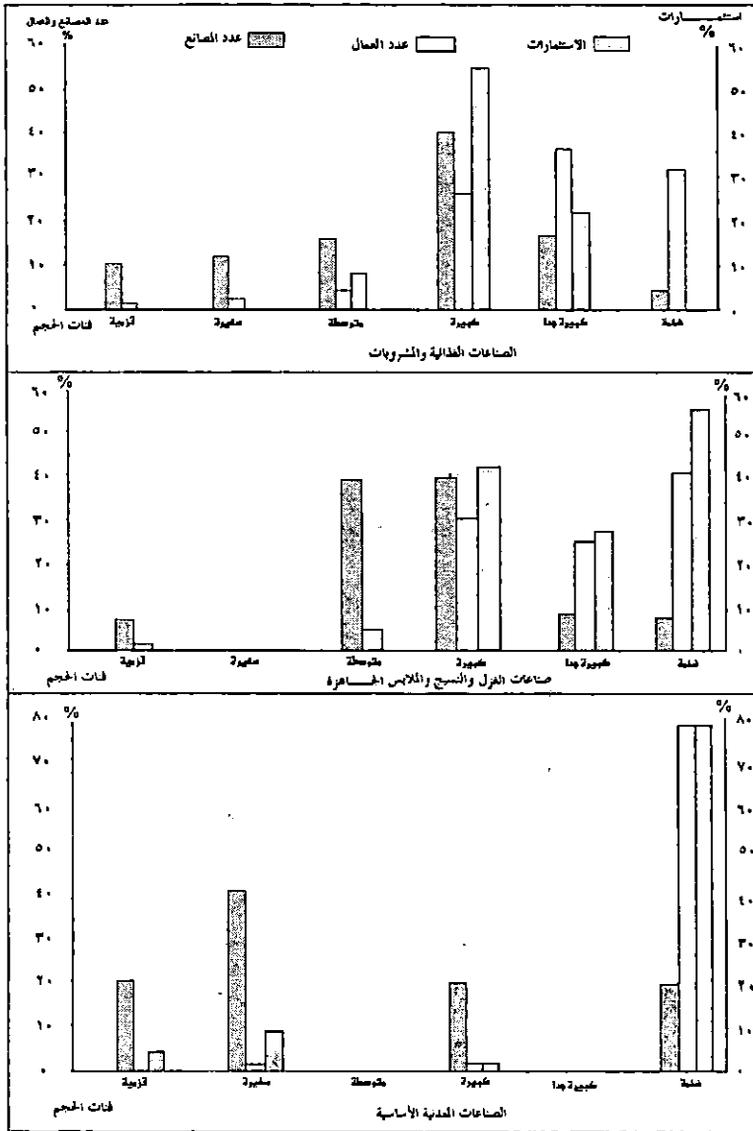
أحمد أبو إسعويان : مرجع سبق ذكره ، ١٩٦٦م ، ص ٧٨٥



جدول (٣١) التركيب الحجمي للصناعات الغذائية حسب ماركها في ٢٠٠٣

الصناعة/ الفئات	قزمي		صغير		متوسط		كبير		كبير جدا		مجموع		حصة
	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	١	٢	
طحن الحبوب	١,٥٥١	—	—	—	٤١٦,٣٠١	—	١٨٤٥,٥٠١	—	٤٥٠,١	—	—	—	١٠٠١,٥٥٣٥٤
المكرونة	—	—	—	—	—	—	١٠٠٠٠,١٩٤١	—	—	—	—	—	١٠٠٠٠٠,١٩٤١
الحلوى	—	—	١٠٠١,٥٤٥٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠١,٥٤٥٢
المشروبات	—	—	—	—	—	—	٤٠٠٠,٨٧٢	—	٧٧٩١	—	—	—	٤٠٠٠,٣٦٩٣
السلح	—	—	٢٠,٥٢١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠,٥٢١
الالبان	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٥٠,١	—	—	—	—
الخبز	٥١	—	—	—	—	—	—	—	٦٠٠٠,٣٠٠١	—	—	—	١٩٠٠٠,١٣٣٧٣
الأعلاف	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٠٢٠,٤٧١١	—	—	—	٩٠٢٠,٤٧١٤
الخميرة	—	—	—	—	—	—	٢٠٦٣٤,١١٤٣	—	—	—	—	—	٢٠٦٣٤,١١٤٣
أخرى	١,٥٥١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١,٥٥٩
حصة	٣١,٠٣	—	٥١٨١,٥١٣,٥	—	٣٦٤٧٤,٨٧٥١٢	—	١٠٠٢٠,١٧٧٩٥	—	١٣٠٠٠,١٠٣٧١	—	—	—	١٠,٦٦٣٧,٣٣٥٧٣٠





شكل (٢٦) التركيب الحجمي للصناعات التحويلية بالإسماعيلية ٢٠٠٣ م

وتوزعت المصانع الكبيرة جداً على المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية، وابوسلطان بواقع مصنع لكل منطقة . ومصنعين بأبوسلطان . وأما الفئات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فاقترنت على المنطقتين الأولى والثانية والحي الأول .  
وأما على مستوى هياكلها الصناعية فتركزت المصانع الصغيرة في صناعات : الغازات الصناعية ، والكرتون ، والطباعة بواقع مصنع للأولى والثانية ، وثلاث مصانع للثالثة جدول (٣٥) . وأما فئة المتوسطة الحجم فتركزت في ثلاث صناعات : منتجات البلاستيك ، والكرتون ، والبويات . وحققت صناعة ومنتجات البلاستيك أعلى الصناعات أحجاماً للمصانع ١٠٦ عامل ، ٤١٣٣,٦ ألف جنيه / مصنع واقتصرت فئة المصانع الكبيرة على صناعات الأدوية ، ومنتجات البلاستيك ، والبويات .

جدول (٣٥) التركيب الحجمي للصناعات الكيماوية حسب هياكلها ٢٠٠٣م

الموقع / الفئات	قزمي	صغير	متوسط	كبير	كبير جدا	ضخم	جملة
البلاستيك	-	-	١١٥٧,٧ ٣٣ ١	١٩٧٠٠ ١٢٠ ٢	٥١٠ ٤٠٠ ٢	-	٢٠٦٦٨ ٥٣٠ ٥
الأدوية	-	-	-	٥٠٠٠ ١٠٠ ٢	٤٠٠ ٢	-	٥٠٠٠ ٥٠٠ ٤
للغازات	-	-	-	-	-	-	٦٠٠٠ ٦ ١
الصناعية	-	٦٠٠٠ ٦ ١	-	-	-	-	٦١٣٨ ١٦ ٣
الطباعة	-	٦١٣٨ ١٦ ٣	-	-	-	-	٢٢١٠ ٢٦ ٢
الكرتون	-	٢١٠ ٦ ١	٢٠٠٠ ٢٠ ١	-	-	-	١٤٤٢ ١٢٣ ٣
البويات	١٠٠ ٥ ١	-	١٩٢ ٤٨ ١	١٢٥٠ ٧٠ ١	-	-	٣٥٢٤ ٢٠ ٢
أخرى	-	-	٣٥٢٤ ٢٠ ١	-	-	-	-
جملة	١٠٠ ٥ ٢	١٢٣٤٨ ٢٨ ٥	٦٥٧٤ ١٢١ ٤	٢٥٤٥٠ ٢٦٧ ٥	٥١٠ ٨٠٠ ٤	-	٤٤٩٨٢ ١٢٢١ ٢٠

وتنتج الأولى في ظل اقتصاديات الحجم الكبير فهي لا تنتج لسوق المحافظة فقط بل تنتج لسوق الدولة خصوصاً اللقاحات البيطرية. وتحقق هذه الصناعة اقتصاديات الحجم الأمثل للمشروع الصناعي وهي التي تنخفض فيها تكاليف الوحدة الإنتاجية لادنى حد ويصل المصنع لطاقته الإنتاجية القصوى . وتحتاج إلى استثمارات ضخمة لارتفاع تكاليف تقنياتها وخطوط إنتاجها .

ويمكن القول أن الصناعات الكيماوية في المحافظة قد حققت وفورات خارجية من جراء توطنها بالمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية ١٣ مصنعا فالظروف الاقتصادية للمشروع الذي يتوطن في بيئة صناعية. أي داخل منطقة تضم عدداً من المشروعات الصناعية تختلف عن ظروفه الاقتصادية إذا توطن بمفرده في مكان

منعزل ففي الحالة الأولى يتمتع بمزايا اقتصادية أو وفورات ليس لها علاقة بحجمه ويطلق عليها الوفورات الخارجية<sup>(١)</sup>.

ولم تحقق الصناعات المعدنية الأساسية سوى ٥ مصانع موزعة على أربع فئات هي : القزمية ، والصغيرة ، والكبيرة ، والضخمة . ويتتبع الجدولين (٣٦، ٣٧) والشكل (٢٧) نجد أنها اقتصرت على ثلاثة مواقع جغرافية : المنطقة الصناعية الأولى وحظيت بفئتين مصنع صغير وآخر ضخمة ، وأما المنطقة الثانية فنالت مصنع قزمي وآخر صغير الحجم ، وحظي الحي الأول بمصنع كبير الحجم . واقتصر فقط على صناعتي : منتجات الألمنيوم والحديد . وبلغ متوسط حجم المصنع ٧٥٨ عاملاً ، ١٨٤٦,٨ ألف جنيه / مصنع . وتأخر نمو هذه الصناعة لأسباب سبق عرضها في مبحث التوزيع الجغرافي .

جدول ( ٣٦ ) التوزيع الجغرافي للتركيب الحجمي للصناعات المعدنية ٢٠٠٣م

الموقع/فئات	قزمي	صغير	متوسط	كبير	ك جدا	ضخم	جملة
١- صا	-	١ ٢٠ ٨١٤	-	-	-	١ ٢٧٠٠ ٨٠٠٠	٢ ٣٧٢ ٨٨١٤
٢- صا	١ ٣١ ٣٣٤	١ ١٢ ١٦	-	-	-	-	٢ ١٥ ٣٥
الحي الأول	-	-	-	١ ٥٥ ٧٠	-	-	١ ٥٥ ٧٠
جملة	١ ٣١ ٣٣٤	٢ ٢٢ ٨٢٠	-	١ ٥٥ ٧٠	-	١ ٢٧٠٠ ٨٠٠٠	٥ ٣٧٩ ٩٢٣٤

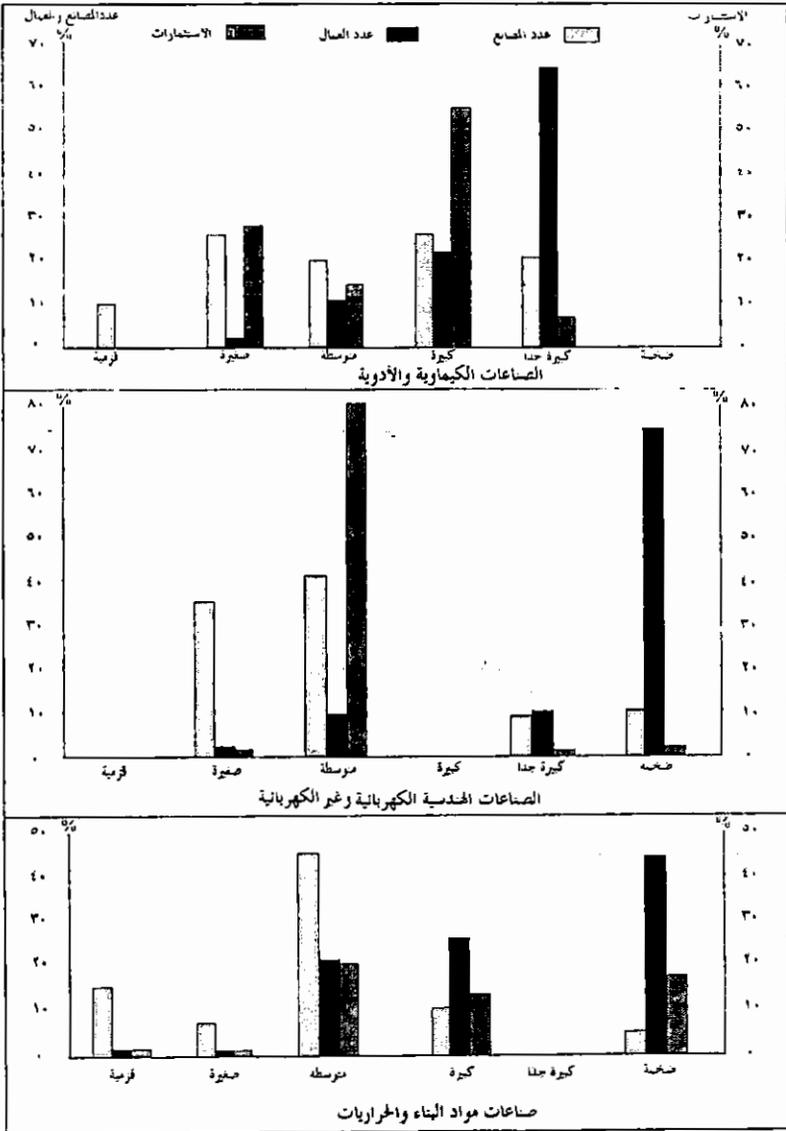
جدول (٣٧) التركيب الحجمي للصناعات المعدنية الأساسية ٢٠٠٣م

الصناعة /فئات	قزمي	صغير	متوسط	كبير	ك جدا	ضخم	جملة
منتجات الألمنيوم	-	-	-	-	-	١ ٢٧٠٠ ٨٠٠٠	١ ٢٧٠٠ ٨٠٠٠
المنتجات المعدنية	١ ٣١ ٣٣٤	٢ ٢٢ ٨٢٠	-	١ ٥٥ ٧٠	-	-	٤ ٩٠ ١٢٣٤
جملة	١ ٣١ ٣٣٤	٢ ٢٢ ٨٢٠	-	١ ٥٥ ٧٠	-	١ ٢٧٠٠ ٨٠٠٠	٥ ٣٧٩ ٩٢٣٤

وانخفض معامل الاستثمار فيها إلى ٢,٤ ألف جنيه / عامل بمقدار ١١ مرة عن مثيلة بالمحافظة ويؤكد ذلك أن معظم مصانعها عبارة عن ورش للمنتجات المعدنية باستثناء مصنع الأبواب والنوافذ

الألمنيوم . وجميعها تعتمد على تكثيف العمل والاعتماد على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على التقنية . ويتمشى ذلك مع بنائها الصناعي فلم يرق لها أي مجمعات ضخمة لصهر المعادن الأساسية على غرار مجمع الألومنيوم أو مجمع

<sup>١</sup> عمر محي الدين: مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤م، ص ٢٥٩



شكل (٢٧) التركيب الحجمي للصناعات التحويلية بالإسماعيلية ٢٠٠٣ م

الحديد والصلب بطلوان . وإنما كلها مصانع لتشكيل المعادن خصوصاً الحديد والالومنيوم . وهي صناعات استهلاكية بالدرجة الأولى وليست رأسمالية . وحققت الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية ٤ فئات فقط : الصغيرة ، والمتوسطة ، والكبيرة جداً ، والضخمة . وتتبع والجدولين (٣٨،٣٩) نجد أنها توزعت على ٣ مواقع جغرافية : الصناعية الأولى ولم تتل سوى مصنعين من الفئة المتوسطة ، والمنطقة الثانية اقتصر مصانعها على الفئة الصغيرة ، والحي الأول ونال ثلاث فئات ٣ مصانع من الفئة المتوسطة ، ومصنع واحد بكل من الفئتين الكبيرة جداً والضخمة .

جدول (٣٨) التوزيع الجغرافي للتركيب الحجمي للصناعات الهندسية ٢٠٠٣م

الموقع الجغرافي/الفئات	قزميه	صغيرة	متوسطة	كبيرة	ك جداً	ضخمة	جملة
صناعية ١	-	-	١٩٥٢	-	-	-	١٩٥٢
صناعية ٢	-	٨٨٥	١٠٨٥٠٠	-	-	-	١٠٨٥٠٠
الحي الأول	-	٢٨١	-	-	٣١٥١	٢٢٩٥٢	٢٨١ ٨٨ ٥
	-	-	٧٠١٠٥٣	-	١٨٥٠	٢٠٠٠	٢٣٩٥ ٢٧١٥ ٥
جملة	-	٨٨٥	٣٠٠٥	-	٣١٥١	٢٢٩٥٢	٢٩٩٨ ١٢
	-	٢٨١	١٠٨٥٧٠	-	١٨٥٠	٢٠٠٠	١١١١٧٦

جدول (٣٩) التركيب الحجمي للصناعات الهندسية وغير الهندسية حسب هيكلها ٢٠٠٣م

الصناعة/ الفئات	قزميه	صغيرة	متوسط	ك	كبير جداً	ضخم	جملة
الراديو والتلفزيون	-	-	١٢٠١	-	-	٧٩٥ ١	٩١٥ ٧
المعدات الهندسية	-	١٨١ ٦٢٢	٧٥ ٢	-	-	-	١٣٧ ٤
بناء السفن	-	-	٨٣٦٠	-	٣١٥١	١٥٠٠ ١	١٨١٥ ٢
المصابيح	-	-	٥٠ ١	-	-	-	١٤٠ ٥٠ ١
السيارات	-	١٠٠ ٢٦٢	-	-	-	-	١٣٠ ٢٦ ٢
الموازين	-	-	٥٥ ١	-	-	-	٧٠ ٥٥ ١
جملة	-	٢٨١ ٨٨٥	٣٠٠٥	-	٣١٥١	١٥٠٠ ١	٢٩٩٨ ١٢
	-	٢٨١	١٠٥٧٠	-	١٨٥٠	٢٠٠٠	١١١١٧٦

وبلغ متوسط حجم المصنع ٢٤٩ عاملاً ، ٩٢٦٤,٧ ألف جنيه / مصنع ، وأما معامل الاستثمار ٣٧ ألف جنيه / عامل وتجاوز معامل المحافظة . ويؤكد ذلك أن

الهندسيات عموماً كثيفة رأس المال وارتفاع مستواها التقني . هذا فضلاً عن أنها تنتج منتجات عالية القيمة . وتتميز هذه الصناعة باحتكار السوق، بينما تقل عملية الاحتكار في الصناعات التي تعتمد على الكثافة العمالية العالية وهناك علاقة بين التقنية المستخدمة في الصناعة ودرجة احتكارها للسوق<sup>(١)</sup>.

وتوزعت هذه الفئات من المصانع على صناعات: الراديو والتليفزيون وضمت مصنعا متوسطا وآخر ضخماً وتتسم بالتخصص الإنتاجي والحجم الواسع للإنتاج فالأول لإنتاج شاشات التليفزيون والثاني لتجميعه . وأما إصلاح وصيانة السفن فحظيت بمصنع كبير جداً وآخر ضخم الحجم (ترسانة) . ويتناسب ذلك مع تكثيف العمل في هذه الصناعة وانخفاض رأسمالها . لأنها تعتمد على العمل اليدوي في معظمها . بينما صناعة المصاييح اقتصرت على فئة المصانع المتوسطة وذلك لكونها نشاط ثانوي ملحق مع نشاط رئيسي بالمصنع نفسه .

وأما صناعة المعدات الهندسية فلم تتل سوى فئتين الصغيرة والمتوسطة ، واقتصر قطع غيار السيارات على مصنعين من الفئة الصغيرة لأنها تنتج قطع صغيرة من البلاستيك تدخل ضمن مكونات السيارات . بينما حققت صناعة الموازين مصنع وحيد من الفئة المتوسطة . وربما يتغير خصائص التركيب الصناعي لهذه الصناعات بعد دخول مصانع وادي التكنولوجيا مراحل الإنتاج من حيث حجم المصنع عمالاً واستثماراً . ويتبين من الجداول ( ٤١،٤٠ ) وتتبع الشكل ( ٢٥ ) نجد أن صناعة مواد البناء والحراريات حققت كل الفئات عدا المصانع الكبيرة جداً ، وتسيدتها الفئة المتوسطة عدداً .  
جدول ( ٤٠ ) التوزيع الجغرافي للتركيب الحجمي لصناعات مواد البناء ٢٠٠٣م

الموقع /فئات	قزميه	صغيرة	متوسطة	كبير	ك جدا	ضخم	جملة
صناعية ١	١	-	٨٦ ٥	١٣٢ ١	-	٤٥٠٠ ٥١٦ ٢	
صناعية ٢	٢ ٢٢٥ ٦	٣ ٣٦٦ ٢٣	٣٧٦٥	١٨٧٩	-	٦٢٣٥ ٢٤٧ ١٢	
الحي الثاني	-	-	١٧٠ ٥	-	-	١٩٤٤ ١٧٠ ٥	
نقشة	١ ٥ ٥	-	١٩٤٢	-	-	٥ ٥ ١	
قمة فايد	-	-	-	١٨٦ ١	-	١٤٠٥٨ ١٨٦ ١	
جملة	١١ ٥	٣ ٣٦٦ ٢٣ ٣	٢٥٦ ١٠	٣١٨ ٢	-	٢٦٧٣٥ ١١٢٤ ٢١	
	٢٢٥,٥		٥٧,٧	١٥٩٢٧			

<sup>١</sup> روجر كلارك: مرجع سبق ذكره، ١٤٠٨هـ، ص ١٥

بينما استقطبت الفئة الضخمة على أكبر عدد من العمال ، وتسيدت المصانع الكبيرة الاستثمارات . وتوزعت على ٥ مواقع : المنطقة الصناعية الأولى وحظيت بمصنع واحد فقط من الفئة الضخمة ،

جدول (٤١) التركيب الصناعي لصناعة مواد البناء حسب هيكلها ٢٠٠٣م

الصناعة/فئات	قزميه	صغير	متوسط	كبير	ك جداً	ضخم	جملة
الطوب	٥ ٥	٢٨٧ ٩ ١	-	١٥٦١٢ ١٨٦ ١	-	-	١٢٢-٤,٥ ٢٠٠ ٧
المساكن الجاهزة	١٠٤,٥	-	-	-	-	٥١٦ ١	٤٥٠٠
الرخام والبلاط	-	-	٥٥٨٠ ١٢٢ ٥	٢٢٤ ١٢١ ١	-	٤٥٠٠	٥٩٠٤ ٢٨٥ ٦
الأثاث	٢١ ٦ ١	- ١٤ ٢	١٢٧٢ ٢٢ ٥	-	-	-	١٢٧ ١٢٣ ٧
جملة	١١ ٥ ٢٢٥,٥	٢٦٦ ٢٢ ٢	٥٧٠٧ ٢٥٦ ١٠	١٥٩٢٧ ٢٠٧ ٢	-	٥١٦ ١ ٤٥٠٠	٢١٧٢٥ ١١٢٤ ٢١

والمنطقة الصناعية الثانية استقطبت أربع فئات : القزمية ، والصغيرة ، والمتوسطة، والكبيرة ويغلب عليها فئة المصانع المتوسطة استثماراً . وأما الحي الثاني فمصانعه متوسطة الحجم ، ونالت نفيسة مصنعا كبير الحجم . وبلغ متوسط حجم المصنع ٥٣ عاملاً ، ٢٢٢٧,٩ ألف جنيه / مصنع . ويؤكد ذلك المصانع متوسطة الحجم فمعظمها ورش لإنتاج الأثاث الخشبي والطوب والبلاط . وبلغ معامل الاستثمار ٣٢,٨ ألف جنيه / عامل يزيد قليلاً عن نظيرة على مستوى المحافظة . واقتصرت هذه الصناعة على أربع هيكل لها : صناعة الطوب واستقطبت ٣ فئات القزمية ، والصغيرة ، ومصنع واحد كبير الحجم . وهاتين الفئتين صغيرة الحجم عمالاً واستثماراً لانخفاض إنتاجها ومستواها التكنولوجي . فتعتمد على آلات بسيطة في مراحل إنتاجها .

وأما صناعة المساكن الجاهزة فنالت مصنعا ضخما فقط وتعتمد هذه الصناعة على كثافة الأيدي العاملة في عمليات التجهيز والصب والفك والتركيب أكثر من اعتمادها على التقنية . بينما سيطرت المصانع المتوسطة والكبيرة على صناعة البلاط والرخام وتقنياتها متوسطة فما زالت تعتمد على كثافة العمل أكثر من رأس المال .

ويتضح من العرض السابق لصورة التوزيع الجغرافي للتركيب الصناعي أن معظمه تركز في المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية وحقق وفورات خارجية وداخلية من وراء ذلك . وبرزت كل من أبو سلطان ، وفايد ،

ونفيسة ، والثل الكبير وجذبت المصانع ضخمة الحجم عمالاً واستثماراً . واستحوذت فئات المصانع للمتوسطة على نصيب الأسد من المصانع والاستثمارات . وتلتها فئة المصانع الكبيرة والكبيرة جداً وتراجع نصيب فئة المصانع الضخمة في الوقت الذي نمت فيه الفئتين القزمية والصغيرة . وهي سمه من سمات المجتمعات البادئة في سلم التصنيع.

### المبحث السادس

## مستقبل التنمية الصناعية في الإسماعيلية

تبين من المباحث السابقة أن البناء الصناعي بمنطقة الدراسة يعتمد في الأساس على التصنيع الزراعي الاستهلاكي الخفيف لتوفر مقومات نجاحه ، فهوامشها مناطق استصلاح زراعي ، وتوفر بها الأعلاف الخضراء ، وتوجد بها زراعات الخضر والفاكهة وجميعها تمثل مواد خام لهذه الصناعة وتمثل المساحة المحصولية المنزرعة في المحافظة ١٧٠ ألف فدان منها ٥٠% خضر وفاكهة يمثل إنتاجها ١٦,٥% من جملة إنتاج الدولة.

وأما بقية بناء المحافظة الصناعي خصوصاً الثقيل والرأسمالي فما زال في مراحل الأولى على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة سواء في إنشاء المناطق الصناعية المكتملة خصوصاً شرق القناة لاستيعاب الاستثمارات ، وتوطين الصناعات التصديرية في مواقع جغرافية استراتيجية جديدة . أو تنفيذ مشروعات للبنية الأساسية لربط شرق القناة بغربها والتمثل في الكوبري العلوي ، وكوبري الفردان والسكك الحديدية . أو مجموعة الطرق ومشروعات الطاقة والمياه . وعلى الرغم من هذه المميزات إلا أنه مازالت هناك مشاكل وعقبات يجب التغلب عليها لتنمو الصناعة بالمحافظة وتحول إلى قطب صناعي يتناسب مع الجهود المبذولة .

ويحاول هذا الجزء تناول بعض المشكلات التي استقرأها الباحث من العمل الميداني وزيارته للمصانع والوحدات الإنتاجية خصوصاً في المنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية واستحوذتا على معظم البناء الصناعي للمحافظة ٦٢,٤% ، ٥٤,٤% ، ٧٨,٦% من مصانع والعمال والاستثمارات من جملة المحافظة على الترتيب .

وتعاني موانعها من مشكلة عدم الإعفاء الضريبي والجمركي وعدم مساواة هذه المصانع ظانرها في المدن الجديدة العاشر من رمضان ، ٦ أكتوبر ، والصالحية الأمر الذي أدى إلى توقف الكثير منها عن التشغيل بل أن بعضها

ترك الإسماعيلية وانتقل للمدن الجديدة الأخرى كما هو الحال في مصنع بَدَلُ الإسماعيلية الذي انتقل إلى العاشر . صحيح أن الهيئة العامة للاستثمار لم توافق في البداية على إنشائها وبنيتها المحافظة وأصبحت حقيقة واقعة.

ويلوح في الأفق أن مسألة إعفاء مصانع هذه المنطقة من الضرائب والجمارك فمن غير المتوقع أن تتحسن وذلك لأسباب منها : التوجه نحو تنمية محافظة السويس ( شمال خليج السويس ) لتكون قطبا صناعيا وخصوصاً أنها تتمتع بميناء بها مما يعطيها ميزة نسبية عن الإسماعيلية وأما الثاني فهو التوجه نحو تنمية المناطق الصناعية شرق القناة ( المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق ، ووادي التكنولوجيا) التي تقرر لها إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات . لكن سيقى البناء الصناعي للمنطقتين الأولى والثانية بالإسماعيلية على حاله دون نمو أو تطوير أو قدرة على المنافسة لانعدام حوافز دفع التصنيع في هاتين المنطقتين بل توقف عدد كبير من مصانعها لهذه الأسباب .

والأمر يحتاج إلى إعادة نظر من هيئة الاستثمار لبحث هذه المشكلة من جذورها. وصاحب برامج التحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وهم كبير مؤداه انسحاب الدولة من القيام بدور ملحوظ في الحياة الاقتصادية مما ترتب عليه ترك العديد من الصناعات لمصيرها المحتوم تحت ضغط رياح العولمة وتيارات المنافسة الأجنبية ، ذلك أن دور الدولة لم ينته بل يجب أن يزداد أهمية خصوصاً للسياسات العامة وإدارتها للتخطيط التأشيرى مثل الإعفاءات من الضرائب والجمارك ونظم التحفيز لتشجيع قطاع الصناعة .

واتضح من الدراسة الميدانية لبعض المصانع أنها توقفت عن الإنتاج نهائياً وتمثل ١٨ % ، ١٢,٩ % ، ١٢,٨ % ، ١٩,٩ % من جملة المصانع والعمال والاستثمارات والمساحة بالمحافظة ومن أمثلتها: شركة القناة لتصنيع الأسماك ، وبعضها جزئياً كما هو الحال في مصانع: لوتو للأحذية لأسباب منها تراكم ديونها للبنوك أو لتحسين اقتصاديات التشغيل للمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية .

وتبين من المسح الميداني لاستخدام الأرض بالمنطقة الصناعية الثانية أن وزارة الصناعة تبنت إنشاء مجمع للصناعات الصغيرة وتهدف من وراء سياستها إلى اتباع منهج واقعي لتشجيع نشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة وربطها كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، والاستفادة بالمعرفة الفنية لزيادة الإنتاج وتسهيلات لصغار المستثمرين لاستثمارها في هذا النوع من الصناعة . وحتى الآن

لم توزع هذه الوحدات الصناعية على هذه الفئات حتى تبدأ في الإنتاج على الرغم من اكتمالها ومشروعات البنية الأساسية لها . وتعد استثمارات معطلة .

دللت الدراسة الميدانية للمنطقة الحرة الصناعية على ارتفاع أسعار إيجار المتر المربع للوحدات الصناعية ٣,٥ دولار / سنة، يرتفع إلى ٧ دولارات في المشروعات الخدمية والتخزينية وهذه الأسعار أصبحت الآن غير مشجعة لجذب الاستثمار الصناعي في ظل الارتفاع المطرد في أسعار الدولار بعد تعويم الجنية المصري أمام العملات لتتخفص قيمته إلى أدنى مستوى لها ٦ جنيهات/دولار معنى ذلك أنه لو كان هناك مصنع مساحته ٢٠٠٠ متر مطالب بأن يدفع إيجار ٤٢ ألف جنية / سنة . لذلك نجد أن بنائها الصناعي لا يتعد أصابع اليد الواحدة على الرغم من مميزات الموقع والإعفاءات المقدمة .

أظهرت الدراسة الميدانية للمنطقتين الصناعيتين الأولى والثانية أنه يتخلف عنهما ٣م٢٢٠٠ / يوم من مياه الصرف الصناعي ، ويقدر أن ١٨٢م٣ منها تمثل ٥٥,٤ % تحتوي على مخلفات صناعية لها تأثير سيئ على البيئة . ويقدر أن نحو ٣م٤٦٢ من مجموع هذه المياه تصرف بدون أي معالجة<sup>(١)</sup> .

ويؤثر ذلك على تلويث التربة والمياه . ومتوقع أن تصل كمية المياه المنصرفة إلى ٣م٥٠٠٠ / يوم بعد اكتمال بنية المنطقتين الصناعيتين، ومزمع أن يتم إنشاء خطى طرد ومحطة رفع على أن يضاف إليها مياه الصرف الصحي لمدينة المستقبل السكنية التي تقع في غربهما والمتوقع أن يصل التصريف الإجمالي ٣م٢٥٠٠٠ / يوم . ثم تدفع إلى محطة تنقية سراييوم بشرط أن يتم عمل معالجة أولية لها بالمصانع وهذا الشرط صعب تحقيقه لارتفاع تكاليفه .

وهناك بعض الآراء تتادي بأن يفصل الصرف الصناعي عن محطة تنقية سراييوم لسببين : الأول أن مياه الصرف الصناعي تضم أحمالاً عضوية وملوثات كيميائية خطيرة . والثاني أنه مزمع استخدام المياه المعالجة من محطة سراييوم في استزراع ٨٥٠ فداناً بالمنطقة المحصورة بين ترعة المنايف الرئيسية وطريق الإسماعيلية/السويس الصحراوي . لذلك نرى بأنه يتم معالجة مياه الصرف الصناعي بصورة منفصلة وإعادة استخدامها في تشجير المناطق الصناعية لإحلال التوازن البيئي بهما .

<sup>١</sup> محافظة الإسماعيلية: الإسماعيلية وأفاق القرن ٢١ مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢م، ص ٩٣

دللت الدراسة الميدانية أن البناء الصناعي للمحافظة قد حقق نحو ١٤١٨٤ فرصة عمل فعلية تمثل نحو ٨ % من جملة قوة العمل بالمحافظة وهي نسبة متواضعة جداً إذا ما قورنت بقطاع الزراعة. لكن لو أضيف إليها جملة العاملين في المصانع المتوقفة والجاري إنشاءها سترتفع النسبة إلى ١٣ % من جملة المحافظة ، وفي حالة تشغيل مصانع وادي التكنولوجيا والمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق سيكون للصناعة دور في توفير فرص العمل لسكان المحافظة.

ويمكن إجمال بعض التوصيات والنقاط التي توصلنا إليها من الدراسة الميدانية للمناطق والوحدات الصناعية في المحافظة على النحو التالي:

**أولاً:** أظهرت الدراسة أن الصناعات الغذائية والمشروبات احتلت المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية في البناء الصناعي بالمحافظة ، ويرجع سبب ذلك إلى توفر مقومات نجاحها . وهي أهم المزايا النسبية التي يمكن أن تشكل قاعدة للتنمية الصناعية تتطلق من الصناعات الزراعية . فالمحافظة تنتج الخضر والفاكهة بغنائض يقدر بنحو ٥٠ ألف طن . وشهدت السنوات الأخيرة استثمارات ضخمة في الاستصلاح الزراعي في شرق وغرب القناة خصوصاً في الزراعات المحمية . وكل هذا الإنتاج يسوق خارج المحافظة لتجار الجملة في القاهرة ولا يصنع محلياً إلا بشكل محدود . هذا فضلاً عن الخطط التنموية الطموحة لاستصلاح نحو ٧٥ ألف فدان بالمحافظة بحلول عام ٢٠١٥ م . هذا فضلاً عن خطط التوسع الزراعي الأفقي بسيناء . ومعنى ذلك أن محافظة الإسماعيلية ستصبح مركزاً متوقفاً لإقليم زراعي كبير خصوصاً بعد إنشاء الكوبري العلوي على قناة السويس ، وكوبري الفردان للسكك الحديدية . وبناء على هذه المزايا ينصح أنه يجب أن تكون الصناعات الغذائية الزراعية مجالاً واعداً لتحقيق استراتيجية التنمية الصناعية المستقبلية في المحافظة حتى يمكن إعادة تشغيل المصانع التي توقف إنتاجها ويضاف إليها بناءً جديداً . يتمثل في صناعات تعتمد عليها التنمية الزراعية مثل : المبيدات ، وأدوات الري ، والمخصبات ، وأكياس التعبئة ، وصناديق الحفظ ، وأدوات الرباط .

**ثانياً :** تقع المحافظة على الأطراف الشرقية للدلتا وعلى هامشها الصحراوي ، وتتوفر بها مقومات نجاح صناعات مواد البناء والحراريات خصوصاً شرق القناة في القنطرة شرق . ويمكن أن تقام صناعات مثل : الزجاج والبلور ، والأسمنت ،

والطوب بأنواعه ليغطي حاجة الإقليم ويسد النقص في أهم خامات مواد البناء (الأسمنت).

**ثالثاً :** تقع مدينة الإسماعيلية على الضفة الغربية لقناة السويس وتطل على بحيرة التمساح من الجنوب والغرب ، وتقع في منتصف المسافة بين بور سعيد والسويس والمدينتين الأخيرتين بكل منها ميناء بحري عدا الإسماعيلية على الرغم من وجود إدارة هيئة القناة بها ولم ينشئ بها ميناء . وتبين من الدراسة أن إنشاء مثل هذا الميناء سيرفع من أسهم المحافظة وسيكون أحد عوامل دفع وتنمية الصناعة بالإقليم خصوصاً على المدى البعيد لتشغيل وادي التكنولوجيا ومنطقة القنطرة شرق الصناعية . صحيح أن المسافة بين كل من السويس وبور سعيد والإسماعيلية قصيرة (٨٠ كم) لكن سيكون لهذا الميناء أثر واضح في تنمية الإقليم عموماً .

**رابعاً :** بذلت الدولة جهوداً ضخمة في اختيار موقع وادي التكنولوجيا وأنفقت قرابة ٤٠٠ مليون جنيه في مشروعات البنية الأساسية وتخطيطه . زد على ذلك تكاليف إنشاء الكوبري العلوي وخط السكك الحديدية كل ذلك بهدف تنمية صناعية في شرق القناة . وحجزت عدة مصانع أماكن لها في الوادي وللأسف لم تبدأ حتى الآن في أي عمليات تنفيذ وربما يكون السبب التوجس خيفة من الاستثمار غير المضمون شرق القناة في ظل الظروف السياسية بين مصر وإسرائيل . ونرى أنه يجب على الحكومة أن تدفع التنمية الصناعية للوادي بالتعاقد والاتفاق مع بعض الشركات الكبرى العالمية المتخصصة في تصنيع الحاسبات الآلية والدوائر المطبوعة وأجهزة الاتصالات المتقدمة مثل شركات : IPM للحاسبات لإنشاء مصانع لها بوادي التكنولوجيا حتى تنتشع رؤوس الأموال المحلية التي حجزت لها أرض بالوادي لتبدأ في عمليات الإنشاء والتنفيذ لمصانعها التي قدمت لها دراسات جدوى . على غرار ما حدث في مدينة ٦ أكتوبر حينما دفعتها الدولة ووافقت على إقامة مصنع G.M.C الشركة الأمريكية للسيارات وشركة سوزوكي اليابانية . ومنذ ذلك الوقت نهضت الصناعة بمدينة ٦ أكتوبر وأصبحت قطبا صناعيا هاما غرب القاهرة وحتى تنهض الصناعات الهندسية الكهربائية وغير الكهربائية بالمحافظة .

**خامساً :** تبين من الدراسة الميدانية للمناطق الصناعية بمدينة الإسماعيلية أن خط السكك الحديدية القاهرة /الإسماعيلية/ بور سعيد يسير محاذياً لها من الجنوب ،

ولما كانت السكك الحديدية من أفضل وسائل النقل من حيث التكاليف. فمن الواجب ربط المنطقتين الصناعيتين بالشبكة القومية للسكك الحديدية وذلك بإنشاء محطة خاصة لهما لنقل مستلزمات الإنتاج والمنتجات النهائية وستخدم أيضاً المنطقة الصناعية الحرة المجاورة ، وأسوة بمنطقة القنطرة شرق الصناعية التي تم ربطها بالشبكة القومية للسكك الحديدية .وبذلك يحدث التكامل والترابط بين المناطق الصناعية بعضها مع بعض ومع بقية أجزاء الدولة .

سادساً : تعد محافظة الإسماعيلية من المحافظات المنتجة للطاقة الكهربائية عن طريق محطة أبو سلطان الحرارية وتصب في الشبكة الموحدة للدولة لتستهلك خارج الحدود الإدارية للمحافظة والأولى أن تستهلك بمشروعات التنمية الصناعية داخل المحافظة بالتوسع فيها وتنميتها.

## المراجع والمصادر العربية والأجنبية

### أولاً: المراجع والمصادر العربية

#### ١- المراجع :

- ١- أحمد أبو إسماعيل : اقتصاديات الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦م.
- ٢- حمدي عبد العظيم : الاقتصاد الصناعي ونقل تجارة مصر ، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٨٧م.
- ٣- روجر كلارك : اقتصاديات الصناعة ، ترجمة فريد بشير طاهر ، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٨ هـ.
- ٤- عبد السلام عبد الحليم عامر : الرأسمالية الصناعية في مصر من التمهيد للتأميم ١٩٥٧- ١٩٦١، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٥- عمرو محي الدين : مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٤م.
- ٦- فتحي الحسيني خليل : الاقتصاد الصناعي، دار الكتب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٧- محمد خميس الزوكة، محمد رمضان : الإحصاء والأساليب الكمية في العلوم الإنسانية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م.
- ٨- محمد محمود الديب : المستعمرات الصناعية، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٣م.
- ٩- ----- : تصنيع مصر ١٩٥٢/١٩٧٢م تحليل إقليمي للانتشار الصناعي ، الجزء الأول ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- ١٠- ----- : الصناعات الغذائية في مصر دراسة في التحليل المكاني، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- ١١- نوال قاسم : تطور الصناعات المصرية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

### ب- الدوريات والمجلات العلمية:

- ١- أحمد رشاد بيومي : مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد الأول، بيروت ، ١٩٧٥م.
- ٢- الوقائع المصرية : العدد ١١١، في ١٥/٥/١٩٦١م ، القاهرة، ١٩٦١م.

- ٣- برنارد دولونوا : الاستفادة من فضلات مسالخ الدواجن، دواجن الشرق الأوسط، السنة ١١، العدد ٨٧، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٤- حسام الدين جاد الرب : جغرافية الصناعة في مدينة السادات ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٤٢، السنة ٣٥ ، ٢٠٠٣م.
- ٥- عبد الرحمن علي علي : دراسة اقتصادية لإنتاج الدقيق في مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول ، المجلد الثامن ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، ٢٠٠٠م.
- ٦- فؤاد عبد العزيز عقيل : الكوبري العلوي فوق قناة السويس ، مجلة الطرق العربية ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٩٧م.
- ٧- لويس كرباج : معامل الأعلاف لعام ٢٠٠٠م ، مجلة دواجن الشرق الأوسط، العدد ١٠٥، السنة ١٣، أغسطس ، بيروت ، ١٩٩٢م.
- ٨- ماهر إبراهيم عبد الله: أثر الماء في إنتاج الحليب، دواجن الشرق الأوسط، السنة ٨ ، العدد ٦٧، بيروت ، ١٩٨٦م.
- ٩- موسى فريحه : العوامل المؤثرة في التكاليف والنتائج في صناعة الدواجن ، مجلة دواجن الشرق الأوسط، العدد ١٠٩ ، السنة ١٥، بيروت ، ١٩٩٣م.
- ١٠- محمد إبراهيم رمضان: المراكز الصناعية في مصر نظرة جغرافية حديثة ، ندوة الجغرافيا والمجتمع ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية المجلد ٣٨، الإسكندرية.
- ١١- محمد خميس الزوكة : العلاقات المكانية لشرق بورسعيد محليا ودوليا، مؤتمر شرق التفريعة جغرافيا، اقتصاديا ، بحريا ، بورسعيد ، ١٩٩٨م.
- ١٢- محمد عز الدين البندري : وسائل النقل في خدمة منطقة شرق بورسعيد، مؤتمر شرق التفريعة جغرافيا، اقتصاديا ، بحريا ، بورسعيد ، ١٩٩٨م.
- ١٣- محمد محمود إبراهيم الديب : تنمية وادي التكنولوجيا شمال خليج السويس ، ندوة نحو خريطة عمرانية جديدة للمعمور المصري، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ، ١٩٩٨م.
- ١٤- مجلة دواجن الشرق الأوسط: العدد ٨٢ ، السنة العاشرة ، أكتوبر ، بيروت، ١٩٨٨م.
- ١٥- مصر الصناعية : العدد ١٤ ، السنة ١٠، ١٥ نوفمبر ، القاهرة ، ١٩٣٤م.

## ج- المصادر الإحصائية والتقارير والدراسات:

- ١- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، مركز المستوطنات البشرية للأمم المتحدة ( هيئات ) : مشروع التنمية المتواصلة للإسماعيلية، ملخص لإستراتيجيات التنمية الصناعية المتواصلة، المكتب الاستشاري كيمولكس مصر، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩٤م.
- ٢- البنك الصناعي : تقرير مجلس الإدارة إلي الجمعية العمومية عن عام ١٩٥٥م، المطبعة العالمية، القاهرة ، ١٩٥٥م.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ١٩٩٦م، النتائج النهائية لتعداد السكان، محافظة الإسماعيلية، مرجع رقم ١١٠٢/١٩٩٨م .ت القاهرة، ١٩٩٨
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : التعداد الاقتصادي ، المجلد الثاني ، مرجع رقم ١٠٠٢/١٩٩٤م ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- ٥- المشروع الإقليمي لتخطيط وتنمية الإقليم الثالث : محافظة الإسماعيلية ، ١٩٩١م.
- ٦- جمعية الطرق العربية : مجلة الطرق العربية ، العدد الأول ، السنة ٤٥ ، ١٩٩٧م.
- ٧- شركة مطاحن شرق الدلتا : تقرير عن مطحن الفيروز بالإسماعيلية، ١٩٩٩م.
- ٨- مجلس الشعب : تقرير استراتيجية التنمية التكنولوجية في مصر ، القاهرة ، ١٩٩٩م.
- ٩- مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن سياسات الاستثمار ١٩٥٩/١٩٨٢م ، القاهرة ، ١٩٨٥م.
- ١٠- مجلس الوزراء : مصر والقرن ٢١، القاهرة ، ١٩٩٧م.
- ١١- محافظة الإسماعيلية : استراتيجية التنمية ، الإسماعيلية ، ١٩٩٥م.
- ١٢- ----- : دليل المستثمر بمركز ومدينة الإسماعيلية ، ١٩٩٥م.
- ١٣- ----- : استراتيجية التنمية المتواصلة لمحافظة الإسماعيلية حتى عام ٢٠١٢م، الإسماعيلية ، ١٩٩٥م.
- ١٤- ----- ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: دليل المسح الإحصائي الشامل ٢٠٠٠/٢٠٠١م ، الإسماعيلية ، ٢٠٠٠م.

- ١٥- ----- : وادي التكنولوجيا ، الإسماعيلية ، ٢٠٠٠م.
- ١٦- ----- : مشروع التنمية المتواصلة ، المنظور البيئي لمحافظة الإسماعيلية، الإسماعيلية، ٢٠٠٠م.
- ١٧- ----- : نشرة يناير ٢٠٠١م ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الإسماعيلية ، ٢٠٠١م.
- ١٨- ----- : الإسماعيلية وآفاق القرن الواحد والعشرين ، الإسماعيلية ، ٢٠٠٢م.
- ١٩- مديرية الصحة والسكان : بيانات سكان المحافظة ، غير منشورة، الإسماعيلية ، ٢٠٠١م.
- ٢٠- وزارة الأشغال العامة والموارد المائية : تنمية شمال سيناء في مساحة ٤٠٠ ألف فدان المرحلة الثانية من ترعة السلام ، القاهرة ، ١٩٩٤م.
- ٢١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي : إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة ، العدد السابع ، أغسطس ، ٢٠٠٢م.
- ٢٢- ----- : المؤشرات الإحصائية لحيازات الإنثا بمحافظة الإسماعيلية ، النتائج الأولية للمرحلة الأولى للتعداد الزراعي العام عن السنة الزراعية ١٩٩٩/٢٠٠٠م ، يناير ، القاهرة ، ٢٠٠١م.
- ٢٣- وزارة الصناعة والثروة المعدنية : دليل الصناعة في مصر ، هيئة المطابع الأميرية ، القاهرة ١٩٦١م.
- ٢٤- ----- : الخريطة الصناعية لمحافظة الإسماعيلية والتوطين الصناعي للمنطقة الصناعية الجديدة بالقنطرة شرق ، القاهرة ، ١٩٩٥م.
- ٢٥- وزارة الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة : تحديث المخطط العام لمدينة الإسماعيلية ، القاهرة ، ١٩٩١م.
- ٢٦- ----- : ندوة عرض إنجازات المشروع الإقليمي لتخطيط وتنمية محافظات الإقليم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٥م.
- د- الرسائل العلمية:
- ١- مصطفى محمد البغدادي : التعليم والصحة في محافظة الإسماعيلية، دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٣م.

**ثانياً: المراجع الأجنبية:**

- 1- Barbour, K.M.,: Location and Structure of industry in Egypt. Praeger, London. 1972.
- 2- David. M. Smith., : Industrial location an Economic geographical analysis, John Wiley & Sons, Inc. New York London. 1971.
- 3- Miller . E.W., :A Geography of manufacturing Printice Hall, Englewood cliffs N.Y. 1962.
- 4- Richorcloon, H.W., : Regional economic proeger publishers New York. 1964.
- 5-The Middle East/ North Africa economic summit.,:regional Economic Development and cooperation. 1994.
- 6- U. N., : Industrial location and Regional Development , New york. 1971.
- 7- World Bank., : Information and Communication Technology in Rural Development case studies from India. Washington, U.S.A. 2000

جامعة المنوفية  
مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية  
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية

العدد الثالث

تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)

دراسة جغرافية

وكتور

حسام الدين جاد الرب

كلية الآداب - جامعة أسيوط

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٥١	المقدمة.....
١٥٤	أولاً: تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها.....
١٦٠	ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر.....
١٦٤	ثالثاً: الميزان التجارى.....
١٦٦	رابعاً: التركيب السلعى للتجارة الخارجية.....
١٦٧	أ) التركيب السلعى للصادرات.....
١٧٣	ب) التركيب السلعى للواردات.....
١٧٨	خامساً: التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية.....
١٨٠	أ) التوزيع الجغرافى للصادرات.....
١٨٨	ب) التوزيع الجغرافى للواردات.....
١٩٣	سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية.....
٢٠١	سابعاً: مستقبل تجارة مصر الخارجية.....
٢٠٢	أ) المشكلات التى تعوق نمو الصادرات المصرية.....
٢١٠	ب) أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التى تسهم فى ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية.....
٢١٤	ج) استراتيجىة تنمية الصادرات المصرية.....
٢٢٤	الخاتمة.....
٢٣٠	المراجع.....

**مقدمة:**

تعتبر التجارة الخارجية لأية دولة انعكاساً صادقاً للمستوى الاقتصادي لتلك الدولة ومقياساً لعلاقتها الخارجية، كما أنها تعد من الأنشطة المهمة بأسرها المسؤولة عن استقرار الحالة الاقتصادية وثباتها بوجه عام، والحالة السلعية بوجه خاص، كما تعكس حالة الرواج والنشاط في الاقتصاد القومي، ومدى كفاية المنتجات المعروضة لمواجهة الطلب عليها، ومدى إسهام الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات الاستهلاك وما يلزم من سلع ينبغي استيرادها من الخارج.

ويؤخذ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية في كثير من الأحيان كمقياس لأهمية التجارة الخارجية للبلد التي ينتمي إليها، وتحليل إحصاءات التجارة الدولية واستخراج نصيب الفرد منها - نلاحظ وجود اختلافاً كبير في نصيب الفرد بين دولة وأخرى، فهو أعلى ما يكون في الدول المتقدمة وأقل ما يكون في الدول النامية<sup>(١)</sup>.

ويقصد بالتجارة الخارجية Foreign Trade عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة، سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها.<sup>(٢)</sup>

ونتيجة لتباين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع، ينبغى التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناه الواسع، ويشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الضيق كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين يشمل اصطلاح التجارة الخارجية بالمعنى الواسع كل من:<sup>(٣)</sup>

- الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمية).
- انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

<sup>١</sup> فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧،

ص ١٠٣

<sup>٢</sup> حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٣.

<sup>٣</sup> سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٣٦-٣٧

وأمام هذا التباين في المفاهيم اتجه معظم الكتاب إلى استخدام التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية International Trade للدلالة على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع. ويهدف هذا البحث إلى التعرض لدراسة تجارة مصر الخارجية للوقوف على السمات العامة وحجمها وتوزيعها الجغرافي وتركيبها السلعي، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠).

وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية نظراً لزيادة حجم تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة، وتطبيق الدولة للعديد من القرارات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية التي أدت إلى زيادة وتنويع تجارة البلاد مع دول العالم الخارجي، كما أن معظم الدراسات الجغرافية<sup>(١)</sup> التي تناولت موضوع التجارة الخارجية قد توقفت عند عام ١٩٨٩، وهذه الفترة الزمنية تعد كافية بحيث نستطيع من خلالها رصد تطور حجم تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها وتقييم هذه التجارة وذلك من وجهة النظر الجغرافية، ومع ذلك فقد تطلبت الدراسة الرجوع إلى إحصاءات تجارية لسنوات أخرى مختلفة.

وسوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:-

أولاً: تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها.

ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر.

ثالثاً: الميزان التجاري.

رابعاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية:

أ) التركيب السلعي للصادرات.

ب) التركيب السلعي للواردات.

خامساً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

أ) التوزيع الجغرافي للصادرات.

ب) التوزيع الجغرافي للواردات.

سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية.

١ أهم هذه الدراسات التي تناولت موضوع تجارة مصر الخارجية هي:-

- ١ - محمد خميس الزوكه: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، المجلة الجغرافية العربية، السنة الثامنة، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٧٥.
- ٢ - محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مجلة كلية لأداب، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، الزقازيق ١٩٨٩.

سابقاً: مستقبل تجارة مصر الخارجية:

- أ) المشكلات التي تعوق نمو الصادرات المصرية.  
 ب) أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية.  
 ج) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية.  
 وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر أهمها:-

- ١- تقرير التجارة المجمع الصادر عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة فى أغسطس عام ٢٠٠٥م.
- ٢- النشرات السنوية للتجارة الخارجية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
- ٣- الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٣/١٩٩٥م.
- ٤- الكتاب الإحصائى السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٦/١٩٩١م.
- ٥- النشرات الاقتصادية الصادرة عن البنك الأهلى المصرى، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
- ٦- النشرات الاقتصادية الصادرة عن بنك مصر، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.
- ٧- المجلة الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزى المصرى، أعداد مختلفة، وسنوات مختلفة.

وتعد جغرافية التجارة الخارجية إحدى فروع الجغرافيا الاقتصادية، ومن هنا فقد استخدم الباحث المنهج الوظيفى **Functional Approach** لإبراز دور هذا القطاع فى الاقتصاد المصرى، ويعد هذا المنهج أحدث مناهج الدراسة فى الجغرافيا الاقتصادية، وهو يهدف إلى دراسة التركيب الوظيفى للنشاط الاقتصادى، (وهو هنا قطاع التجارة الخارجية). والذى يختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى تبعاً لتباين العامل البشرى والتطور التاريخى<sup>(١)</sup> ويهتم هذا المنهج بدراسة وتحليل التجارة الخارجية للدولة، وذلك باعتبارها جزءاً متكاملًا مع المجتمع الدولى، وإلى أى مدى تعتمد الدولة على غيرها فى استيراد ما ينقصها، أى درجة اعتماد اقتصاد الدولة على اقتصاديات الدول الأخرى، كما يهتم هذا المنهج بدراسة

<sup>١</sup> محمد خميس الزوكة: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٣٥.

إشكالية اقتصاد الدولة ومدى قوته، وكذلك أثر التقدم الصناعي والتقنى فى تغيير التركيب والتوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية للدولة.<sup>(١)</sup>

كما استخدم الباحث المنهج التاريخى لدراسة البعد الزمنى لتطور حجم التجارة الخارجية لمصر، وذلك من خلال استعراض تطور قيمة كل من الصادرات والواردات وذلك للتعرف على حجم الميزان التجارى هل يحقق عجزاً أم فائضاً، وذلك للوقوف على سمات تجارة مصر الخارجية انطلاقاً من الماضى وحتى الوقت الحاضر، وتحديد أهم العوامل الجغرافية وغير الجغرافية المؤثرة فى ذلك.

### أولاً: تطور تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها

كانت العلاقة الخارجية لمصر تتأثر تأثيراً كبيراً بأحوال البلاد الداخلية والخارجية وقوة الإنتاج والاستهلاك وعدد السكان ودرجة مدنية الشعب، ثم حالة السلام التى تحيط بالدول الأخرى، فضلاً عن تقدم طرق النقل والمواصلات. وفى عهد محمد على اتبع سياسة الاحتكار حيث احتكر الزراعة والصناعة وأيضاً التجارة، وهذا يعنى احتكار قبضة الدولة على اقتصاديات البلاد، وذلك بهدف تهيئة الموارد اللازمة لتحقيق طموح محمد على فى إقامة إمبراطورية والنهوض باقتصاديات البلاد.

وتجدر الإشارة إلى أن محمد على لم يلتزم بتطبيق المعاهدات التى فرضتها عليه تركيا وإنجلترا وذلك حتى عام ١٨٣٩م، ومن هذا التاريخ اضطر "محمد على" إلى تنفيذ المعاهدات التى أبرمتها بريطانيا مع الدول العثمانية، والتى نصت على إلغاء كافة الاحتكارات فى كل الجهات التابعة للدولة العثمانية ونتيجة لذلك نشطت التجارة الخارجية لمصر وساعد على نشاطها التوسع فى زراعة القطن، وكذلك إنشاء مصانع السكر وتدقيق رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد.<sup>(٢)</sup>

وعندما خضعت مصر للاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢م وتزايد اندماجها فى السوق العالمية إلا أنه اندماج التابع وفقاً لشروط المتبوع، وزادت أهمية القطن فى الاقتصاد المصرى وخاصة إلى بريطانيا حيث ظل القطن زمناً طويلاً هو العامل المؤثر فى تجارة مصر الخارجية، فقد ترتب على التوسع فى زراعته فى منتصف القرن التاسع عشر أنه أصبح غلة التصدير الأولى، وارتفعت حصته فى أواخر

<sup>١</sup> محمد محمود الديب: الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٧٩.

<sup>٢</sup> فهمى هلالى: النقل والتجارة فى مصر فى كتاب جغرافية مصر، تحرير يوسف أبو حجاج وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٣٥.

الثلاثينيات في القرن العشرين إلى نحو ٩٠% من القيمة الإجمالية للصادرات، ومن البديهي أن يؤدي التوسع في إنتاج القطن وتصديره إلى توسع مماثل في الواردات، ولكن معظم هذه الواردات كان من السلع الاستهلاكية، فلم تكن في مصر صناعة وطنية قادرة على أن تنافس المنتجات الأجنبية<sup>(١)</sup>، حيث حاول الاستعمار البريطاني بشتى الطرق أن يجعل من مصر سوقاً رائجاً لمنتجاته، لذلك نجد أن المنتجات الإنجليزية قد غمرت الأسواق المصرية، ونتيجة لهذا انهارت الصناعة المصرية، وتحولت تجارة مصر الخارجية من تركيا إلى إنجلترا، وقد خضعت تجارة مصر الخارجية في هذه الفترة إلى عاملين:

- ١) التخصص في الإنتاج الزراعي لاسيما زراعة القطن لغرض التصدير.
- ٢) تحديد الرسوم الجمركية على الواردات بحيث لا تتعدى ٨% من قيمتها وبغض النظر عن نوعها.

ومع قيام الحرب العالمية الأولى انقطعت الواردات وتأثرت التجارة الخارجية ونمت بعض الصناعات، وتطورت بعض الورش لسد حاجة السوق المحلية. وبعد انتهاء الحرب زادت تجارة مصر الخارجية وحقت أرقاماً قياسية، وظهرت الرأسمالية الوطنية متمثلة في نشأة بنك مصر وشركاته، واتبعت تعريفه جمركية جديدة مستقلة ظهرت عام ١٩٣٠م، وكانت قبل هذا وحتى عام ١٨٤٤م تسير بمقتضى الاتفاقية الجمركية التي تعقدها تركيا مع الدول الأخرى، وكانت هذه الاتفاقيات تطبق في مصر بوصفها ولاية عثمانية، حتى استقلت مصر بشئونها الجمركية في عهد إسماعيل<sup>(٢)</sup>.

ومع قيام الحرب العالمية الثانية انعكست آثار الحرب على التجارة الخارجية بمصر إذا انقطع اتصال مصر بعدد كبير من أسواق تصريف محصول القطن المصري، وإن كانت الحرب قد أُنعت بعض الصناعات المحلية. وقد تدخلت الدولة منذ الحرب في شئون التجارة الداخلية مع تطبيق الرقابة على النقد للتأثير في حجم ونوع واتجاه الصادرات والواردات، ولجأت منذ عام ١٩٤٩م إلى عقد اتفاقيات التجارة والدفع مع العديد من الدول الأجنبية، وقد ساهم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فضلاً عن الظروف الدولية والمحلية التي تعاقبت منذ الحرب العالمية الثانية في تغيير اتجاه التجارة الخارجية المصرية حيث ضعف مركز إنجلترا خاصة ودول أوروبا الغربية عامة.

<sup>١</sup> محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٧٠.

<sup>٢</sup> محمد محمد النجار: التطور الاقتصادي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، ص ٦٩.

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أظهر اهتمام الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصنيع، وصدرت قوانين تمصير البنوك الأجنبية سنة ١٩٥٧م، وظهر اهتمام الدولة بالتجارة الخارجية، ونشأت شركات مصرية للتجارة الخارجية وزادت الأهمية النسبية لصادرات مصر من القطن الخام، وبسبب المنازعات السياسية مع دول الغرب لجأت مصر إلى عقد الاتفاقيات التجارية مع دول أوروبا الشرقية والدول العربية<sup>(١)</sup>.

وفى عام ١٩٦٠م بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الأولى وأعلنت قرارات التأمين فى عامى ١٩٦٣، ١٩٦١ وأممت البنوك وشركات التأمين والصناعات الأساسية وزادت المعاملات التجارية مع دول أوروبا الشرقية فاتجه إليها ما يزيد على ٤٥% من إجمالي قيمة صادرات مصر، وبلغت قيمة واردات مصر منها ما يوازى ٢٢% من إجمالي قيمة وارداتها، على حين كانت قيمة صادرات مصر إلى دول غرب أوروبا تمثل ٢١,٧%، وواردات مصر منها تمثل ٢٣,٢%، أما الدول العربية فكانت صادراتها إليها تبلغ نحو ٩,٧%، والواردات ٧,٣%، وإلى دول الأمريكيتين كانت صادرات مصر تبلغ نحو ٦,٢%، فى حين بلغت وارداتها منها ٢٥,٢%. وكان الاقتصاد المصرى تعرض منذ منتصف الستينيات لبعض المشكلات كان من أبرزها أن الإنتاج القومى فى الزراعة والصناعة عجز كثيراً عن توفير الاحتياجات وتوفير ما يلزم للاستثمار والتنمية. ففى مجال الزراعة تدهورت إنتاجية التربة الزراعية، فضلاً عن التوسع العمرانى على الرقعة الزراعية، فى الوقت الذى لم تصل فيه معظم الأراضى المستصلحة إلى الإنتاجية الحديثة. وفى مجال الصناعة لم يحصل القطاع الصناعى على الاستثمارات اللازمة، فضلاً عن التحديد التحكمى لأسعار منتجات القطاع العام، وقد أدى هذا إلى عدم تجديد المعدات وازدياد الطاقات العاطلة به. ولما كانت التجارة الخارجية تعد انعكاساً للأوضاع الاقتصادية للدولة، فإن المشكلات الاقتصادية قد أدت إلى تطورات سلبية فى التجارة الخارجية ظهرت فى شكل جمود أو تناقص فى قيمة الصادرات السلعية عدا البترول، وازدياد قيمة الواردات بصفة مطردة وخاصة من السلع الغذائية والوسيطه، وقد ترتب على ذلك عجز متزايد فى المعاملات السلعية<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> سمير السوقي عبد العزيز وآخرون: جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٨٦/١٩٨٧، ص ٤٠٣.

<sup>٢</sup> مجلس الشورى: ميزان المنفوعات المصرى، ١٩٥٢-١٩٨٢/١٩٨٣-سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ٥٠، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص ٢٧.

ومع تعرض مصر لعدوان عام ١٩٦٧م حيث تم إغلاق قناة السويس واستيلاء العدو الإسرائيلي على حقول البترول في سيناء وتحطم بعض المصانع، وانخفاض الدخل من السياحة، حيث انتهجت مصر سياسة اقتصاد الحرب. وقد استمرت تجارة مصر الخارجية موجهة إلى دول الكتلة الشرقية بشكل كبير والتي استوعبت نحو ٥٦% من الصادرات المصرية، على حين بلغت وارداتها من مصر نحو ٣٤%، واستوعبت دول الكتلة الغربية أقل من ٢٠% من الصادرات المصرية، في حين كانت الواردات منها تمثل ٣٣%، واستمر القطن والأرز يمثلان أهم الصادرات المصرية يليهما السكر والبصل والموالح، بينما استمرت السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح والزيوت ومنتجات الألبان والأسماك والخامات الصناعية والآلات تحتل المراكز الأولى في قائمة الواردات التي زادت كثيراً عن الصادرات، وترجع زيادتها إلى زيادة عدد السكان وزيادة القوة الشرائية لديهم بسبب ارتفاع الأجور بها أي أن الميزان التجاري أصبح في غير صالح مصر على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات. (١)

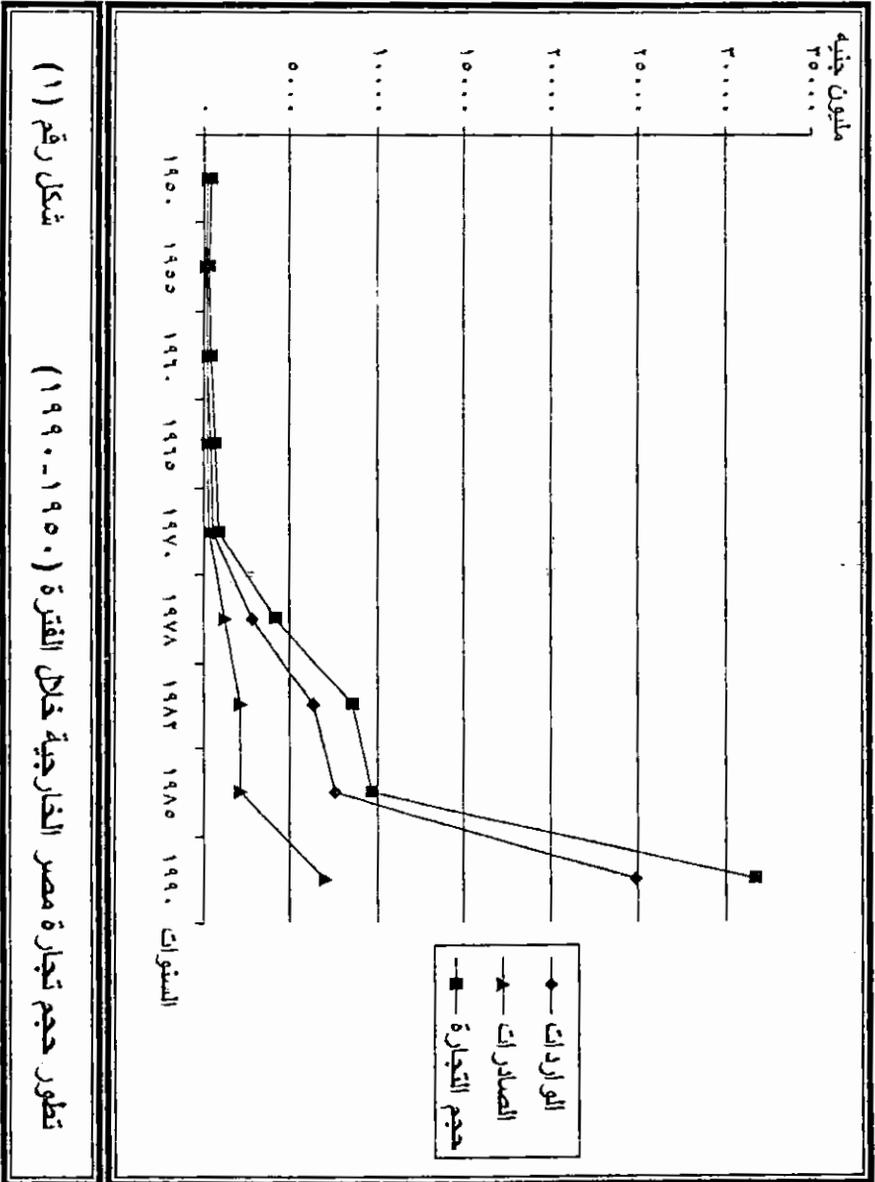
جدول (١) تطور قيمة تجارة مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٠ (بالمليون جنيه)

السنة	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٥٠	٤١٣	١٩٠	٢٢٣	٣٣-
١٩٥٥	٣٣٣	١٣٩	١٩٤	٥٥-
١٩٦٠	٤٦٢	٢٠٤	٢٥٨	٥٤-
١٩٦٥	٦٧٨	٢٤٧	٤٣١	١٨٤-
١٩٧٠	٨٧٣	٣٥٥	٥١٨	١١١٣-
١٩٧٨	٤١٤٢	١٢٨٨	٢٨٥٤	١٥٦٦-
١٩٨٢	٨٥٣٩	٢١٨٤	٦٣٥٥	٤١٧١-
١٩٨٥	٩٧٣٤	٢١٩٨	٧٥٣٦	٥٣٣٨-
١٩٩٠	٣١٧٧٧	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	١٧٨٦٩-

(\*) تم الحصول على بيانات الجدول من :

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢/١٩٨٦، القاهرة يونيو ١٩٨٧، ص ٢٩٧-٢٩٨.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائي (١٩٨٩/١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٦٤-٧٥.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي (١٩٨٢/١٩٩٠)، القاهرة ١٩٩١.

<sup>١</sup> فهمي هالي: النقل والتجارة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٦.



يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (١) تضاعف قيمة التجارة خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) وسارت الصادرات فى نفس الاتجاه تقريباً، بينما زادت الواردات خلال نفس الفترة بأكثر من الضعف، وواصل العجز فى الميزان التجارى ارتفاعه من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥٠م ليصل إلى أكثر من ١٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠م.

وخلال الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠) زادت قيمة التجارة أكثر من ٤ أضعف فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥، وزادت الصادرات بأكثر من ١٢ ضعف فى نفس الفترة، فى حين زادت الواردات بنحو ١٥ ضعف فى عام ١٩٩٠ عما كانت عليه فى عام ١٩٧٥. وقد ترتب على ذلك زيادة العجز فى الميزان التجارى ليرتفع من ١١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ليصل إلى ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠.

وكما يتضح من الجدول أن قيمة الصادرات تزداد ببطء شديد فى حين تزداد الواردات بشكل كبير للغاية، وبمقارنة حجم الواردات بحجم الصادرات عام ١٩٩٠م نجد أن حجم الواردات قد بلغ ٢٤,٨ مليار جنيه، فى حين بلغ حجم الصادرات ما يقرب من ٧ مليار جنيه، أى أن حجم الواردات يبلغ نحو ثلاثة أضعاف ونصف حجم الصادرات، وهذا انعكس على الميزان التجارى الذى يحقق عجزاً مستمراً خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٩٠) مما يشكل عبئاً على خزانة الدولة. وبعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣م وبداية من عام ١٩٧٤م اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تعنى مجموعة من السياسات الاقتصادية التى تعتبر ورقة أكتوبر هى الوثيقة القومية الأساسية فى هذا الخصوص، وبعد حرب أكتوبر واجهت البلاد العديد من المشكلات ممثلة فى زيادة حاجة البلاد إلى استيراد المواد الغذائية وخاصة القمح بعد ازدياد أسعاره بشكل حاد فى الأسواق العالمية.

وقد تمثلت أبعاد سياسات الانفتاح الاقتصادى فى العمل على تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، وتشجيع الادخار الوطنى الخاص، وترشيد القطاع العام، والتخلص من المعوقات التى تواجهه، فصلاً عن تخفيض القيود على الاستيراد، والعمل على إعادة بناء ما خربته الحرب، والسير فى تنمية البلاد، وتجديد المرافق الأساسية.

ويمكن أن نجمل أهم العوامل المؤثرة فى تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة فى العوامل التالية :-

- ١- تفاوت الإنتاج الزراعي والمعدني حيث يدر إنتاج مصر الزراعي فائضا يظهر في عناصر الصادرات من المنتجات الزراعية، على حين أن نقص الإنتاج المعدني المصري يؤدي إلى أن تشكل المنتجات والمصنوعات المعدنية نسبة كبيرة من الواردات.
- ٢- النمو السكاني السريع في مصر حيث يتزايد سكان مصر بمعدلات كبيرة لا يمكن الإنتاج الزراعي أو المعدني أو الصناعي من ملاحقته، مما يضطر الدولة إلى الاستيراد لتغطية فرق الاحتياجات.
- ٣- اختلاف الظروف المناخية في مصر عن غيرها من البلاد الأخرى، مما يدعو مصر إلى استيراد منتجات زراعية لا تنمو في مناخ مصر مثل البن والشاي والتوابل والجوت والتبغ والأخشاب وغيرها.
- ٤- الظروف السياسية التي مرت بها مصر بدء من سيطرة العثمانيون عليها، ثم وقوعها تحت سيطرة محمد علي، ثم الاحتلال الإنجليزي لها، وبعد ذلك قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، كل ذلك أدى إلى تأثر تجارة مصر الخارجية من حيث الحجم، فضلا عن توزيعها الجغرافي.

## ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر

مما لا شك فيه أن حجم التجارة الخارجية لدولة ما إنما يعبر بطريقة فعالة عن اقتصاديات هذه الدولة، كذلك الحال فغالباً ما تبرز أنشطة اقتصادية محددة تكون لها الصفة الغالبة خاصة في الدول تدخل في إطار العالم النامي. وعلى الرغم من ذلك فإن وراء هذا الشكل غالباً ما تكون مجموعة من الأبعاد الجغرافية تبحث وتفسر أسباب وعوامل ظهور مثل هذه التجارة الخارجية بأحجامها لأية دولة، فكثيراً ما تكون الظروف الجغرافية التي وراء الإنتاج لها الغلبة وأعظم الأثر وراء تفسير الكثير من حركات التجارة الدولية، وكذلك الحال بالنسبة للتجارة الداخلية<sup>(١)</sup>. ونظراً لأن العالم ينقسم إلى دول نامية وأخرى متقدمة نجد أن التدفق الغالب للتجارة يتم فيما بين الدول المتقدمة، بينما يحدث بمعدل أقل منه حجماً بين الدول النامية مما يعني أن صادرات الدول المتقدمة أقل تبعية للدول النامية، ففى الوقت الذى يزداد فيه ارتباط صادرات الدول النامية بمجموعة الدول المتقدمة<sup>(٢)</sup>.

ويوضح الجدول التالي قيمة التجارة الخارجية لمصر.

<sup>١</sup> محمد جمال سيد أحمد: الأبعاد الجغرافية للتجارة الخارجية لجمهورية السودان خلال الفترة من ١٩٨٤/١٩٩١، مجلة البحوث والدراسات العربية، المجلد ٢٢، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٩٤، ص ٢٤٦.

<sup>٢</sup> محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى الكويت للفترة ١٩٧٠/١٩٨١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨، ص ٣٢.

جدول رقم (٢) قيمة التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) (المليون جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات	الميزان التجاري	إجمالي التجارة
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	٢٨	١٧٨٦٩	٣١٧٧٧
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١٦	٤٦,٧	١٣٤٥١	٣٦٩٨١
١٩٩٢	١٠٣٧٤	٢٧٦٥٦	٣٧,٥	١٧٢٨٢	٣٨٠٣٠
١٩٩٣	١٠٥٩٦	٢٧٥٥٠	٣٨,٥	١٦٩٥٤	٣٨١٤٦
١٩٩٤	١١٧٥٧	٣٢٤٦١	٣٦,٧	٢٠٥٣٦	٤٤٣٨٦
١٩٩٥	١١٧٠٤	٣٩٨٩١	٢٩,٣	٢٨١٨٧	٥١٥٩٥
١٩٩٦	١٢٢٧٧	٤٤٢١٨	٢٧,٨	٣١٩٤١	٥٦٤٩٥
١٩٩٧	١٣٣٣٥	٤٤٨٨٦	٢٩,٧	٣١٥٥١	٥٨٢٢١
١٩٩٨	١٠٨٦٤	٥٦٠٢٦	١٩,٤	٤٥١٦٢	٦٦٨٩٠
١٩٩٩	١٢٠٥٠	٥٤٣٩٩	٢٢,٢	٤٢٣٤٩	٦٦٤٤٩
٢٠٠٠	١٦٣٥١	٤٨٦٤٥	٣٣,٦	٣٢٢٩٤	٦٤٩٩٦
٢٠٠١	١٦٤٩١	٥٠٦٥٩	٣٢,٦	٣٤١٦٨	٦٧١٥٠
٢٠٠٢	٢١١٤٥	٥٦٤٨٢	٣٧,٤	٣٥٣٣٧	٧٧٦٢٧
٢٠٠٣	٣٦٨١٢	٦٥٠٨٣	٥٦,٦	٢٨٢٧١	١٠١٨٩٥
٢٠٠٤	٤٧٦٧٨	٧٩٧١٦	٥٩,٨	٣٢٠٣٨	١٢٧٣٩٤

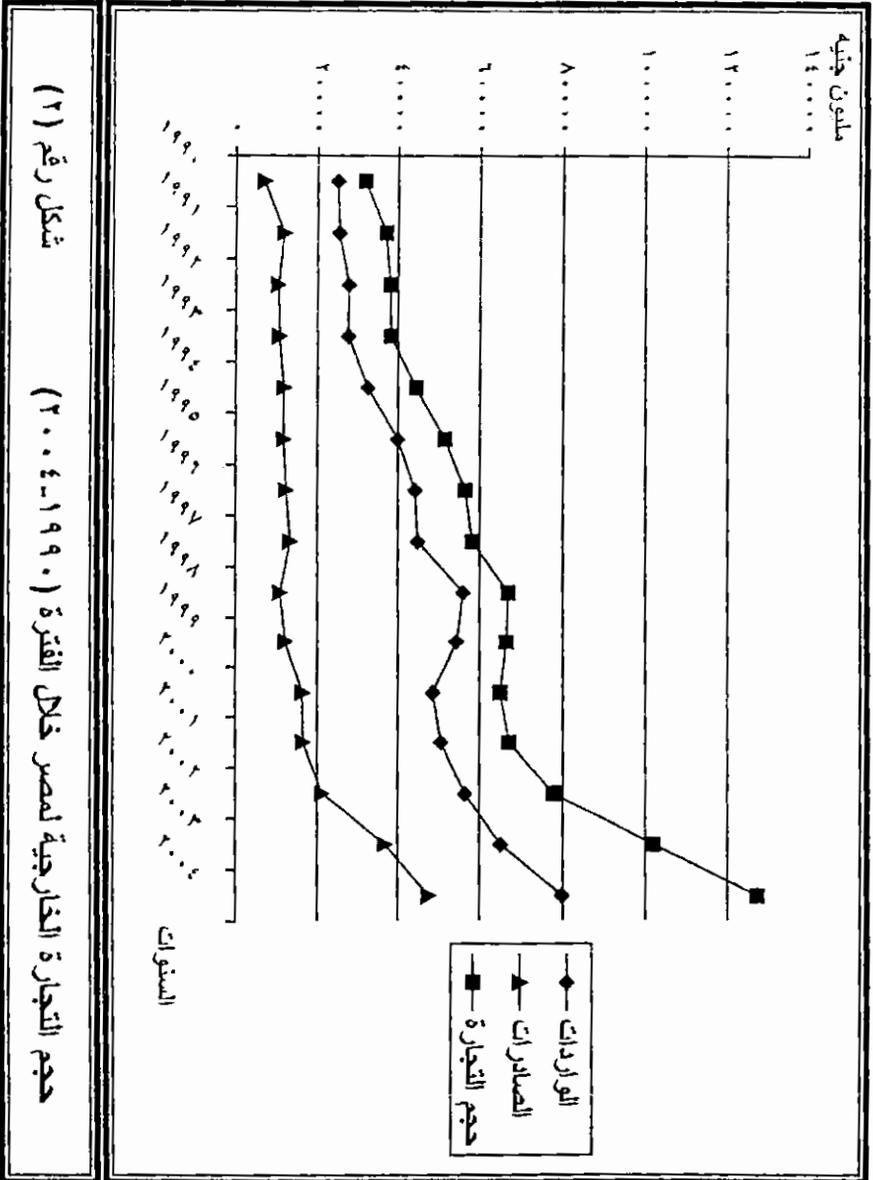
(\*) تم الحصول على بيانات الجدول من:

- ١- وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي: النشرة الاقتصادية، العدد ١٢، القاهرة أبريل، يونيو ١٩٩٦، ص ١٥.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٨٢/١٩٩٠، القاهرة يونيو ١٩٩١م.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩١/١٩٩٦، القاهرة يونيو ١٩٩٧م.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٠/٢٠٠١، القاهرة يونيو ٢٠٠١، ص ٢٧٤.
- ٥- البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٧/١٩٩٨، القاهرة ١٩٩٩م.
- ٦- وزارة التجارة الخارجية والصناعة: تقرير التجارة المجمع، القاهرة أغسطس ٢٠٠٥، ص ٢، جدول (أ).

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٢) ما يلي:-

- ١- ارتفاع قيمة إجمالي تجارة مصر الخارجية بصورة منتظمة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) ويستثنى من ذلك أعوام ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ويرجع السبب في تراجع قيمة تجارة مصر الخارجية خلال هذه السنوات إلى تراجع عائدات قطاع البترول في عام ١٩٩٩ بما قيمته ٨٥٠ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٨ واستمر هذا الانخفاض في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مسجلة تراجعاً في عوائد البترول بمقدار ٩٥٠ مليون دولار مقارنة بالفترة الماثلة في العام السابق<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> مدحت أيوب: تضافياً في الاقتصاد المصري بعد التكية، الهيكلية، كراسات رقم ١٦، مركز البحوث العربية والأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٤٤.



٢- زيادة قيمة تجارة مصر الخارجية عام ٢٠٠٤م حيث بلغت ١٢٧،٤ مليار جنيه ولكن في المقابل يلاحظ زيادة العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة المذكورة (١٩٩٠-٢٠٠٤)

٣- ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من ٦٩٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٤٧٦٧٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤م، أى ما يقرب من ستة أضعاف عما كانت عليه فى سنة الأساس وهى عام ١٩٩٠، بينما ارتفعت قيمة الواردات من ٢٤٨٢٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٧٩٧١٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى نحو أكثر من ثلاثة أضعاف عما كانت عليه فى الأساس وهى عام ١٩٩٠.

ويلاحظ ارتفاع قيمة الواردات بشكل كبير فى مقابل تدنى قيمة الصادرات، ويرجع السبب فى ذلك إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان حيث يبلغ معدل النمو السنوى ٢،١%، فضلا عن ارتفاع أسعار الواردات وكميات الوارد من السلع الاستهلاكية والوسيلة، كما أن الزيادة فى الدخل المرتبط بالتنمية الاقتصادية فى ظل السياسات الحكومية المتبعة فى توزيع الدخل فى صالح الطبقات ذات مستويات الدخل المنخفض لعبت دوراً فى هذا المجال.

ولما كانت الواردات تمثل الجانب الأكبر من حركة التبادل التجارى التى تأخذ فى الارتفاع المستمر نجد أن الصادرات التى تمثل السبيل الوحيد لإمكانية سداد قيمة الواردات، فضلا عن تحقيق زيادة فى الدخل وتحسين مستوى المعيشة، فيلاحظ من الجدول السابق إنها لم تقو على تغطية الواردات خلال الفترة المذكورة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث تراوحت بين ٢٨% فى عام ١٩٩٠، ٩،٨% فى عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات فى تغطية الواردات فى عام ٢٠٠٤ إلى زيادة صادرات مصر من البترول ومشتقاته وارتفاع أسعاره التى تخطت ٥٠ دولار للبرميل للخامات الثقيلة ٦٠ دولار للخامات الخفيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة الواردات على تغطية حاجة الصادرات هو أمر يعكس قصور قطاع الإنتاج عن الوفاء بحاجة السكان، بل إن كميات متزايدة من السلع قد تم استيرادها لمقابلة حاجة السكان من السلع الاستهلاكية، وربما حاجة قطاع الإنتاج والخدمات من سلع وسيطة واستثمارية وبذلك يمكن القول أن قدرة مصر على استيراد ما يلزمها من سلع فى مقابل ما تصدره قد أصبح مثار شك<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، الزقازيق، ١٩٨٩، ص ٢٨٩.

**ثالثاً: الميزان التجارى**

يقصد بالميزان التجارى Balance OF Trade لدولة ما الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أصبح الميزان التجارى فى صالح الدولة، بينما إذا زادت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات أصبح الميزان التجارى فى غير صالح الدولة، فى حين إذا تساوت قيمة كل من الصادرات والواردات أصبح الميزان التجارى متعادلاً. (١)

ويعكس تطور الميزان التجارى مدى التغيرات التى حدثت فى الصادرات ومدى قدرة الدولة على زيادة حجم صادراتها وتويعها، ويعتبر العجز فى الميزان التجارى من السمات الهامة للتجارة الخارجية فى مصر، ومازاد الأمر تفاقمًا هو اتباع سياسات الاستيراد بدون تحويل عملة.

ويوضح الجدول التالى تطور العجز فى الميزان التجارى.

جدول رقم (٣) تطور العجز فى الميزان التجارى لمصر خلال الفترة  
(١٩٩٠-٢٠٠٤) (\*) بالمليون جنيه

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٨	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠
٣٢٠٣٨	٢٨٢٧١	٣٥٣٣٧	٣٢٢٩٤	٤٥١٦٢	٣١٩٤١	٢٠٥٣٦	١٧٢٨٢	١٧٨٦٩

(\*) المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٢).

يتضح من الجدول السابق تذبذب العجز فى الميزان التجارى لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٤٥,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٨، ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم قدرة الدولة للاستجابة السريعة لزيادة الصادرات، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي من ناحية، وما أصاب الاقتصاد العالمى من ناحية أخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فضلاً عن ارتفاع قيمة الواردات نظراً لارتفاع سعر الدولار، ثم انخفاض العجز ليصل إلى ٣٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى انخفاض كمية الواردات من مواد الوقود

<sup>١</sup> هناك نوع آخر من الموازين يطلق عليه ميزان المدفوعات Balance of payments وهو سجل حسابى تفيد فيه جميع معاملات الدولة مع العالم الخارجى والتى تتم بين المقيمين فى دولة معينة والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، ويشمل ميزان المدفوعات كل من الميزان التجارى والذى يشمل الصادرات والواردات السلعية، وميزان الخدمات الذى يشمل السياحة والنقل الجوى والخدمات وتحويلات العاملين فى الخارج، وميزان رأس المال الذى يشمل القروض والمنح والمعونات والاستثمارات الأجنبية، راجع:-

- International Monetary Fund, Balance of payment third edition, Washington July 1961, p.13.
- Thomas, DJ, Adicationary of commerce, Bell & Hyman, London, 1977, p.11.

من ٢٢٨٨ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى ١٩٨٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، وانخفاض الواردات من السلع الاستثمارية إلى ٧٣٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بنحو ٧٩٢١ مليون جنيه عام ٢٠٠١، وفي الوقت نفسه زادت الصادرات من مواد الوقود من ٦٣٨٧ مليون جنيه عام ٢٠٠١ لتصل إلى ٦٩٠١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، كما زادت الصادرات من مجموعة السلع نصف المصنعة من ٢٣٠٠ مليون جنيه عام ٢٠٠١ إلى ٢٦٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٢، كما زادت صادرات المناطق الحرة من ١١٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠١ لتصل إلى ١٩٥١ مليون جنيه عام ٢٠٠٢.<sup>(١)</sup>

وفي عام ٢٠٠٤ واصل الميزان التجارى ارتفاعه ليصل إلى أكثر من ٣٢ مليار جنيه، ويرجع السبب فى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات خلال عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٢,٥% عن عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة الوقود بنسبة ١٠٥,٧% عن عام ٢٠٠٣، وارتفعت قيمة الواردات من مجموعة المواد الخام بنسبة ١٤,٤% عن عام ٢٠٠٣، كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الوسيطة بنسبة ٢٤,٧% عن عام ٢٠٠٣، وخاصة الحديد والمنتجات الحديدية والخشب ومصنوعاته والمركبات الكيماوية العضوية وغير العضوية ولوازم الآلات لمعالجة المعلومات.

كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الاستثمارية بنسبة ٢١,٤% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من الآلات والمفاتيح والمصابيح وأجهزة ولوحات لوصل قطع التيار الكهربائى وأدوات وأجهزة الطب والجراحة.. كما ارتفعت قيمة الواردات من مجموعة السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ١٢% عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل والأثاث والأجهزة المنزلية الكهربائية الأخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتلفزيون. وواصلت الواردات من السلع الاستهلاكية الغير المعمرة ارتفاعها عام ٢٠٠٤ حيث زادت بنسبة ٢٢,٣% بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ وخاصة الواردات من الأدوية ومستحضرات الصيدلة والكبس ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوان واللحوم من الأحشاء الصالحة للأكل<sup>(٢)</sup>.

<sup>١</sup> الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣، ص ص (ث-س).

<sup>٢</sup> الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير ٢٠٠٦، ص ص (د-س).

وقامت الحكومة بعدة محاولات لتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات من خلال حملة إعلامية تحث المصريين على شراء المنتج المصري، وبدأت الحكومة فى تعميق هذا الاتجاه من خلال توفير ٨,١ مليار جنيه من الاحتياطي القانوني من البنك المركزي وإتاحة ذلك المبلغ للبنوك الوطنية بفائدة ٤% لإعادة إقراضها للمواطنين بفائدة ٦% على أن توجه تلك القروض لشراء منتجات مصرية<sup>(١)</sup>.

## رابعاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية

يتضمن تحليل التركيب السلعي للتجارة الخارجية تحليل مكونات كل من الصادرات والواردات عن طريق تقسيمها إلى عدة مجموعات، وعن طريق هذا التحليل يمكن معرفة العلاقة بين عملية التنمية الاقتصادية وتغيير التركيب السلعي للتجارة الخارجية ويعكس التركيب السلعي مدى تنوع السلع الداخلة فى مجال التجارة الدولية، والتي بدورها تعكس مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ومكوناته، كما يعكس الرجوع إلى تركيب الصادرات وتحديد كمياتها مجالات الاستهلاك المختلفة التي يمكن اتخاذها مؤشراً لتحديد مستويات المعيشة<sup>(٢)</sup>.

وتتكون التجارة الخارجية فى وقتنا الحاضر من جميع أنواع السلع، ولا تقتصر على سلعة واحدة دون أخرى غير أن الأهمية النسبية تختلف من سلعة لأخرى كنتيجة لعدد من العوامل منها درجة التخصص فى الإنتاج، والأسعار النسبية للسلع المختلفة، ومدى الطلب عليها فى الأسواق الخارجية، ومدى قرب مناطق إنتاجها من الأسواق العالمية، أو طرق التجارة الدولية<sup>(٣)</sup>.

لذلك سوف نقوم بتحليل التركيب السلعي للصادرات فى البداية، ثم نتبعه بدراسة التركيب السلعي للواردات للوقوف على أهم الصادرات وأهم الواردات المصرية خلال فترة الدراسة.

<sup>١</sup> يحيى حسنى أحمد: رؤية مستقبلية لأداء الاقتصاد المصري لعام ٢٠٠٢، المؤتمر العملى السنوى الثامن عشر الدولى، تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ إبريل ٢٠٠٢، ص ٢-٣.

<sup>٢</sup> محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لمهورية مصر العربية، المجلة الجغرافية العربية، السنة الثامنة، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٠٦.

<sup>٣</sup> نؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

**(أ) التركيب السلعي للصادرات:**

يعبر التركيب السلعي للصادرات عن مستوى تطور الهيكل الإقتصادي فكلمًا كان الهيكل الإنتاجي متطور كلما تنوعت السلع المصدرة، وبالتالي قلت المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد الوطني<sup>(١)</sup>.

ويتم تقسيم الصادرات السلعية إلى خمس مجموعات رئيسية حسب درجة التصنيع وهي تشمل ٤١ سلعة، وهي تمثل الحالة التي تكون عليها المنتج عند تصديره، وتتمثل هذه المجموعات<sup>(٢)</sup> كما يوضحها الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٣) فيما يلي:-

**(١) الوقود:**

ويشمل المنتجات البترولية والقارية<sup>(٣)</sup> الأخرى، والبترول المكرر، فيول - أويل - مازوت، والبترول الخام.

وقد أخذت قيم الوقود في الارتفاع التدريجي حتى احتلت مكانة القطن في صادراتها للسلع المصرية، نتيجة للاكتشافات البترولية والتي عملت على زيادة الإنتاج، وصاحب ذلك ارتفاع أسعاره عالمياً، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع قيمة صادراته<sup>(٤)</sup> من ١٧٨٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى بنسبة ٢٥,٧% من إجمالي قيمة الصادرات في تلك السنة لتصل إلى ١٩٠٧٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٤٠% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية<sup>(٥)</sup> وأهم صادرات مواد الوقود هي المنتجات البترولية والقارية الأولى والبترول المكرر وفيول - أويل - مازوت، وقد بلغت قيمتها ١٨٣٢٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى نحو ٩٦% من إجمالي صادرات مواد الوقود في هذه السنة، ونحو ٣٨,٤% من إجمالي الصادرات المصرية في نفس العام.

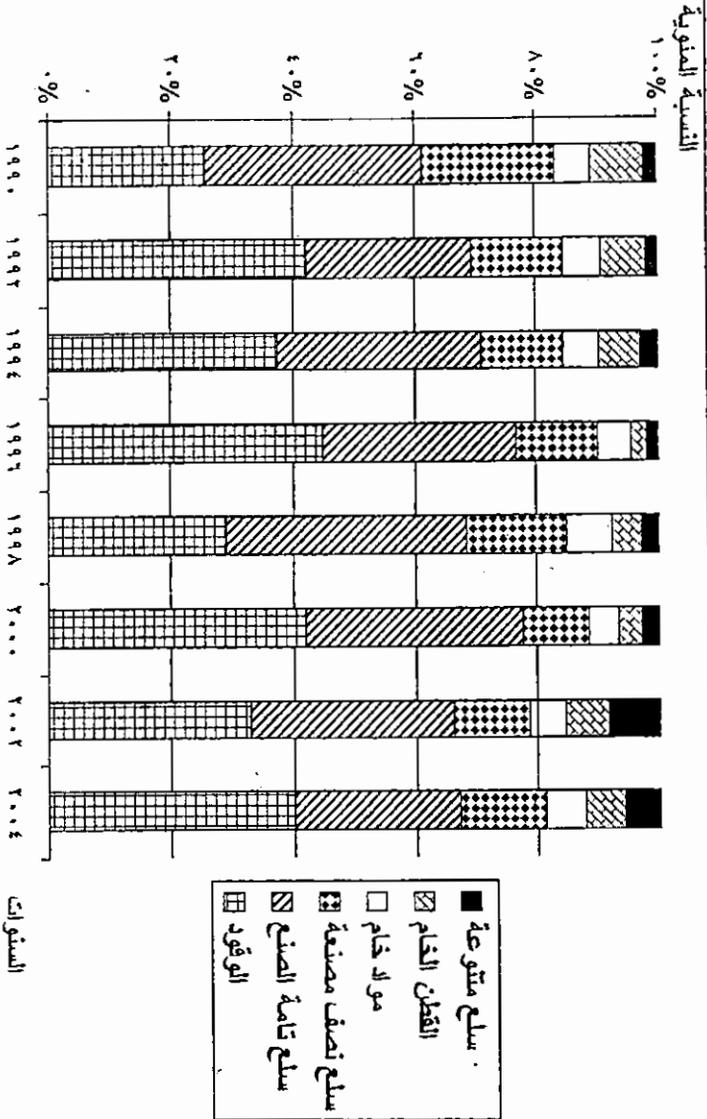
<sup>١</sup> محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.  
<sup>٢</sup> تم تعديل التصنيف السلعي لبيانات التجارة الخارجية اعتباراً من السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٩ ليتفق مع التصنيف الدولي للتعريفية الجمركية المنسقة، وفقاً لهذا التصنيف الدولي، فإن الصادرات السلعية منذ ذلك التاريخ أصبحت تقسم إلى ست مجموعات رئيسية وفقاً لدرجة التصنيع كما يلي:  
 ١- الوقود ٢- القطن الخام ٣- المواد الخام ٤- السلع نصف المصنعة ٥- السلع تامة الصنع  
 ٦- أصناف متنوعة غير موزعة.  
<sup>٣</sup> سميت بهذا الاسم نسبة إلى القار وهي بوجه عام تشمل المنتجات البترولية السوداء.  
<sup>٤</sup> محمد الهنداوي: تجارة مصر الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦-٥٧.  
<sup>٥</sup> الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص (ج).

جدول (٥) تطور قيمة التركيب الأساسي الصادرات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) بالطن المتري

المجموعة	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠			
	الرتبة	قيمة																						
الطبخ	١	١٨٣٢	٣	١٩٥١	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧	١	١٩٥٧
سجادة المنسج	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤
سجادة صينية	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤
مواد خام	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤
التحليل العام	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤
سجادة صينية (تجارة التخليق العمدة)	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤
المجموع	١	١٣٥٤	١	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤	٢	١٣٥٤

(٣) تم الحصول على بيانات الجدول من:

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائي (١٩٩١-١٩٩٠)، العدد الأول، القاهرة، يونيو ١٩٩١، ص ٦٤-٧٥.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي (١٩٩٢/١٩٩١)، القاهرة، يوليو ١٩٩٢، ص ٢٨٨-٢٩٨.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (١٩٩٥)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/١٩٩٥/١٩٩٥، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (١٩٩٨)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/١٩٩٨/١٩٩٨، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (١٩٩٩)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/١٩٩٩/١٩٩٩، ديسمبر ١٩٩٩، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (٢٠٠١)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/٢٠٠١/٢٠٠١، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (٢٠٠٢)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/٢٠٠٢/٢٠٠٢، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (٢٠٠٣)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/٢٠٠٣/٢٠٠٣، ديسمبر ٢٠٠٣، ص ٢٨٨-٣٢٨.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السنوية للتجارة الخارجية (٢٠٠٤)، العدد الأول، مرجع رقم ١٨٧-٢٢١/٢٠٠٤/٢٠٠٤، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٨٨-٣٢٨.



تطور قيمة التركيب التسليحي للصادرات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) شكل رقم (٣)

**(٢) السلع تامة الصنع:**

وتحتل المركز الثاني بين الصادرات المصرية حيث بلغت قيمتها نحو ١٢٩٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى بنسبة ٢٧,٢% من إجمالي قيمة الصادرات فى هذه السنة، فى حين كانت تحتل المركز الأول عام ١٩٩٠ بقيمة بلغت ٢٤٧٠ مليون جنيه ونسبة بلغت ٣٥,٥% من إجمالي قيمة الصادرات.

وتشمل السلع تامة الصنع الملابس الجاهزة وتوابعها، الأرز المقشور الأسمر أو المبيض، القضبان والزوايا والأسلاك ومنتجات مماثلة من خلائط فولاذية، قضبان وعيدان من حديد أو صلب، مفروشات وستائر وأصناف مشابهة، منتجات أخرى من حديد أو صلب، أسمنت، زجاج ومصنوعاته، مصنوعات من الخزف، منتجات من حديد مسطحة بالدرفلة، صابون وغواسل عضوية ومستحضرات تنظيف أخرى، زيوت ومحضرات تشحيم، إطارات خارجية وأنايبب داخلية من مطاط لوسائل النقل، ورق ومصنوعاته، بصل مجفف، منسوجات قطنية، منتجات من الألومنيوم، والخضراوات المجمدة.

والمنتجات المماثلة من خلائط فولاذية وقضبان وعيدان من حديد أو صلب ومفروشات وستائر وأصناف مماثلة والمنتجات الأخرى من الحديد أو الصلب، وقد بلغت قيمتها جميعاً نحو ٦٤٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ٥٠% من إجمالي صادرات السلع تامة الصنع، ونحو ١٣,٦% من إجمالي الصادرات المصرية فى نفس العام.

**(٣) السلع نصف المصنعة:**

وتأتى فى المركز الثالث بين سلع الصادرات المصرية، حيث بلغت قيمتها نحو ٦٧٤٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ١٤,٢% من إجمالي قيمة الصادرات فى نفس العام بالمقارنة بنسبة ٢٢,٢% عام ١٩٩٠، وعلى الرغم من انخفاض نسبتها فى عام ٢٠٠٤ بالمقارنة بعام ١٩٩٠، إلا أنها حافظت على ترتيبها بين الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٠٤ كما هو الحال فى عام ١٩٩٠.

وتتكون السلع نصف المصنعة من خيوط القطن عدا خيوط الحياكة، الألومنيوم غير المخلوط - الخام، والحديد ومصنوعاته، المولاس، شموع مواد معدنية، جلود مذبوغ، أو منتوفة أو مجدبة، نشادر لإمائي- محلول نشادر، استيرين وشحوم ودهون حيوانية ونباتية.

وتأتى الخيوط من القطن عدا خيوط الحياكة، الألومنيوم غير المخلوط - الخام، الحديد ومصنوعاته، والملابس على رأس السلع نصف المصنعة والتي تم تصديرها عام ٢٠٠٤ حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ١٨٧٠ مليون جنيه، أى بنسبة ٢٧,٧% من إجمالي قيمة السلع نصف المصنعة، ونحو ٣,٩% من إجمالي الصادرات المصرية فى نفس العام.

#### (٤) المواد الخام:

وتحتل المركز الرابع بين سلع الصادرات المصرية بقيمة بلغت ٣٠٦٤ مليون عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٦,٤% بالمقارنة بنسبة ٥,٧% عام ١٩٩٠. وتشمل المواد الخام الرخام والجرانيت والأحجار الكلسية الأخرى والبطاطس والبرتقال الطازج والفواكه عدا البرتقال، البصل الطازج أو المبرد، الخضراوات الطازجة أو المبردة الأخرى، النباتات الطبية والعطرية، الحبوب والبذور، والكتان الخام أو الممشق وفصلاته، ويأتى الرخام والجرانيت والأحجار الكلسية الأخرى والبطاطس والبرتقال الطازج على رأس صادرات المواد الخام حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ١٣٦٩ مليون جنيه أى نحو ٤٤,٧% من إجمالي قيمة صادرات المواد الخام عام ٢٠٠٤، ونحو ٢,٩% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية المصرية فى نفس العام.

#### (٥) القطن الخام:

كان القطن المصرى يتصدر الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى فترة طويلة من الزمن تتعدى القرن وربع القرن، وذلك منذ دخول زراعته مصر فى منتصف القرن التاسع عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٦، ولكن ما لبثت أن تعددت أصناف الصادرات المصرية من السلع المختلفة نتيجة اكتشاف البترول والتوسع فى إنشاء معامل التكرير فى البلاد، فضلاً عن نمو الصناعات الوطنية، وتنوع أصناف السلع الزراعية المصدرة إلى جانب القطن والتي تشمل الأرز والبطاطس والبصل والخضر والفاكهة والبقول السودانى.

وعلى الرغم من ارتفاع صادرات البلاد من القطن من ٥٩٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٩٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، إلا أن أهميته النسبية بالنسبة لإجمالى الصادرات قد انخفض من ٨,٦% عام ١٩٩٠ إلى ٦,٣% عام ٢٠٠٤، بالمقارنة

بالمصادرات الأخرى وعلى رأسها مواد الوقود والتي ارتفعت أهميتها النسبية من ٢٥,٧% عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٠% عام ٢٠٠٤.

### (٦) السلع المتنوعة:

وقد احتلت المركز السادس والأخير بين الصادرات السلعية المصرية حيث بلغت قيمتها ٢٨١٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، أى بنسبة ٥,٩% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية فى تلك السنة، فى حين بلغت قيمتها ١٦٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى ما يعادل ٢,٣% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية فى نفس العام. وتشمل السلع المتنوعة أصناف متنوعة من السلع المختلفة، فضلاً عن أنها تضم تجارة المناطق الحرة.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم صادرات مصر تتم من خلال الموانئ والمطارات. ويوضح الجدول التالى صادرات مصر حسب الموانئ. جدول رقم (٥) صادرات مصر حسب الموانئ خلال عام ٢٠٠٤ (\* القيمة بالمليون جنيه

الموانئ	القيمة	%
الإسكندرية	١٩٨٣٨	٤١,٦
السويس	١٦٨٥١	٣٥,٤
الموانئ الجوية الأخرى	٢٨٣١	٥,٩
دمياط	٢٢٤٣	٤,٧
رأس غارب	٢٠٠٥	٤,٢
بورسعيد	١١٥٤	٢,٤
موانئ القاهرة الجوية	١٠٨٠	٢,٣
موانئ أخرى	١٦٧٦	٣,٥
الإجمالى	٤٧٦٧٨	١٠٠

(\* تم الحصول على بيانات الجدول من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشر السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص(ب).

يتضح من الجدول السابق أن ميناء الإسكندرية هو ميناء التصدير الأول حيث يصدر من خلاله ٤١,٦% من قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤، يليه ميناء السويس فى المركز الثانى يصدر منه حوالى ٣٥,٤% من قيمة الصادرات المصرية، ثم المطارات الأخرى فى المركز الثالث بنسبة ٥,٩%، ثم ميناء دمياط فى المركز الرابع، ثم جاءت موانئ رأس غارب وبورسعيد ومطارات القاهرة والموانئ الأخرى فى المراكز من الخامس وحتى الثامن بنسب تصل إلى ٤,٢%، ٢,٤%، ٢,٣%، ٣,٥%، على التوالى وذلك فى نفس العام.

**(ب) التركيب السلعي للواردات:**

تعكس دراسة التركيب السلعي للواردات عدداً من المؤشرات المتعلقة بطبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطنى، ولكى تتضح الصورة فمن الأهمية بمكان توضيح الأهمية النسبية للواردات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والوسيطه وذلك بالمقارنة لإجمالي الواردات السلعية خلال فترة الدراسة، حيث أن زيادة الأهمية النسبية للواردات من السلع الإنتاجية يدفع بالتنمية الاقتصادية إلى الأمام، فى حين أن زيادة السلع الاستهلاكية المستوردة يعد عامل يحد من سرعة التنمية، حيث تمثل الواردات قيمة المواد الحقيقية التى يتخلى عنها المجتمع سنوياً للحصول على سلع من الخارج تفى باحتياجاته المختلفة سواء لأغراض الاستهلاك النهائى أو الوسيط، أو لأغراض تكوين رأس المال<sup>(١)</sup>

ومن المتوقع فى مثل هذه المجتمعات النامية ومن بينها مصر استمرار الاتجاه العام لزيادة الواردات من السلع الوسيطه والمعمرة لوجود طاقة عاطلة ونقص فى مستلزمات الإنتاج فى القطاع الصناعى، وبصفة عامة تشير الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين النمو فى الإنتاج من جهة والنمو فى الطاقة الاستيرادية من جهة أخرى.<sup>(٢)</sup>

ويوضح الجدول التالى رقم(٦) التركيب السلعي للواردات المصرية.

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم(٤) أن أهم الواردات السلعية الوطنية هى:

**(١) السلع الوسيطه:**

وهى تمثل المرتبة الأولى بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٣١٣٧٦ مليون جنيه أى بنسبة ٣٩,٤% من إجمالي الواردات المصرية فى عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها عام ١٩٩٠ نحو ٩١٢٥ مليون جنيه وذلك بنسبة ٣٦,٨%. وتشمل السلع الوسيطه الحديد والمنتجات الحديدية، الخشب ومصنوعاته، المركبات العضوية وغير العضوية، اللدائن ومصنوعاتها، والورق بأنواعه، أجزاء ولوازم السيارات، خيوط وألياف تركيبية (عدا خيوط الحياكة)، زيوت ودهون وشحوم نباتية وحيوانية، مطاط ومصنوعاته، الألوان والدهانات، وأجزاء ولوازم للآلات الذاتية لمعالجة المعلومات.

<sup>١</sup> جواد هاشم، حسين عمر المنوفى: لمحات فى تطور الاقتصاد العراقى، قطاع التجارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص ٧٠.

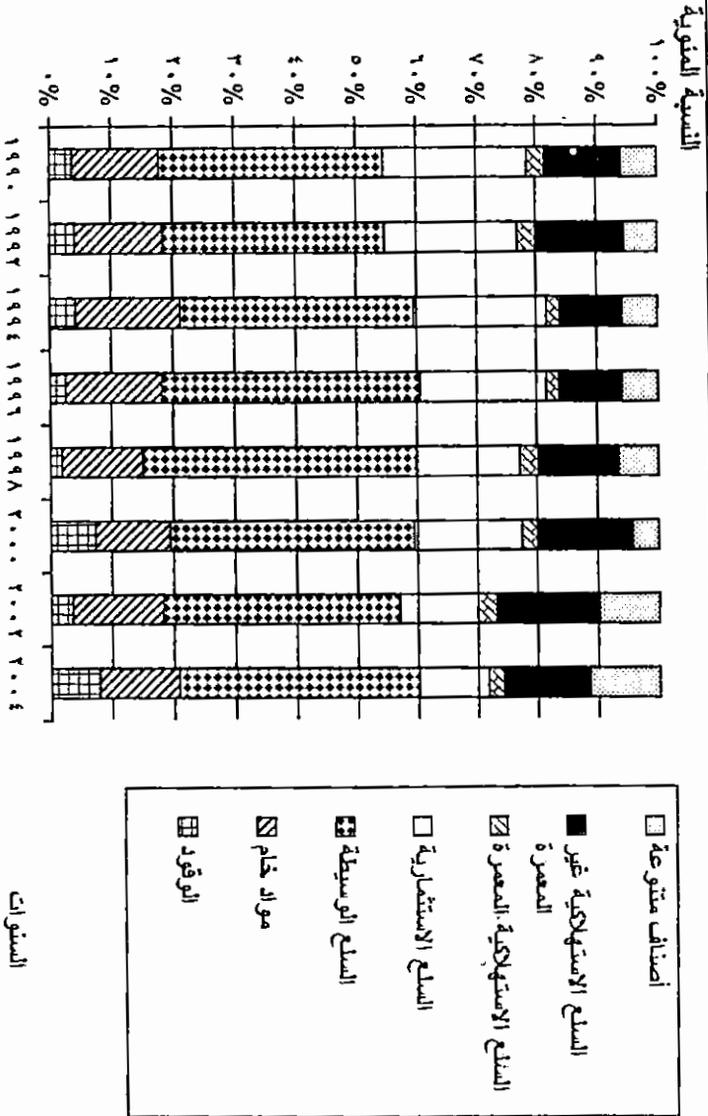
<sup>٢</sup> Thirlwall, A.P., Financing Economic Development, Mac Millan, London 1976, pp.49-51.

جدول (٦) تطور قيمة التركيب المثلث الموزعات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (1990-2000) بالليون جنيه

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	الرتبة
المجموعات المهيمنة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١
الزهور	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٢
زوار غير	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٣
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٤
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٥
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٦
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٧
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٨
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٩
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٠
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٢
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٣
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٤
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٥
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٦
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٧
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٨
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١٩
المجم الوسيطة	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	١١٦	٢٠

(٦) تم الحصول على بيانات الجدول من:

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الإحصائى السنوى (1990-1991)، العدد الأول، القاهرة: أكتوبر، 1992، ص 74-75.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى (1991-1992)، القاهرة: يوليو، 1999، ص 378.
- ٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى (1992-1993)، القاهرة: يوليو، 1999، ص 378.
- ٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (1995)، المنشط الأول، مرجع رقم 1990/1991، القاهرة: سبتمبر، 1991، ص 11.
- ٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (1998)، المنشط الأول، مرجع رقم 1991/1992، القاهرة: سبتمبر، 1992، ص 11.
- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (2001)، المنشط الأول، مرجع رقم 1992/1993، القاهرة: يوليو، 2003، ص 11.
- ٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (2002)، المنشط الأول، مرجع رقم 1993/1994، القاهرة: يوليو، 2003، ص 11.
- ٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (2003)، المنشط الأول، مرجع رقم 1994/1995، القاهرة: يوليو، 2004، ص 11.
- ٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشر السوية للتجزئة الحزبية (2004)، المنشط الأول، مرجع رقم 1995/1996، القاهرة: يوليو، 2004، ص 11.



تطور قيمة التركيب السلعي الواردات المصرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) شكل رقم (٤)

ويمثل الحديد والمنتجات الحديدية، الخشب ومصنوعاته، المركبات الكيماوية العضوية وغير العضوية، اللدائن ومصنوعاتها أهم الواردات من السلع الوسيطة حيث بلغت قيمتها مجتمعة ١٣٢٠٢ مليون جنيه، أى بنسبة ٤٢,١% من إجمالي السلع الوسيطة التي تستوردها مصر عام ٢٠٠٤، ونحو ١٦,٦% من إجمالي الواردات المصرية مجتمعة فى نفس العام.

### (٢) السلع الاستهلاكية غير المعمرة:

وتحتل المرتبة الثانية بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ١١٣٢١ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤,٢% من إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها عام ١٩٩٠ نحو ٣١١٢ مليون جنيه، أى بنسبة ١٢,٥% من إجمالي الواردات المصرية مجتمعة فى نفس السنة.

وتشمل السلع الاستهلاكية غير المعمرة الأدوية ومحضرات الصيدلة، كسب ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات، لحوم وأحشاء صالحة للأكل، البقول الجافة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها، الورق ومصنوعاته، أدوات مائدة ومصنوعات أخرى من اللدائن، فواكه طازجة ومجففة، صابون ومستحضرات غواسل، سكر ونجر وقصب، مبيدات، وأدوات من زجاج للمائدة.

وأهم السلع غير الاستهلاكية غير المعمرة التي تستوردها مصر هى الأدوية ومحضرات الصيدلة، الكسب ومحضرات من الأنواع المستعملة لتغذية الحيوانات، لحوم وأحشاء صالحة للأكل، البقول الجافة، الأسماك، الألبان ومنتجاتها، حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ٦٧٥١ مليون جنيه أى نحو ٥٩,٦% من إجمالي قيمة السلع الاستهلاكية غير المعمرة، ونحو ٨,٥% من إجمالي قيمة الواردات المصرية مجتمعة عام ٢٠٠٤.

### (٣) المواد الخام:

وتحتل المرتبة الثالثة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ١٠١٩٧ مليون جنيه، أى بنسبة ١٢,٨% من إجمالي قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها عام ١٩٩٠ نحو ٣٤٩٦ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤,١% فى نفس السنة.

وتشمل المواد الخام القمح، الذرة، التبغ الخام أو غير المصنوع وفضلاته، خامات المعادن ومركزاتها، القطن الخام، فول الصويا. ويمثل القمح والذرة والتبغ الخام وفضلاته وخامات المعادن ومركزاتها أهم الواردات المصرية حيث بلغت

قيمتها نحو ٨٦٠٢ مليون جنيه، أى بنسبة ٨٤,٤% من إجمالي واردات مصر من المواد الخام عام ٢٠٠٤، ونحو ١٠,٨% من إجمالي الواردات المصرية فى نفس العام، فى حين بلغت واردات مصر من المواد الخام عام ١٩٩٠ نحو ٣٤٩٦ مليون جنيه، أى بنسبة ١٤,١% من إجمالي واردات مصر فى نفس العام.

#### (٤) السلع الاستثمارية:

وتحتل المرتبة الرابعة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها نحو ٩٢٦٢ مليون جنيه أى نحو ١١,٦% من إجمالي قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ٥٩٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠، أى نحو ٢٤,١% من إجمالي الواردات المصرية فى تلك السنة.

وتشمل السلع الاستثمارية آلات وأجهزة ذات طبيعة خاصة، مفاتيح ومصابيح وأجهزة ولوحات لوصل قطع التيار الكهربائى، أدوات وأجهزة للطب والجراحة، آلات وأجهزة لتحضير وشغل الخيوط، آلات قياس ذاتية وآلات رقمية ووحدات تغذية وتخزين المعلومات وأجزائها، محركات ومحولات ومجموعات توليد كهرباء، منشآت من حديد أو صلب، مضخات ومضاغط، عربات وسيارات لنقل البضائع، أجهزة إرسال مندمجة بجهاز استقبال، وآلات تسوية الطرق.

وأهم الواردات من السلع الاستثمارية هى آلات وأجهزة آلية ذات وظيفة خاصة، مفاتيح ومصابيح وأجهزة ولوحات لوصل وقطع التيار الكهربائى، أدوات وأجهزة للطب والجراحة، آلات وأجهزة لتحضير وشغل الخيوط، حيث بلغت قيمتها مجتمعة نحو ٢٩٤٤ مليون جنيه أى نحو ٣١,٨% من إجمالي قيمة السلع الاستثمارية عام ٢٠٠٤، ونحو ٣,٧% من إجمالي الواردات المصرية فى نفس العام.

#### (٥) الأصناف المتنوعة:

وتأتى فى المرتبة الخامسة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٩٠٨٨ مليون جنيه أى نحو ١١,٤% من إجمالي قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ١٤٦١ مليون جنيه أى نحو ٥,٩% من إجمالي الواردات المصرية عام ١٩٩٠.

#### (٦) الوقود:

ويحتل المرتبة السادسة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمته نحو ٦٣٧٢ مليون جنيه أى نحو ٨% من إجمالي قيمة الواردات المصرية عام

٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمته نحو ٩١٨ مليون جنيه أى بنسبة ٣,٧% عام ١٩٩٠.

وأهم واردات مصر من مواد الوقود وهى البوتان(البوتاجاز) وغاز أويل (السولار) وقد بلغت قيمتها نحو ٥٧٢٧ مليون جنيه أى نحو ٨٩,٩% من إجمالى قيمة مواد الوقود عام ٢٠٠٤، ونحو ٧,٢% من إجمالى قيمة الواردات المصرية المجتمعمة عام ٢٠٠٤.

### (٧) السلع الاستهلاكية المعمرة:

وتأتى فى المرتبة السابعة والأخيرة بين الواردات المصرية حيث بلغت قيمتها ٢١٠٠ مليون جنيه أى نحو ٢,٦% من إجمالى قيمة الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، فى حين بلغت قيمتها نحو ٧٢٦ مليون جنيه عام ١٩٩٠ أى نحو ٢,٩% مليون جنيه من إجمالى الواردات المصرية فى نفس السنة.

وتشمل السلع الاستهلاكية المعمرة عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل، أجهزة منزلية كهربائية أخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتليفزيون والأجهزة الكهربائية للهاتف والبرق وأجزائها، الأثاث، أجهزة تليفزيون وفيديو، أجهزة تقويم الأعضاء وأجهزة تسهيل السمع، المصابيح، أدوات مائدة ومطبخ وأدوات منزلية أخرى من حديد أو صلب، أجهزة استقبال بالراديو والإذاعة أو البرق، والساعات والمنبهات.

وأهم الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية المعمرة هى عربات بمحركات بمكابس بالشرر وضغط الديزل، أجهزة منزلية كهربائية أخرى ما عدا أجهزة الهاتف والتليفزيون، الأجهزة الكهربائية للهاتف والبرق وأجزائها، والأثاث حيث بلغت قيمتها مجتمعمة ١٠٥٠ مليون جنيه أى بنسبة ٥٠% من إجمالى قيمة السلع الاستهلاكية المعمرة عام ٢٠٠٤، ونحو ١,٣% من إجمالى قيمة الواردات المصرية مجتمعمة فى نفس العام.

## خامساً: التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية

يتأثر التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية لأى دولة بعدد من العوامل يأتى فى مقدمتها الموقع الجغرافى، واحتياجات الأسواق المحلية من السلع المختلفة، ومدى كفاية إنتاجها الاقتصادى وتنوعها، وسياسات الدول المجاورة ومدى ثقلها الاقتصادى، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية المختلفة التى تعقدها مع الدول الأخرى<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

وقبل أن تتحرر مصر اقتصادياً كانت معاملاتها التجارية تكاد تنحصر في عدد محدود من الدول، وكان للمملكة المتحدة النصيب الأوفر من تجارة الصادرات والواردات على حد سواء، وكانت اتصالاتها بدول الكتلة الشرقية تكاد تكون معدومة بسبب الأوضاع السياسية في البلاد، فلما تحررت مصر من سيطرة النفوذ البريطاني ونتيجة لموقف أمريكا ودول غرب أوروبا في مساندة إسرائيل وعدائها لمصر لاتخاذها مبدأ الحياد الإيجابي أساساً لسياستها، حيث بدأت مصر تتوسع في معاملاتها التجارية وتحول جزء كبير من تجارتها عن الأسواق التقليدية إلى أسواق جديدة شملت أقطار الكتلة الشرقية والهند والصين الشعبية، كما توسعت تجارتها مع دول الجامعة العربية.

وقد كانت دول شرق أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي خلال فترة الستينيات وأوائل السبعينيات هي العميل الأول للتجارة المصرية حيث كانت تسهم بنحو ٣٥% من قيمة الواردات ونحو ٥٠% من قيمة الصادرات، ثم يأتي بعدها دول غرب أوروبا التي كانت تسهم بنحو ٤١% من الواردات ونحو ١٩% من الصادرات، ويأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية.

أما الدول الآسيوية وأهمها الهند واليابان والصين الشعبية فتتمد مصر بنحو ١٠% من قيمة وارداتها وتستورد نحو ١٤% من قيمة الصادرات خلال نفس الفترة، ولما كانت أقطار الجامعة العربية متشابهة إلى حد كبير في إنتاجها فإن إسهامها في تجارة الصادرات المصرية تتراوح بين ٧%، ٩% ويتراوح نصيبها من بقية الواردات بين ٤%، ٦%. وبذلك فإن هذه المجموعات الأربع تسهم بنحو ٩٠% من قيمة الصادرات والواردات على حد سواء، ويتوزع القدر الباقي من التجارة المصرية بين دول الأمريكتين وأفريقيا وأستراليا وذلك خلال نفس الفترة<sup>(١)</sup> وتتعامل مصر تجارياً مع ١٢٣ دولة في مختلف قارات العالم ولكن أكثر الدول التي تتعامل معها مصر تجارياً بشكل محسوس سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات تصل إلى ٦٧ دولة وتكثف تجارى وذلك عام ٢٠٠٤.

<sup>١</sup> محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

وعند تعرضنا للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية سوف نتعرض للتوزيع الجغرافي للمصادر ثم نتبعه بالتوزيع الجغرافي للواردات وذلك عام ٢٠٠٤<sup>(١)</sup>.

### (أ) التوزيع الجغرافي للمصادر المصرية :

إن المتتبع لصادرات مصر الخارجية يجد أن هذه الصادرات تميل إلى التركيز نحو عدد محدود من الدول الصناعية مع اتجاهه للانخفاض لصالح النمو مع مجموعة الدول النامية، ويرجع ذلك إلى القيود التي بدأت تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على صادرات السلع الصناعية المصرية إليها، وتعدد المصادر التي تحصل منها على سلع مماثلة للصادرات الأولية المصرية التي تهيمن على هيكل الصادرات المصرية.

ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمصادر المصرية :

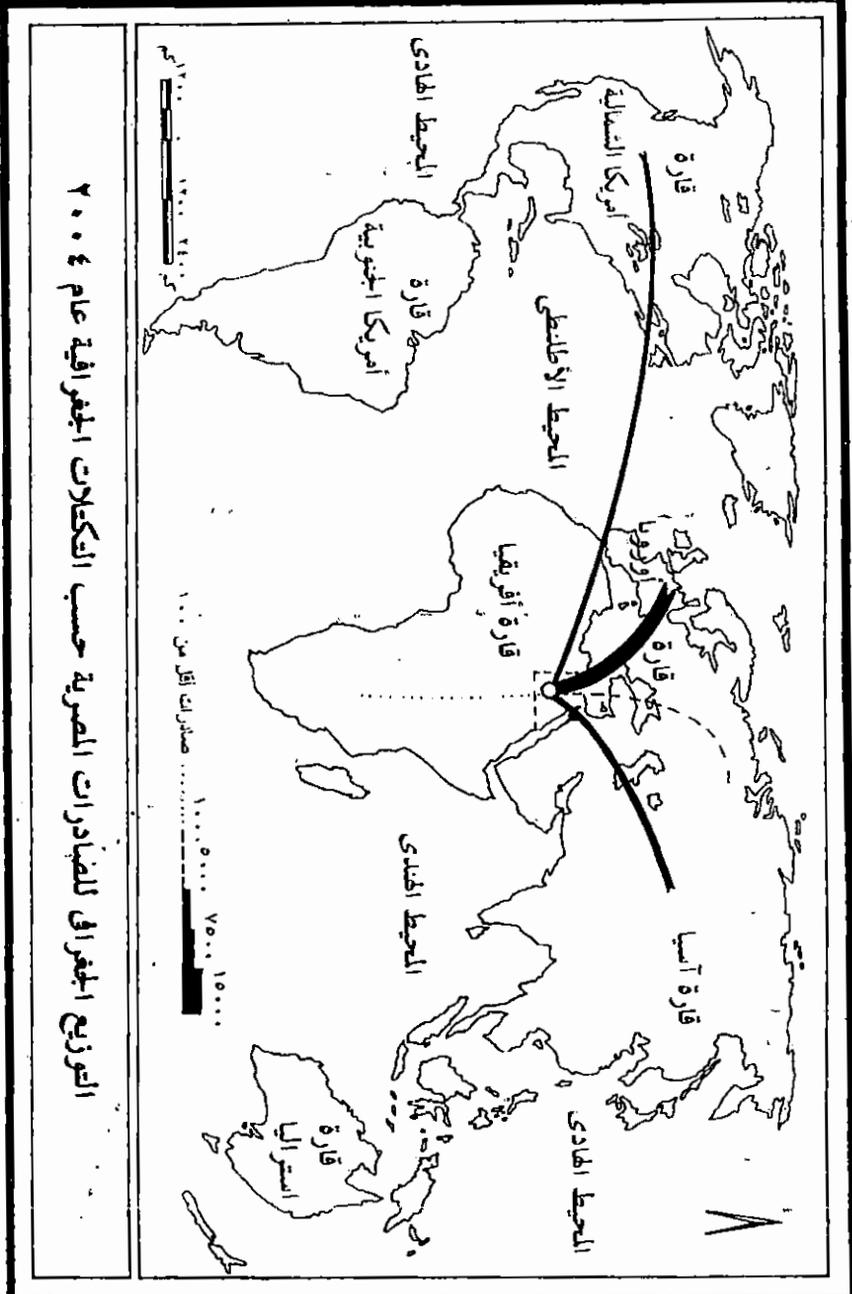
جدول (٧) التوزيع الجغرافي للمصادر المصرية حسب التكتلات الجغرافية خلال عام ٢٠٠٤<sup>(\*)</sup> بالمليون جنيه

الدول/ التكتلات الجغرافية	القيمة	%	الرتبة
الدول العربية	٨٦٦٩	١٨,٢	٢
دول شرق أوروبا	٣٣٢٢	٧	٦
دول غرب أوروبا	١٥٨٧٣	٣٣,٣	١
دول آسيا (عدا الدول العربية)	٦٩٠٤	١٤,٥	٣
دول أفريقيا (عدا الدول العربية)	٩٩٤	٢,١	٨
دول أمريكا الشمالية	٣٩٧٣	٨,٣	٥
دول أمريكا الوسطى	١٠٢	٠,٢	١١
دول أمريكا الجنوبية	١١٤	٠,٢	٩
دول الأوقيانوسية	١٠٩	٠,٢	١٠
هيئة الاستثمار (مناطق حرة) <sup>(**)</sup>	٢٨١٨	٥,٩	٧
مناطق أخرى	٤٨٠٠	١٠,١	٤
الإجمالي	٤٧٦٧٨	١٠٠	

(\*) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ص (ز-س)

<sup>١</sup> حاول الباحث أن يتبع التوزيع الجغرافي للمصادر والواردات عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر ولكن لم يتمكن لاختلاف تصنيفات الدول والتكتلات التجارية والخاصة بالتوزيع الجغرافي للمصادر والواردات، لذلك سوف يقتصر التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات على عام ٢٠٠٤.

(\*\*) تعامل المناطق الحرة التابعة للهيئة العامة للاستثمار معاملة التكتلات الجغرافية حيث أن البضائع والسلع الخاصة بها تعامل معاملة السلع الأجنبية المستوردة، ولا يمكن أن تدخل الدولة إلا بعد دفع قيمة هذه السلع والرسوم الجمركية المفروضة عليها.



التوزيع الجغرافى للمضادات المصرية حسب التكتلات الجغرافية عام ٢٠٠٤

ينضح من الجدول السابق والشكل رقم (٥) أنه يمكن تقسيم الجهات التي تتجه إليها الصادرات المصرية إلى المناطق الآتية:-

### غرب أوروبا:

تأتى منطقة غرب أوروبا فى المركز الأول بين مناطق العالم التى تتجه إليها الصادرات المصرية فقد صدر إلى أسواقها ما قيمته ١٥٨٧٣ مليون جنيه أى ما يوازى ثلث صادرات مصر للعالم الخارجى (٣٣,٣%) عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى زيادة صادرات مصر إلى دول غرب أوروبا نظراً لأن مصر قد قامت بعمل منطقة للتجارة الحرة مع هذه الدول فى إطار اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية، حيث قام الاتحاد الأوروبى بتطوير علاقته مع مصر من علاقة تعاون وإعطاء مزايا من طرف واحد إلى علاقة (مشاركة) يتم فيها التعامل بالمثل، وتعميق العلاقة بين الطرفين فى المجال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، وغيرها من المجالات، وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين المصرى والأوروبى منذ مايو ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٩ حتى تم الاتفاق النهائى.<sup>(١)</sup>

وأهم دول غرب أوروبا التى تتجه إليها الصادرات المصرية هى إيطاليا، إسبانيا، هولندا، فرنسا، حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها نحو ١٢٢٢٩ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٧% من إجمالى الصادرات المصرية إلى كل دول غرب أوروبا، واقتصر نصيب دول غرب أوروبا الأخرى على ما قيمته ٣٦٤٤ مليون جنيه بنسبة ٢٣% من إجمالى الصادرات.

### الدول العربية:

احتلت الدول العربية المركز الثانى بين مناطق العالم التى تتجه إليها الصادرات المصرية حيث بلغت صادرات مصر إلى تلك الدول نحو ٨٦٦٩ مليون جنيه أى نحو ١٨٢% من إجمالى قيمة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى وحتى وقت قريب خلال العقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-٢٠٠٠) كانت الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية تتراوح بين ٦-٨% وهو أمر يدعو إلى الدهشة نظرًا للقرب الجغرافى ووقوع مصر فى موقع جغرافى متوسط بين الدول العربية، ولكن يمكن تبرير ذلك إلى الظروف السياسية التى يتبناها الحكام العرب،

<sup>١</sup> مفاوى شلبى على: اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، حول تنمية الصادرات المصرية فى مدى المتغيرات الإقليمية الدولية، كلية التجارة ببها بالاشتراك مع أكاديمية طبية للعلوم المتكاملة، ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣، ص ٥٩٦.

فضلا عن عقدة الخواجه وهي العقدة العربية لتفضيل كل ما هو أجنبي، وقد ساعد على ذلك جودة المنتج الأجنبي، وشدة المنافسة بين المنتجات العربية ومنتجات الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا، فضلا عن أسلوب الإنتاج الضخم Mass Production والتي تتبعه دول شرق وجنوب شرق آسيا والتي تتشابه ظروفها مع مصر.

ويوضح الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية.

جدول (٨) قيمة التبادل التجاري بين مصر والدول العربية عام ٢٠٠٤

(\*) القيمة بالآلاف جنيه

الدول	صادرات (**)	واردات	الميزان التجاري
سوريا	١٢٢١٤٣٠	٦٢٩١٩١	٥٩٢٢٣٩
الأردن	٩٧٥٢٤٣	١٧٤٦١٤	٨٠٠٦٢٩
الجزائر	٥٧٢٥٨١	٣٢١٣٤٨٧	٢٧٤٠٩٠٦-
العراق	٣٢٨٢١٣	٤٦٩٧	٣٢٣٥١٦
السعودية	١٣٧١٦٦٩	٣٠٨٥٠٦٣	١٧١٣٣٩٤-
السودان	٦١٥٤٢٦	٤٣٦٧٠٣	١٧٨٧٢٣
اليمن	٣٩٩١٠٤	٤١٦٩٣	١٩٧٤١١
تونس	١١٧٥٢٩	٤٢٢٥٥	٧٥٢٧٤
فلسطين	١٣١١٤٩	١٩	١٣١١٣٠
لبنان	١٢٥١٩٨	١٩٤١٩١	١٠٦٥٠٠٧
ليبيا	٤٤٠٣٧٣	٢٧٤٠٦٢	١٦٦٣١١
المغرب	٢٦٤٥٤٣	٤٩٨٢١	٢١٤٧٢٢
الكويت	١٤٧٨٢٣	٢٢٩١١٥	٨١٢٩٢-
البحرين	١٨٨٢٢	١٠٣٥٤	٦٤٦٨
الإمارات	٧٨٠٢٩٣	٤٧٥٦٧٩	٣٠٤٦١٤
قطر	٥٤٧٢٥	٥٣٨٢٢	٩٠٣
عمان	٣٤٦٣٨	٩٢٩٤	٢٥٣٤٤
الصومال	٢٧٦١	٥٩٠٢	٣١٤١-
موريتانيا	٤١٨٩٣	٤٠١٠٧	١٧٨٦
جيبوتي	٥٠٨٢٤	٦١٠٢	٤٤٧٢٢
جزر القمر	١٠٢٢	-	١٠٢٢
الإجمالي	٨٦٦٩٢٥٩	٩٠٧٨١٧١	٤٠٨٩١٢-

(\*) Ministry of Foreign Trade & Industry: Trade Exchange between A.R.E and Arab Countries 2004, Cairo 2005, p.1

(\*\*) الصادرات لا تشمل المعاد تصديره.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٦) ارتفاع قيمة الصادرات إلى مجموعة الدول العربية عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٩,٥% بالمقارنة بعام ٢٠٠٣، وتمثل قيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية نحو ١٥,٨% من إجمالي قيمة الصادرات إلى هذه المجموعة، تليها الجمهورية اللبنانية بنسبة ١٤,٥%، ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة ١٤,١%، وتليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ١١,٢%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٩%. كما يتضح من الجدول أن الميزان التجاري المصرى يحقق عجزاً مع مجموعة الدول العربية يصل إلى ما يقرب من ٤٠٩ مليون جنيه وذلك عام ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة إلى تراجع ترتيب مصر كقوة تصديرية بين الدول العربية، فبينما احتلت مصر المركز الرابع كقوة تصديرية عربية بعد ثلاث دول نفطية هى الكويت والعراق والسعودية على الترتيب عام ١٩٦٠ أصبحت الآن تحتل المركز الثالث عشر بين القوى التصديرية العربية خلف كل الدول العربية المصدرة للنفط مضافاً إليها المغرب وتونس وسوريا. ولا يأتي خلف مصر سوى السودان وجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والصومال ولبنان واليمن.<sup>(١)</sup>

### آسيا غير العربية:

وتحتل المركز الثالث من حيث حجم الصادرات المصرية بعد كل من دول غرب أوروبا والدول العربية، وقد بلغ إجمالي الصادرات المصرية إليها ما قيمته نحو ٦٩٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤ أى نحو ١٤,٥% من إجمالي الصادرات المصرية. وأهم الدول الآسيوية التى تستقبل الصادرات المصرية هى الهند وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين وباكستان، حيث بلغ إجمالي ما استقبلته أسواق هذه الدول من الصادرات المصرية نحو ٥٥٦٨ مليون جنيه أى نحو ٨٠,٦% من إجمالي الصادرات التى تستقبلها الدول الآسيوية غير العربية عام ٢٠٠٤.

ويأتي البترول والمنتجات البترولية والألومنيوم والقضبان والعيدان من الحديد والصلب والمصنوعات الخزفية على رأس السلع التى تصدرها مصر إلى مجموعة الدول الآسيوية غير العربية.

<sup>١</sup> مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، ص ١٣.

**أمريكا الشمالية:**

وتأتى فى المركز الخامس من حيث حجم الصادرات المصرية حيث بلغ إجمالى الصادرات المصرية إليها ما قيمته ٣٩٧٣ مليون جنيه أى ما يوازى ٨,٣% من إجمالى الصادرات المصرية عام ٢٠٠٤، وتعد الولايات المتحدة هى أهم دول أمريكا الشمالية على الإطلاق بل وأكثر دول العالم أهمية بالنسبة لحجم التبادل التجارى مع مصر حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إليها ما قيمته ٣٦٤٦ مليون جنيه أى ما يوازى ٩١,٨% من إجمالى قيمة الصادرات التى تستقبلها أمريكا الشمالية وتمثل نحو ٧,٦% من إجمالى الصادرات المصرية الكنية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ورغم البعد النسبى والتقدم التكنولوجى إلا أن الصادرات المصرية فى تطور مستمر، مما يعنى حاجة الأسواق الأمريكية إلى أنواع معينة من المنتجات، كما أن زيادة الصادرات إلى الولايات المتحدة يعنى حالة انكشاف غير عادية للصادرات المصرية تستدعى الانتباه.

ومازالت مصر تحتل مركزاً متأخراً فى قائمة الدول المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتتركز هذه الصادرات فى عدد قليل من السلع يأتى البترول فى مقدمتها، ومن متابعة تطور حجم التجارة بين البلدين يلاحظ أن هناك اختلالاً فى الميزان التجارى لمصر مع الولايات المتحدة.

**شرق أوروبا:**

وتأتى فى المركز السادس من حيث حجم الصادرات المصرية والتي بلغت قيمتها نحو ٣٣٢٢ مليون جنيه أى ما يوازى ٧% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، وأهم دول شرق أوروبا التى تستهلك المنتجات المصرية هى تركيا واليونان وقبرص حيث بلغ إجمالى ما استقبلته أسواقها من الصادرات المصرية نحو ٢٤١٠ مليون جنيه أى ما يوازى ٧٥,٥% من إجمالى الصادرات التى تستقبلها أسواق دول شرق أوروبا مجتمعة عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع أسواق أوروبا الشرقية أمام المنتجات المصرية تراجع العلاقات مع دول الكتلة الشرقية وما صاحبها من ظروف اقتصادية، فضلاً عن التقارب التركى الإسرائيلى واستيراد تركيا ما تحتاجه من إسرائيل.

**أفريقيا غير العربية:**

وقد احتلت المركز الثامن بين أسواق الصادرات المصرية حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية التى استقبلتها أسواقها نحو ٩٩٤ مليون جنيه أى ما يوازى

٢,١% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤. وكان من المتوقع بحكم موقع مصر الجغرافى فى شمال شرق القارة الأفريقية أن تزداد صادرات مصر إلى الدول الأفريقية، ويرجع السبب فى تراجع الأسواق الأفريقية أمام الصادرات المصرية عدم اهتمام مصر بهذه الأسواق هذا من ناحية ومنافسة بعض السلع الأجنبية للسلع المصرية، ويمكن أن تلقى العديد من السلع المصرية بالأسواق الأفريقية رواجاً كبيراً فى هذه الأسواق الواسعة والتي يمكن أن تسوق بأسعار معتدلة نسبياً نتيجة لانخفاض نفقات النقل بحكم القرب الجغرافى وخاصة أن القارة تعد من الأسواق الرئيسية والمستهلكة للمنتجات الغذائية بصفة خاصة والتي تنتج مصر العديد منها، لذا يكون الأرز والبصل والثوم والفول والمعلبات المختلفة والسجائر والبسكويت أهم السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأفريقية.<sup>(١)</sup>

وفى ظل تبادل السلطة واتفاق شمال وجنوب السودان وحل مشكلة جنوب السودان يمكن أن تلقى السلع المصرية أسواقاً رائجة عبر السودان التي تعتبر بوابة مصر لعبور القارة الأفريقية وأهم الدول الأفريقية التي تستقبل أسواقها المنتجات المصرية هي كينيا ونيجيريا وغانا وجنوب أفريقيا حيث بلغ إجمالي ما استقبلته أسواقها نحو ٥٩٨ مليون جنيه أى ما يوازي ٦٠,٢% من جملة الصادرات التي تتجه إلى الدول الأفريقية غير العربية عام ٢٠٠٤.

#### أمريكا الجنوبية:

وقد جاءت فى المركز التاسع بين مناطق العالم التي تتجه إليها الصادرات المصرية حيث اتجه إليها ما قيمته ١١٤ مليون جنيه أى ما يوازي ٠,٢% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤. ويلاحظ تواضع حجم الصادرات المصرية فى أمريكا الجنوبية، ويرجع السبب فى ذلك إلى بعدها الجغرافى وللمنافسة التي تلقاها الصادرات المصرية من الدول الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأهم دول أمريكا الجنوبية التي تستقبل أسواقها المنتجات المصرية هي البرازيل والأرجنتين حيث بلغت قيمة الصادرات إلى كليهما نحو ١٠٢ مليون جنيه أى ما يوازي ٨٩,٥% من جملة الصادرات المصرية الموجهة إلى دول أمريكا الجنوبية عام ٢٠٠٤.

<sup>١</sup> محمد خميس ازوكة: اتجاهات التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨

## الأوقيانوسية:

وتحتل المركز العاشر بين مناطق العالم التي تستقبل الصادرات المصرية حيث بلغ حجم الصادرات المصرية إليها نحو ١٠٩ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٢% من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع الأوقيانوسية فى تجارتها مع مصر لموقعها الجغرافى المتطرف وللمنافسة التى تلقاها الصادرات المصرية من الدول الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فضلاً عن غزو المنتجات الصينية فى الفترة الأخيرة لأسواقها.

## أمريكا الوسطى:

واحتلت المركز الحادى عشر والأخير بين أسواق الصادرات المصرية حيث بلغ حجم الصادرات المصرية إليها نحو ١٠٢ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٢% من جملة الصادرات المصرية إلى العالم الخارجى عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى تراجع الصادرات المصرية إليها لبعدها عن الأسواق المصرية هذا من ناحية، فضلاً عن سيطرة المنتجات الأمريكية على أسواقها ومنافسة المنتجات المصرية.

من خلال العرض السابق للتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية ينبغى الإشارة إلى أن الصادرات المصرية تتعرض لحركة انكشاف وهذا الانكشاف يأتى من تركيزها على عدد محدود من الدول هذا من ناحية، وهو ما يبين أن التوجيئه الجغرافى للصادرات لهذه المناطق فى حاجة إلى إعادة نظر، حيث أن هذه الدول تستطيع فى أى لحظة الاستغناء عن وارداتها من مصر ولن تخسر شيئاً، ويتعين على المصدر المصرى أن يتحرى العوامل الخارجية التى تؤثر على الطلب على سلعة فى مناطق بيعه.

ومن الملاحظ فى التوجه الجغرافى للصادرات المصرية وجود ثلاثة اتجاهات<sup>(١)</sup>:-

١- اتجاه تنامى الصادرات المصرية لأسواق الدول الصناعية الغربية بعد تبنى سياسة الانفتاح الإقتصادى وهذا كما يتضح من الجدول رقم (٧) فبعد أن كان نصيب هذه المجموعة فى الصادرات المصرية ٢٠% فى السبعينيات صعد إلى ٥٥% فى عام ١٩٩٧، وظل الاتجاه الأوروبى يحتل رأس القائمة بأكثر من ٤٠%.

<sup>١</sup> راجى أسعد، ملك رشدى: الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، دراسات التنمية، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٢٥.

- ٢- تراجع نصيب الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي والتي كان نصيبها في ١٩٧٠ نحو ٥١% من الصادرات المصرية وتراجع نصيبها الآن إلى نحو ٦% لسبب تراجع العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والظروف الاقتصادية.
- ٣- تنامي نصيب بلدان الشرق الأوسط من أقل من ٥% في عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٩% في عام ١٩٩٧.

### (ب) التوزيع الجغرافي للواردات المصرية:

تؤدي الواردات دوراً بارزاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، خاصة على المدى المتوسط والقصير، وذلك لقدرتها على الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني من السلع الاستثمارية والاستهلاكية. وغالباً ما تعتمد البلدان النامية اعتماداً ملحوظاً على الواردات لتغطية متطلباتها، وذلك بسبب محدودية القدرة الإنتاجية والاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو سلع محدودة<sup>(١)</sup> وتعتبر مصر خير مثال في التعبير عن واقع البلدان النامية والمتأمل لحجم الواردات المصرية نجدتها تزداد وبشكل كبير ويختلف توزيعها الجغرافي بين فترة وأخرى، ولكن من الملاحظ أيضاً أن هذه الواردات تتركز في مجموعة الدول الصناعية مع اتحاده متمم للدول النامية، ويعكس هذا التركيز وضع مصر في التقسيم الدولي للعمل كدولة مصدرة للمواد الأولية أساساً مستوردة للسلع الصناعية<sup>(٢)</sup>، ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للواردات المصرية:

جدول رقم (٩) التوزيع الجغرافي للواردات المصرية حسب التكتلات الجغرافية خلال عام ٢٠٠٤ (بالمليون جنيه)

الرتب	%	القيمة	الدول / التكتلات الجغرافية
٤	١١,٣٩	٩٠٧٨	الدول العربية
٥	١١,١٩	٨٩١٩	شرق أوروبا
١	٢٢,٤١	٢١٨٤٩	غرب أوروبا
٢	١٧,١٣	١٣٦٥٥	آسيا (عدا الدول العربية)
٩	٠,٨١	٦٨١	أفريقيا (عدا الدول العربية)
٦	١١,١٠	٨٨٥٤	أمريكا الشمالية
١١	٠,٠٣	٢١	أمريكا الوسطى
٧	٦,١٢	٤٨٨٠	أمريكا الجنوبية
٨	٣,٠٨	٢٤٥٣	الأوقيانوسية
٣	١١,٤٠	٩٠٨٨	هيئة الاستثمار (مناطق حرة)
١٠	٠,٣٠	٢٣٨	مناطق أخرى
-	١٠٠	٧٩٧١٦	الإجمالي

<sup>(١)</sup> الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص ص (ض-ط).

<sup>١</sup> محمد إبراهيم الشيخ: مرجع سبق ذكره، ص ٦٥

<sup>٢</sup> منحت أيوب: مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.

يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٦) أنه يمكن تقسيم الجهات التي تستورد منها مصر حاجاتها إلى المناطق الآتية:-  
**غرب أوروبا:**

تعتبر منطقة غرب أوروبا من أهم مناطق العالم التي تستورد منها مصر حيث حققت المركز الأول بين التكتلات الجغرافية الموردة لمصر، حيث بلغ إجمالي وارداتها لمصر نحو ٢١٨٤٩ مليون جنيه أى ما يوازي أكثر من ربع الصادرات المصرية (٢٧,٤) وذلك عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب فى ذلك إلى حاجة مصر إلى العديد من السلع سواء كانت سلعا استهلاكية معمرة أو غير معمرة أو سلعا استثمارية أو وسيط والتي تقوم معظم دول غرب أوروبا الصناعية بإنتاجها. وأهم دول غرب أوروبا والتي تستقبل مصر وارداتها منها هى ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة وهولندا، حيث بلغت قيمة الواردات المصرية فيها بنحو ١٦٤٨٩ مليون جنيه أى ما يوازي ٧٥,٥% من إجمالي الواردات من منطقة غرب أوروبا، ونحو ٢٠,٧% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجى.

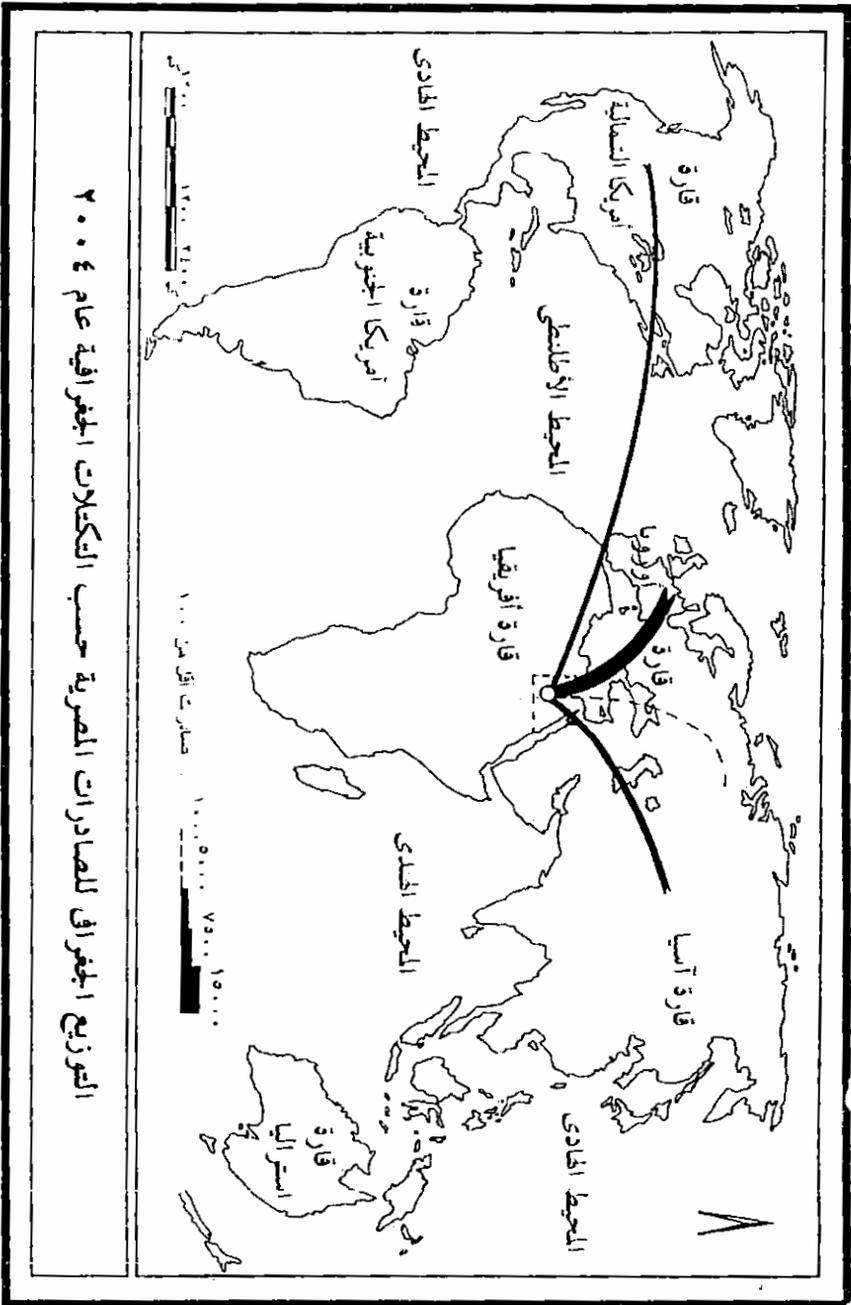
#### آسيا:

وتأتى فى المركز الثانى من حيث حجم الواردات المصرية حيث بلغ إجمالي الواردات المصرية فيها بنحو ١٣٦٥٥ مليون جنيه أى نحو ١٧,١% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤ وأهم الدول الآسيوية الموردة لمصر هى الصين الشعبية واليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية، حيث بلغ إجمالي وارداتها لمصر نحو ٩٢٩٠ مليون جنيه، أى ما يوازي ٦٠% من إجمالي الواردات المصرية إلى السوق المصرية عام ٢٠٠٤.

ويرجع السبب فى زيادة واردات مصر من الدول الآسيوية إلى جودة المنتجات الآسيوية لحد ما ثم رخص أسعارها التي تناسب أذواق المستهلكين فى مصر وخاصة محدودى الدخل.

#### الدول العربية:

وجاءت فى المركز الرابع من حيث حجم وارداتها إلى مصر، حيث بلغ إجمالي الواردات المصرية من الدول العربية نحو ٩٠٧٨ مليون جنيه أى ما يوازي ١١,٤% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجى وذلك عام ٢٠٠٤.



وأهم الدول التي تتعامل معها مصر بالنسبة للواردات هي الجزائر والمملكة العربية السعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة، حيث بلغ إجمالي واردات مصر من الدول العربية تفوق صادراتها، كما أن الميزان التجاري المصري مع الدول العربية يحقق عجزاً بلغ ما يقرب من ٤٠٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤.

**شرق أوروبا:**

وقد جاءت في المركز الخامس بين مناطق العالم التي تستقبل مصر وارداتها منها، حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات المصرية منها نحو ٨٩١٩ مليون جنيه أي ما يوازي ١١,٢% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي.

وأهم دول شرق أوروبا المتأثرة بالواردات المصرية هي روسيا الاتحادية وأوكرانيا وتركيا ورومانيا، حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات المصرية من هذه الدول نحو ٦٥٣٠ مليون جنيه أي ما يوازي ٧٣,٢% من إجمالي واردات هذه المنطقة إلى مصر عام ٢٠٠٤.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارة مصر الخارجية مع دول شرق أوروبا قد تأثرت بالتوجه السياسي، فقد اتجهت مع استقلال مصر وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نحو هذه الدول أي دول الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي، وما لبثت أن هبطت نتيجة إتباع مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي وما تبعها من انفتاح مصر على العالم الخارجي وخاصة الغرب، مما أدى إلى تدهور العلاقات التجارية مع دول الكتلة الشرقية، ومع تحسن العلاقات المصرية مع دول هذه الكتلة في منتصف الثمانينيات بدأت العلاقات التجارية تزداد مع دول شرق أوروبا.

### أمريكا الشمالية:

واحتلت المركز السادس بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ حجم الواردات المصرية منها نحو ٨٨٥٤ مليون جنيه أي ما يوازي ١١,١% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي عام ٢٠٠٤.

وأهم دول أمريكا الجنوبية التي تتعامل معها مصر بالنسبة للواردات هي البرازيل والأرجنتين حيث بلغت واردات مصر منها نحو ٤٥٦١ مليون جنيه أي ما يوازي ٩٣,٥% من إجمالي واردات مصر من أمريكا الجنوبية، ونحو ٥,٧% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي.

ويرجع تدهور واردات مصر من أمريكا الجنوبية إلى موقعها الجغرافي المتطرف رغم أن القرب الجغرافي لا تأثير له على تجارة مصر الخارجية، إلا أنه يعد عنصراً مؤثراً على تكاليف النقل ومن ثم تكلفة السلعة النهائية.

**الأوقيانوسية:**

وقد جاءت في المركز الثامن بين أسواق الواردات المصرية حيث بلغ إجمالي قيمة وارداتها إلى مصر نحو ٢٤٥٣ مليون جنيه أى ما يوازى ٣,١% من إجمالي الواردات التى تستقبلها الأسواق المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤. وتعد استراليا ونيوزيلندا هي أهم الدول الأوقيانوسية الموردة لمصر حيث بلغت وارداتها إلى مصر بما قيمته ٢٤٤٩ مليون جنيه أى نحو ٩٩,٨% من واردات الأوقيانوسية الى مصر عام ٢٠٠٤.

ويلاحظ تبنى نسبة تجارة الواردات المصرية من دول الأوقيانوسية نظرا لموقعها الجغرافى المتطرف فى نصف الكرة الجنوبى، لذا تقتصر الوارد منها على سلع استراتيجية ملحة تحتاج إليها الأسواق المصرية وخاصة السلع الغذائية كالقمح ودقيقه والذرة واللحوم.

**أفريقيا غير العربية:**

وقد جاءت فى المركز التاسع بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ إجمالي قيمة وارداتها إلى مصر نحو ٦٨١ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٩% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجى عام ٢٠٠٤.

ورغم القرب الجغرافى وزيادة مصر السياسية للقارة إلا أن القارة لا تمثل مصدراً رئيسياً للواردات المصرية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود خطوط طرق نقل ومواصلات جيدة تربط مصر بدول القارة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن معظم الدول الأفريقية دول نامية شأنها فى ذلك شأن مصر ولا تنتج السلع التى تحتاج إليها الأسواق المصرية وخاصة الآلات ومنتجات الحديد والصلب المختلفة والقمح ودقيقه.

وتصدرت كل من زامبيا ومالاوى وجمهورية جنوب أفريقيا القارة الأفريقية من حيث وارداتها إلى الأسواق المصرية، حيث أسهمت هذه الدول بما قيمته ٤٧١ مليون جنيه أى نحو ٦٩,٢% من إجمالي الواردات المصرية من القارة وذلك عام ٢٠٠٤.

**أمريكا الوسطى:**

احتلت المركز الحادى عشر والأخير بين أسواق الواردات المصرية، حيث بلغ إجمالي وارداتها إلى مصر بنحو ٢١ مليون جنيه أى ما يوازى ٠,٠٣% من إجمالي الواردات المصرية من العالم الجديد وذلك عام ٢٠٠٤.

وتأتى جواتيمالا على رأس دول أمريكا الوسطى الموردة إلى مصر حيث بلغ إجمالي قيمة وارداتها إلى مصر ما قيمته ٥ مليون جنيه أى نحو ٢٣,٨% من إجمالي واردات دول أمريكا الوسطى إلى مصر.

### سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية

اتفاقية الجات GATT أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade هى معاهدة متعددة الأطراف تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهتمة بالتجارة الدولية، وقد أبرمت هذه المعاهدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بتوقيع نحو ٢٣ دولة فى جنيف بسويسرا فى عام ١٩٤٧ - ليبدأ سريانها فى أول يناير سنة ١٩٤٨<sup>(١)</sup>.

وتهدف اتفاقية الجات إلى زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية، ورفع مستوى الدخل القومى الحقيقى، والاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية، والعمل على رفع مستوى المعيشة، وتشجيع حركة رؤوس الأموال، وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية، وإنتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية. وقد بلغ عدد الدول المشتركة فى اتفاقية الجات نحو ١١٧ دولة، وإن كان هذا العدد قابلاً للزيادة نظراً لمحاولات بعض الدول الانضمام إلى هذه الاتفاقية. والجدير بالذكر أن مصر قد انضمت إلى اتفاقية الجات فى عام ١٩٧٠.

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر للاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروغواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وجداول تعهدات مصر فى مجال السلع والخدمات. وقد تضمنت الاتفاقات المشار إليها العديد من الاتفاقيات الهامة منها:-

□ اتفاق للتجارة المتعلقة بمعايير الاستثمار:-

Trade Related Investment Measures (TRIMS).

□ الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات:-

General Agreement on Trade in Services (GATS ز)

□ اتفاق للجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:-

Trade Related Intellectual property Rights (TRIPS).

<sup>١</sup> اتحاد الصناعات المصرية، إدارة البحوث والدراسات: التقرير السنوى ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٥، ص ٥٣.

فضلا عن الكثير من الاتفاقيات التي تغطي الجوانب الاقتصادية في العالم<sup>(١)</sup> والتي منها اتفاقات تدابير الصحة الحيوانية والصحة النباتية وقواعد المنشأ وغيرها من الاتفاقيات، وقد انضمت مصر لهذه الاتفاقيات من موقع التبعية وليس من موقع المنافسة، وانضمت مصر إلى:-

منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO) والتي نشأت عام ١٩٩٤، وتتولى هذه المنظمة أربع وظائف رئيسية هي: الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة أوروحواي وأي اتفاقات يتفق عليها مستقبلاً، وأن تعمل كمحفل أو جهاز للتفاوض بين الدول الأعضاء حول الأمور التي تغطيها الاتفاقيات وأي قضايا جديدة تدخل تحت ولايتها ويتفق على إجراء مفاوضات حولها وتسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة دورياً، وهذه الاختصاصات كما هو واضح تنتقص من حقوق السيادة الاقتصادية للدول خاصة النامية، ومن بينها مصر، وذلك لخضوع المنظمة كغيرها من منظمات العولمة لسياسات القوى الكبرى خاصة القطب الأمريكي.<sup>(٢)</sup>

وقد تعرضت اتفاقية الجات الأخيرة للعديد من المناقشات، فقد ذهب البعض إلى القول بأن الاتفاقية الجديدة هي في الأساس لصالح الدول الصناعية المتقدمة التي يتوقع أن ترتفع مكاسبها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً، في حين أن الدول النامية ستحقق خسائر تتفاوت من منطقة إلى أخرى، بينما يرى البعض الآخر أن اتفاق الجات الأخير يمكن أن يحقق مكاسب صافية للدول النامية وللدول المتقدمة في آن واحد، نظراً لما سوف تحدثه الاتفاقية من آثار توسعية في التجارة العالمية ومن ثم انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة وإخراجها من حالة الركود الحالية، ومن ثم زيادة طلبها على صادرات الدول النامية.

ويمكن رصد بعض الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاق الجات الأخير على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة وذلك من خلال استعراض دراسة بنك مصر، وأهم هذه الآثار هي<sup>(٣)</sup>:-

<sup>١</sup> Leichenko, R., Export, Employment and production, Economic Geography, V.76, No.4., pp 303-326

<sup>٢</sup> مدحت أيوب: قصايا في الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٦-٩٧.

<sup>٣</sup> يمكن الاطلاع على مزيد من هذه الآثار في: أهنك مصر: النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الثاني، القاهرة ١٩٩٣ ب- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصرف قطر المركزي، الدوحة ١٩٩٦، ص ص ١٨١-١٨٢

**الآثار الإيجابية لاتفاقية الجات:**

- ١- انعكاس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية ومن بينها مصر، حيث يمكن القول بصفة عامة أن تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية ستؤدي إلى زيادة حجم وحركة التبادل الدولي ومن ثم زيادة وانتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم بلدان العالم ولا سيما في الدول الصناعية المتقدمة التي تعاني في الوقت الراهن من كساد وركود حاد. حيث تشير التقديرات الأولية إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية التي ستنشأ عن تنفيذ هذه الاتفاقية. فإذا ما صحت هذه التقديرات فإن هذا معناه تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد والتي تعاني منها منذ بداية التسعينيات مما يعود بالخير على البلاد النامية ومن بينها مصر، ذلك أنه من المعروف أن مستوى النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات الدول النامية، فكلما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية.
- ٢- زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية ومن بينها مصر إلى أسواق الدول المتقدمة، حيث انطوت الاتفاقية الأخيرة على عدد من الإجراءات سوف تتيح إمكانية أكبر نسبياً لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية واضحة في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة تدريجياً، مثل الإلغاء التدريجي للدعم المتقدم من الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين، والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة.
- ٣- انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية ومن بينها مصر، حيث اشتملت الاتفاقية الأخيرة على بعض البنود التي ستعمل على انتعاش الإنتاج المحلي حيث يعمل تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض أعباء وتكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئ عن التكلفة ومن ثم استقرار المستوى العام للأسعار، وكذلك زيادة الإنتاج في تلك الدول.
- ٤- قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثراً إيجابياً على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم

- باستيرادها من الدول المتقدمة وعلى الأخص الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجياً يؤدي إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محلياً، وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية ومن بينها مصر على إنتاجها.
- ٥- كما أن تحرير التجارة في الخدمات سيتيح للدول النامية ومن بينها مصر إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجالات عديدة مثل خدمات المكاتب الاستشارية، ذلك أن انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية ستؤدي بالمكاتب الاستشارية العالمية إلى الاستعانة بهم وتدريبهم وإجلالهم محل الأجانب في إدارة تلك المكاتب.
- ٦- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، مما لا شك فيه أن اتفاقية الجات الأخيرة ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين دول العالم وما تؤدي إليه من ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. فعادة ما يؤدي العمل في ظروف تنافسية إلى زيادة الكفاءة وهذا على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلي والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يترتب عليه بالضرورة اضطرار الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقاً لتوجيهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.<sup>(١)</sup>

### الآثار السلبية لاتفاقيات الجات:

- ١- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء في الدول النامية ومن بينها مصر، وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم المحلية - وبالنظر إلى كون مصر دولة مستوردة صافية للغذاء خاصة القمح والزيوت الغذائية ومنتجات الألبان، فمن المتوقع أن تؤدي التزامات الدول المصدرة بخفض الدعم الزراعي إلى ارتفاع أسعار الواردات المصرية من السلع الزراعية، والجدير بالذكر أن مصر تحصل من الولايات المتحدة على حوالي ٢ مليون طن قمح بأسعار مدعومة في إطار البرنامج الأمريكي لدعم الصادرات

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ١٨٧.

الزراعية بمتوسط دعم حوالى ٣٠ دولار للطن، وقد التزمت الولايات المتحدة بخفض الدعم المقدم للقمح بنسبة ٦١% يليها كندا بنسبة ٤٧% من الاتحاد الأوروبى بنسبة ١٧%<sup>(١)</sup>.

٢- صعوبة تصدى الدول النامية ومن بينها مصر لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وبجودة أفضل، مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذى قد يساهم فى حدوث أو زيادة معدلات البطالة.

٣- ومن الصناعات التى ستتأثر كثيراً بتطبيق اتفاقيات الجات صناعة الأدوية، والسلبيات التى تتعرض لها مصر من جراء هذه الاتفاقيات أكثر من إيجابياتها حيث أنها تؤكد أهمية فتح الأسواق وإزالة الحواجز مما يترتب عليه عدم حماية المنتج المحلى، وإن يكون دخول الدواء إلى الأسواق متاحاً للمنتجات الدوائية المطابقة للمواصفات العالمية، وتكون المنافسة مفتوحة للجميع، وتحظر الاتفاقيات السياسات التفضيلية وكذلك تقليد أو إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة إلا بعد مضى عشرين عاماً تطبيقاً لمبدأ حقوق الملكية الفكرية سواء فى شكل إنتاج مواد خام أو مستحضرات دوائية جديدة أو معدلة لتطبيق طرق تصنيع أكثر تقدماً أو اختراع تقنية جديدة عالية، ويتم هذا فى غياب وجود اسنراتيجة علمية وعملية دوائية على المستوى الوطنى أو القومى، تعتمد على الاهتمام المشترك بدعم وتطوير البحوث الدوائية وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة فى صناعة الدواء وربط مراكز البحث العلمى بمراكز الإنتاج، واستغلال الطاقات الطبيعية المنتشرة فى البلدان العربية، أو تفعيل إقامة سوق مشتركة عربية للتصدير للسلبيات التى ستتعرض لها المنطقة العربية فى مجال الأدوية.

٤- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع دول الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً الأمر الذى قد يؤدى إلى آثار سلبية عليها، وخاصة فيما يتعلق بقدرتها على تصريف هذه المنتجات فى بيئة عالمية أكثر تنافسية.

<sup>١</sup>Saad, Z.N., poverty in Egypt, Human needs and Institutional capacities, Lexington Books, London, p.262.

٥- تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

٦- حيث يؤدي إلغاء نظام الحصص في إطار اتفاقيات الجات خاصة بالنسبة لمجموعة المنسوجات إلى تأثير سلبي على الصناعة المصرية لاحتدام المنافسة بين مصر التي تدخل ضمن صغار المصدرين ودول نامية أخرى كإندونيسيا وباكستان وأندونيسيا التي يفوق إنتاج وحجم صادرات أي منها نصيب مصر من التجارة في هذا القطاع، علماً بأن الصادرات المصرية لدول الاتحاد الأوروبي كانت دون الحصص المسموح بها، وهذا يؤدي في النهاية إلى الحد من صادرات الدول غير القادرة على المنافسة الدولية ومنها مصر والتي كانت الحصص الممنوحة لها في أسواق الدول المتقدمة بمثابة ضمان حد أدنى من التصدير لها حتى وإن لم تكن قادرة على استيفائها بالكامل.

٧- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة في الدول النامية أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، مما يؤدي إلى زيادة الضرائب وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الدول المتقدمة في مجال تجارة النقل والاتصالات والخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

٨- كما أن السياسات الزراعية التي تتبعها كثير من الدول المتقدمة ومنها السياسة الزراعية المشتركة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تضع العديد من القيود والاشتراطات التي تمثل عائقاً أمام تنمية الصادرات المصرية التي تواجه ما يمكن تسميته بالحماية الجديدة والتي تتضمن تحايلاً على تطبيق مبادئ النفاذ للأسواق وتحرير التجارة، ومن المتوقع أن نتيجة التخلص من إجراءات حماية الزراعة في البلدان المتقدمة أن يحدث انخفاض في معروض السلع الزراعية مما يرفع سعرها في الأسواق العالمية، والسلع المرشحة أكثر لهذا الارتفاع هي الألبان واللحوم والقمح، بينما سلع الدول النامية كالأرز والسكر لن يكون لها هذا الخطر من الارتفاع، والاتجاه إجمالاً أن الدول المستوردة الصافية للغذاء ستكون هي الخاسرة في نظام الاقتصاد العالمي المحرر، مما ينعكس في

عجز موازين المدفوعات والموازنات العامة بسبب ضعف مرونة الطلب السعرية على هذه السلع.

٩- تدين الجات استخدام إعانات التصدير وتطالب الدول الأعضاء بالكف عن تقديم أى شكل من أشكال إعانات التصدير سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لأى منتج<sup>(١)</sup> أما بالنسبة لتصدير المواد الأولية فالأصل أن تتفادى الدول منح إعانات تصدير لكنه فى حالة اللجوء إليها يجب ألا يترتب عليها الحصول على نصيب غير عادل من التجارة الدولية لهذا المنتج.

إلا أنه يحد من تلك الآثار السلبية على الدول النامية ما أوجدته الاتفاقية من تدابير لحماية الدول النامية وعلى الأخص الدول الصغيرة التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار وتتنمى مصر إلى هذا النوع من الدول، ومن أهم تلك التدابير<sup>(٢)</sup>:-

- إمكانية الحصول على تعويض عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين والذى سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التى تستوردها من الدول المتقدمة، فى شكل منح غذائية أو قروض ميسرة.
- استمرار وجود الحصص الكمية على صادرات المنسوجات والملابس للدول النامية إلى الدول المتقدمة سيتيح للدول الصغيرة إمكانية أكبر فى نمو حصصها التصديرية من هذه المنتجات بالمقارنة بالدول النامية الأخرى مثل كوريا والبرازيل أو بالدول الأقل نمواً مثل الفلبين.
- تعطى الاتفاقية الأخيرة للدول الصغيرة فترة أكبر فى تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالاتفاقية من تخفيف الحواجز الكمية وغير الكمية وبالتالي إمكانية أكبر فى التكيف مع الأوضاع الجديدة وتعديل هيكلها الإنتاجية بالمقارنة بالدول الأخرى، فهى تعطى للدول الصغيرة فترة تزيد على خمس سنوات وتصل إلى عشر سنوات فى سبيل تنفيذ التزاماتها، وبالتالي يمكنها دعم منتجاتها التصديرية وعدم فرض إجراءات منح الإغراق فى وجه منتجاتها التصديرية إلى الدول المتقدمة، وعدم الالتزام بحدود الرسوم الجمركية على وارداتها من الدول الأخرى خلال فترة أكبر.

<sup>١</sup> Balassa, B., & Sharpaston, M., Export subsidies by Developing countries Issues of policy, world Bank Staff working papers, No.238, Washington D.C 1976, pp. 2-3

<sup>٢</sup> بنك مصر: النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

ومن الاتفاقيات التجارية والتي يمكن أن تؤثر على تجارة مصر الخارجية تلك الاتفاقية التي وقع عليها مسئولون على مستوى عال من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup> وهذه الاتفاقية التجارية تسمح للمنتجات الإسرائيلية المصرية بدخول السوق الأمريكية دون رسوم، في خطوة أخرى نحو اتفاق تجارة أوسع في الشرق الأوسط.

وتتشئ هذه الاتفاقية مناطق صناعية مؤهلة (كوزير) داخل وحول محافظتي القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس. وسيكون بإمكان المنتجات المصنعة هناك دخول السوق الأمريكية دون رسوم طالما أن ١١,٧% على الأقل من المواد الخام مستوردة من إسرائيل.

وقد صيغت الكوزير على غرار برنامج سابق وقعته واشنطن مع الأردن عام ١٩٩٨. وتهدف المناطق الصناعية المؤهلة التي أقرها الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٨ إلى تشجيع اندماج إسرائيل الاقتصادي في العالم العربي. لكن كثيراً من المنتقدين هناك يقولون: أن غرضها الحقيقي هو فرض التعاون التجاري مع إسرائيل على الشعوب العربية الراضة والمخاطبة بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، المعاملة الإسرائيلية السيئة للفلسطينيين.

وأتهم منتقدو الاتفاق الذي وقع في الولايات المتحدة باستخدام التجارة لأهداف سياسية، وحذروا - استناداً إلى التجربة الأردنية - من أن الاتفاقية لن تحقق الفوائد الموعودة للصناعة المصرية.

وقال الممثل التجاري الأمريكي روبرت زوليك في بيان للإعلان عن الاتفاق أن هذا الاتفاق يعد أهم اتفاق اقتصادي بين مصر وإسرائيل في عقدين، إنه نتيجة ملموسة وعملية لخط لرئيس الأمريكي بوش لتشجيع علاقات تجارية أمريكية مع الشرق الأوسط<sup>(٢)</sup>.

وترى واشنطن أن نموذج الكوزير الذي استحدثته في اتفاق التجارة مع الأردن وإسرائيل كان ناجحاً، لأن أكثر من ٣٥ ألف فرصة عمل توفرت داخل المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن خلال السنوات القليلة الماضية، ولكن في مراجعة لحالة هذا البلد في سبتمبر ٢٠٠٤ يقول البنك الدولي: "النمو الاقتصادي الأخير لم يترجم إلى زيادة متساوية في توفير فرص العمل أو تقليل الفقر، وأضاف البنك

<sup>١</sup> وقع الاتفاق وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري رشيد محمد رشيد، ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في احتفال حضره الممثل التجاري الأمريكي روبرت زوليك.

<sup>٢</sup> www.ips-inter press service 2006, pp1-5.

مازالت معدلات البطالة تصل إلى ١٥% والعمل في وظائف أقل من المؤهلات مرتفعة، وتقنين بؤر الفقر المدقع على حالها"

ويتفق كثير من المحللين وجماعات التنمية على أنه بينما أعطى الاتفاق الأخير للولايات المتحدة مع الأردن وإسرائيل إمكانية الحصول على العمالة العربية الرخيصة فإنه فشل في خفض البطالة، ويدفعون بأن الاتفاقية تسبب أيضاً في انتهاكات عمالية واسعة النطاق، بينما عززت شوكة رجال الأعمال التنموية المحلية. وفي بيان على موقعها على الإنترنت أكدت الجماعة المسترية لمناهضة العولمة مجدداً المخاوف الشعبية من أن الاتفاق سيعود بالفائدة فقط على رجال الأعمال المصريين الذي يهيمنون بالقتل على الحكومة، وذكر البيان بأن هذا الاتفاق يسوق باسم مصر وبجحة إصلاح الاقتصاد القومي، ولكن هذا دليل على أن رجال الأعمال اليد العليا في هذا النظام.<sup>(١)</sup>

### سابعا: مستقبل تجارة مصر الخارجية

يعتمد مستقبل تجارة مصر الخارجية في المقام الأول على قضية التصدير والتي تعتبر القضية الأولى والركيزة التي يترتب عليها معدلات النمو، أو معدلات التضخم والبطالة وارتفاع مستوى المعيشة، بالإضافة إلى قوة التأثير السياسي. وتعتبر قضية التصدير الآن مسألة حياة أو موت لأن استمرار جهود التنمية رهن بزيادة القدرة على التصدير لأسواق العالم الخارجي، كما أن السوق المحلية لا تستوعب كل الإنتاج الوطني في البلدان التي تحقق معدلات نمو مرتفعة. وبدون نجاح التصدير تتحسر آفاق التنمية وتقل فرص العمالة، وتضعف الآمال في إحداث تحسن جاد في مستويات حياة الأفراد وتلك هي أخطر التحديات التي تواجه مصر. ومعظم الدول النامية التي أصبحت دولاً ذات وزن دولي يعتقد به هي الدول التي أولت قضية التصدير أهمية قصوى.

وعند تعرضنا لدراسة مستقبل تجارة مصر الخارجية في البداية سوف نتعرض لدراسة أهم المشكلات التي تواجه الصادرات المصرية، ثم نتبعها بدراسة أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وأخيراً سوف نتناول استراتيجيات تنمية الصادرات المصرية.

<sup>١</sup> [www.ips-interpress.com](http://www.ips-interpress.com), op.cit., pp3-4

**(أ) المشكلات التي تعوق نمو الصادرات المصرية:**

تتعرض الصادرات المصرية إلى العديد من المشكلات التي تواجهه عملية الإنتاج والتصدير، مما يعوق أداءها ويضعف كفاءة مؤسساتها الإنتاجية ومن ثم يؤثر سلباً على قطاع التصدير. ولمواجهة هذه المشكلات لابد من تحديدها بشكل دقيق أولاً والتعرف على أسبابها حتى يتم العمل على حلها ثانياً.

وأهم المشكلات التي تعوق تنمية الصادرات المصرية هي:-

١- عدم القدرة على وضع مواصفات قياسية محددة للسلع المصرية، فهذه المشكلة تضعف قدرة مصر التصديرية، حيث أن تطوير مواصفات قياسية محددة للسلع المصرية سواء استهدفت السوق المحلية أم السوق الدولية (سلع للتصدير) يعنى أن كل سلعة تنتج في مصر تكون قابلة للتصدير. إن قصر مواصفات قياسية على السلع المنتجة بهدف التصدير وإهمال السلع المنتجة للسوق المحلية يضر بالصادرات المصرية حيث إن هناك احتمالات كبيرة لتسرب بعض هذه السلع المحلية (المنتجة للسوق المحلية) والتي لا تحمل مواصفات قياسية محددة إلى السوق الخارجية ومن ثم تفقد الصادرات المصرية سمعة طيبة هي في أمس الحاجة للمحافظة عليها وتدعيمها، فعلى سبيل المثال تم تخصيص مساحات من الأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل التي سيتم تصديرها إلى أوروبا، حيث تم مراعاة الاعتبارات البيئية والصحية وتوضع حدود لاستخدام المخصبات والمبيدات والمنشطات الهرمونية بشكل آمن، في حين أنه لا تتوفر الرقابة ذاتها إذا ما تعلق الأمر بإنتاج المحاصيل الزراعية الموجهة للسوق المحلية. في ظل هذه الفارقة بين ما ينتج للتصدير وما ينتج للسوق المحلية فلن يكون مستغرباً أن يستهدف المنتجون السوق المحلية لما يحققونه فيها من أرباح مرتفعة دون أدنى التزام بمواصفات قياسية قد تكون مكلفة إنتاجياً من وجهة نظرهم، ومن ثم يصبح الإقبال على أو استهداف السوق الخارجية أمراً غير مرغوب فيه من قبل المصدرين مما يضعف قدرة مصر التصديرية. كما يصبح التصدير متوقفاً على وجود فائض إنتاجي (أخذاً في الاعتبار ضعف نمو معدلات الإنتاج المصرى) حيث تعطى الأولوية للسوق المحلية.<sup>(١)</sup>

<sup>١</sup> طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية، المؤتمر السنوى الرابع "تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الإقليمية الدولية"، كلية التجارة بينها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بنها ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠٣، ص ٦٥٩.

٢- فرض ضريبة المبيعات أو تعريفات جمركية على المعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج بما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلعة، وفقدانها الميزة التنافسية في السعر وهو أحد الأسباب التي تجعل السلعة المصرية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، ولذلك من الضروري إعادة النظر في موضوع الأثر السلبي لضريبة المبيعات ومحاولة تخفيض التعريفات الجمركية على المعدات الرأسمالية، وزيادة تطوير أنظمة السماح المؤقت والدروبك تشجيعاً للصادرات، حيث يتم سرعة رد الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات السابق تحصيلها على الخامات أو المكونات الداخلية في السلع المصدرة، وتجدر الإشارة إلى أن الضرائب بوجه عام وليست ضريبة المبيعات فقط هي أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه المصدرين بسبب المغالاة في تقدير الأرباح التي يحققونها وإهدار الدفاتر التي يمسونها وعدم ملاءمة نسب الربح التي يحاسبون عليها والمبالغة في تقدير حكم أعمالهم. الأمر الذي أدى إلى مطالبات المصدرين بضرائب قد تفوق قيمة الأرباح المحققة مما ترتب عليه إحجام المصدرين عن زيادة نشاطهم التصديري.

٣- تعدد الجهات المسؤولة عن رقابة الصادرات والواردات في الموانئ المصرية، مما يؤدي إلى تعدد الإجراءات واستغراق الوقت والجهد والمال في إنهاء الإجراءات التصديرية، وبالرغم من أن الدولة اتخذت بعض الإجراءات لتقليص عدد جهات الرقابة على الصادرات، إلا أن الأمر يستلزم المزيد من تبسيط الإجراءات والتي يمكن أن تتم في مواقع الإنتاج.

٤- طول الإجراءات المتعلقة بعمليات التصدير، مما يفضل معه تطبيق نظام الرد المباشر والذي يتم باعتماد قوائم ببعض المنتجات التصديرية تحدد فيها مواصفات الأصناف عند التصدير والمواد المستوردة المستخدمة في تصنيعها ونسبتها وأوزانها، وما يستحق من ضرائب جمركية وضرائب مبيعات عند التصدير بحيث تصرف المبالغ المستحقة عند تقديم الطلب المستوفى للمستندات.

٥- ارتفاع تكاليف خدمات النقل البحري بالموانئ المصرية عن مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلعة المصدرة وبالتالي عدم قدرتها على

المنافسة الخارجية، مما يستلزم تطوير وتحسين خدمات النقل البحري بما يؤدي إلى تخفيض تكاليفها<sup>(١)</sup>

٦- عدم وجود فائض في الإنتاج للتصدير وخاصة في السلع الزراعية نتيجة للزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي، وهو ما يثير المفاضلة بين سياسة "تصدير الفائض" أو "الإنتاج من أجل التصدير" وقد ظهر ذلك في إضعاف مركز مصر التنافسي في صادراتها من القطن طويل التيلة الممتاز، وأسفر عن فقد العديد من الأسواق الخارجية نتيجة تدهور المحصول من جهة، وزيادة استهلاك المغازل المحلية من جهة أخرى، كذلك يجب تحديد استراتيجيتنا القادمة من خلال المفاضلة بين "استراتيجية الإنتاج للتصدير" أو "استراتيجية الإحلال محل الواردات" أو القدرة على التوفيق بين الاستراتيجيتين معاً.

٧- ارتفاع تكلفة الصادرات وعدم تلاؤمها مع مستوى الجودة المطلوبة، وترتبط هذه المشكلة بسياسة تسعير منتجات قطاع الأعمال العام، وبتكلفة الأجور وعدم تناسبها مع الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، ومن ثم عدم القدرة على التصدير بأسعار تنافسية<sup>(٢)</sup>

٨- وجود سياسة حمائية للمنتجات المصرية، أدت إلى عم الاهتمام بالارتفاع بجودة المنتجات للخروج بها للمنافسة العالمية، بالإضافة إلى أن حماية المنتجات المحلية في السوق المحلي من منافسة المنتجات المستوردة، قللت الحافز على الابتكار والتجديد وإهمال عناصر الجودة والكفاءة.

٩- سيطرة الدولة على القطاع الإنتاجي منذ قيام حركة التأميمات في الستينيات وما أتبعته الدولة من سياسة تسعير المنتجات، وبالتالي فكانت الدولة هي المنتج الوحيد، والشعب المصري هو المستهلك الوحيد، مهما كانت رداءة المنتج، مع انخفاض الدخل، فكان انخفاض أسعار المنتجات ضرورة لتسويتها، مما أثر على عنصر الكفاءة في معظم القطاعات الصناعية.

١٠- عدم توافر المعلومات عن الأسواق الخارجية وفرص التصدير وأنواع الشعوب الأخرى ورغباتهم، ونوعية المنتجات التي يفضلونها، والنظم الجمركية والقوانين وغيرها وتلك مسئولية مكاتب تمثيل التجار بالخارج والتي

<sup>١</sup> عصام الدين الأحمدي: نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتهما، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة ٣٩، العدد الثاني، القاهرة ١٩٩٦، ص ٥٦-٥٧.

<sup>٢</sup> المجالس القومية المتخصصة: تنمية الصادرات وترشيد الواردات، تقرير المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة ١٦، القاهرة ١٩٩٥/١٩٩٦، ص ٢٤٥.

بدأت مؤخراً أن تعى دورها ونتيجة لصغر حجم المشروعات التى تقوم بالتصدير فإن الخبرة بالدراسات التسويقية تكاد تكون محدودة للغاية، فالمصدر المصرى يعتمد فى الغالب على خبراته الشخصية وتجارب خاصة، فليس لديه معلومات كافية عن أسواق الدول الأجنبية سواء بالنسبة لطلب هذه الأسواق للسلع المصرية، أو وجود سلع منافسة لها فى هذه الأسواق. علاوة على ذلك عدم كفاية الجهود الترويجية التى تبذلها أجهزة تنمية الصادرات والتجارة الخارجية.

١١- الاعتماد على الحصول على النقد الأجنبى من الخدمات مثل السياحة والمرور من قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج بدلاً من الحصول على النقد الأجنبى من النمو المتواصل للصادرات.

١٢- عدم الاهتمام بالتوسع فى الصادرات غير التقليدية والتى تعد مصدراً مضموناً للنقد الأجنبى لأية دولة.<sup>(١)</sup>

١٣- عدم تطوير السلع المعمرة بالقدر الكافى بما يتلاءم مع الظروف والمستجدات العالمية، ويأتى ذلك من اعتماد التصدير خلال المرحلة السابقة على أسواق أوروبا الشرقية، التى تختلف عن أسواق دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة من حيث مستوى الجودة والأنواع والمواصفات المطلوبة للسلع المصدرة.

١٤- اعتماد المصدر المصرى على بناء علاقات تجارية مع أسواق تقليدية معينة لتصدير سلع معينة وعدم اللجوء إلى المخاطرة فى اقتحام أسواق جديدة لسلع ومنتجات جديدة.

١٥- بعض الصادرات المصرية عبارة عن صادرات صناعية وهذه الصادرات أصبحت تعاني الآن من ارتفاع تكاليف إنتاجها، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع تلافياً للخسائر والاتجاه بها إلى السوق المحلية ومن ثم فقدان الأسواق الخارجية لهذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عملية التصدير<sup>(٢)</sup> إلا أن السوق المحلية قد لا تستطيع استيعاب إنتاج جميع هذه السلع

<sup>١</sup> منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨، ص ص ١٦٤-١٦٥.

<sup>٢</sup> نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ السنة ٨٠، القاهرة يناير/أبريل ١٩٨٩، ص ١٤٧.

ذو التكلفة الإنتاجية العالية مما يؤدي إلى وجود فائض سلعي تام الصنع في بعض القطاعات النوعية التابعة للقطاع الاقتصادي الواحد.<sup>(١)</sup>

١٦- عدم توافر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، فضلاً عن ارتفاع أسعارها وانخفاض مستوى جودتها مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التالف والفاقد ليصل في بعض الصناعات إلى ثلاثة أو أربعة أمثال النسبة العالمية المتعارف عليها "هذا علماً بأن معظم الوحدات الإنتاجية التي تسيطر على المواد الخام شركات تابعة للقطاع العام أو شركات حكومية (معظم شركات الغزل المصرية تابعة للقطاع العام)<sup>(٢)</sup> - وحدة دباغة الجلود تابعة للقطاع العام - الشركة الحكومية المستوردة للخشب في مصر).

١٧- الارتفاع المستمر في تكاليف النقل الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير. فارتفاع أسعار نولون الشحن سواء البحري أو الجوي خصوصاً تلك التي تتم على الشركات الوطنية<sup>(٣)</sup> من شأنه أن يعوق تنمية الصادرات المضربية - بالإضافة إلى ذلك لا توجد خطوط منتظمة مباشرة للشحن بين مصر وبعض الدول العربية والأفريقية مما يدعو إلى ضرورة الشحن عن طريق إحدى الموانئ الأوروبية، وهذا بالطبع يؤدي علاوة على طول المسافة إلى تعدد مستندات الشحن وعمليات النقل والتفريغ مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة النقل.

١٨- التقادم التكنولوجي لمعظم الوحدات الاقتصادية العاملة مما يضعف قدرتها على إنتاج سلع ذات جودة عالية قادرة على منافسة السلع المعروضة في الأسواق الخارجية.

١٩- قصور نظام تمويل الصادرات المصرية من حيث<sup>(٤)</sup>:

- معاناة البنوك التجارية من نقص الموارد المالية لخصم الاعتمادات المستندية أو الأوراق التجارية خاصة مع انعدام التسهيلات الحكومية

<sup>١</sup> نبيل الحسيني النجار: معوقات التصدير وحتمية التصدي لها، إدارة الأعمال، العدد ٣٧، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٧.

<sup>٢</sup> الذي تحول إلى ما يعرف بقطاع الأعمال جالياً.

<sup>٣</sup> الشعبة العامة للمصريين، الاتحاد العام للغرف التجارية: مذكرة بشأن مشاكل التصدير، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٢.

<sup>٤</sup> طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية، مرجع سبق ذكره، ص ص

إعادة الخصم لتحويل الوراق التجارية إلى سيولة أو إعادة تمويل ائتمان الصادرات من قبل البنك المركزى.

▪ تركيز الائتمان فى الجهاز المصرفى مع صعوبة إقراض المشروعات الصغيرة والتي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص مما يؤثر على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة ويضعف إمكانياتها عند التوسع للتصدير.

▪ إجماع البنوك التجارية عن تمويل الصادرات خاصة الصادرات غير التقليدية نظراً لارتفاع درجة المخاطرة فيها وعدم كفاية الموارد لتغطية هذه المخاطر. ومن ثم غابت مؤسسات التمويل التي يمكن أن تدعم تنمية الصادرات المصرية.

▪ ضعف انفتاح الجهاز المصرفى على مؤسسات التمويل الأجنبية (الإقليمية والدولية) ويرجع إجماع البنوك عن استخدام مثل هذه التسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات التصدير إلى عدم وجود ضمانات تغطية ملائمة.

▪ إنشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات دون توفير الموارد المالية الكافية والمناسبة بشروط ميسرة لتحويل الصادرات. لذلك يقوم البنك بتمنح القروض للمصدرين بنفس القواعد والأسس التي تسير عليها البنوك التجارية دون تمييز أو تسهيل لتنمية الصادرات المصرية.

٢٠- يشكل نشاط التعبئة والتغليف أهمية خاصة للمنتجات التصديرية بصفة عامة والمنتجات الغذائية المصدرة بصفة خاصة، حيث أن دخول الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية بصورة سليمة ومقبولة يستلزم تعبئتها وتغليفها فى عبوات قوية لتتحمل النقل والتداول، وأن تكون ذات مظهر جميل وجذاب للمستهلك الأجنبى وبما يوفر له سهولة الاستخدام. وحيث أن الإنتاج المصرى قد صمم فى الأغلب من أجل الاستهلاك المحلى محدود المطالب فى هذه الجوانب، فإن السوق المحلى تفتقد إلى حد بعيد وسائل الإنتاج فى العديد من مستلزمات التغليف الحديثة. وتعانى معظم الوحدات الإنتاجية فى مصر وخاصة المنتجات الزراعية من الخضر والفاكهة من قصور فى وسائل التعبئة والتغليف اللازمة لتصدير الإنتاج للخارج<sup>(١)</sup> كما يحدث الفقد والتلف هنا نتيجة

<sup>١</sup> جازم الببلاوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٦٧

عدم كفاءة الأساليب المستخدمة فى التعبئة والتغليف، كما يحدث نتيجة المغالاة فى تجهيز المنتج أما بالتقدير أو التلميع وغيرها من العمليات الأخرى.<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التى تواجه تنمية الصادرات المصرية والتى سبق عرضها تبرز بعض التحديات الخارجية التى تواجه الصادرات المصرية مما قد يؤثر سلبا عليها إذا لما تؤخذ هذه التحديات بعين الاعتبار ومن أهم هذه التحديات ما يأتى:

## ١- العولمة Globalization:

إن العولمة مفهوم يعرضه ثورة تكنولوجية عالمية معتمدة على مؤسسات اقتصادية كبرى، وتقوم على مقدمات رئيسية أساسها تحرير التبادل التجارى، وتحرير أسواق المال، وزيادة إنتاج المؤسسات، وتطوير سياسات التوزيع، والتغلب على العوائق التى تحول دون انسياب التجارة، وسرعة تحريك رؤوس الأموال، حيث يتم تداول أكثر من تريليون دولار أمريكى فى البورصات العالمية يوميا<sup>(٢)</sup>.

إن مظاهر العولمة من شأنها زيادة درجة الاعتماد بين الدول، وهذه الاعتمادية لها آثار عديدة من أهمها: زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج وسرعة انتقالها بين الدول (إيجابية وسلبية) وتزايد أهمية الاقتصاد الدولى كعامل محدد من عوامل النمو فى البلاد المختلفة وزيادة درجة التنافسية فى الاقتصاد العالمى بدرجة أكبر من ذى قبل، وتعدى آثار السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الصناعية والتأثير على باقى دول العالم.

إن تحدى العولمة يتمثل فى تأخر مصر - كغيرها من الدول النامية - عن إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لتتمكن من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

## ٢- التحديات المرتبطة بالجودة بشكل عام:

سواء كانت متعلقة بجودة السلعة أو الخدمة أو خدمات ما بعد البيع، فالمنافسة الشديدة الموجودة فى الأسواق العالمية تفرض على من يستهدف مثل هذه الأسواق أن يتبنى سياسات وإجراءات وعمليات إنتاجية تضمن جودة ما ينتجه وما يقدمه

<sup>١</sup>National Academy of Sciences, food losses in Developing Countries, Washington, D.C., 1981, p.32

نقلًا عن: مجدى عبد الحميد الرسى: إنتاج الخضروات المصرية وتصديرها وإمكانية تطويرها دراسة جغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٢٣، السنة ٢٣، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٩١، ص ١٤٨.

<sup>٢</sup> Spero, J.E., The challenges of Globalization, the world Economic Development, Congress, Washington DC., September 1996, p2

نقلًا عن: طارق حسن عابدين، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦١.

لأسواق الخارجية. حيث يتمتع المستهلك في ظل العولمة بالقدرة على التسوق عبر وسائل الاتصال المتعددة والميسرة (كالإنترنت وغيره) ومن ثم سيحكم قراره - في أغلب الأحوال - عنصران أساسيان هما الجودة كمفهوم شامل والسعر.

### ٣ - الثورة التكنولوجية والعلمية:

فما يشهده العالم الآن من تقدم تكنولوجى وعلمى غير مسبوق سوف يؤثر حتماً على طبيعة السلع المتداولة وطريقة تداولها. ومن ثم يصبح التركيز على الميزة التنافسية Competitive Advantage بمضمونها المعاصر أكثر أهمية من التركيز على الميزة النسبية Competitive Advantage حيث تقلص أهمية الميزة النسبية كما تمنحها الطبيعة للإنسان بالمقارنة بالميزة التنافسية التى تخلقها وتعقدتها الثورة التكنولوجية والعلمية<sup>(١)</sup>

### ٤ - التكتلات الاقتصادية:

مع تزايد حركة المتغيرات الدولية التى يشهدها العالم تزداد معها بدرجة غير مسبوقة الحرية والمنافسة الاقتصادية والتعاون بين المتنافسين، ومن أهم هذه المتغيرات ظهور التكتلات الاقتصادية الكيانات العملاقة على غرار كتل (نافتا) الذى يضم دول أمريكا الشمالية، "الاتحاد الأوروبى" الذى يضم جميع دول أوروبا بشرقها وغربها وتكتل "الآسيان" العملاق الذى يضم دول النمرور الآسيوية، وغيرها.

ولا شك أن قيام هذه التكتلات يودى إلى تغيير اتجاه ونمط التجارة الخارجية إذ تزداد التجارة بين دول التكتل الواحد نظراً لتفضيل منتجات أعضائه على غيرها، وبالتالي الإضرار بالواردات الخارجية، الأمر الذى يثير مخاوف جميع الأطراف الدولية المتعاملة مع دول التكتلات خاصة الدول النامية ومنها مصر، كما أن توحيد المواصفات الفنية داخل دول التكتلات يفرض على الأطراف الأخرى ومنها مصر الالتزام بمواصفات واحدة محددة بدلاً من عدة مواصفات.

وتجتاح الأسواق التجارية الدولية المخاوف من تزايد عدد التكتلات الاقتصادية، وتتمثل هذه المخاوف فى احتمال تفسير قواعد "الجات" بما يخدم مصالح الدول أطراف هذه التكتلات.

<sup>١</sup> عبد العزيز الشربيني: مشاكل مصر المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨،

## (ب) أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية :

يشير تطور الهيكل السلعي للصادرات المصرية إلى أن انخفاض الصادرات السلعية يرجع أساساً إلى تراجع حصيلة الصادرات غير البترولية والتي تصل إلى ٤٠% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٤م، الأمر الذي تظهر معه ضرورة التركيز على المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية و بصفة خاصة الصادرات السلعية غير البترولية .

### ١- المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية: وأهم هذه المنتجات هي<sup>(١)</sup>: (١) المنتجات السلعية الزراعية:

- **القطن الخام:** تعد الأقطان المصرية من أهم المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة في الأسواق العالمية وخاصة القطن طويل الثيلة وطويل الوسط، ويتوقع زيادة الطلب العالمي على الأقطان بمعدلات أكبر في المستقبل.
- **الأرز المبيض:** تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاج الأرز المصري ولاستمرار تمتعها بتلك الميزة تم وضع سياسات عامة قصيرة وطويلة الأمد خاصة بزراعة وتسويق وتجارة الأرز تتلخص الخطة قصيرة الأمد في معالجة بعض المشاكل التي يتعرض لها الأرز في الموسم الزراعي الحالي، أما الخطة طويلة الأمد فتضع في حسابها سياسة التحرر الاقتصادي الكامل في ظل اتفاقية(الجات) إلا أننا نلاحظ أن السعر العالمي للأرز غير متسم بالمنافسة الكاملة حيث تتحكم في تحديد سعره ولو بدرجة معينة دول جنوب شرق آسيا باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للأرز في العالم، لذا تعتمد هذه الخطة على سياسات عامة في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير.
- **الفاكهة الطازجة:** تتمتع مصر بإمكانيات متميزة للتوسع في إنتاجها من الفاكهة الطازجة، وتعد الدول الأوروبية وخاصة المملكة المتحدة وألمانيا في الغالب أهم أسواق الفاكهة المصرية، وتتضمن المنتجات الجديدة والتي يمكن زيادة الطلب عليها من خلال تفضيلات المستهلك - المانجو والنكتارين والعنب.
- **الخضر الطازجة:** يمكن زيادة الإنتاج والميزة النسبية من الخضر الطازجة بخفض الفاقد من الخضر في مراحل الإنتاج والتسويق، كما يمكن التوسع في

<sup>١</sup> عصام الدين الأحمدى: نحو استراتيجية حفز وتنمية الصادرات المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢-٤٨.

الزراعات المحمية تحت الأقبية أو الصوب البلاستيكية التي يمكن من خلالها توفير المنتج من الخضر في موسم الشتاء، وتوفير مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات، والمواد اللازمة للتعبئة والتغليف والنقل والتخزين وإعفائها من الجمارك، وقيام الأجهزة المعنية بتنمية الصادرات بعمل دراسات سوقية وسليعية لبيان الفرص التصديرية وزيادة الميزة التنافسية واحتياجات الأسواق ومواعيدها وأسعارها ومواصفاتها، هذا فضلاً عن توفير وسائل النقل الجوي والبرى والبحرى وتبسيط إجراءات التصدير.

■ **النباتات الطبية والعطرية والزهور:** تتمتع هذه المحاصيل بميزات نسبية طبيعية وجودة عالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، كما تتوفر لمصر ميزة تنافسية في تصدير الزهور والأبصال علاوة على الورد حيث يمكن إنتاج وتصدير هذه المنتجات طول العام بصفات وجودة عالية، ويمكن استغلال الساحل الشمالى والأراضى المستصلحة لزراعة أزهار القطف للتصدير، كما يجب تسهيل استيراد أمهات من نباتات الزينة المطلوبة فى أوروبا وإكثارها محلياً لإنتاج شتلات بأسعار مناسبة، وتؤكد الدراسات أن الطاقة الاستيعابية للأسواق العالمية للنباتات الطبية والعطرية تفوق بكثير الإنتاج المصرى، كما أن ظروف إنتاجها فى مصر مواتية بل ولها ميزة نسبية ويمكن التوسع فى إنتاجها وتصديرها.

■ **البصل الطازج:** يمكن زيادة صادرات البصل الطازج من خلال: العمل على خفض الفاقد فى مراحل الإنتاج والتسويق، استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة فى زراعة البصل، تطوير أساليب جمع وتعبئة وتخزين ونقل البصل الطازج لأنه سريع التلف.

## ٢-المنتجات السلعية الصناعية:

■ **الملابس الجاهزة:** تتوفر لهذه الصناعة ميزة نسبية فى الأسواق العالمية لأنها تعتمد على الخامات المحلية المتوفرة وعلى الأيدى العاملة الرخيصة، وتعد واحدة من الصناعات التى حققت نجاحاً تصديرياً ويمكن أن تحقق ثلاث أمثال صادراتها الحالية، وبصفة عامة يجب التوسع فى تصنيع الخام إلى غزل القطن والعمل على تحويل الغزل إلى منسوجات قطنية وملابس جاهزة وتريكو، لذلك ينبغي تشجيع قيام مصانع جديدة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والاهتمام بصيانة المصانع القائمة وتطوير أساليب الإنتاج وتحسين الجودة.

- **الجلود والأحذية:** لكي تتحول هذه الصناعة إلى المنافسة القوية في الأسواق الخارجية فإنها تحتاج إلى الكثير من التطوير فبالرغم من وجود صادرات مصرية للأحذية في حالة تصاعد إلا أنها لا تمتلك القدرة الحقيقية على المنافسة في الأسواق الخارجية، ومن الضروري إزالة المعوقات مع التطوير المستمر.
- **المفروشات المنزلية:** حقق قطاع السجاد والمفروشات المنزلية نمواً تصديراً واضحاً في السنوات الأخيرة وأصبح من الممكن أن يدخل في إطار الميزة التنافسية، وتتمثل أهم المنتجات في هذه الصناعة في السجاد الآلي والمناشف والملايات ومفارش المائدة، ويقوم هذا القطاع حالياً بإنتاج سلع عالية الجودة وذات سعر تنافسي. كما أن لديه إمكانية لزيادة صادراته إذا توفر له الدعم التسويقي المناسب.
- **الخضر والفاكهة المحفوظة:** إن فرص التوسع التصديري لمصر في هذا المجال مشجعة، وأفضل الاحتمالات تتركز في أسواق الشرق الأدنى المجاورة، كما أن هناك فرص جيدة في الأسواق الأوروبية وخاصة ألمانيا والمملكة المتحدة ودول البنيلوكس<sup>(١)</sup> خاصة بالنسبة للمنتجات الغذائية الوسيطة والتي تقع بين المنتجات الخام والمنتجات النهائية عالية التصنيع. وتتمثل المنتجات ذات الفرص الجيدة في العصائر المركزة ومنتجات الخضراوات (غير المعبأة) مثل معجون الطماطم إلى ألمانيا ودول البنيلوكس، والزيوت الصالحة للأكل (غير معبأة) والتي تخضع للخط أو التكرير في الأسواق الخارجية مثل إيطاليا، كذلك يمكن تصدير الفاكهة والخضر في صورة مجمدة وهذا يحتاج إلى استثمارات لقيام هذه المصانع ولتوفير فرص عمل ولزيادة القيمة المضافة من صادراتنا الزراعية.
- **صناعة غزل القطن والملابس الجاهزة:** تعتبر غزول القطن والمنسوجات القطنية من المنتجات التي تتمتع مصر فيها بميزة نسبية عالية ولكنها لا تتمتع بميزة تنافسية عالية في مجال الملابس الجاهزة والمنسوجات فهذه الصناعة مازالت في حاجة إلى تطوير وتطبيق معايير رقابة الجودة.

<sup>١</sup> البنيلوكس Benelux هو اتحاد اقتصادي يجمع بين دول الأراضي المنخفضة وهي هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج، وكلمة البنيلوكس هي اختصار للحروف الأولى من مسميات هذه الدول الثلاث Belgium, Netherlands, Luxembourg.

صناعة الأثاث الخشبي الكلاسيكي: تتمتع مصر نسبة في هذه الصناعة، وبالرغم من أن هذا النوع من الأثاث مازال مرغوباً في الكثير من الأسواق إلا أن المشاكل الإنتاجية وقلة العمالة الماهرة يهدد أمن هذه الصناعة، ومن الممكن بعد دراسة عملية وعلمية لهذه المشاكل والعمل على حلها أن تزدهر هذه الصناعة وتمثل رقماً طيباً ضمن أرقام الصادرات، وفي الوقت نفسه تستوعب عدداً كبيراً من العمالة حيث تعتمد على المهارة اليدوية في معظم مراحل الإنتاج.

### (٢) المنتجات المصرية محتملة النمو التصديري في المستقبل: الصادرات السلعية الصناعية:

صادرات معدن الألومنيوم: تعتبر السوق الأوروبية من أهم الأسواق للألومنيوم المصري، وتعتبر جودة المنتج وخلوه من الشوائب من العوامل الهامة في تحديد أسعار التصدير، هذا فضلاً عن الالتزام بمواعيد تنفيذ العقود والخدمات التسويقية للمشتري من حيث النقل والشحن والتسليم ومواعيده، ويمكن زيادة الصادرات من الألومنيوم عن طريق: وضع سياسة تسويقية مناسبة وتحديد أهداف تصديرية ومتابعة تنفيذها، رفع كفاءة أجهزة التصدير لدراسة الأسواق جيداً وتحديد الاحتياجات والمواصفات المطلوبة للمستهلكين، أن يكون الأفضلية في التصدير للمنتج الذي يحقق قيمة مضافة عالية سواء بالنسب للألومنيوم الخام والمنتجات المكتملة، العناية بالجودة والمواصفات المتعارف عليها في السوق العالمي وتحسين الخدمات التصديرية مثل النقل والشحن والتغليف والمواعيد، تقديم تسهيلات بنكية خصوصاً للعملاء المحليين أو العملاء ذوي العقود طويلة الأمد، التنسيق مع منتجي الألومنيوم في المنطقة خاصة في نول الخليج العربي حتى لا تتعارض المصالح، وتشجيع التصدير عن طريق تخفيض تكاليف النقل والشحن وتبسيط الإجراءات.

صادرات الأسمنت: يعتبر الأسمنت من السلع الأساسية للبناء والتشييد وتنتج أنواع مختلفة من الأسمنت ويجب التوسع في صناعة الأسمنت لتغطية احتياجات قطاع لتشييد والبناء والذي يمثل أكثر من ثلث حجم الاستثمارات المحلية اللازمة لتنفيذ خطط التنمية، وتلبية احتياجات السوق العالمي المتزايد الوفاء بارتباطات للمحافظة على الأسواق التقليدية والعمل على فتح أسواق جديدة.

**المنتجات الدوائية:** أظهر النمو الحالي للصادرات و المنتجات الصيدلانية إمكانية دراسة التوسع فى هذا القطاع، وبعض المنتجات الدوائية تتمشى مع المواصفات الدولية وبأسعار تنافسية. وتتمثل أفضل الفرص التسويقية بالنسبة للمنتجات الدوائية فى كل العقاقير المرخصة والعامه فى الأسواق العربية والأفريقية وأسواق أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى العقاقير العامة والتي تتمتع فيها هذه المنتجات بالإعفاء الجمركى.

**السيراميك:** يستوعب التصدير كميات كبيرة من السيراميك المصرى خاصة إنتاج الشركات ذات الجودة العالمية، حيث تقوم بالتصدير لأكثر من خمسين دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا والمجر، ومما لاشك فى أن مستقبل هذه الصناعة يشر بالخير نظراً لما تحققه مصانع السيراميك المصرى من أرباح، ونظراً للطلب المتصاعد على هذه الصناعة.

**الصناعات اليدوية والغير تقليدية:** تتمثل الصناعات اليدوية فى منتجات خان الخليلى والسجاد والكليم اليدوى، وهى صناعات يدوية متقدمة فى مصر من حيث الجودة وكم الإنتاج إلا أن المنافسة الخارجية سوق تشدد على هذه الصناعات مما يلزم معه ضرورة الاسراع بحل مشاكل التصدير، وإنشاء نظام الحوافز التصديرية والضريبية حتى تستطيع هذه الصناعات مواجهة المنافسة الخارجية وإثبات كفاءتها ومهارتها المتميزة للأسواق الدولية مع التركيز خلال الفترة على الصناعات التقليدية.

### (ج) استراتيجية تنمية الصادرات المصرية:

كانت معظم الدول النامية ومن بينها مصر بعد الحرب العالمية الثانية متخصصة إلى حد كبير نسبياً فى إنتاج السلع الأساسية والتي يتم تصديرها مقابل المنتجات الصناعية من الدول الصناعية غير إن انخفاض مرونة الطلب الداخلية للسلع الأساسية، وظهور البدائل الصناعية للموارد الطبيعية، وانخفاض كمية المواد الخام كمستلزمات إنتاج للمنتجات الصناعية بمقتضى التقدم التكنولوجى<sup>(١)</sup> كلها عوامل أدت إلى تدهور مستمر فى الأسعار الحقيقية للمواد الخام، بينما استمر الطلب العالمى على المنتجات الصناعية فى النمو، ولذلك أثار العديد من الاقتصاديين أن الدول النامية المنتجة للسلع الأساسية تواجه تدهوراً مستمراً فى

<sup>١</sup> نادية على شعيب، نجوى على خشبة: استراتيجية التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٨٠، العددان ٤١٧-٤١٨، القاهرة يوليو/أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٥٠.

معدل التبادل الدولي<sup>(١)</sup> وكان ذلك مبرراً لتشجيع الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات الصناعية للدول النامية.

وكان التحول من المنتجات الأساسية إلى المنتجات الصناعية ملموساً إلى درجة كبيرة في صادرات الدول النامية بصفة عامة ومصر خاصة، حيث ارتفعت صادراتها الصناعية من ٢٤٧٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ لتصل إلى ١٢٩٨٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ويرجع ذلك لاهتمام الدول بالتصنيع لان نمو الصادرات في حد ذاته لا يعد ضرورياً للحكم على أداء النمو الاقتصادي، ولكن طبيعة هذه الصادرات تعد العامل الهام التي تقتضى من الدول النامية التوسع أساساً في الصادرات الصناعية.<sup>(٢)</sup>

وقد أولت الدولة الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية منذ منتصف السبعينيات و ذلك من خلال تأسيس الأجهزة الضرورية لتنمية الصادرات (على سبيل المثال: مركز تنمية الصادرات المصرية والبنك المصري لتنمية الصادرات). كما تركزت جهود الدولة أيضاً على إيجاد حلول لصياغة السياسات والبرامج الخاصة بالتجارة الخارجية بوجه عام وقضية التصدير على وجه الخصوص. وكان الهدف الأساسي تحقيق زيادة الصادرات بغرض تضييق العجز في الميزان التجارى. والواقع أن النتائج العملية انحصرت حول تحرير بيئة التصدير من بعض المعوقات الهامة، وبدء خلق وعى تصديري بين الأجهزة المسؤولة وقطاعات الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى تنفيذ بعض برامج ترويج الصادرات قصيرة الأجل التي مولتها بعض برامج التعاون الثنائي الحالي والفنى لبعض المنظمات التجارية العالمية والإقليمية مع مركز تنمية الصادرات المصرية.<sup>(٣)</sup>

كما قامت الدولة بتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، وإلغاء لجان الترشيح الاستيراد، كما اتسم نظام حظر الاستيراد ببعض المرونة، فضلاً عن بدء برنامج فعال لتنشيط الصادرات فى عام ١٩٨٧. وكضمان للصادرات، تم تأسيس الشركة المصرية لضمان الصادرات والتي بدأت نشاطها الفعلى فى نهاية عام ١٩٩٣ كأحد الحوافز الأساسية للتصدير وتهدف إلى حماية المصدرين المصريين من المخاطر

<sup>1</sup> Black hurst, R., & others, Adujustment, Trade and Growth in Developed and Developing countries, GATT studies in International Trade, No. 6, Geneva, September 1978, p9.

<sup>2</sup> United Nations, world Economic Survey, New York 1987, p. 160

<sup>3</sup> معهد التخطيط القومى: بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٧٤، القاهرة سبتمبر ١٩٩٢، ص ١٢٣.

التي قد يتعرضون لها في الأسواق الخارجية. كما تم تعديل التعريفات الجمركية مرة أخرى، كما تم أيضاً إلغاء قائمة الاستيراد بشروط خاصة في مارس ١٩٩٤، كما تم إنشاء المجلس الأعلى للتصدير في فبراير عام ١٩٩٦ بهدف تشجيع وتنمية الصادرات المصرية ودعم القطاعات التصديرية بمختلف أوجه نشاطاتها ومساندتها وتذليل ما يعترضها من صعوبات.<sup>(١)</sup>

وتشجيعاً للتصدير أيضاً تقرر رد الرسوم على المكونات الأجنبية من جمارك التصدير (قرار وزارى رقم ١٣٩٠ لعام ١٩٩٧)، وتشكيل مجالس سلعية للربط بين المنتج والمصدر (قرار وزارى رقم ٥٢١ لعام ١٩٩٧)، وتيسيراً على المصدر، فقد تقرر في عام ١٩٩٨ أن تصدر المنتجات المصرية عن طريق الجمارك مباشرة دون حاجة إلى موافقة تصديرية. وفي يونيو عام ٢٠٠١ تم التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية والتي من بين أهدافها زيادة الصادرات السلعية والخدمات المصرية بما يدعم الاقتصاد الوطنى، وتشجيعاً للصادرات وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تحسين أداء المصدرين للتعامل مع الأسواق المستهدفة وفقاً للمتغيرات الدولية، فقد صدر القرار الوزارى رقم ٧٤ لسنة ٢٠٠١ بإنشاء مركز التدريب الإقليمى للتجارة الخارجية فى أرض الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية بالقاهرة<sup>(٢)</sup>. بالإضافة لما سبق فقد استهدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تم تنفيذها خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١- ٢٠٠٥/٢٠٠٦) العمل على تشجيع الصادرات ودفعها بقوة فى الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة على أساس المنافسة والنفوق فى السعر والجودة على المنافسين فى هذه الأسواق، فقد استهدفت خطة عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ زيادة نسبة التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) إلى نحو ٦١% من الناتج المحلى، كما ارتفعت هذه الزيادة النسبية بارتفاع فائض الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات، وزادت الاحتياطات الدولية. وتحسنت أوضاع المعاملات الجارية لميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة الفائض الجارى والتحويلات إلى نحو ٤,٤ مليار دولار مقابل ٣,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. كما استهدفت الخطة خفض العجز فى الميزان

<sup>١</sup> محمد سعيد بسيونى الجروانى: أثر الصادرات السلعية على الاستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٢)، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة بينها حول تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة بينها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة، بنها ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣، ص ٤٣٨.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٤٣٨

التجارى إلى أقل من مستواه فى العام الماضى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليصل إلى ٩,١ مليار دولار، وزيادة الإيرادات. ومن المتوقع أن يتحسن موقف الميزان التجارى من خلال زيادة حصيللة الصادرات السلعية بنسبة ١٧,١%، بينما ترتفع قيمة الواردات بنسبة ٨,١% لترتفع نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية من ٥٧,٢% إلى ٦٢%<sup>(١)</sup>.

وكما هو واضح من منطوق ترابط عناصر الخطة فإن بلوغ أهدافها يرتبط إلى حد كبير بتحقيق أهداف قطاع التصدير باعتباره أحد المصادر الأساسية لتشغيل وخلق فرص عمل فى الاقتصاد المصرى وزيادة الصادرات (غير البترولية) بمليار دولار توفر ٢٧٠ ألف فرصة عمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة، لذا تستهدف الخطة زيادة حصيللة الصادرات الزراعية والصناعية بنحو ١٥,٣% اعتماداً على زيادة حصيللة الصادرات من القطن الخام بنسبة ٩%، والخضر والموايح والفاكهة بنسبة ١٥% فى المتوسط، كما تستهدف الخطة زيادة الصادرات من السلع المصنعة اعتماداً على زيادة الصادرات من المنتجات النسيجية بنحو ٢٩%، والصناعات المعدنية بنحو ٢٥%، والصناعات الكيماوية بنحو ٢٢%، إلى جانب صادرات مواد البناء والحراريات والصناعات الهندسية وغيرها من المصنوعات الجلدية والأثاثات الخشبية بنسب أعلى مما يتحقق خلال الفترة الراهنة<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من الأهمية التى أولتها الدولة للتنمية وتشجيع الصادرات إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، لذلك لابد من وضع استراتيجيات للتنمية وحفز الصادرات المصرية وذلك من خلال اتباع الإجراءات التالية:-

- ١- الارتقاء باستراتيجية التصدير إلى مستوى المبادرة القومية وذلك بتضافر جهود كافة المستويات الحكومية وقطاع الأعمال لرفع شعار الإنتاج من أجل التصدير القائم على التواجد المستمر فى الأسواق الخارجية على أسس اقتصادية سليمة.
- ٢- العمل على إعداد برنامج قومى للتصدير يقوم على أساس وضع أهداف تصديرية على مستوى السلع وعلى مستوى الأسواق وإعداد نظام متطور لمتابعة نشاط التصدير على المستوى القومى.

<sup>١</sup> وزارة التخطيط والتعاون الدولى: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، العام الرابع من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة ابريل ٢٠٠٥، ص ٦٢، ٦٣.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٦٤

٣- إن استراتيجية تنمية الصادرات تتطلب تطوير هيكل الاقتصاد المصرى لملاحقة متطلبات الاقتصاد العالمى من ناحية وإصلاح الاختلالات الداخلية من ناحية أخرى، وهذا يتطلب بالضرورة خيارات اقتصادية وسياسية لا بد وأن تنعكس فى عدد من الأعباء والتضحيات. كذلك فإن هذه الاستراتيجية وهى تتطلب تعديل الهياكل الاقتصادية والمؤسسية على المدى الطويل أو المتوسط لا بد وأن تكون لها تكلفة مباشرة على المدى القصير وقبل أن تؤتى ثمارها كاملة. ويجب التأكيد على أن استراتيجية التصدير هى خيار لخط من التنمية يزداد فيه الارتباط الواعى مع الاقتصاد العالمى، ولم يعد من المقبول فى أوضاع الاقتصاد العالمى الانعزال عن التعامل مع الخارج مع ما يرتبط بذلك من علاقات تداخل وتشابك. وقد قدمت فى وقت سياسة إحلال الواردات على أنها سياسة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى بتقليل الاعتماد على الخارج وتوفير أكبر قدر من الاعتماد الذاتى. وقد يسير الأخذ فى هذه السياسات والتي غلبت على معظم دول العالم الثالث خلال الخمسينيات والستينيات أنها استندت إلى اعتبارات اقتصادية وعملية متمثلة فى توافر سوق محلية مضمونة، ومع ذلك فقد بلغت معظم هذه السياسات حدودها فى معظم دول العالم الثالث. وظهرت بعض سلبياتها خاصة منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. وقد ظهر هذا الأمر نظراً للمبالغة فى توفير الحماية للصناعة والإنتاج المحلى مما يؤدي فى كثير من الأحوال إلى إهدار اعتبارات الكفاءة الاقتصادية بحجة حماية الصناعة المحلية والإنتاج الوطنى. كذلك فإن تطبيق هذه السياسات - وقد اعتمد فى معظم الأحوال على الأجهزة الإدارية - لم يراع فى الغالب الواردات غير المباشرة من السلع الوسيطة بحيث انتهى الأمر فى كثير من الأحوال إلى زيادة التبعية والاعتماد على الواردات من الخارج بدلاً من تقليل هذا الاعتماد أو تلك التبعية. ومع ذلك فقد ظل راسخاً فى الأذهان أن سياسات إحلال الواردات تقلل من الاعتماد على الخارج بعكس سياسات تشجيع الصادرات التى تزيد من ربط الاقتصاد المحلى بعجلة الاقتصاد العالمى. ويتأكد هذا المعنى نظراً لأن سياسات تنمية الصادرات وهى تستند بالضرورة إلى اعتبارات الكفاءة فى الإنتاج لا بد وأن تقتضى انتقاء وتخيراً لعدد محدود من فروع الإنتاج يمكن أن يتوافر لها قدر من المزايا النسبية الطبيعية أو

- المكتسبة<sup>(١)</sup>، والقول بأن استراتيجية التصدير تعنى مزيداً من الارتباط بالاقصاد العالمى لا يحول دون الاعتراف بأن هذا الاقصاد ليس وحدة متجانسة فهناك مجال للاختيار بين الأسواق والمنتجات المختلفة واختيار مقابل للفروع الإنتاجية والتكنولوجيات المناسبة. وهكذا فإن اختيار استراتيجية التصدير يعنى بالضرورة نمطاً معيناً للعلاقات الدولية وتسخير هذه العلاقات لفائدة هذه الاستراتيجية سواء بالتميز فى العلاقات مع بعض مجموعات الدول أو المناطق، كما يعنى سياسات واضحة تجاه العديد من المؤسسات الخارجية التى تملك التكنولوجيات أو تسيطر على شبكات التوزيع والأسواق. ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك قدر من القيود على توجيهات السياسة المحلية.
- ٤- وضع أسس وقواعد التجارة الناجحة باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق تجارة ناجحة فى الخارج ولذلك على شباننا دراسة فنونها ومتطلباتها ومعوقاتنا سواء فى الإنتاج أو التسويق وأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الصناعات الوسيطة حتى يكون لدينا إمكانيات غزو الأسواق الخارجية.
- ٥- إعداد خطة تصديرية سنوية لكل سلعة تصديرية يحدد فيها الأسواق التى يتم التصدير إليها والأسواق الجديدة المطلوب فتحها والكميات المطلوب تصديرها والأسعار الاستراتيجية المناسبة والأسعار فى الدول المستورد، على أن تتم المراجعة سنوياً لكل سلعة وإزالة أى معوقات تعترضها.
- ٦- التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية حيث أنها تمثل مستقبل الصادرات الزراعية المصرية مع توفير كافة مستلزمات الإنتاج الزراعى وخاصة التقاوى المحسنة والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.
- ٧- إزالة القيود الإدارية والقيود على السياسات القائمة المعوقة لنمو الصادرات مع الاهتمام بالتركيز ثم تنفيذ القرارات التى تم اتخاذها والتى اشتملت على ما يلى:
- إعادة هيكلة الإجراءات الجمركية.
  - الاستمرار فى تحرير الاستثمار.
  - تطوير وتوسيع نطاق أسواق رأس المال وتيسير حصول القطاع الخاص على التمويل الاستثمارى.
  - تنفيذ برنامج الخصخصة.
  - تعزيز تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية.

<sup>١</sup> حازم البيلالوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦١-١٦٢.

- تخفيض ضرائب المبادلات والرسوم.
- تحسين وتدعيم الإدارة الضريبية.

٨- بناء شبكة رئيسية لمعلومات التصدير، فمن الضروري تطوير وتجهيز ونشر الإحصائيات والفرص التجارية وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بتممية الصادرات من خلال شبكة عامة/خاصة من نظم المعلومات. وقد كانت نقطة التجارة الدولية التي تم افتتاحها في مصر في أكتوبر عام ١٩٩٤ فى إطار نطاق التجارة الدولية والتي بلغت حالياً ٢٨ نقطة من بينها مصر (١). والتي اختيرت ضمن أجح خمس نقاط من أهم العوامل الأساسية لتوفير وإتاحة الفرص التجارية المناسبة بأنواعها (تصدير، استيراد، توكيلات، استثمار) والمتابعة والمساهمة لتحويل الفرص التجارية إلى صفقة تجارية، بتوفير بيانات ومعلومات من الخدمات العملية التجارية (بنوك وتأمين ورقابة نوعية ومواصفات نقل وشحن بحرى وجوى وبرى وترويج وممارسات تجارية) وذلك من خلال مندوبين مشاركين من مختلف الجهات، كما توفر نقطة التجارة الدولية التعريف بالإجراءات واللوائح والنظم والقوانين المحلية والدولية التى تنظم التجارة الدولية وتوضيح الامتيازات والتفضيلات الجمركية. كما تقدم نقطة التجارة الدولية التقارير السلبية والسوقية والاقتصادية التى تساعد رجال الأعمال على اختيار الفرص المناسبة لعقد الصفقات التجارية وتعظيم دور القطاع الخاص، وتوفر نقطة التجارة الدولية قاعدة بيانات عن المستوردين والمصدرين وفقاً للمجموعات السلعية للمتعاملين معها من خلال سجل على الحاسب الآلى مرتبط بالنقطة ليساعد على سرعة تحديد المتعاملين عند توزيع الفرص التجارية المتاحة (٢). وتساهم نقطة التجارة الدولية فى خلق قنوات اتصال بين المجتمع المحلى والمجتمع الدولى اقتصادياً وتجارياً وزيادة القدرة الإنتاجية من خلال رفع كفاءة الإنتاج ومستوى نوعية الواردات وجودة الإنتاج المحلى فى ضوء المنافسة العالمية.

٩- وضع حوافز حقيقية للتصدير تشتمل على ما يلى:-

- ١- تخفيض الرسوم على المدخلات المستوردة وإعفاؤها من ضريبة المبيعات.

<sup>١</sup> تنتشر نقاط التجارة الدولية فى ٨٦ دولة على مستوى العالم.

<sup>٢</sup> منى قاسم: الإصلاح الاقتصادى فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٦٨-١٦٩.

- ٢- إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة الكاملة فى تعزيز خدمات التصدير بمصر بما فى ذلك خدمات النقل وبذلك يتمكن من المساهمة فى رأس المال والخبرة والنفاذ إلى الأسواق الدولية، وحرية التشغيل.
- ٣- زيادة الحوافز الضريبية لجذب المزيد من الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى المباشر.

١٠- سرعة البت فى الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة مشكلة من الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات بالاشتراك مع هيئة المعارض المصرية، وذلك لوضع استراتيجية واضحة للاستفادة من المعارض الدولية فى تنمية الصادرات المصرية.

١١- إعفاء بعض الوسائل التى يمكن أن تساعد على تحمل أعباء التصدير. ولا شك أن أهم هذه الأعباء هو توفير الموارد المالية بشكل خاص فالتصدير كغيره من الأهداف القومية لا يمكن أن يتحقق دون أعباء أو تكلفة مالية. وتوفير موارد مالية خاصة لدعم قضية التصدير يعنى بالمقابل حرمان قطاعات أخرى من هذه الموارد وما لم تتوافر للرغبة والقدرة على توفير هذه الموارد المالية، وبالتالي الرغبة والقدرة على تحمل أعبائها فإن الدعوى لقضية التصدير ستظل بلا استجابة، وهذا هو الثمن السياسى والاجتماعى لهذه القضية الاقتصادية.

١٢- الاهتمام بعنصر الجودة والكفاءة، فالوصول إلى مستوى الجودة العالمية قد بدء حديثاً فى الصناعات المصرية فالجودة على المستوى المحلى ليست كافية فى معظم الأحوال لتلبية المستويات العالمية نظراً للاختلاف الواسع فى الأحجام، والمواصفات والمعايير. وبالمثل فإن اتفاقيات المقايضة بين مصر والاتحاد السوفيتى سابقاً والكتلة الشرقية لم تكن تؤكد على الجودة أو الالتزام بالمعايير الدولية. هذا وما زالت معظم الشركات تسعى إلى تصدير منتجاتها دون النظر إلى مستويات الجودة المطلوبة والمواصفات والأحجام المختلفة للسوق المستهدف، وقد وصلت مصر فى بعض الصناعات إلى المستويات العالمية وعلى الخصوص فى صناعة الملابس الجاهزة، المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، وتقوم بتصدير هذه المنتجات بنجاح وعلى ذلك فلا تزال هناك تباينات فى جودة المنتج. فالجودة غير نمطية حتى فى الصناعات التى أسست لنفسها مجالاً تصديرياً، أما الصناعات الصيدلانية والدوائية فإنها بوجه

عام تفى بمستويات الجودة بما يجب أن تكون عليه المنتجات المتعلقة بالصحة. كما أن منتجات الأسمدة سواء للسوق المحلى أو السوق العالمى تفى بكل معايير الجودة، أما باقى الصناعات المصرية الداخلة حديثاً إلى مصر فإن المصدرين يستطيعون الحصول على المواصفات المطلوبة فى الأسواق الأجنبية من خلال التعاقدات مع المشترين، استخدام براءات الاختراع، المشروعات المشتركة، التدريب، الاتفاقيات التكنولوجية والآليات المماثلة، لذلك فإنه مع الاعتراف بأن الجودة مشكلة قائمة إلا إنه يمكن معالجتها فى الإطار العادى من خلال زيادة نشاط التصدير.<sup>(١)</sup>

١٣- لا يتوقف تحديد المزايا النسبية للدولة على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة وإنما تلعب الخبرة المكتسبة دوراً أساسياً فى تحديد هذه المزايا. فمن أهم مقومات الاقتصاد التصديرى غير التقليدى إنما تتمثل فى استناد صناعات التصدير إلى قاعدة تكنولوجية متقدمة حتى تحقق تلك الصناعات مزايا نسبية مكتسبة وبحيث تصبح صادراتها تنافسية فى السوق العالمية. وإذا كانت هناك آراء تتضمن أن صناعات التصدير غير التقليدية لا يمكن أن تكون محور استراتيجية التصدير فى بلد كمصر ولكن لا بد أن تتضمن هذه الاستراتيجية نسبة عالية من الصناعات التقليدية، فإنه أيضاً من غير المرغوب فيه أن تستبعد كلياً هذه الصناعات المتقدمة من استراتيجية التصدير. هذا فى الوقت الذى استطاعت فيه دول جنوب شرق آسيا إنتاج وتصدير الصناعات الإلكترونية، كما تساهم إسرائيل مساهمات هامة فى الطب النووى والإلكترونيات وبعض الصناعات الحربية المتقدمة.<sup>(٢)</sup>

١٤- جذب الاستثمار المحلى والأجنبى، حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة فى التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسى لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أنه هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير. فالاستثمار الأجنبى يأتى بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة فى الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه مصر للذهوض بالصناعة المحلية. حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع

<sup>١</sup> منى قاسم: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧١

<sup>٢</sup> نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مرجع سبق ذكره، ص ص

فى الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة فى تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج، ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم فى زيادة الإنتاجية وفى إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديرى قوى يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التى تترجم فى شكل زيادة فى الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها فى جذب استثمارات جديدة، وقد استطاعت بعض الصناعات مثل الحاصلات الزراعية والغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة ومواد التشييد والبناء والحديد والصلب والصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية أن تجذب قدراً جيداً من الاستثمارات.

## الخاتمة

من خلال العرض السابق لواقع تجارة مصر الخارجية يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات:-

### أولاً: النتائج:

- ازداد حجم التجارة الخارجية لمصر من ٣١٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٢٧٣٩٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٤.
- ارتفعت صادرات مصر الخارجية من ٦٩٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٤٧٦٧٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، كما ارتفعت واردات مصر الخارجية من ٢٤٨٢٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٧٩٧١٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ويلاحظ أن الواردات تمثل الجانب الأكبر من حركة التبادل التجاري لمصر.
- تذبذب العجز في الميزان التجاري لمصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري من ١٧٨٦٩ مليون جنيه عام ١٩٩٠ ليصل إلى ٤٥١٦٢ مليون جنيه عام ١٩٩٨ ثم ما لبث أن انخفض ليصل إلى ٣٢٠٣٨ مليون جنيه عام ٢٠٠٤، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الدولة على الاستجابة السريعة لزيادة الصادرات.
- يعد الوقود أهم صادرات مصر عام ٢٠٠٤ وتشمل مجموعة الوقود المنتجات البترولية والقارية الأخرى، والبتروال المكرر، فيول - أويل - مازوت، والبتروال الخام، وبلغت قيمة مواد الوقود نحو ١٩٠٧٢ مليون جنيه في نفس السنة.
- تعد السلع الوسيطة أهم الواردات المصرية عام ٢٠٠٤، وتشمل مجموعة السلع الوسيطة الحديد والمنتجات الحديدية، والخشب ومصنوعاته، المركبات العضوية وغير العضوية، واللدائن ومصنوعاتها، الورق بأنواعه، وأجزاء ولوازم السيارات، والزيوت والدهون والشحوم النباتية والحيوانية، المطاط ومصنوعاته، الألوان والدهانات، وأجزاء ولوازم الآلات الذاتية لمعالجة المعلومات.
- أهم الدول التي تتعامل معها مصر تجارياً سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات هي: دول غرب أوروبا، الدول العربية، الدول الآسيوية، دول أمريكا الشمالية، ودول شرق أوروبا.

- توقيع مصر على اتفاقية الجات وعضويتها في منظمة التجارة العالمية سوف يعرض تجارة مصر الخارجية وبالتالي الاقتصاد المصرى للعديد من السلبيات والإيجابيات، كما أن اتفاقية الكوز التي وقعتها مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ ومن خلال التجربة الأردنية لتوقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٨ سوف ترفع من حجم البطالة في مصر، وتؤدي إلى سيطرة رجال الأعمال المصريين على الاقتصاد المصرى وأنهم هم المستفيدون في المقام الأول وليس الدولة كما يروج لها البعض.
- تتعرض الصادرات المصرية إلى العديد من المشكلات التي تواجه عملية الإنتاج والتصدير، مما يعوق أداءها ويضعف كفاءة مؤسساتها الإنتاجية.
- أهم المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي يمكن أن تسهم في ارتفاع القدرة التنافسية للصادرات المصرية هي القطن الخام والأرز المبيض، الفاكهة الطازجة، الخضراوات الطازجة، النباتات الطبية والعطرية والزهور، البصل الطازج، الملابس الجاهزة، الجلود والأحذية، المفروشات المنزلية، الخضر والفاكهة المحفوظة، غزل القطن، الأثاث الخشبي الكلاسيكى.
- أهم المنتجات المصرية محتملة النمو التصديرى في المستقبل هي الألومنيوم، الأسمت، المنتجات الصيدلانية، السيراميك، والصناعات اليدوية والغير تقليدية.

### ثانياً: المقترحات والتوصيات:

- تحقيق التنمية المتواصلة للصادرات المصرية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- وضع استراتيجية قومية عليا لتنمية الصادرات وتقوية المجلس الأعلى للتصدير وتنظيم دور منظمات الأعمال والجمعيات الأهلية، ووضع ضوابط ملزمة لرسم سياسات التصدير لعدم تضارب وتداخل القرارات.
- إنشاء آلية لتوفير المواصفات القياسية العالمية ونظم الجودة الشاملة للقطاعات الإنتاجية وتطوير أجهزة الدولة المرتبطة بالإنتاج الصناعي والتصدير. والبدء في تطوير مواصفات قياسية مصرية لجميع المنتجات المصرية سواء الموجهة للتصدير أم للسوق المحلى، على أن يراعى عند تطوير هذه المواصفات القياسية المواصفات العالمية المعمول بها بما يسهل على المنتج المصرى

اختراق الأسواق العالمية لمطابقة مواصفاته القياسية مع المواصفات العالمية المعمول بها.

■ جذب الاستثمار الموجه للتصدير من خلال بذل الجهود لجذب الاستثمارات الجديدة فى الصناعات التصديرية، وإلغاء القيود التشريعية والإدارية المعوقة للاستثمارات الجديدة - أجنبية أو محلية - الموجهة إلى الصناعات التصديرية، ومن الضروري فى هذا الإطار لنجاح جذب الاستثمار الموجه للتصدير ومراعاة ما يلى:

١- اختيار القطاعات المستهدفة للاستثمار.

٢- الاعتماد على جهاز من العاملين له معرفة ودراية متعمقة ومتخصصة فى القطاع المعنى مع الخبرة فى جذب الاستثمار.

٣- تقييم وتنفيذ حملات تسويقية محددة فى أسواق مستهدفة محددة وفقاً للقطاع وللموقع الجغرافى.

٤- استخدام قاعدة بيانات آلية للاحتفاظ بخط اتصال مع المستثمرين المحتملين.

■ منح المصدرين إعفاء من ضريبة دخل الشركات لمدة تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات لتحفيز النشاط التصديرى، مما سيؤدى إلى دخول رجال أعمال جدد لمجال التصدير مع مراعاة أن يتم ذلك الإعفاء لجميع المصدرين بمختلف القطاعات. ووقف خصم نسبة ١% من حصيله الصادرات لحساب مصلحة الضرائب حيث أنه سبق تحميل المصدر نسبة ٢% على المشتريات من الخامات وغيرها، مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة السلع وتمية الصادرات.

■ الترويج لخدمة ضمان ائتمان الصادرات لما توفره من حماية للمصدرين وتشجيعهم على ارتياد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد وهم فى مأمن من مخاطر عدم استيفاء قيمة صادراتهم.

■ الأخذ بمبدأ الميزات النسبية، أى تركيز العناية على تلك السلع التى نستطيع أن نتفوق فيها على غيرنا من البلاد المنتجة بحكم توافر المقومات الخاصة.

■ وضع الاستراتيجيات اللازمة لدعم الصادرات المصرية الحالية (الغزل والمنسوجات والمفروشات والملابس الجاهزة، الحاصلات الزراعية بأنواعها، المنتجات الغذائية، مواد التشييد والبناء، الحديد والصلب، الصناعات الكيماوية والدوائية والمستلزمات الطبية)، وفى الأسواق الحالية (الاتحاد الأوروبى،

أمريكا الشمالية، الدول العربية، وآسيا) لترسيخ التواجد المصرى من خلال هذه المنتجات فى تلك الأسواق قبل التوجه نحو أسواق جديدة أو الاعتماد على منتجات جديدة. ومما لا شك فيه أن التنوع فى السلع المصدرة والأسواق المستهدفة يجب أن يستند إلى دراسات عملية، كما يجب أن يكون بشكل متدرج بما يخدم تنويع الصادرات المصرية وتنويع الأسواق التى يتواجد فيها المنتج المصرى، ومن ثم لا يكون الاقتصاد المصرى مرهوناً بسلعة (أو مجموعة سلع) أو منطقة جغرافية محددة.

■ إنشاء شبكة للمعلومات والبيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لتصبح فى خدمة المصدر والمستورد المصرى تشمل كافة أنواع الصادرات والواردات من حيث النوع والسعر ومصدر السلعة.

■ الاهتمام بعنصر التسويق، فجاح التصدير يعتمد على التحديد السليم للأسواق والاستجابة لاحتياجاتها، وتحتاج قدرات التسويق المصرية إلى التدعيم والتحسين فى جميع الجوانب فى كل الصناعات فى معظم الأحوال، ويقوم معظم المنتجين بتوجيه إنتاجهم إما إلى السوق المحلى أو حتى لعهد قريب لأسواق أوروبا الشرقية تحت نظم المقايضة، ولم ينشغلوا بالتسويق سواء فى الداخل أو الخارج، وتتباين المعلومات عن الأسواق من صناعة لأخرى إلا أنها تحتاج إلى الدعم بوجه عام من خلال التدريب، المعرفة الفنية، الخدمات المعاونة، حتى فى صناعة الملابس الجاهزة وهى إحدى القطاعات الرائدة فى التصدير تشير إلى الحاجة المساعدة التسويقية وخاصة من المشروعات متوسطة الحجم حديثة العهد بالتصدير، وكما هو الحال فإن مصدرى الفواكه والخضر تنقصهم المعلومات عن الأسواق المتاحة أمام منتجاتهم. وتجدر الإشارة إلى أن التسويق يتطلب معرفة فنية ويكاد يخضع للتكنولوجيا مثل باقى الفروع الإنتاجية وأنه من الضرورى توفير هذه الخبرات والمعرفة، ويمكن عن طريق التعاون والتنسيق بين شركات عالمية للتجارة والتوزيع فى شكل شركات مشتركة أو غير ذلك من الأشكال، وتوفير هذه الخبرات، وإن النجاح فى التسويق مثل أى استثمارات أخرى يتطلب توفير موارد مالية وموازنات خاصة لهذا الغرض.

- الترويج لأهمية دور التأمين فى تشجيع الصادرات وذلك للحماية من أخطار النقل البحرى والجوى والحريق والسطو والأخطار الطبيعية كالزلازل والسيول.
- إيجاد استراتيجية نقل واضحة المعالم من خلال التوسع الكبير فى استخدام الحاويات للصادرات والواردات، وزيادة القدرة الاستيعابية لمحطات الحاويات، ورفع كفاءة أسطول النقل من حيث عدد البواخر وأحجامها وأنواعها، وإعطاء حوافز للاستثمار فى هذا المجال مع السماح للقطاع الخاص بالمنافسة فيه، وتخفيض الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات ورسوم الخدمات على سيارات النقل ومعدات التداول وتقديم إعفاءات ضريبية على الاستثمار فى وسائل النقل الحديثة.
- تنشيط دور مكاتب التمثيل التجارى للقيام بجهد أكبر - خلال هذه المرحلة - فى مجال دراسة احتياجات الأسواق الخارجية، وزيادة عدد هذه المكاتب فى الدول المختلفة خاصة فى الأسواق الكبيرة على أن يدعمها مكاتب تمثيل مصرفى، وكذلك متابعة سياسات الدعم والإغراق التى تقوم بها بعض الدول، من خلال تقوية جهاز مكافحة الإغراق Anti Dumping Policies ومكافحة التهريب.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازم للتعريف بالمنتجات المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالها، وكذلك سبل الاستثمار ومجالات التعاون المتاحة بالأسواق المصرية بصفة عامة.
- تحرير جميع أنواع السلع المصرية من أية قيود تتعلق بموافقات مسبقة من أى جهة كانت - سواء على النوع أو الكمية أو السعر - طالما أن السلعة مسموح بتصديرها.
- زيادة الطاقة الاستيعابية لمخازن الصادر بمجمع البضائع بميناء القاهرة الجوى، من خلال نقل ورش الصيانة ومخازن قطع الغيار ومخازن المعدات والمكاتب الإدارية الموجودة داخل المنطقة المغطاة إلى مكان آخر، وسوف يؤدى ذلك إلى زيادة الطاقة الاستيعابية بنسبة تزيد على ٣٠% من الطاقة الحالية.

- إعادة تخطيط مجمع البضائع. بميناء القاهرة الدولي من الداخل، بما يسمح بوجود جميع مكاتب الخدمات خارج الدائرة الجمركية، ويؤدى إلى تدفق وانسياب العمل بين وحدات الخدمات وبعضها البعض كسباً للوقت والجهد.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى الناجحة فى مجال التصدير ويفضل فى هذه المرحلة دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين، تايوان، سنغافورة، أندونيسيا، الهند، ماليزيا.
- الاهتمام بعمليات التعبئة والتغليف لما لها من أهمية خاصة للمنتجات التصديرية بصفة عامة والمنتجات الغذائية بصفة خاصة، وهو ما يستلزم إنشاء وتطوير الصناعات الخاصة بإنتاج مواد التعبئة والتغليف بالطريقة التى تؤدى إلى خفض التكاليف وبما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية.
- الحد من النشاط الحالى لنشاط الخدمات، حيث أصبحت هناك مغالاة فى تحديد أسعار الخدمات بالمطارات والموانئ مقارنة بما يدفعه المصدرون فى البلاد الأخرى، ولذلك فإن لابد من إلغاء الاحتكار فى الخدمات الملاحية والتداول، وفتح مجالات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص للمنافسة.
- ضرورة التوجه بشكل علمى مدروس نحو الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والسياسية التى تخدم تنمية الصادرات المصرية خاصة وأن هذه التكتلات أصبحت أهم سمات بيئة الأعمال الدولية والإقليمية المعاصرة.
- ضرورة الاهتمام بإنتاج مستلزمات الإنتاج المحلية للتقليل من استيرادها من الخارج، مع دراسة إمكانية قيام صناعات جديدة لإنتاج المستلزمات نصف المصنعة، والتى تمثل جزءاً كبيراً من واردات السلع الوسيطة، وتشجيع الصناعات التى تعتمد على مستلزمات إنتاج محلية.
- أهمية اشتراك الغرف التجارية فى وضع أو تعديل أى مواصفات قياسية للسلع المستوردة، وعدم السماح للسلع المخالفة للمواصفات بالنفاذ داخل السوق المحلى.
- السعى لدى الدول التى يتم الاستيراد منها لقبول جزء من ثمن الواردات فى صورة صادرات، أى يتم استغلال حجم الواردات الكبير (٧٩,٧ مليار جنيه) فى دفع قيمة الصادرات، ويتم ذلك عن طريق تنشيط الصفقات المتكافئة.

## المراجع والمصادر

## أولاً المراجع العربية:

- (١) اتحاد الصناعات المصرية، إدارة البحوث والدراسات: التقرير السنوى ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٥.
- (٢) البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٩٧/١٩٩٨، القاهرة ١٩٩٩.
- (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: كتاب الجيب الإحصائى (١٩٨٩-١٩٩١)، العدد الأول، القاهرة أكتوبر ١٩٩٢.
- (٤) \_\_\_\_\_: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٦/١٩٩٧، القاهرة يونيو ١٩٩٧.
- (٥) \_\_\_\_\_: الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٢-١٩٩٨، القاهرة يوليو ١٩٩٩.
- (٦) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٥، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٥ يناير/ديسمبر ١٩٩٥، القاهرة ١٩٩٦.
- (٧) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٨، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٨، القاهرة سبتمبر ١٩٩٩.
- (٨) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ١٩٩٩، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/١٩٩٩، القاهرة يونيو ٢٠٠٠.
- (٩) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠١، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠١، القاهرة يوليو ٢٠٠٢.
- (١٠) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية ٢٠٠٢، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٢، القاهرة يوليو ٢٠٠٣.

- (١١) \_\_\_\_\_: النشرة السنوية للتجارة الخارجية  
٢٠٠٤، المجلد الأول، مرجع رقم ٨٧-١٢٢١١/٢٠٠٤، القاهرة يناير  
٢٠٠٦.
- (١٢) بنك مصر: النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، السنة السادسة والثلاثون، القاهرة  
١٩٩٣
- (١٣) جواد هاشم، حسين عمر المنوفى: لمحات فى تطور الاقتصاد العراقى، قطاع  
التجارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣.
- (١٤) حازم الببلاوى: التوجه الخارجى وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية  
الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة  
الأهرام، القاهرة ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٩٢.
- (١٥) حمدى عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق،  
القاهرة، ١٩٩٦.
- (١٦) راجى أسعد، ملك رشدى: الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر، كراسات  
التنمية، مركز البحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد، جامعة  
القاهرة، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩.
- (١٧) سامى عفيفى حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول،  
الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩١.
- (١٨) سمير الدسوقى عبد العزيز وآخرون: جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٨٦ -  
١٩٨٧.
- (١٩) الشعبة العامة للمصدرين، الاتحاد العام للغرف التجارية: مذكرة بشأن مشاكل  
التصدير، القاهرة ١٩٨٨.
- (٢٠) طارق حسن عابدين: الصادرات المصرية مشكلات داخلية وتحديات خارجية،  
المؤتمر السنوى الرابع "تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات  
الإقليمية الدولية"، كلية التجارة بنها بالاشتراك مع أكاديمية طيبة للعلوم  
المتكاملة، بنها ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠٠٣.
- (٢١) عبد العزيز الشربيني: مشاكل مصر المعاصرة، دار غريب للطباعة والنشر  
والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨.

- (٢٢) عصام الدين الأحمدى: نحو استراتيجية حفز تنمية الصادرات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتهما، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، السنة ٣٩، العدد الثاني، القاهرة ١٩٩٦.
- (٢٣) فؤاد محمد الصقار: جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧.
- (٢٤) فهمى هلالى: النقل والتجارة فى مصر فى كتاب جغرافية مصر، تحرير يوسف أبو حجاج وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- (٢٥) المجالس القومية المتخصصة: تنمية الصادرات وترشيد الواردات، تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة ١٦، القاهرة ١٩٩٦/١٩٩٥.
- (٢٦) مجلس الشورى: ميزان المدفوعات المصرى، ١٩٥٢-١٩٨٢/١٩٨٣-سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم ٥٠، دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
- (٢٧) محمد إبراهيم الشيخ: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٨.
- (٢٨) محمد الهنداوى: تجارة مصر الخارجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد الثالث، الزقازيق، ١٩٨٩.
- (٢٩) محمد جمال سيد أحمد: الأبعاد الجغرافية للتجارة الخارجية لجمهورية السودان خلال الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١، مجلة البحوث والدراسات العربية، المجلد ٢٢، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٩٤.
- (٣٠) محمد خميس الزوكة: اتجاهات التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية، المجلة الجغرافية العربية، السنة الثامنة، العدد الثامن، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة ١٩٧٥.
- (٣١) \_\_\_\_\_: الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
- (٣٢) محمد سعيد بسيونى الجروانى: أثر الصادرات السلعية على الاستثمار فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٢)، المؤتمر العلمى السنوى الرابع لكلية التجارة بينها حول تنمية الصادرات المصرية فى ضوء المتغيرات الإقليمية

- والدولية، كلية التجارة بينها بالاشتراك مع أكاديمية طبية للعلوم المتكاملة، بنها ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠٠٣.
- (٢٣) محمد محمد النجار: التطور الاقتصادي في مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧.
- (٢٤) محمد محمود الديب: الجغرافيا السياسية، منظور معاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
- (٢٥) محمد محمود الصياد وآخرون: جغرافية مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨١
- (٢٦) مدحت أيوب: قضايا في الاقتصاد المصري بعد التكيف الهيكلي، كراسات رقم ١٦، مركز البحوث العربية والأفريقية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٣.
- (٢٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، القاهرة يناير ٢٠٠٣.
- (٢٨) معهد التخطيط القومي: بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية، قضايا التخطيط والتنمية في مصر، رقم ٧٤، القاهرة سبتمبر ١٩٩٢.
- (٢٩) مغاوري شلبي على: اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية، المؤتمر العلمي السنوى الرابع لكلية التجارة جامعة بينها حول تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، كلية التجارة بينها، بالاشتراك مع أكاديمية طبية للعلوم المتكاملة، ٢٣-٢٤ إبريل، بنها ٢٠٠٣.
- (٤٠) منى قاسم: الإصلاح الاقتصادي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.
- (٤١) نادبة على شعيب، نجوى على خشبة: استراتيجيات التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٨٠، العددان ٤١٧-٤١٨، القاهرة يوليو/أكتوبر ١٩٨٩.
- (٤٢) نبيل الحسينى النجار: معوقات التصدير وحمية التصدى لها، إدارة الأعمال، العدد ٣٧، القاهرة ١٩٨٧.
- (٤٣) نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى، مصرف قطر المركزى، الدوحة ١٩٩٦.

٤٤) نجوى على خشبة: القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مصر المعاصرة، العددان ٤١٥، ٤١٦ السنة ٨٠، القاهرة يناير/إبريل ١٩٨٩.

٤٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، العام الرابع من الخطة الخمسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة إبريل ٢٠٠٥.

٤٦) يحيى حسنى أحمد: رؤية مستقبلية لأداء الاقتصاد المصرى لعام ٢٠٠٢، المؤتمر العملى السنوى الثامن عشر الدولى، تطوير مناخ الاستثمار فى الدول العربية فى ظل التحديات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة ١٦-١٨ إبريل ٢٠٠٢.

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Balassa, B., & Sharpaston, M., Export subsidies by Developing countries, Issues of policy, world Bank Staff working papers, No.238, Washington D.C 1976.
- 2) Black hurst, R., & others, Adjustment, Trade and growth in Developed and Developing countries, GATT studies in International Trade, No. 6, Geneva, September 1978.
- 3) Leichenko, R., Export, Employment and production, Economic Geography, V.76, No.4., 1990.
- 4) National Academy of Sciences, food losses in Developing Countries, Washington, D.C., 1981.
- 5) Saad, Z.N., poverty in Egypt, Human needs and Institutional capacities, Lexington Books, London. 1995.
- 6) Spero, J.E., The challenges of globalization, the world Economic Development, Congress, Washington DC., September 1996.
- 7) Thirlwall, A.P., Financing Economic Development, Macmillan, London 1976.
- 8) United Nations, world Economic Survey, New York 1987
- 9) www.ips-inter press service 2006

جامعة المنوفية  
مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية  
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية

العدد الثالث

السكان والاحتياجات من الخدمات التماثلية  
بمركز فارسكور محافظة دمنيات

دراسة في الجغرافية التطبيقية

وكتور

علاء سيد محمود عبد الله

أستاذ مساعد . قسم الجغرافيا

كلية الآداب . جامعة طنطا

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٢٧	المقدمة
٢٣٩	١: المدخل الإقليمي لدراسة سكان مركز فارسكور
٢٤٠	نمو سكان مراكز دمياط وتوزيعها الجغرافي
٢٤٣	التوزيع الجغرافي للسكان حسب محال الإقامة (حضر/ريف) عامي ١٩٩٦/٨٦
٢٤٣	٢: التطور السكاني لمركز فارسكور
٢٤٣	تطور سكان مركز فارسكور
٢٤٥	التوزيع الجغرافي لأحجام سكان التجمعات العمرانية لمركز فارسكور
٢٤٦	الفروق النسبية للتوزيع الجغرافي لسكان قرى مركز فارسكور ١٩٩٦/٨٦
٢٤٧	معدلات النمو السنوي للتجمعات السكانية لمركز فارسكور
٢٥٤	تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية
٢٥٩	متوسط حجم الأسرة
٢٦٠	٣: تقديرات سكان مركز فارسكور حتى عام ٢٠٢٣
٢٦٠	٤: الوضع الراهن للخدمات التعليمية واحتياجاتها بمركز فارسكور
٢٦١	أ- التعليم الابتدائي
٢٦٢	– الوضع الراهن للتعليم الابتدائي
٢٦٤	– الاحتياجات المستقبلية من التعليم الابتدائي
٢٦٥	ب- التعليم الإعدادي
٢٦٥	– الوضع الراهن للتعليم الإعدادي
٢٦٧	– الاحتياجات المستقبلية من التعليم الإعدادي
٢٦٧	ج- التعليم الثانوي بأنواعه
٢٦٩	١- التعليم الثانوي العام
٢٦٩	– تحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي العام
٢٦٩	– الاحتياجات المستقبلية للتعليم الثانوي العام
٢٦٩	٢- التعليم الثانوي الصناعي
٢٧٠	– تحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي الصناعي
٢٧٠	– الاحتياجات المستقبلية للتعليم الثانوي الصناعي
٢٧٠	٣- الثانوي التجاري واحتياجاته المستقبلية
٢٧٢	الخاتمة
٢٧٢	فهرس المراجع
٢٧٥	الملاحق

**مقدمة:**

تعتبر التنمية الريفية أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجيات التنمية الشاملة، سواء على المستوى المكاني (القومي، والإقليمي، والمحلي)، أو على مستوى البعد القطاعي للأنشطة الاقتصادية، وعلى هذا فإن أي قصور في معدلات التنمية الريفية يحد من فاعلية تلك الاستراتيجيات ويخفض من جدواها بإغفاله متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ويعد دور التعليم أساسيا في التنمية، إلى جانب كونه عنصرا مهما جدا لرفاهية الفرد، فمن التعليم تصبح للأفراد القدرة على الاختيار واتخاذ القرارات في مجالات مثل العمل ومكان الإقامة وحجم الأسرة والصحة وأسلوب الحياة والنمو الشخصي، وعلى مجموع هذه الخيارات والقرارات الفردية تترتب نتائج مهمة جدا بالنسبة للسكان.

وقد تم التأكيد على أهمية التعليم في مجموعة المؤتمرات الدولية المعنية بالسكان، فقد اعتمد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) أهدافاً كمية متصلة بالتعليم، تؤيد القضاء على الأمية، وتدعو إلى سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتعميم الحصول على التعليم الابتدائي قبل عام ٢٠١٥.

يقع مركز فارسكور شرق محافظة دمياط، يحده شمالاً مركز دمياط، وغرباً فرع دمياط ومركز كفر سعد، وجنوباً مركز الزرقا، وشرقاً بحيرة المنزلة- راجع الشكل رقم (١).

**ثانياً: مصادر البيانات:-**

١- بيانات تعدادي ١٩٨٦/١٩٩٦.

٢- الخريطة المعلوماتية لمحافظة دمياط ٢٠٠٢.

٣- المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التعليمية.

**وتحتوي هذه الدراسة على أربع نقاط رئيسية هي كالتالي:-**

١- المدخل الإقليمي لسكان مركز فارسكور.

٢- التطور السكاني لمركز فارسكور.

٣- تقديرات سكان مركز فارسكور.

٤- الوضع الراهن للخدمات التعليمية واحتياجاتها بمركز فارسكور.



## ١- المدخل الإقليمي لدراسة سكان مركز فارسكور

تتكون محافظة دمياط من ٤ مراكز هي: فارسكور ، دمياط ، كفر سعد ، والزرقا ، بالإضافة إلى ١١ نجماً حضرياً - أربع مدن تمثل عواصم المراكز الأربع وهي دمياط ، وكفر سعد ، والزرقا ، وفارسكور ، وسبع مدن تمثل تلك المدن التي تحولت إما عن أصل ريفي، أو مدن تمثل نتاجاً لسياسة المجتمعات العمرانية الجديدة . وقد بلغ الحجم السكاني لمحافظة دمياط حوالي ٧٤٠ ألف نسمة عام ١٩٨٦ ، ارتفع إلى ٩١٤ ألف نسمة في التعداد الأخير عام ١٩٩٦ .

وبدراسة الجدول رقم (١) الذي يبين نمو سكان مراكز محافظة دمياط

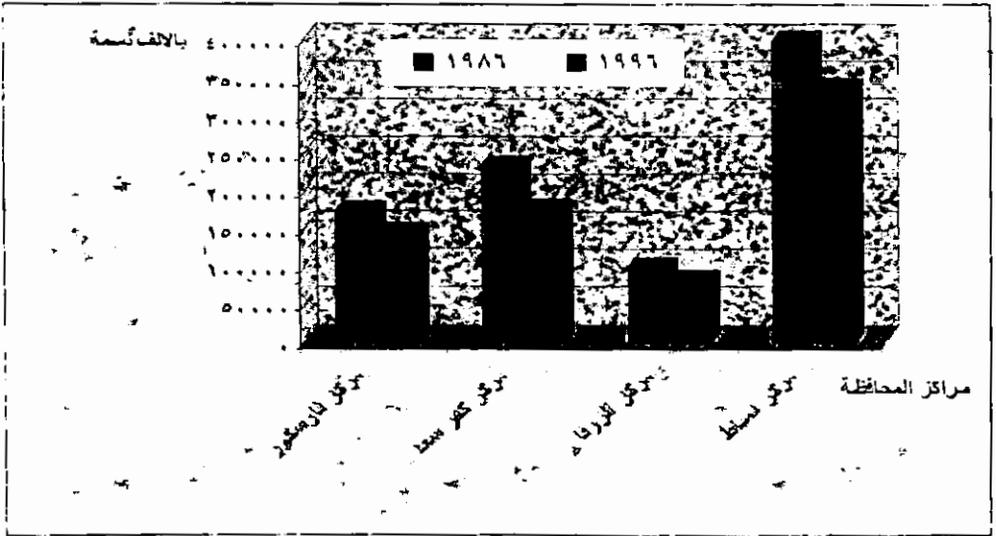
وتوزيعهم الجغرافي عامي ١٩٨٦/١٩٩٦ ، والشكل رقم (٢) يتضح ما يلي :-

## جدول رقم (١) النمو والتوزيع الجغرافي لسكان مراكز دمياط

(حسب مجال الإقامة) ١٩٩٦/٨٦

معدلات النمو ٩٦/٨٦	النسبة ٩٦/٨٦	نسب التغير ٩٦/٨٦	من إجمالي سكان المركز %		من إجمالي سكان المحافظة %		الوضع الراسم		الاحيرة المعانية
			السكان %	السكان %	السكان %	السكان %	١٩٨٦	١٩٩٦	
-١,٣	-٢,٥	-١٢,١	٦٦,٢	٧١,٤	٨,٦	١٢,٠	٧٨٢٦٥	٨٩٠٦٦	مدينة دمياط
٠,٦	-١,٦	٦,٥	٢٧,٣	٢٤,٣	٢,٥	٤,١	٣٢٢٤٧	٢٠٢٩٢	مدينة عزبة البرج
٢,٨	٠,١	٤٤,٩	٦,٦	٤,٢	٠,٩	٠,٧	٧٧٦١	٥٢٧٥	مدينة راسم البر
-٠,٥	-٢,٩	-٥,٢	٢٩,٦	٢٧,٠	١٢,٦	١٦,٩	١١٨٢٠٣	١٢٤٧٢٦	جملة حضر دمياط
٢,٨	٢,١	٢٢,٤	٧٠,٤	٦٢,٠	٢٠,٨	٢٨,٧	٢٨١١٢٧	٢١٢٢٨٩	جملة ريف مركز دمياط
١,٧	-١,٨	١٨,٥	٤٢,٧	٤٥,٥	٤٣,٨	٤٥,٥	٣٩٤٤٠	٣٣٧٠٥	جملة مركز دمياط
١,٦	-٠,١	١٧,٤	٤٤,٦	٤٥,١	١,٦	١,٧	١٤٧١٧	١٢٥٢٤	جملة مدينة الزرقا
١,٨	-٠,١	١٩,٧	٥٥,٤	٥٤,٩	٢,٠	٢,١	١٨٢٦٥	١٥٢٢٤	جملة مدينة السرو
١,٧	-٠,١	١٨,٦	٢٢,١	٢٤,٠	٢,٦	٣,٨	٢٢٨٨٢	٢٧٧٩٨	جملة حضر مركز الزرقا
٢,١	٠,٠	٢٢,٣	٦٦,٩	٦٦,٠	٧,٢	٧,٣	٦٦٦٢٣	٥٤٠٢٨	جملة ريف مركز الزرقا
٢,٠	-٠,٧	٢١,٧	١٠,٩	١١,١	١٠,٩	١١,١	٩٩٠٥	٨١٨٣٩	جملة مركز الزرقا
٢,٢	٠,٢	٢٧,٠	٤٤,٥	٤٨,٥	٢,٠	٢,٧	٢٧٥٠٥	٢٠٠٧٩	مدينة كفر سعد
٦,٨	١,٠	٩٢,٧	٣٩,٣	٢٠,٤	٢,٧	١,٧	٢٤٢٦٦	١٢٥٩٢	مدينة كفر الطليح
١,٤	-٠,١	١٤,٩	١٦,٢	٢١,٠	١,١	١,٢	٩٩٨٩	٨٦٩٦	مدينة ابو غالب
٤,١	١,٢	٤١,٣	٢٦,٣	٢٣,٣	٦,٨	٥,٦	٦١٧١٠	٤١٢٦٧	جملة حضر كفر سعد
٢,٤	٠,٥	٢٦,٩	٧٢,٧	٧٦,٧	١٨,٩	١٨,٤	١٧٢٧٢٢	١٢٦١٠٨	جملة ريف مركز كفر سعد
٢,٨	١,٧	٢٢,١	٢٥,٧	٢٤,٠	٢٥,٧	٢٤,٠	٢٢٤٤٩٢	١٧٧٤٧٥	جملة مركز كفر سعد
٠,٥	-٠,٦	٥,١	٦١,٨	٦٥,٠	٢,٤	٢,٩	٢٠٦٢٧	٢٩٢٢٩	مدينة فارسكور
١,٩	٠,٠	٢٠,٦	٢٨,٢	٢٥,٠	٢,١	٢,١	١٨٩٥٥	١٥٧١٦	مدينة الروصه
١,٠	-٠,٦	١٠,٥	٢٨,٦	٢١,٢	٥,٤	٦,١	٤٩٦٥٢	٤٤٩٢٥	جملة حضر فارسكور
٢,٣	٠,٢	٢٥,٣	٧١,٤	٦٨,٧	١٢,٥	١٢,٢	١٢٢٧٨١	٩٨٨١٧	جملة ريف مركز فارسكور
١,٩	-٠,٤	٢,٠	١٤,٠	١٤,٤	١٤,٠	١٤,٤	١٧٤٤٣٣	١٤٣٧٥٢	جملة مركز فارسكور

١,٠	-٢,٥	١,٠	٤٧,١	٤٩,٩	٢٨,٨	٢٢,٣	٢٦٢١٩٧	٢٣٨٨٣٩	جملة حضر المحافظة
٤٣,١	٠,٧	٣٦٢,٠	٢,٤	٠,١	-٠,٧	-٠,٢	١٥٩٥	١٧٧	مدينة دمياط الجديدة
١,٢	-٢,٨	١٢,٧	٢٩,٥	٣٢,٣	٢٩,٥	٣٢,٣	٢٩٩٢٩٢	٢٣٩٠١٢	جملة القطاع الحضري
٢,٥	٢,٨	٢٨,٥	٧٠,٥	٦٧,٧	٧٠,٥	٦٧,٧	٦٤٤٢٦٣	٥٠١٢٥٢	جملة القطاع الريفي
٢,١	٠,٥	٢٢,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩١٣٥٥٥	٧٤٠٢٦٥	جملة محافظة دمياط



شكل رقم ( ٢ ) التوزيع العددي لسكان مراكز محافظة دمياط ٨٦ / ١٩٩٦

شغل مركز دمياط المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة خلال فترة الدراسة، إذ استأثر بما يقرب من نصف جملة سكان المحافظة (٤٥,٥%، ٤٣,٧% على التوالي)، وقد يرجع هذا الارتفاع إلى أن مركز دمياط يضم مدينة دمياط العاصمة الإدارية للمحافظة - بالإضافة إلى مدينتين هما: رأس البر وعزبة البرج-وبالتالي تركز فيه معظم الإدارات الحكومية، والخدمات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد العليا وغيرها من الخدمات سواء صحية أو ترفيهية أو تجارية.

وفي المرتبة الثانية جاء مركز كفر سعد بنسب ٢٤%، ٢٥,٧% على التوالي، ومن هنا يمكن القول بأن مركزي دمياط وكفر سعد قد استأثرا بما يزيد على ثلثي سكان المحافظة خلال فترة الدراسة، وقد جاء مركز فارسكور في المرتبة الثالثة بنسب ١٩,٤%، ١٩,٣% على التوالي، أما النسبة الباقية فكانت من نصيب مركز البرج، والذي احتل المرتبة الأخيرة بين مراكز المحافظة بأقل نسبة (١١,١% كمتوسط عام) عامي ١٩٩٦/٨٦، ومن هنا يمكن القول بأن هناك تفاوتات سكانية كبيرة واضحة بين مراكز المحافظة.

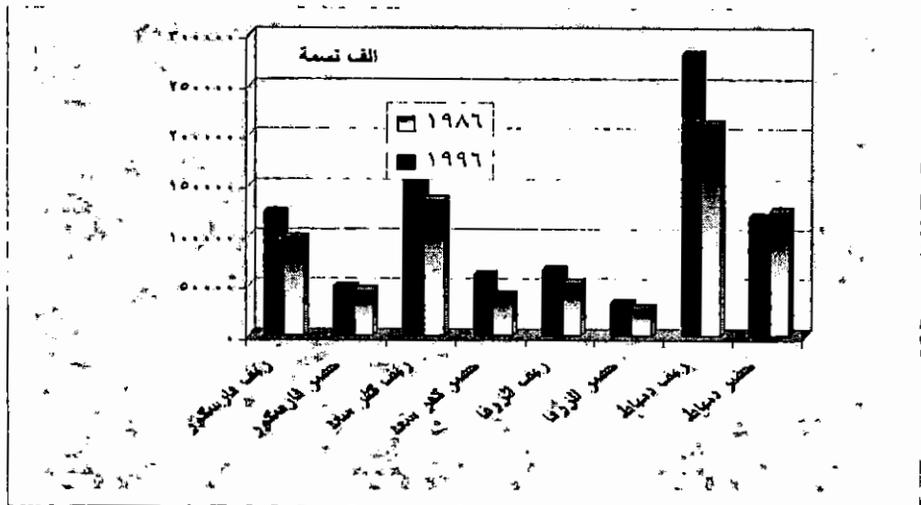
وبدراسة التوزيع الجغرافي للسكان حسب محال الإقامة (حضر/ريف) عامي ١٩٨٦/١٩٩٦ بمحافظة دمياط- راجع الجدول السابق والشكلين (٣)، (٤)- يتبين ما يلي:-

بلغ حجم سكان حضر المحافظة حوالي ٢٣٩ ألف نسمة بالتعداد الأول ارتفع إلى ٢٦٩ ألف نسمة عام ١٩٩٦ وبنسبة تغير بلغت ١٢,٧%، وبدراسة التباينات بين مدن المحافظة العشر يتبين أن هناك ٧ مدن (دمياط، عزبة البرج، فارسكور، كفر سعد، الزرقا، وأبو غالب، ورأس البر) قد حافظت على ترتيبها بين مدن المحافظة، وإن اختلفت نسبتها من تعداد إلى آخر، في حين تبادلت المدن الثلاثة الأخرى الترتيب فيما بينها (الروضة-المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، السرو-المرتبة السادسة والسابعة على التوالي، كفر البطيخ-المرتبة السابعة والخامسة على التوالي).

وقد ارتفع حجم سكان ريف المحافظة من ٥٠١ ألف نسمة في عام ١٩٨٦ إلى ٦٤٤ ألف نسمة في عام ١٩٩٦، وبنسبة تغير بلغت ٢٨,٥%، ومن الملاحظ أن ريف مركز دمياط يعد من المراكز التي حققت ارتفاعاً ملحوظاً في نسب سكانه وبنسبة تغير بلغت ٣٢,٤%، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من مراكز المحافظة الأخرى إلى ريف دمياط، وكنيجة لارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي بالمدينة، مما أدى إلى تركيز السكان بالمناطق الريفية القريبة من مدينة دمياط حيث يسهل القيام برحلة العمل اليومية.

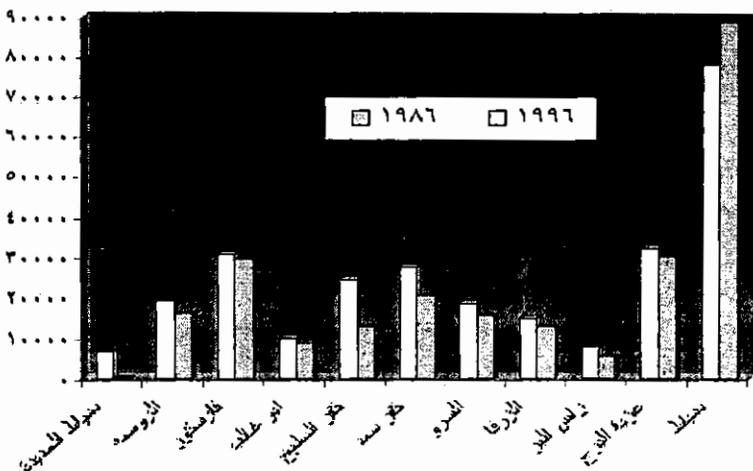
المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي بالمدينة، مما أدى إلى تركيز السكان بالمناطق الريفية القريبة من مدينة دمياط حيث يسهل القيام برحلة العمل اليومية.

ولكن يمكن القول بأنه إذا كان ريف مركز دمياط قد حقق أعلى نسبة تغير بين سكان ريف المراكز الأخرى قد حققت نسب تغير تقترب من ريف مركز دمياط والتي تراوحت ما بين ٢٣,٣% لمركز الزرقا إلى ٢٦,١% لمركز كفر سعد.



شكل رقم (٣) تطور التوزيع الحجمي للسكان (حضر/ريف) بمراكز دمياط عامي

١٩٩٦/١٩٨٦



شكل رقم (٤) التوزيع الحجمي لسكان المدن بمراكز دمياط عامي

١٩٩٦/٨٦

## ٢- التطور السكاني لمركز فارسكور

بدراسة الجدول السابق يتضح لنا من دراسة تطور سكان مركز فارسكور ارتفاع الحجم السكاني لمركز فارسكور من ١٤٤ ألف نسمة عام ١٩٨٦ إلى ١٧٣ ألف نسمة عام ١٩٩٦، من هنا نجد أن نسبة سكان المركز إلى إجمالي سكان المحافظة بلغ ١٩,٤%، ١٩% على التوالي، وبمعدل نم بلغ ١,٩% وهو في ذلك يقل عن المتوسط العام للمحافظة في نفس الفترة.

وبدراسة التوزيع النسبي لحضر مركز فارسكور بالنسبة لإجمالي حضر المحافظة يتضح أن حضر هذا المركز قد استأثر بمتوسط ١٩,٣% (مدينة فارسكور ١٢,٥%، ٧,٧% لمدينة فارسكور على التوالي، ٦,٧% و ١١,٩% لمدينة الروضة على التوالي) من إجمالي حضر المحافظة خلال فترة الدراسة، وهذا دليل على ارتفاع الأهمية النسبية لحضر مركز فارسكور مقارنة بالمدن الأخرى، حيث شغل حضر هذا المركز المرتبة الثانية بين سكان حضر المحافظة.

وبالانتقال إلى مستوى تحليلي آخر من مستويات تحليل خريطة توزيع السكان وهو التوزيع الجغرافي لسكان الوحدات المحلية لمركز فارسكور، والذي يوضحه الجدول رقم (٢) والشكلين (٥)، (٦) والتي توضح التوزيع النسبي لسكان الوحدات المحلية ١٩٩٦/١٩٨٦ ومنه يمكننا تصنيف الوحدات المحلية عامي ١٩٨٦، ١٩٩٦ إلى المجموعات التالية:-

١- المجموعة الأولى: وحدات استأثرت على أقل من ٥% من جملة سكان الريف: وتمثلها وحدات العبيدية، والبراشية، العطوى، وقد بلغت نسب سكان هذه المجموعة ١١,١%، ١١,٩% على التوالي وبنسبة تغير موجب بلغت ٣٥,٨% خلال فترة الدراسة.

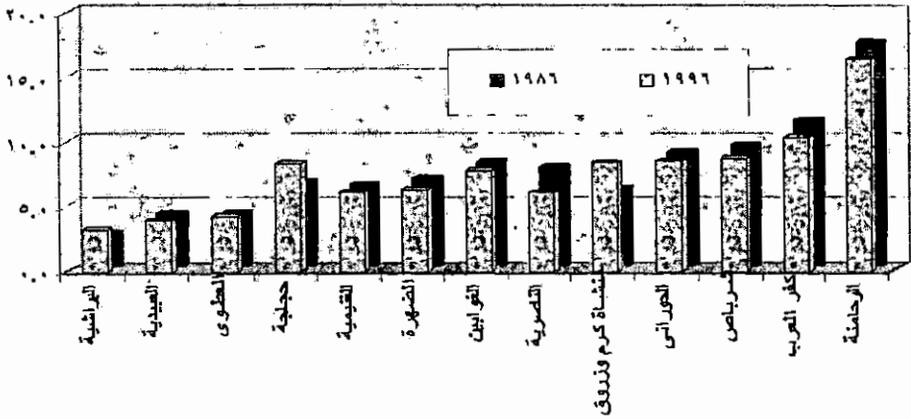
٢- المجموعة الثانية: وحدات استأثرت من ٥%-٧% من جملة سكان الريف: وقد ضمت أربع وحدات محلية بالتعداد الأول هي: الغنيمية، حجابة، الضهرة، منشأة كرم وزروق وقد استأثرت هذه الوحدات المحلية بحوالي ٢٦% من إجمالي سكان الريف في نفس العام، ٢٥,٥% وفي التعداد التالي عام ١٩٩٦ ضمت هذه المجموعة الأربع وحدات السابقة- باستثناء الوحدة المحلية الحجابة والتي حلت محلها الوحدة المحلية للناصرية والتي استأثرت بحوالي ٢٥,٥٥ من إجمالي سكان الريف وبمعدل تغير بلغ ٢٣,١%.

٣- المجموعة الثالثة: وحدات استأثرت من ٧% - ٩% من جملة سكان الريف: وتمثلها ثلاث وحدات محلية بالتعداد الأول وهي: الغوايين، الحوراني، والناصرية بحجم سكاني بلغ حوالي ٢٤ ألف نسمة، بينما في التعداد التالي ارتفع عدد الوحدات المحلية الممثلة لهذه المجموعة إلى أربع وحدات- بالإضافة إلى مجموعة الوحدات المحلية السابقة- يضاف إليها الوحدة المحلية للحجاجة- وبحجم سكاني بلغ حوالي ٣٢ ألف نسمة.

جدول رقم (٢) التوزيع النسبي ومعدلات النمو السنوي لسكان

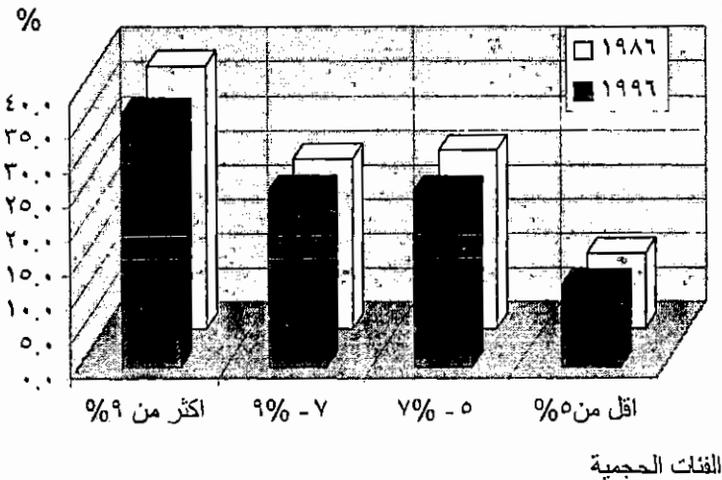
الوحدات المحلية بمركز فارسكور ١٩٩٦/١٩٨٦

نسبة التغيير	السكان				الوحدات المحلية	
	معدل النمو	%	%	١٩٩٦	١٩٨٦	
٢٢,١	٢	١٧	١٧,٤	٢٠٩٨٩	١٧١٩١	الرحامنة
١٩,٥	١,٨	١٠,٨	١١,٧	١٣٤٢١	١١٢٢٧	كفر العرب
١٩,٩	١,٨	٩,١	٩,٥	١١٢١٥	٩٣٥٣	الشرباصي
٢٤,٨	٢,٢	٨,٩	٨,٩	١٠٩٦٩	٨٧٩١	الحوراني
٢٨	٢,٥	٦,٢	٦,١	٧٧٠٢	٦٠١٧	منشأة كرم ورزق
٣,٤	٠,٣	٦,٤	٧,٨	٧٩١٦	٧٦٥٩	الناصرية
٢٦,٣	٢,٤	٨,١	٨,١	١٠٠٨٧	٧٩٨٧	الغوايين
٢٠,٢	١,٩	٦,٦	٦,٩	٨١٤٩	٦٧٨٢	الضهرة
٢٤,١	٢,٢	٦,٣	٦,٤	٧٨٥٢	٦٣٢٧	الغنيمية
٦٣,١	٥	٨,٦	٦,٦	١٠٧٠٢	٦٥٦١	حجاجة
٣٣,٤	٢,٩	٤,٥	٤,٢	٥٥٥٨	٤١٦٧	العطوى
٢٤,١	٢,٢	٤,١	٤,٢	٥٠٩٧	٤١٠٨	العبيدية
٥٥,٨	٤,٥	٣,٣	٢,٧	٤١٢٤	٢٦٤٧	البراشية
٢٥,٣	٢,٣	١٠٠	١٠٠	١٢٣٧٨١	٩٨٨١٧	الجملة



شكل رقم ( ٥ ) التوزيع النسبي لسكان الوحدات المحلية بمركز فارسكور عامي

١٩٩٦ / ١٩٨٦



شكل رقم ( ٦ ) الهرارية الحجمية لسكان الوحدات المحلية بمركز فارسكور

عامي ١٩٩٦ / ٨٦

وتعد هذه المجموعة من اكثر المجموعات الحجمية والتي حققت معدلات تغير تفوق اي مجموعة أخرى بنسبة تغير بلغت ٣٠%، وذلك نتيجة للارتفاع النسبي لسكان هذه المجموعة من ٢٤,٧% إلى ٢٥,٧% بالتعداد الأخير.

٤- المجموعة الرابعة: وحدات استأثرت بما يزيد عن ٩% من جملة سكان الريف: وضمت هذه المجموعة الحجمية ٣ وحدات محلية بالتعداد الأول وهى شرباص، الرحامنة، كفر العرب، واستأثرت على حوالي ٣٨,٢% من إجمالي سكان ريف فارسكور عام ١٩٨٦.

وعلى العكس من ذلك انخفضت نسبة سكان هذه المجموعة إلى ٣٦,٩% من إجمالي سكان ريف فارسكور وبالتالي حققت نسبة تغير بلغت ٢٠,٨% في مقابل معدل نمو بلغ ١,٩% سنويا خلال فترة الدراسة- راجع الشكل رقم (٦).

بدراسة التوزيع الجغرافي لأحجام سكان التجمعات العمرانية لمركز فارسكور عام ١٩٩٦ يمكننا تصنيف هذه التجمعات إلى خمس مجموعات والتي تتضح من الجدولين (٣، ٤) كالتالي والشكلين (٧)، (٨):-

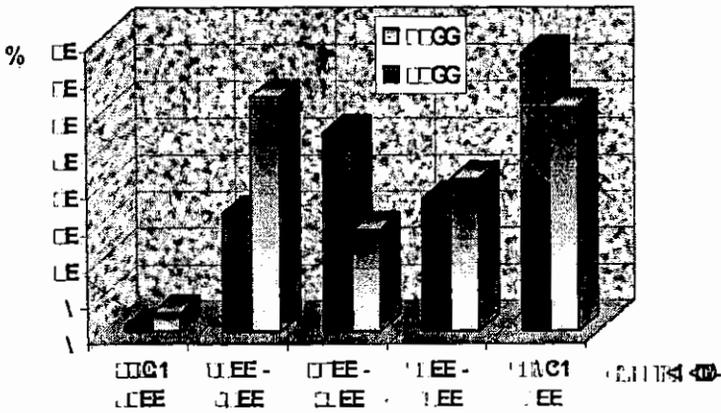
جدول رقم (٣) الهيراركية الحجمية لقرى مركز فارسكور عامي ١٩٩٦/١٩٨٦

معدل النمو	نسبة التغير	السكان				الهيراركية الحجمية
		%	١٩٩٦	%	١٩٨٦	
٤,٥	٥٤,٨	٣٧,٩	٤٦٩٣٣	٣٠,٧	٣٠٣٢٥	أكثر من ٨٠٠٠ نسمة
٠,٩	٩,٢	١٨,١	٢٢٤٣٦	٢٠,٨	٢٠٥٤٧	٨٠٠٠ - ٦٠٠٠
٩,٤	١٤٥,٨	٢٧,٢	٣٣٦٥٥	١٣,٩	١٣٦٩٣	٦٠٠٠ - ٤٠٠٠
٤,٥ -	٣٧,٢ -	١٦,١	١٩٨٨٧	٣٢	٣١٦٦٧	٤٠٠٠ - ٢٠٠٠
١٠,٣ -	٦٦,٣ -	٠,٧	٨٧٠	٢,٦	٢٥٨٥	أقل من ٢٠٠٠ نسمة
٢,٣	٢٥,٣	١٠٠	١٢٣٧٨١	١٠٠	٩٨٨١٧	الجملة

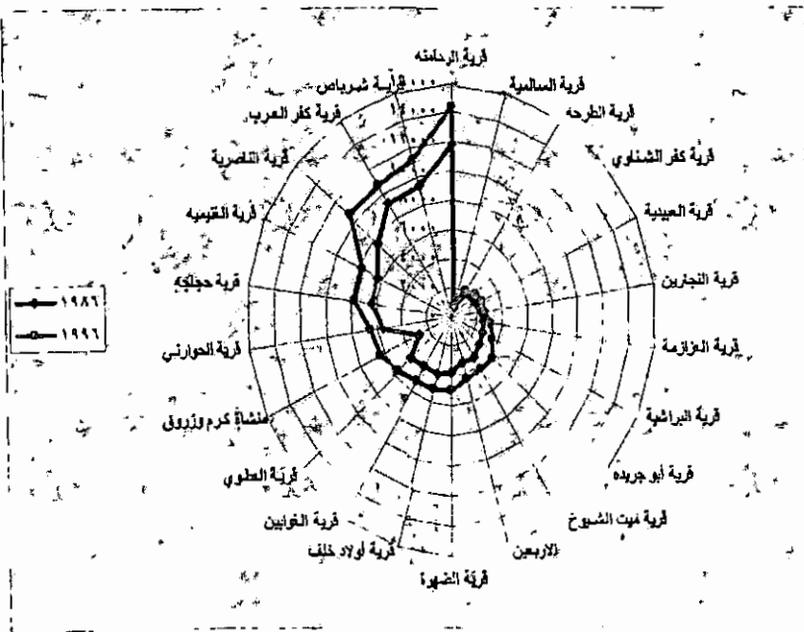
١- المجموعة الأولى: تجمعات أكثر من ٨٠٠٠ نسمة: وتتحصر هذه الفئة في ثلاثة تجمعات عمرانية وهى: شرباص، والرحامنة، وكفر العرب، وقد استأثرت تجمعات هذا النمط بحوالي ٣٠,٧% (حوالي ٣٠ ألف نسمة) من إجمالي سكان ريف فارسكور عام ١٩٨٦، أما في التعداد اللاحق فقد أضيفت قرية حجابة إلى هذه المجموعة وبالتالي ارتفع الحجم السكاني للقرى الممثلة لهذه المجموعة إلى ٤٧ ألف نسمة يمثلون ٣٧,٩%، من هنا يمكن القول بان قرى هذه المجموعة قد حققت نسبة تغير بلغت ٥٤,٨% وبمعدل نمو سنوى مقداره ٤,٥%.

جدول رقم (٤) هيراركية التجمعات السكانية بالقطاع الريفي  
لمركز فارسكور عامي ١٩٩٦/٨٦

الوضع الراهن لسكان القطاع الريفي ١٩٩٦ / ٨٦						قرى القطاع الريفي
الفروق النسبية	التوزيع النسبي		معدل النمو ٩٦/٨٦	الحجم السكاني		
	١٩٩٦	١٩٨٦		١٩٩٦	١٩٨٦	
٠,٤ -	٩,١	٩,٥	١,٨	١١٢١٥	٩٣٥٣	شرباص
٠,٣ -	١١,٦	١١,٩	٢	١٤٣٨٤	١١٧٥٦	الرحامنة
٠,١ -	٢,٩	٢,٩	١,٩	٣٥٣٠	٢٩١٢	ابو جريدة
٠,١ -	٢,٥	٢,٦	٢	٣٠٧٥	٢٥٢٣	العزازمة
١,٤ -	٦,٤	٧,٨	٠,٣	٧٩١٦	٧٦٥٩	الناصرية
٠,١ -	٢,١	٢,٢	١,٨	٢٦٤٢	٢٢١٤	العبيدية
٠,١	٢	١,٩	٢,٦	٢٤٥٥	١٨٩٤	الطرحة
٠,٧	٣,٤	٢,٧	٤,٨	٤٢١٤	٢٦٤٧	البراشية
٠,٢ -	٥,٤	٥,٦	١,٩	٦٦٦٨	٥٥٠٣	الهوراني
٠,١	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٤٣٠١	٣٢٨٨	ميت الشيوخ
٠,١	٤,١	٤,١	٢,٥	٥١٣٦	٤٠٢٣	الغوابين
-	٤	٤	٢,٢	٤٩٥١	٣٦٦٤	اولاد خلف
٠,٣	٤,٥	٤,٢	٢,٩	٥٥٥٨	٤١٦٧	العطوى
٠,٢ -	٢,٦	٢,٨	٢,٢	٣٢٦٨	٢٧٧٨	م. كرم ورزق
٠,١ -	٦,٣	٦,٤	٢,٢	٧٨٥٢	٦٣٢٧	الغنيمية
٠,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٤٤٣٤	٣٢٢٩	الاربعين
٢	٨,٦	٦,٦	٥	١٠٧٠٢	٦٥٦١	حجاجة
٠,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٢	٥١٥١	٣٧٥٣	الضهرة
-	٠,٧	٠,٧	٢,٣	٨٧٠	٦٩١	السالمية
٠,٦ -	١,٧	٢,٤	٠,٩ -	٢١٢٨	٢٣٣٨	النجارين
٠,٧ -	٨,٦	٩,٣	١,٤	١٠٦٣١	٩٢١٦	كفر العرب
١	٢,٢	٢	٣	٢٧٠٠	٢٠١١	كفر الشناوى
-	١٠٠	١٠٠	١,٧	١٢٣٧٨١	٩٨٨١٧	الجملة



شكل رقم (٧) تطور الهيراركية الحجمية للتجمعات الريفية بمركز فارسكور عامي ١٩٩٦/٨٦



شكل رقم (٨) التباين العددي لأحجام التجمعات السكانية الريفية بمركز فارسكور ٨٦ - ١٩٩٦

٢- المجموعة الثانية: تجمعات تراوحت أحجامها السكانية من ٦٠٠٠-٨٠٠٠ نسمة: وقد بلغت عدد التجمعات الممثلة لهذه الفئة الحجمية ثلاثة تجمعات ريفية ممثلة في الناصرية، والحجاجة، والغنيمية، وقد استأثرت هذه الفئة الحجمية على حوالي ٢٠,٨% من إجمالي سكان ريف فارسكور عام ١٩٨٦، أما في التعداد الأخير فقد تم انتقلت حاجة إلى الفئة السابقة وحلت محلها قرية الحوراني، وبالتالي بلغ الحجم السكاني لهذه التجمعات إلى حوالي ٢٢ ألف نسمة يمثلون ١٨,١% وبنسبة تغير بلغت ٩,٢% فقط.

٣- المجموعة الثالثة: تجمعات تراوحت أحجامها السكانية من ٤٠٠٠-٦٠٠٠ نسمة: وتضم هذه المجموعة ثلاثة تجمعات تراوحت أحجامها السكانية ما بين ٥٥٠٣ نسمة لقرية الحوراني إلى ٤٠٢٣ نسمة للغوايين، أي أن قرى هذه المجموعة قد استأثرت بحوالي ١٣,٩% من إجمالي سكان ريف مركز فارسكور عام ١٩٨٦.

وفى عام ١٩٩٦ تميزت هذه المجموعة بالتغير الواضح سواء من ناحية عدد القرى الممثلة لها -سبعة قرى- أو من ناحية الحجم السكاني ونسبة إلى إجمالي القطاع الريفي بالمركز -حوالي ٣٤ ألف نسمة بنسبة ٢٧,٢%- و أخيراً تميزت هذه المجموعة بأنها حققت أعلى نسبة تغير بين الهيراركية الحجمية لقرى المركز وبنسبة ١٤٥,٨%، وبالتالي تحقيق أعلى معدلات للنمو السكان ٩,٤%.

٤- المجموعة الرابعة: تجمعات تراوحت أحجامها السكانية من ٢٠٠٠-٤٠٠٠ نسمة: وتتمثل في التجمعات السكانية المتوسطة من حيث الحجم السكاني، وقد تمثلت قرى هذه المجموعة في أحد عشر قرية- بلغت نسبة سكان هذه التجمعات ٣٢%(حوالي ٣٢ ألف نسمة من إجمالي سكان ريف المركز) وذلك عام ١٩٨٦.

أما في عام ١٩٩٦ فقد انخفضت أعداد القرى الممثلة لهذه المجموعة-٧ قرى- وذلك يرجع إلى تزايد الحجم السكاني لبعض القرى منذ عام ١٩٨٦ والمتمثلة في أولاد خلف، والزهرة، الأربعين، وميت الشيوخ، وعلى هذا تتناقض الحجم السكاني إلى ١٦,١% من إجمالي سكان ريف المركز - وبنسبة تغير سالب بلغت (-٣٧,٢%)، وبالتالي هذه المجموعة من الأنماط الحجمية والتي شهدت معدل نمو سالب والذي بلغ (- ٤,٥% سنوياً).

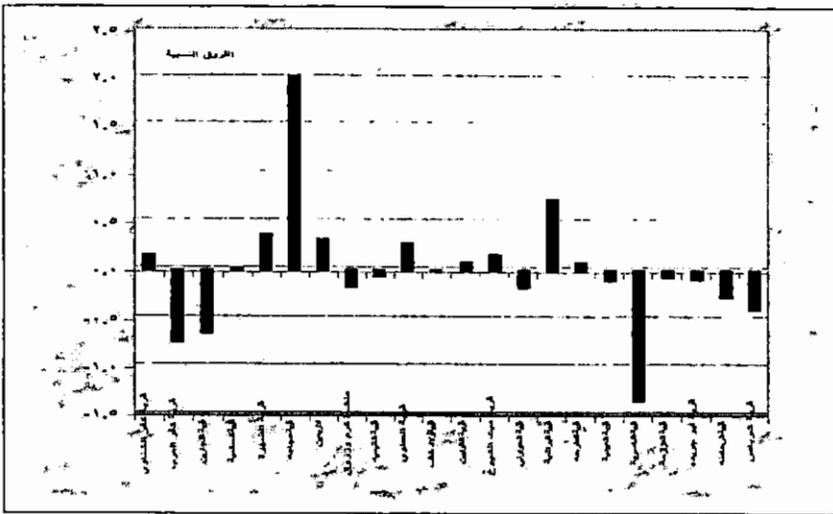
٥- المجموعة الخامسة: تجمعات أقل من ٢٠٠٠ نسمة: وتتمثل بتجمعين سكانيين بالتعداد الأول وهما الطرحة والسالمية، أما التعداد الأخير فقد ضمت السالمية فقط، من هنا يمكن القول بأن هناك العديد من العوامل قد لعبت دورا في تباين الاحجام السكانية وكثافة السكان بقرى مركز فارسكور عام ١٩٩٦ .  
وبدراسة -الجدول السابق والشكل رقم (٩)- والذي يبين الفروق النسبية للتوزيع الجغرافي لسكان قرى مركز فارسكور للفترة ١٩٨٦/١٩٩٦ يمكننا تصنيفها إلى ثلاث أنماط كالتالي:-

١- النمط الأول: تجمعات حققت فروق نسبية سالبة: وتضم احد عشر تجمعا تقع معظمها حول مدينة فارسكور وتضم قرى شرباص، حجاجه، الحوراني، والطرحة، والرحامنة، أبو جريدة، والعزازمة، والناصرية، والعبودية، الغنيمية، منشأة كرم ومرزوق، النجارين، وأخيرا كفر العرب، وقد يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي ومستوى الحياة الاقتصادية داخل المدينة، مما دفع السكان إلى التركيز بالقرى التي تحيط بالمدينة وبالتالي سهولة القيام برحلة العمل اليومية . وقد بلغ الحجم السكاني لهذه التجمعات حوالي ٦٣ ألف نسمة عام ١٩٨٦ ارتفع إلى ٧٣ ألف نسمة بالتعداد اللاحق، أي أن هذه التجمعات قد حققت نسبة تزايد بلغت ١٧,١%.

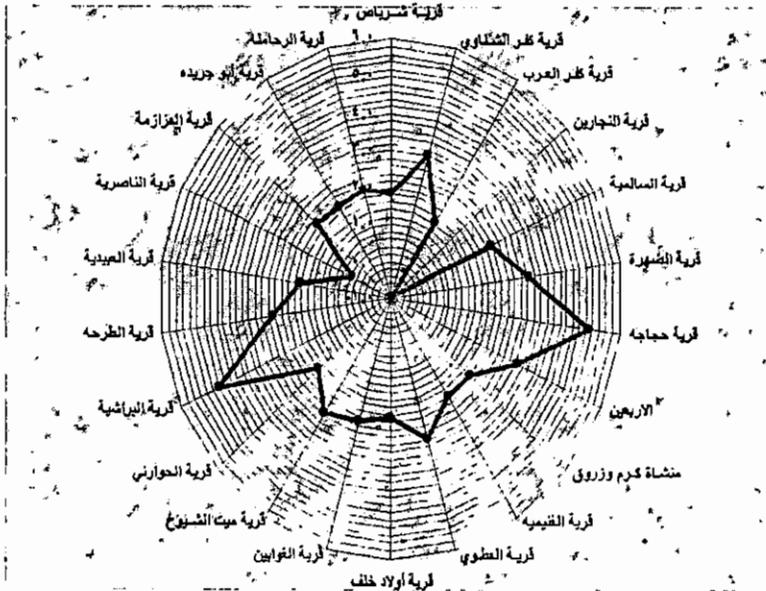
٢- النمط الثاني تجمعات حققت فروق نسبية موجبة: وضمت هذه المجموعة تسع تجمعات ريفية، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أنه على الرغم من أن هذه التجمعات التسع قد ارتفع حجمها السكاني من ٣٢ ألف نسمة - ٣٢% - إلى ٤٥ ألف نسمة - ٤٥,٢% من إجمالي التجمعات الريفية عامي ٨٦ / ١٩٩٦ على التوالي، أي أن قرى هذه الفئة قد حققت أكبر نسبة تغير والتي بلغت ٤١,٤% .

٣- النمط الثالث: تجمعات حققت نسب ثابتة ( صفر ) : ويضم هذا النمط تجمعين عمرانيين وهما أولاد خلف، والسالمية، والتي استأثروا بحوالي ٤,٧%، ٥,٩% على التوالي من إجمالي سكان القطاع الريفي للمركز خلال فترة الدراسة وبنسبة تغير بلغت حوالي ٢٥% .

وبدراسة معدلات النمو السنوي لسكان التجمعات العمرانية لمركز فارسكور يتضح ذلك من دراسة الجدول السابق والشكل رقم (١٠)، ومنه يمكننا تصنيف قرى مركز فارسكور إلى ثلاث أنماط حسب معدلات النمو السنوي وهي كالتالي:-



شكل رقم (٩) الفرق النسبية للتوزيع الجغرافي للقرى  
عامي ١٩٩٦/٨٦ لمركز فارسكور



شكل رقم (١٠) معدلات النمو السنوي للقرى  
عامي ١٩٩٦/٨٦ لمركز فارسكور

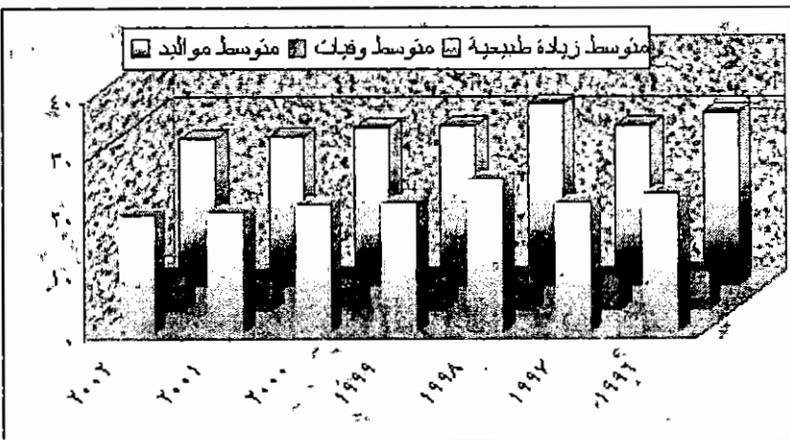
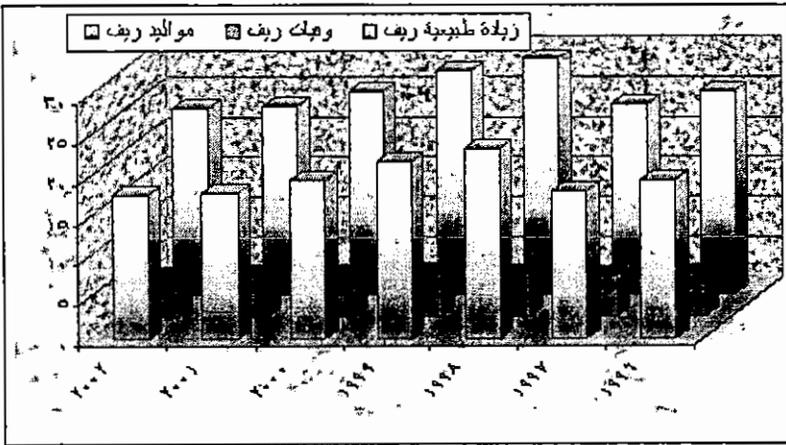
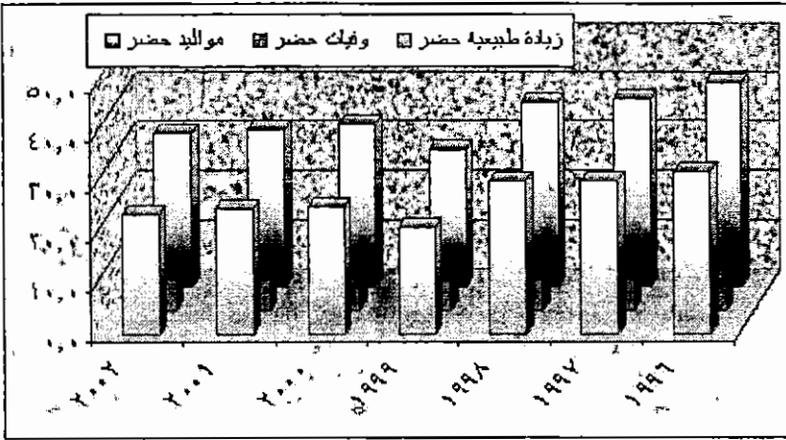
١- النمط الأول: تجمعات عمرانية حققت معدلات نمو تفوق المتوسط العام لريف المركز (٢,٣%) : بلغت أعداد التجمعات الريفية التي تمثل هذا النمط حوالي ٨ تجمعات عمرانية- تراوحت معدلات نموها ما بين ٥% لقرية حجابة إلى ٢,٥% للغوايين . بحجم سكاني بلغ حوالي ٣٢ ألف نسمة ارتفع بالتعداد اللاحق إلى حوالي ٤٥ ألف نسمة، بمتوسط نمو قدرة ٣,٥% سنويا، وبنسبة تغير ٤١,٤% .

٢- النمط الثاني: تجمعات عمرانية حققت معدلات نمو موجبة تقل عن المتوسط العام لريف المركز (٢,٣%) : بلغ المتوسط العام لمعدلات النمو السنوي لهذا النمط حوالي ١,٧% سنويا، حيث بلغت أعداد التجمعات الممثلة لهذا النمط ١١ تجمعا بحجم سكاني بلغ حوالي ٦٤ ألف نسمة ارتفع إلى ٧٦ ألف نسمة بالتعداد الأخير وبنسبة تغير ١٨,٦%، وفي الوقت نفسه تراوحت معدلات نمو التجمعات الممثلة لهذا النمط ما بين ٢,٢% لقرية الغنيمية إلى ٠,٣% للناصرية.

٣- النمط الثالث: تجمعات عمرانية حققت معدلات تتساوى مع المتوسط العام لريف المركز (٢,٣%) : وتمثلها تجمعا عمرانيا واحدا وهي قرية السالمية .

٤- النمط الرابع: تجمعات عمرانية حققت معدلات نمو سالبة : وتمثلها قرية واحدة وهي قرية النجارين .

أما بالنسبة لتطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ والتي يوضحها الجدول رقم (٥) والشكل (١١) والى يتبين لنا منه أن منحنيات معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية أخذت في الانخفاض ولكن بشكل تدريجي، وهذا يتفق مع سياسة الدول في العمل على خفض معدلات الزيادة الطبيعية للجمهورية لمواجهة ارتفاع الفجوة ما بين معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني.



شكل رقم (١١) معدلات المواليد والوفيات حسب مجال الإقامة

للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢ لمركز فارسكور

جدول رقم (٥) تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية " بالآلاف " لمركز فارسكور ١٩٩٦ - ٢٠٠٢

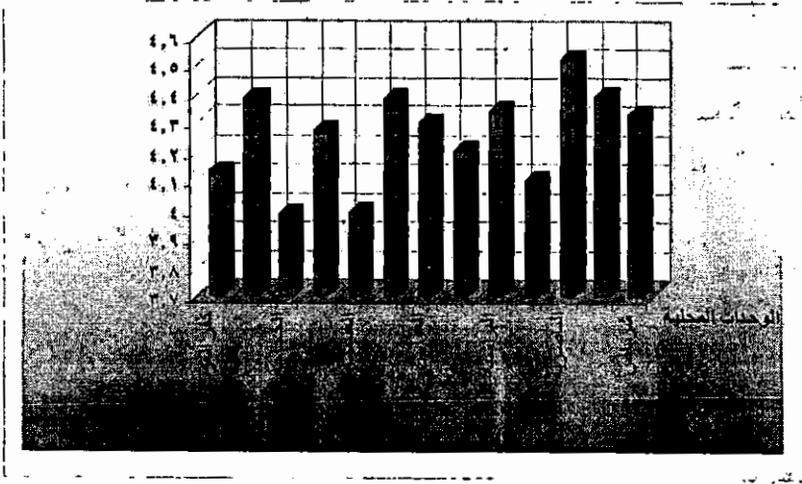
سنوات	معدلات المواليد			معدلات الوفيات			معدلات الزيادة الطبيعية		
	حضر	ريف	الجملة	حضر	ريف	الجملة	حضر	ريف	الجملة
١٩٩٦	٤١,٣	٢٥,١	٢٩,٧	٨,٧	٥,٣	٦,٣	٣٢,٦	١٩,٨	٢٣,٤
١٩٩٧	٣٧,٩	٢٣,٦	٢١,٧	٧,٣	٥,١	٥,٧	٣٠,٦	١٨,٤	٢١,٩
١٩٩٨	٣٧,١	٢٩,١	٣١,٤	٦,٤	٥,٤	٥,٧	٣٠,٨	٢٣,٧	٢٥,٨
١٩٩٩	٢١,٤	٢١,٦	٢١,٦	٦	٥,٦	٥,٧	٢١,٤	٢٢	٢١,٨
٢٠٠٠	٣٢,٨	٢٥	٢١,٣	٧,٥	٥,٣	٥,٩	٢٥,٤	١٩,٧	٢١,٤
٢٠٠١	٣١,٦	٢٣,٣	٢٥,٧	٦,٤	٥,٢	٥,٦	٢٥,٣	١٨,١	٢٠,٢
٢٠٠١	٣٠,٦	٢٣	٢٥,٣	٧	٥,١	٥,٧	٢٤	١١,٩	١٩,٧

متوسط حجم الأسرة :

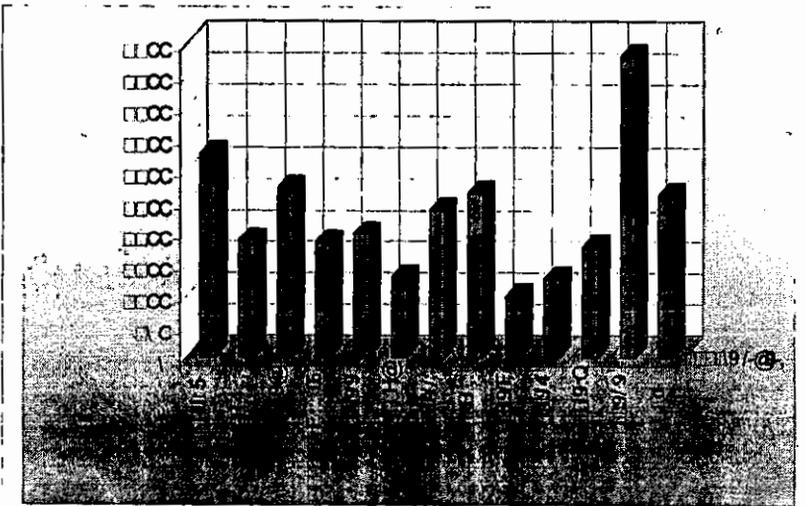
تزايدت الحاجة إلى دراسة متوسط أحجام الأسر بالإضافة إلى توقعاتها المستقبلية وذلك لحاجة المخططين لمثل هذه النوعية من البيانات لاستخدامها في التخطيط للمرافق والكهرباء و إنتاج السلع الاستهلاكية والإسكان وغيرها من الاستخدامات الأخرى.

من تحليل الجدول رقم (٦) والذي يوضح لنا الوضع الراهن لأعداد الأسر ومتوسط حجم الأسرة للوحدات المحلية بمركز فارسكور عام ١٩٩٦ والشكلين (١٢)، (١٣) يتبين لنا أن متوسط حجم الأسرة بمركز فارسكور قد بلغت ٤,٢٢ فرد/أسرة وهو متوسط يقترب من المتوسط العام للجمهورية في نفس العام. جدول رقم (٦) الوضع الراهن لأعداد الأسر ومتوسط حجم الأسرة للوحدات المحلية بمركز فارسكور عام ١٩٩٦

الوحدة المحلية	سكان ١٩٩٦	م . حجم الأسرة	عدد الأسرة ٩٦	الوحدة المحلية	سكان ١٩٩٦	م . حجم الأسرة	عدد الأسرة ٩٦
شربص	١١٢١٥	٤,٣٢	٢٥٩٠	حجاجة	١٠٧٠٢	٣,٩٨	٢٦٨٩
الرحامنة	٢٠٩٨٩	٤,٣٩	٤٧٨١	الضهرة	٨١٤٩	٤,٣٨	١٨٦١
الناصرية	٧٩١٦	٤,٥٢	١٧٥١	كفر العرب	١٣٣٢٢	٤,١٣	٣٢٣٣
العبدية	٥٠٩٢	٤,١	١٢٤٣	مدينة فارسكور	٣٠٦٩٧	٣,٩٩	٧٦٩٣
النراشية	٤٢١٤	٤,٣٤	٩٧١	مدينة الروضة	١٨٩٥٥	٤,١٢	٤٦٠١
الحوراني	١٠٩٦٩	٤,٢	٢٣٤٦	حضر فارسكور	٤٩٦٥٢	٤,٠٥	١٢٢٤٥
العنوي	٥٥٥٨	٤,٣٨	١٢٦٩	ريف فارسكور	١٢٣٧٨١	٤,٢٩	٢٨٨٥٣
العنسية	٧٨٥٣	٣,٩٩	١٩٦٨	جملة المركز	١٧٣٤٣٣	٤,٢٢	٤١٠٩٨
م. كرم وزروق	٧٧٠٢	٣,٩٨	٢٦٨٩				



شكل رقم (١٢) التباين في متوسطات الاسر (فرد/اسرة) بين الوحدات المحلية لريف مركز فارسكور عام ١٩٩٦



شكل رقم (١٣) أعداد الأسر بالوحدات المحلية بمركز فارسكور عام ١٩٩٦

وبمقارنة متوسط حجم الأسرة حسب محال الإقامة يلاحظ تقارب هذا المتوسط بالمناطق الريفية (٤,٢٩ فرد/أسرة) منه للمناطق الحضرية (٤,٠٦ فرد/أسرة). بلغت أعداد الأسر بمركز فارسكور بالتعداد الأخير حوالي ٤١ ألف أسرة، وقد تباين التوزيع الجغرافي لأعداد الأسر بين حضر وريف المركز حيث استأثرت المناطق الحضرية (مدينتي فارسكور والروضة) بحوالي ثلث أسر المحافظة بنسبة بلغت ٢٩,٨% (١٢ ألف أسرة)، أما النسبة الباقية فكانت من نصيب ريف المركز والذي بلغت أعداد الأسر به حوالي ٢٩ ألف أسرة موزعه بأحجام متفاوتة بين قراه، وبدراسة الجدول السابق يمكننا تقسيم الوحدات المحلية إلى ثلاث أنماط كالتالي:-

١- النمط الأول: وحدات محلية حققت متوسطات تقل عن ٤ فرد/نسمة): وبتمثل هذا النمط في وحدتين محليتين هما: الغنيمية وحجاجة وقد بلغت أعداد الأسر بهذا النمط حوالي ٤٦٥٧ أسرة أي حوالي ١١,١% من إجمالي أسر المركز.

٢- النمط الثاني: وحدات محلية حققت متوسطات ما بين ٤ - أقل من ٥,٥ فرد/أسرة: ويضم هذا النمط عشرة وحدات محلية وقد استأثرت هذه الوحدات المحلية بحوالي ثلثي إجمالي أسر المركز عام ١٩٩٦.

٣- النمط الثالث: وحدات محلية حققت أكثر من ٥,٥ فرد/أسرة: وتضم وحدة محلية واحدة فقط هي الناصرية .

وبتحليل بيانات الجدول رقم (٧) والذي يبين متوسط حجم الأسرة وأعدادها الحالية بقرى القطاع الريفى والشكلين (١٤، ١٥) والتي توضح التباينات المكانية لمتوسط حجم الأسر بين قرى مركز فارسكور وعددها يمكننا تصنيفها إلى المجموعات التالية:-

١- النمط الأول: قرى حققت بلغت بها متوسط حجم الأسرة أكثر من ٥,٥ فرد/أسرة: ويضم هذا النمط أربع قرى هي: أبو جريدة، ومنشأة كرم ورزوق، الناصرية، السامية، وقد استأثرت قرى بحوالي ١٣,٩% من إجمالي أسر المركز، وفي نفس الوقت تراوحت متوسط حجم الأسرة بهذا النمط ما بين ٤,٤٨ فرد/أسرة لقرية نسامية لى ٤,٦٥ فرد/أسرة لقرية أبو جريدة.

## ٢- النمط الثاني: قرى حققت متوسطات ما بين ٤-٤,٥ فرد/أسرة: ضمت

هذه المجموعة على أربعة عشر قرية ، حيث تراوحت متوسطات حجم الأسر ما بين ٤,٤٨ فرد/أسرة لقرية السالمية إلى ٤,٠١ فرد/أسرة لقرية الأربعين، وقد بلغ عدد أسر هذا النمط حوالي ١٦ ألف أسرة يشكلون ٥٣% من إجمالي أسر المركز عام ١٩٩٦.

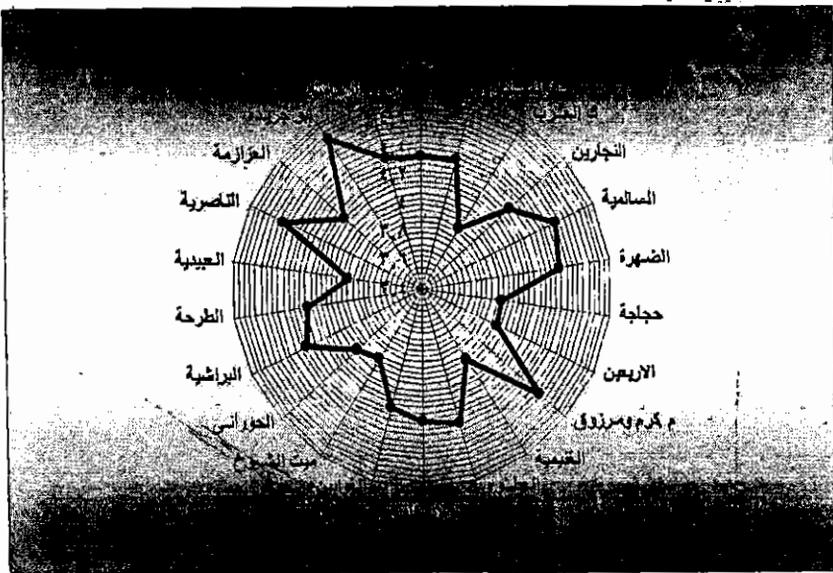
جدول رقم (٧) متوسط حجم الأسرة وأعدادها الحالية بقرى

القطاع الريفي مركز فارسكور ١٩٩٦

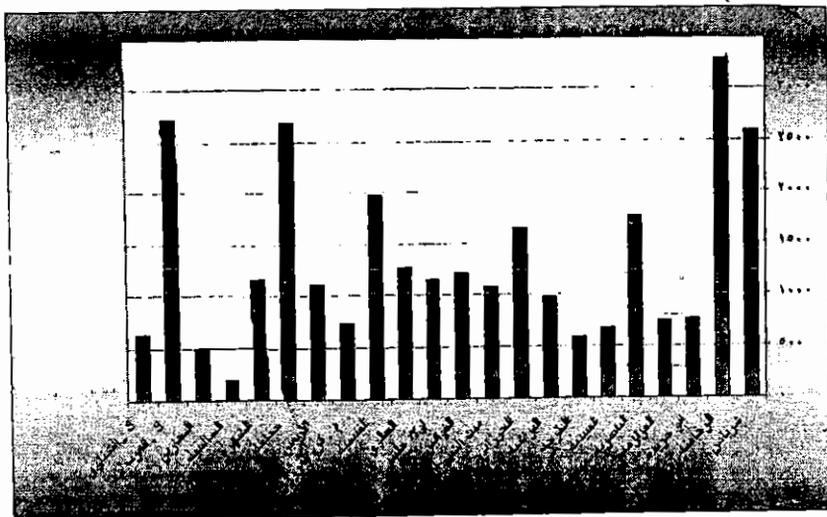
قرى القطاع الريفي	م . حجم الأسرة ١٩٩٦	أعداد الأسر ١٩٩٦	قرى القطاع الريفي	م . حجم الأسرة ١٩٩٦	أعداد الأسر ١٩٩٦
شرباص	٤,٣٣	٢٥٨٠	اولاد خلف	٤,٣٣	١١٤٣
الرحامنة	٤,٣٦	٣٢٦٩	العطوى	٤,٣٨	١٢٦٩
ابو جريدة	٤,٦٥	٧٥٩	م . كرم ورزق	٣,٩٩	١٩٦٨
العزازمة	٤,١٥	٧٤١	الغنيمية	٤,٥٣	٧٢١
الناصرية	٤,٥٢	١٧٥١	الإربعين	٤,٠١	١١٠٦
العبيدية	٣,٩٥	٦٦٩	حجاجة	٣,٩٨	٢٦٨٩
الطرحة	٤,٢٥	٥٧٨	الضهرة	٤,٤١	١١٦٨
البراشية	٤,٣٤	٩٥٠	السالمية	٤,٤٨	١٩٤
الخوراني	٤,٠٥	١٦٤٦	النجارين	٤,٢٥	٥٠١
ميت الشيوخ	٣,٩٨	١٠٨١	كفر العرب	٣,٩١	٢٧١٩
الغوايين	٤,٢٧	١٢٠٣	كفر الشناوى	٤,٣٤	٦٤٣

## ٣- النمط الثالث: قرى حققت متوسطات أقل من ٤ فرد/أسرة: وقد بلغت

نسبة أسر هذا النمط حوالي ٣٣,١% من إجمالي أسر مركز فارسكور ، وقد تراوحت متوسطات حجم الأسر ما بين ٣,٩٩ فرد/أسر وتمثلها قرية الغنيمية إلى ٣,٩١ فرد أسرة لقرية كفر العرب .



شكل رقم (١٤) التباين في متوسط حجم الاسرة بقري ريف  
مركز فارسكور عام ١٩٩٦



شكل رقم (١٥) التباين في أعداد الاسر بقري القطاع الريفي لمركز  
فارسكور ١٩٩٦

### ٣ - تقديرات سكان مركز فارسكور

فى ضوء التحليل السابق ، وفى إطار المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المشاهدة خلال فترة الدراسة ، فقد تم الاعتماد على البديل المرجح للمحافظة ثبات معدل النمو العام لمحافظة دمياط خلال الفترة ٨٦ / ١٩٩٦ - وبالتالي تم تقدير عدد سكان المحافظة فى عام ٢٠٢٢ حوالى "١٥٧٨٤٧٧ نسمة" - راجع الملحق رقم (١) -.

افتراض ثبات التوزيع النسبى لمراكز المحافظة كما هو الحال فى سنة الاساس، وعلية فان نسبة سكان مركز فارسكور الى جملة سكان المحافظة فى سنة الاساس (١٩٩٦) والتي شكلت حوالى ١٩,٣%، وعلية يتوقع ان ياخذ مركز فارسكور التوقعات التالية كما يتضح من الجدول رقم (٨) :-

جدول رقم (٨) الحجم السكاني المتوقع لمركز فارسكور طبقا  
للبدل المرجح حتى عام ٢٠٢٢

السنة	الحجم المتوقع
١٩٨٦	١٤٣٧٥٢
١٩٩٦	١٧٣٤٣٣
٢٠٠٢	١٩٦٧٦٢
٢٠٠٣	٢٠٠٩٤٤
٢٠٠٤	٢٠٥٢١٥
٢٠٠٥	٢٠٩٥٧٧
٢٠٠٦	٢١٤٠٣٢
٢٠٠٧	٢١٨٥٨٢
٢٠١٢	٢٤٢٨٢٢
٢٠١٧	٢٦٩٧٥٠
٢٠٢٢	٢٩٩٦٦٤

- ثبات التوزيع النسبى للسكان طبقا للقطاع الحضرى والريفى كما هو فى سنة الاساس (١٩٩٦) حتى نهاية فترة الدراسة عام ٢٠٢٢، وعلية فمن المتوقع ان يصل الحجم السكاني لهذين القطاعين كالتالى - راجع الجدول رقم (٩) :-
- ثبات التوزيع النسبى للوحدات المحلية الريفية من إجمالى ريف المركز ليظل كما هو فى سنة الاساس لعام ١٩٩٦ حتى نهاية فترة الدراسة.

■ ثبات الأوزان النسبية للقرى من إجمالي الوحدات المحلية في سنة الأساس كما هو الحال في عام ١٩٩٦ لتظل كما هي حتى نهاية الفترات التخطيطية عام ٢٠٢٢ - راجع الملحق السابق رقم (٢).

■ وأعتامادا على البديل المرجح أمكن توقع أعداد الأسر في المستقبل وذلك بافتراض ثبات احجام الاسر بقري الوحدات المحلية في سنة الأساس حتى نهاية الفترة التخطيطي عام ٢٠٢٢، والتي يوضحها الملحق رقم (٣).

جدول رقم (٩) توقعات الحجم السكاني حسب محال الإقامة

بمركز فارسكور حتى عام ٢٠٢٢

السنة	مدينة فارسكور	مدينة الروضة	القطاع الحضري	القطاع الريفي
١٩٨٦	٢٩٢١٩	١٥٧١٦	٤٤٩٣٥	٩٨٨١٧
١٩٩٦	٣٠٦٩٧	١٨٩٥٥	٤٩٦٥٢	١٢٣٧٨١
٢٠٠٢	٣٤٨٢٦	٢١٥٠٥	٥٦٣٣١	١٣٩١١٣
٢٠٠٣	٣٥٥٦٦	٢١٩٦٢	٥٧٥٢٨	١٤١٨٤٧
٢٠٠٤	٣٦٣٢٢	٢٢٤٢٩	٥٨٧٥١	١٤٤٦٣٤
٢٠٠٥	٣٦٥٧٣	٢٢٩٠٥	٦٠٠٠٠	١٤٧٤٧٧
٢٠٠٦	٣٧٠٩٤	٢٣٣٩٢	٦١٢٧٥	١٥٠٣٧٥
٢٠٠٧	٣٧٨٨٣	٢٣٨٨٩	٦٢٥٧٨	١٥٣٣٣٠
٢٠١٢	٣٨٦٨٨	٢٦٥٣٩	٦٩٥١٧	١٦٩٠٠١
٢٠١٧	٤٦١٩٥	٢٩٤٨٢	٧٧٢٢٧	١٨٦٢٧٣
٢٠٢٢	٥٠٩١٦	٣٢٧٥١	٨٥٧٩١	٢٠٥٣١١

#### ٤- الوضع الراهن للخدمات التعليمية واحتياجاتها

##### بمركز فارسكور ٢٠٢٢

تعتبر الخدمات التعليمية من الخدمات الضرورية في المجتمع ، إذ يعتمد عليها في إعداد الكوادر الفنية والمهنية التي تلزم عملية التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي . وسوف نتناول الدراسة القطاع التعليمي بمركز فارسكور على مستوى الأحوزة المكانية المختلفة وذلك لبيان الاختلافات المكانية لإيجاد المساحات اللازمة لرفع كفاءة وكفاية الخدمة المقدمة لهذا القطاع .

إن عملية التطوير التعليمي لا يمكن فهمها إلا باعتبارها وظيفة في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن المعرفة المتعمقة للواقع التعليمي ينبغي أن تأخذ في الحسبان التفاعل بين النظام التعليمي، والنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، وبالتالي لا يمكن تحديد الأهداف التعليمية بمعزل عن أهداف التنمية الشاملة.

### أ. التعليم الابتدائي:

بدراسة الوضع الراهن للتعليم الابتدائي ومنه يتبين لنا أن ريف مركز فارسكور ٤٩ مدرسة ابتدائي منها ١٠ مدرسة بحضر فارسكور (مدينتي فارسكور، والروضة)، ٣٩ مدرسة ابتدائي بريف المركز - بتحليل الوضع الراهن للتعليم الابتدائي بمركز فارسكور يتضح لنا ما يأتي:-

بلغت كثافة الفصل بهذه المرحلة ٣٢,٢ تلميذ/فصل وهي تقل عن الكثافة المستهدفة للخدمة التعليمية المقدمة (٤٠ تلميذ/فصل) أي أن هذه المرحلة ما زالت قادرة على استيعاب مزيد من الطلبة بصفة عامة بمركز فارسكور وإن تباينت معدلات الاستيعاب من قرية إلى أخرى - كما سيتضح من الدراسة التفصيلية - لاحتياجات قرى المركز من الفصول والمساحات التي يجب توفيرها لرفع الأداء في الخدمة التعليمية.

كما تتباين كثافة الفصل بين حضر وريف المركز بمعدلات بلغت ٣٤,٩ ، ٣١,٤ تلميذ/فصل على التوالي.

تم تقدير متوسط ما تخدمه المدرسة الواحدة من السكان لمركز فارسكور والذي بلغ حوالي ٤٢٩ نسمة، وإن كان هذا المؤشر يزيد بحضر المركز (٦١٠٥ نسمة) عن الريف (٣٩٩٩ نسمة).

متوسط عدد فصول المدرسة الواحدة تعادل ١١,٢ فصل كمتوسط عام للمركز: بلغت نسبة الطلبة إلى السكان بلغت ٨,١% وهي نسبة متوسطة سواء إذا ما قورنت بالمراكز الأخرى أو بالمعدلات التخطيطية المفترضة.

بلغ مكافئ عدد الطلبة للفصول المتاحة حوالي ٢٢ ألف طالب في حين أن المتاح من الطلبة حوالي ١٨ ألف طالب وبالتالي يمكن القول بان مركز فارسكور بصفة عامة يستطيع أن يستوعب المزيد من الطلبة خلال الفترة التخطيطية التالية، وسوف ينضح ذلك من الدراسة التفصيلية من خلال دراسة الجدول رقم (١٠) الذي

يوضح تقييم الوضع الراهن والمتوقع للتعليم الابتدائي بمركز فارسكور والملحق رقم (٤) يتبين لنا أنه بدراسة كثافات الفصل (طالب/فصل) يتبين لنا أن جميع قرى ريف مركز فارسكور ليست في حاجة إلى مزيد من الفصول في الوضع الراهن ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن جميع القرى -باستثناء قرية كفر العرب- قد حققت كثافات تقل عن المستهدف (٤٠ طالب/فصل).

وعليه يمكن القول بان جميع قرى المركز ليست في حاجة إلى بناء مدارس جديدة في الوقت الحالي، حيث أن جميع مدارس المركز تتميز بوجود فائض في فصولها، والذي يمكن أن يستوعب الاحتياجات المستقبلية من الطلبة، وبالتالي يقلل هذا من الاحتياجات من الأراضي اللازمة لهذه الخدمة، حيث تم تقدير الفائض من الفصول الحالية والتي قدرت بحوالي ٩١ فصل بالنسبة لريف المركز، وحوالي ١٥ فصل بحضر المركز ، وعليه يكون إجمالي الفائض من الفصول طبقاً للمعدلات والمعايير التخطيطية حوالي ١٠٧ فصل تمثل احتياطي يمكن استخدامه لاستيعاب مزيد من الطلبة في المستقبل.

### الاحتياجات المستقبلية من التعليم الابتدائي:

من خلال استعراض الوضع السابق للتعليم الابتدائي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٢ ومحاولة تقدير الاحتياجات المستقبلية من أعداد لفصول والمساحات اللازمة المطلوبة لعملية التعليمية يمكننا إيجاز ه فيما يلي:-

يعتمد تقدير الاحتياجات المستقبلية من المساحة اعتماداً على (إجمالي عدد الطلبة المتوقع تزايدهم خلال الفترات التخطيطية -والذين بلغوا حوالي ١٥٣٧١ طالب (على مستوى المركز ككل) موزعين بين حضر (٥٧٥٨ طالب) وريف المركز (٦٨٠ طالب) + تحقيق الكثافة المستهدفة للفصل ٤٠ + أن المدرسة تضم ١٨ فصلاً + أن نصيب الطالب ٤ متر مربع) وعليه فإن العدد المتوقع زيادتهم من الطلبة في سنة الأساس يحتاجون إلى ٢٠ مدرسة بمساحة حوالي ٦٤ ألف متر مربع أي حوالي ١٥,٢ أفدان.

جدول رقم (١٠) الوضع الراهن وتقدير الاحتياجات لمرحلة التعليم الابتدائي بمركز فارسكور (جضر/ريف) حتى عام ٢٠٢٢

التقديرات المتخطضة				الإحصائيات من تـسـعـم الـسـنـى حـصـر مـرـكـز فـارـسـكـور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٨٥٧٩١	٧٧٢٢٧	٦٩٥١٧	٦٢٥٧٨	نسبة الطلبة في سنة الاساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
١٢,٥	١٠,٦	٨,٧	٦,٨	عدد الطلبة في سنة الاساس وتوقعاتها
١٠٧٢٢	٨١٩٢	٦٠٥٤	٤٢٦١	أعداد الطلبة المكلفين لأعداد الفصول الحالية
٦١٩	تغير وانخفاض من النظم			٤٨٢
٦٢٥٨	مستخدمه انخرمه حائسا من السكان			١
٢٥٢٩	٢١٢٩	١٠٨٠	أعداد الطلبة المتوقع ريدتهم خلال الفترات التخطيطية	
٤	تكميله تـسـمـيـه طـفـا مـعـدـلات التـرـبـيـه و التـعـم			١٢٢
٤	نسب الطلاب من مساحة الفصل ( ٢٢ ) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			٤
٦٢	٥٢	٢٧	الاحتياجات المستتابة من الفصول طبقا للكثافة المستهدفة	
٨٨,٠	٦٧,٢	٤٩,٦	٣٤,٩	كثافة الفصول الحالية والمتوقعة خلال الفترات التخطيطية
١٠١٥٤,٤	٨٥٥٤,٨	٤٣٢٠,٠	٠	إجمالي المساحات المطلوب توفيرها خلال الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٢٢٠٢٩	المساحة الاجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستتابة ٢,٠			

التقديرات المتخطضة				الإحصائيات من تـسـعـم الـسـنـى مـرـكـز فـارـسـكـور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢١٣٨٧٢	١٩٢٥٢٢	١٧٢٢٠٥	١٥٦٠٠٤	نسبة الطلبة في سنة الاساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
١٢,٥	١١,٢	٩,٩	٨,٦	عدد الطلبة في سنة الاساس وتوقعاتها
٢٦٧٢٤	٢١٥٢٨	١٧١١٢	١٣٢٥٧	أعداد الطلبة المكلفين لأعداد الفصول الحالية
٣٦٤٢	تغير وانخفاض من النظم			١٧
٤٠٠٠	مستخدمه انخرمه حائسا من السكان			٢٦
٥١٩٦	٤٤٢٥	٥٩	أعداد الطلبة المتوقع ريدتهم خلال الفترات التخطيطية	
٤	تكميله تـسـمـيـه طـفـا مـعـدـلات التـرـبـيـه و التـعـم			٤٢٥
٤	نسب الطلاب من مساحة الفصل ( ٢٢ ) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			٤
١٢٠	١١١	١	الاحتياجات المستتابة من الفصول طبقا للكثافة للمستهدفة	
٦٢,٩	٥٠,٧	٤٠,٢	٣١,٤	كثافة الفصول الحالية والمتوقعة خلال الفترات التخطيطية
٢٠٧٢٣,٩	١٧٧٠٠,١	٢٢٦٠,٠	٠	إجمالي المساحات المطلوب توفيرها خلال الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٣٨٧٢٠	المساحة الاجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستتابة ٢,٠			

التقديرات المتخطضة				الإحصائيات من تـسـعـم الـسـنـى مـرـكـز فـارـسـكـور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٩٩٩٦٤	٢٩٩٧٥٠	٢٤٢٨٢٢	٢١٨٥٨٢	نسبة الطلبة في سنة الاساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
١٢,٥	١١,٠	٩,٥	٨,١	عدد الطلبة في سنة الاساس وتوقعاتها
٣٧٢٣٦	٢٩٦٥٥	٢٣١٢٢	١٧٦١٨	أعداد الطلبة المكلفين لأعداد الفصول الحالية
٤٢٦٢	تغير وانخفاض من النظم			٢١,٠٨
٤٤٦١	مستخدمه انخرمه حائسا من السكان			٤٤
٧٦٨٤	٦٥٢٢	١١٦٥	أعداد الطلبة المتوقع ريدتهم خلال الفترات التخطيطية	
٤	تكميله تـسـمـيـه طـفـا مـعـدـلات التـرـبـيـه و التـعـم			٥٤٧
٤	نسب الطلاب من مساحة الفصل ( ٢٢ ) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			٤
١٩٢	١٦٢	٢٩	الاحتياجات المستتابة من الفصول طبقا للكثافة المستهدفة	
٦٨,٢	٥٤,٢	٤٢,٢	٢٢,٢	كثافة الفصول الحالية والمتوقعة خلال الفترات التخطيطية
٣٠٧٢٤,٦	٢٦٠٨٦,٨	٤٦٦٠,٠	٠	إجمالي المساحات المطلوب توفيرها خلال الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٦١٤٨١	المساحة الاجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستتابة ٢,٠			

وفي الوقت نفسه تتباين احتياجات القطاع الحضري عن القطاع الريفي، إذ بلغت المساحة المطلوب توفيرها للقطاع الحضري بحوالي ٢٣ ألف م<sup>٢</sup> أي حوالي ٥,٥ أفدنه، أما بالنسبة للقطاع الريفي فقد قدرت المساحة المطلوب توفيرها بحوالي ٣٩ ألف م<sup>٢</sup> أي حوالي ٩,٢ فدان-مع الأخذ في الاعتبار أن هذا السيناريو لا يهتم بالتباينات الداخلية والتي يقصد بها أن هناك بعض القرى تحتاج إلى عدد فصول لاتصل إلى تكوين مدرسة متكاملة.

#### ب - التعليم الإعدادي

يتضح من دراسة الوضع الراهن لتعليم الإعدادي يتبين لنا انه يضم مركز فارسكور ٣٦ مدرسة إعدادية(منها ١٠ مدرسة بحضر فارسكور، أما ريف المركز فيضم ٢٦ مدرسة)، تحتوى على ٤٣٨ فصل وحوالي ١٥٦٤١ طالب، ولكن يجب أن نضع في الاعتبار عند تحليلنا للوضع الراهن للتعليم الإعدادي أن هناك ثلاث قرى ليست لها بيانات " الخريطة المعلوماتية لمحافظة دمياط " لقرى حجاجه ، والسالمية، والعزازمة ، لأنها تعد من القرى حديثة النشأة بعد عام ٢٠٠٢.

بتحليل الوضع الراهن للتعليم الإعدادي -راجع الجدول رقم(١١) يمكن

الخروج ببعض المؤشرات التالية:-

■ بلغت متوسط الكثافة بالمرحلة الإعدادية ٣٥,٧ تلميذ/فصل(٣٤,٩ طالب/فصل للمناطق الحضرية، ٣٤,٩ طالب/ فصل للمناطق الريفية)، وتحليل كثافة الفصول كأحد المتغيرات المستخدمة في دراسة مدى كفاءة العملية التعليمية يتبين أن معظم قرى المركز تنخفض بها كثافة الفصل عن المعدل المستهدف، في حين حققت ٦ قرى معدلات تزيد عن متوسط المركز أو حتى الكثافة المستهدفة ، وتمثلها قرى الحوراني، وميت الشيوخ، وأولاد خلف، وكفر العرب، وأخيرا كفر الشناوى والتي تراوحت كثافتهم ما بين ٤٠,٢ طالب/فصل لأولاد خلف إلى ٥٢,٣ طالب/فصل لكفر العرب.

■ متوسط ما تخدمه المدرسة الإعدادية من السكان ٦٠٢٩ نسمة لمركز فارسكور.

■ بلغ مكافئ عدد الفصول حوالي ١٧٥١٠ طالب في مقابل ١٥٦٤١ تمثل أعداد الطلبة المقيدون بالمرحلة الإعدادية على مستوى المركز.

■ نسبة الطلبة إلى جملة سكان مركز فارسكور ٧,٢% وبمقارنة المتوسط العام لرئيف المركز (٧,٣%) بمتوسط العام للحضر (٧%) ويلاحظ التقارب النسبي بينهما.

### عند تحليل بيانات المرحلة الإعدادية يجب ملاحظة ما يلي :

في بعض الأحيان يلاحظ أن أعداد الطلبة بالقرية الواحدة لهذه المرحلة لا يمثلون طلاب القرية نفسها بل مضاف إليهم طلاب نفس المرحلة من قرى الوحدة المحلية التي تقع فيها المدرسة أو أقرب مدرسة من القرية التي تقع بها المدرسة الإعدادية- وبالتالي تقوم هذه المدرسة بخدمة سكان الوحدة المحلية أو أقرب قرية تعاني من عجز في الخدمة ككل .

### الاحتياجات المستقبلية من التعليم الإعدادي:

واعتمادا على المعدلات التخطيطية المستهدفة بوزارة التربية والتعليم والتي تهدف إلى ضرورة إتاحة التعليم الأساسي لجميع الطلبة من هم في سن التعليم وقد اعتمدت الدراسة التحليلية لهذه المرحلة على ما يلي:-

■ اعتبار أن المدارس الإعدادية المتواجدة بالقرية تقوم على خدمه طلبه وسكان القرية التي تقع في النطاق المكاني لهذه القرية أو أقرب قرية إليها لا تتمتع بنفس الخدمة والدليل على ذلك الارتفاع المفرط في نسبه طلبة هذه المرحلة عند مقارنتها بسكان القرية التي تقع فيها هذه المدرسة.

■ أن الاحتياجات المستقبلية سواء من الفصول أو المدارس سوف يتم إنشاؤها بالقرى المحرومة من هذه الخدمة وبالتالي يتم إعادة توزيع الطلاب بين قرى المركز المحرومة من الخدمة مما يحقق معه سهولة انتقال الطلاب والحصول على الخدمة بسهولة وبسر.

ومن هنا يمكن القول أن العدد الحالي من الفصول على مستوى المركز لدية قدرة استيعابية لجزء من الطلبة الجدد والتي تم تقديرها بحوالي ٤٧ فصل وهي موزعة على مختلف قرى المركز بطريفة متباينة.

جدول رقم (١١) الوضع الراهن وتقدير الاحتياجات لمرحلة التعليم الإعدادي بمركز فارسكور (حضر/ريف) حتى عام ٢٠٢٢

القرى المحيطة				الإجماليات من العدد الإجمالي حصص مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٨٥٧٦١	٧٧٢٢٧	٦٩٥١٧	٦٢٥٧٨	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعها
٧	٧	٧	٦,٨	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعها
٦١٠٥	٥٤٠٦	٤٩٦٦	٤٢٦١	أعداد الطلبة المتوقع لأعداد الصور الحالية
٦١٩				أعداد المدارس الحالية
٦٢٥٨				أعداد المدارس الحالية
٥٩٦				أعداد الطلبة المتوقع ردهم خلال الفترة التخطيطية
٤				عدد الصور في سنة الأساس
٤				نسب الطلاب من سلسلة العمل (٢٤) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم
١٥				الاحتياجات المستقبلية من الصور طبقا للكثافة المستهدفة
٤٩,٢	٤٤,٣	٣٩,٩	٣٤,٩	تكلفة الصور الحالية والمتوقعة خلال الفترة التخطيطية
٢٣٧٧,٩	١١٠٤,٠	٠,٠	٠,٠	إجمالي التكلفة المطلوبة بزيادة عدد الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٣٥٠٢				المساهمة الإجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ٢٤

القرى المحيطة				الإجماليات من العدد الإجمالي بريف مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢١٢٨٧٢	١٩٢٥٢٣	١٧٣٣٠٥	١٥٦٠٠٤	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعها
٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعها
١٥٦١٢	١٤٠٥٤	١٢٦٥١	١١٢٨٠	أعداد الطلبة المتوقع لأعداد الصور الحالية
١٦٦٠				أعداد المدارس الحالية
٦٠٠٠				أعداد المدارس الحالية
١٥٥٩				أعداد الطلبة المتوقع ردهم خلال الفترة التخطيطية
٤				عدد الصور في سنة الأساس
٤				نسب الطلاب من سلسلة العمل (٢٤) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم
٣٩				الاحتياجات المستقبلية من الصور طبقا للكثافة المستهدفة
٤٩,٤	٤٤,٥	٤٠,٠	٣٦,٠	تكلفة الصور الحالية والمتوقعة خلال الفترة التخطيطية
٦٢٢٤,٢	٤٤٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	إجمالي التكلفة المطلوبة بزيادة عدد الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
١٠٦٢٠				المساهمة الإجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ٢٤

القرى المحيطة				الإجماليات من العدد الإجمالي بمركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢٩٩٦٦٤	٢٦٩٦٥٠	٢٤٢٨٢٢	٢١٨٥٨٢	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعها
٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعها
٢١٥٧٦	١٩٤٢٢	١٧٤٨٣	١٥٦٤١	أعداد الطلبة المتوقع لأعداد الصور الحالية
١٨٧٩				أعداد المدارس الحالية
٦٠٧٢				أعداد المدارس الحالية
٢١٤٤				أعداد الطلبة المتوقع ردهم خلال الفترة التخطيطية
٤				عدد الصور في سنة الأساس
٤				نسب الطلاب من سلسلة العمل (٢٤) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم
٥١				الاحتياجات المستقبلية من الصور طبقا للكثافة المستهدفة
٤٤,٢	٤٤,٢	٣٩,٩	٣٥,٦	تكلفة الصور الحالية والمتوقعة في الفترة التخطيطية
٨٦١٥,٢	٥٢٤٤,٠	٠,٠	٠,٠	إجمالي التكلفة المطلوبة بزيادة عدد الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
١٢٥٠٩				المساهمة الإجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ٢٤

من خلال دراسة الوضع الراهن وتقييم مرحلة التعليم-الإعدادي وتحليل الجدول السابق والذي يبين الاحتياجات المطلوبة خلال الفترات التخطيطية على مستوى ريف المركز يتبين لنا ما يأتي:-

■ ارتفاع الاحتياجات للفترات التخطيطية ارتفاعا واضحا بالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ بلغ أعداد الطلبة المتوقع تزايدهم من سنة الأساس حوالي ١٣٧٦ طالب (١١٠٠ طالب بالريف، ٢٧٦ طالب بالحضر) يحتاجون إلى ٣٤ فصلا أي ما يوازي مدرستان بمساحة تقدر بحوالي ٥٣٤٤ متر مربع، وفي الفترة التالية ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ من المتوقع أن يبلغ عدد الطلبة المتوقع انخراطهم في العملية التعليمية إلى ١٨٥٧ طالب في حاجة إلى ٤٦ فصلا أو ما يوازي ٣ مدارس بمساحة ٨٤٢٩ متر مربع تقريبا وذلك اعتمادا على المعدلات والمعايير التخطيطية المستهدفة بوزارة التربية والتعليم.

■ وعليه يمكن القول بان الارتفاع بالعملية التعليمية للمرحلة الإعدادية(الحالي والمستقبلي) تتطلب توفير ٨٠ فصلا موزعة على ٥ مدرسة، وبالتالي يجب توفير مساحة تقدر بحوالي ٣,٣ أفدنة لمواجهة متطلبات المستقبل .

## ج. التعليم الثانوي بأنواعه :

### ١- التعليم الثانوي العام:

يجب أن نضع في الاعتبار بان دراسة المرحلة الثانوية وما يساويها تختلف عن دراسة المرحلتين السابقتين، إذ تعتبر هذه المرحلة عبارة عن أحد الخدمات الإقليمية، وبالتالي لا تتم دراستها على اصغر الوحدات الإدارية وهي القرية، وإنما تتم دراستها على مستوى كل من المناطق الحضرية والريفية مجتمعة.

وبتحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي نجد أن مركز فارسكور يضم ٦ مدارس ثانوي عام (٣ بمدينتي فارسكور والروضة)، بالإضافة إلى ٣ مدارس أخرى موزعة بالقطاع الريفي للمركز . بتحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي العام بريف مركز فارسكور يمكن الخروج ببعض المؤشرات التالية -راجع الجدول رقم(١٢):-

جدول رقم (١٢) الوضع الراهن وتقدير الاحتياجات لمرحلة التعليم الثانوي العام بمركز فارسكور (حضر/ريف) حتى عام ٢٠٢٢

التغرات التخطيطية				الإحصاءات من التعداد السامى بحضر مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٨٥٧٦١	٧٧٢٢٧	٦٩٥١٧	٦٢٥٧٨	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٨	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعاتها
٢٢٢	٢٨٥٧	٢٥٧٢	٢٢٥٦	أعداد الطلبة المكافئ لأعداد الصوره الحالية
٢٠٥٦	مخدمه التعليمه حاليا من السكان			٢
٢١٧	٢٨٥	٢١٦	٢٢٢	أعداد الطلبة المتوقع زيارتهم خلال الفترات التخطيطية
٢٦	انكشافه المتسدره ضفا معدلات الترسه واتعلم			٥٤
٦	تصبيب الطالب من مساحه الفصل (٢٢) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			
٨	٧	٥	٦,٤	الإحتياجات المستقره من الصوره طبقا للتخلفه المتسدره
٥٢,٨	٤٨,٤	٤٢,٦	٣٩,٦	تخلفه الصوره الحاليه والمتوقعه خلال الفترات التخطيطية
١٩٠١,٢	١٧١١,٤	١٢٦٦,٨	١٢٩٢,٠	إجمالي التسلات المطلوب تويرها خلال الفترات التخطيطية بسد المحر المتوقع
٦٢٠٢	المساحه الاجماليه لسد الإحتياجات الحاليه والمستقبلية ٢			

التغرات التخطيطية				الإحصاءات من التعداد السامى بريف مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢١٨٨٢٣	١٩٢٥٢٢	١٧٢٣٠٥	١٥٦٠٠٤	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٩٨	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعاتها
٢٦٠	٥١٢٥	٢١٥٨	١٥٢٢	أعداد الطلبة المكافئ لأعداد الصوره الحاليه
٢٧٢	مخدمه التعليمه حاليا من السكان			٢
٢٢٦٥	١٩٦٧	١٩٢٦	٢٧٢	أعداد الطلبة المتوقع زيارتهم خلال الفترات التخطيطية
٢٦	انكشافه المتسدره ضفا معدلات الترسه واتعلم			٢٥
٦	تصبيب الطالب من مساحه الفصل (٢٢) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			
٦٦	٥٥	٤٥	٧,٦	الإحتياجات المستقره من الصوره طبقا للتخلفه المتسدره
٢١٤,٠	١٤٦,٤	٦٠,٢	٤٢,٨	تخلفه الصوره الحاليه والمتوقعه خلال الفترات التخطيطية
١٤١٨٩,٢	١١٨٠٤,٢	٩٧٥٢,٩	١٦٣٢,٠	إجمالي التسلات المطلوب تويرها خلال الفترات التخطيطية لسد المحر المتوقع
٢٧٢٢٩	المساحه الاجماليه لسد الإحتياجات الحاليه والمستقبلية ٢			

التغرات التخطيطية				الإحصاءات من التعداد السامى بمركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢٩٩٦٦٤	٢٦٩٧٥٠	٢٤٢٨٢٢	٢١٨٥٨٢	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان وتوقعاتها
٢,٥	٢,٠	٢,٤	١,٨	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعاتها
١٠٤٨٨	٨٠٢٥	٥٧٧٦	٢٨٨٨	أعداد الطلبة المكافئ لأعداد الصوره الحاليه
٥٠٤	مخدمه التعليمه حاليا من السكان			٦
٢٦٤٢٠	٢٢٥٩	١٨٨٨	٥٠٤	أعداد الطلبة المتوقع زيارتهم خلال الفترات التخطيطية
٢٤٤٢	انكشافه المتسدره ضفا معدلات الترسه واتعلم			٩١
٦	تصبيب الطالب من مساحه الفصل (٢٢) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			
٦١	٥٦	٤٧	١٤	الإحتياجات المستقره من الصوره طبقا للتخلفه المتسدره
١١١,٦	١٠٠,٥	٦١,٤	٤١,٤	تخلفه الصوره الحاليه والمتوقعه خلال الفترات التخطيطية
١٤٧١٦,٦	١٢٥٥٤,٢	١١٢٢٨,٦	٣٠٢٤,٠	إجمالي التسلات المطلوب تويرها خلال الفترات التخطيطية لسد المحر المتوقع
٤٢٦٢٥	المساحه الاجماليه لسد الإحتياجات الحاليه والمستقبلية ٢			

- بلغت متوسط الكثافة بالتعليم الثانوي العام ٤٣,٨ طالب/فصل .
  - متوسط ما تخدمه المدرسة الثانوية من السكان ٥٢٦٨٦ ألف نسمة .
  - متوسط عدد فصول المدرسة ٣٥ فصل موزعين على ٣ مدارس بالوحدات المحلية (الضهرة، والعبيدية، وشرباص) .
  - نسبة الطلبة إلى جملة السكان ٠,٠٩٧% من السكان في سنه الأساس .
- وبتقييم الوضع الراهن للتعليم الثانوي نجد أن كثافة الفصل مرتفعة في الفترة الحالية عن الكثافة المستهدفة (٣٦ طالب/فصل)، وبالتالي بلغ العجز في الفصول الحالية حوالي ٨ فصول لسد العجز لحوالي ٢٧٢ طالب.

### الاحتياجات المستقبلية من التعليم الثانوي العام:

- وبدراسة الاحتياجات في المستقبل فمن المتوقع أن تظل الكثافة مرتفعة في الفترات التخطيطية اللاحقة حتى سنة الهدف (مع فرضية ثبات عدد الفصول الحالية)، وللعمل على سد الاحتياجات المتوقعة في أعداد الطلبة ابتداء من الفترة التخطيطية ٢٠١٢/٢٠١٧ (٥٥٩٧ طالب) فيلزم توفير حوالي ٦٦ فصل جديدا - بالإضافة إلى العجز الحالي- وبالتالي تم تقدير المساحة اللازمة للتعليم الثانوي- الحالي والمتوقع- بحوالي مساحة قدرها ٨,٩ فدان لبناء ٣مدارس.

### ٢- التعليم الثانوي الصناعي:

- بتحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي الصناعي بريف مركز فارسكور- راجع الجدول رقم ( ١٣ ) يمكن الخروج ببعض المؤشرات التالية:-
- بلغت متوسط الكثافة بالتعليم الثانوي الصناعي ٦٨ طالب/ فصل .
  - متوسط ما تخدمه المدرسة الثانوية من السكان ١٥٥٩٧٨ نسمة .
  - متوسط عدد فصول المدرسة ٥ فصل موزعين تضمهم مدرسة واحدة فقط بقرية حجاجة .
  - نسبة الطلبة إلى جملة السكان ٢,٨% من السكان في سنه الأساس .
- وبتقييم الاحتياجات المستقبلية للتعليم الثانوي الصناعي نجد أن كثافة الفصل شديدة الارتفاع والتي تراوحت ما بين ٨٦ طالب فصل في سنة الأساس إلى ٤١٣ طالب فصل في حالة ثبات عدد الفصول الحالية حتى نهاية الفترات التخطيطية ، وبفرضية ارتفاع نسبة الطلبة من ٠,٢% في سنة الأساس إلى ١% في نهاية الفترة

التخطيطية، وقد يرجع هذا الارتفاع الشديد لهذا النوع من التعليم إلى شدة الإقبال على هذه النوعية من التعليم ولسد العجز الحالي والمتوقع والذي بلغ ١٨٨٨ طالب فيجب توفير ٤٨ فصلا يشكلون حوالي ٣ مدارس بمساحة تقدر ١,٨ فدان .

جدول رقم (١٣) الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتعليم الثانوي

الفني بريف مركز فارسكور

التغيرات السنوية				الإحصائيات من التعداد السكاني بريف مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠١٧	٢٠١٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢
٢١٢٨٧٣	١٩٢٥٢٣	١٧٣٣٠٥	١٥٦٠٠٤	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
١	٠,٨	٠,٥	٠,٢	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالي السكان ونوفتها
٢١٢٩	١٥٤٠	٨٦٧	٢٤٠	عدد الطلبة في سنة الأساس ونوفتها
-١٦٠	التحضر والتأخر من أنظمة			١٨٠
١٥٦٠٠٤	مستخدمه المدرسه حائما من السكان			١
٥٩٩	٦٧٤	٥٢٧	١٦٠	أعداد الطلبة المكافئ لأعداد الفصول الحالية
٢٦	تساوية مساحته ضيفا لمعدلات الترميم والتوسع			٥
٦	نصيب الطالب من مساحة الفصل (٢ كم) حسب معدلات وزارة التربية والتعليم			
١٥	١٧	١٣	٤	أعداد الطلبة المستقبلي من الفصول طبقا للكثافة المستهدفة
٤٢٧,٧	٣٠٨,٠	١٧٣,٣	٦٨,٠	كثافة الفصول الحالية والمتوقعة خلال الفترات التخطيطية
٢٣٩٤,٢	٢٦٦٤,٧	٢١٠٦,١	٦٤٠,٠	إجمالي المساحات المطلوب توفيرها خلال الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٧٨٣٥	المساحة الإجمالية لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية			

### ٣- التعليم الثانوي التجاري:

بتحليل الوضع الراهن للتعليم الثانوي التجاري بريف مركز فارسكور والجدول رقم (١٤) يمكن الخروج ببعض المؤشرات التالية:-

- بلغت متوسط الكثافة بالتعليم الثانوي التجاري ٣٠,٨ طالب/فصل .
- متوسط ما تخدمه المدرسة الثانوية من السكان ١٥٥٩٧٨ نسمة.
- متوسط عدد فصول المدرسة ١٣ فصل بمدرسة واحدة بقرية الغوايين.
- نسبة الطلبة إلى جملة لسكان ٠,٣% من السكان في سنة الأساس ، مع افتراض أن هذه النسبة سوف تتأخذ في الزيادة إلى أن تصل إلى ١% في نهاية الفترة التخطيطية.

بتقييم الوضع الراهن للتعليم الثانوي الصناعي نجد أن كثافة الفصل أقل من المعدل التخطيطي، وبالتالي فالمدرسة الحالية لديها القدرة على استيعاب مزيد من الطلاب يبلغ ١١٩ طالب، وبالتالي تستطيع استيعاب المزيد من الطلبة المتوقعة حتى

نهاية الفترة التخطيطية التالية الأمر الذي لا يحتاج معه إضافة أي مدارس أو فصول لهذه النوعية من التعليم في الوقت الراهن، ولكن ابتداء من الفترة التخطيطية التالية فمن المتوقع الحاجة إلي مزيد من الفصول والمدارس حتى نهاية الفترة التخطيطية الأخيرة، وبالتالي يمكن القول بان ريف مركز فارسكور في حاجة إلى إنشاء حوالي مدرستين لاستيعاب الطلبة المتوقع انخراطهم في هذه النوعية من التعليم وذلك عن توفير حوالي ٣٨ فصل (مدرستين) بمساحة تبلغ حوالي ٦٤٣٧ م<sup>٢</sup> - ١,٥ فدان -.

جدول رقم (١٤) الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتعليم الثانوي التجاري

بريف مركز فارسكور

الفترات المستحضه				الإحصاءات من تعميم التاوى اىشارى بريف مركز فارسكور
٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠٢	
٢٠٢٢	٢٠١٧	٢٠١٢	٢٠٠٧	عدد السكان المتوقع حتى نهاية الفترة التخطيطية
٢١٣٨٧٣	١٩٢٥٢٣	١٧٢٣٠٥	١٥٦٠٠٤	نسبة الطلبة في سنة الأساس من إجمالى السكان وتوقعاتها
١	٠,٨	٠,٥	٠,٣	عدد الطلبة في سنة الأساس وتوقعاتها
٢١٢٩	١٥٤٠	٨٦٧	٤٠١	أعداد الطلبة المكافئ لأعداد الفصول الحالية
١١٩	تغير والعائس من الطلبة			٥٢٠
١٥٦٠٠٤	بمستخدمه المدرسه حائسا من السكان			١
٥٩٩	٦٧٤	٣٣٧	أعداد الطلبة المتوقع زيارتهم خلال الفترات التخطيطية	
٤٠	الكافيه المستهدفه ضفا لمعدلات الترسه والتعميم			١٣
١	تصعب الطلاب من مساحه الفصل (٢ كم) حسب معدلات و رارة التربة والتعليم			
١٥	١٧	٨	الاحتياجات المستقبلية من الفصول طبقا للكثافة المستهدفه	
١٦٤,٥	١١٨,٥	٦٦,٧	٣٠,٨	كثافة الفصول الحالية والمتوقعة خلال الفترات التخطيطية
٢٣٦٤,٢	٢٦٩٤,٧	١٣٤٨,٠	١	إجمالى المساحات المطلوب توفيرها خلال الفترات التخطيطية لسد العجز المتوقع
٦٤٣٧	المساحه الاجماليه لسد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ٢			

**الخاتمة :**

١- الارتباط الواضح بين الدراسات السكانية والتخطيط للتعليم، حيث يعد الجغرافي من أكثر المتخصصين على تفهم البعد المكاني للظاهرة مجال الدراسة، عن غيره من التخصصات الأخرى، ولذلك يجب على الجغرافي أن يوجه اهتمامه بالدراسات التخطيطية التطبيقية ليس في قطاع التعليم فقط ولكن في القطاعات الأخرى التي تخدم المجتمع.

٢- مازال التعليم بدرجاته المختلفة يعاني من عدم قدرته على تحقيق الاستيعاب الكامل، وذلك راجع إلى انخفاض أعداد المدارس -على الرغم من تزايدها النسبي- مقابل التزايد السكاني في سن التعليم، من هنا يمكن القول بأن هناك فارق بين إمكانية التوازن السكاني المتزايد وتوفير فرص التعلم للأفراد.

٣- التباين الواضح بين المناطق الحضرية والريفية بمركز فارسكور خاصة فيما يتعلق بالتعليم الثانوي بمستوياته المختلفة، إذ تتركز معظم المدارس بالقطاع الحضري، على العكس من ذلك يلاحظ أن القطاع الريفي يعاني من نقص واضح في الخدمات التعليمية الثانوية بأنواعها، والمركز هنا شأنه شأن القطاعات الريفية في الجمهورية.

٤- يجب زيادة الاهتمام بالتعليم الثانوي الفني الصناعي، مع زيادة التركيز على الاستثمارات في هذا القطاع التعليمي، حيث يعتبر التعليم الصناعي أحد أدوات التنمية الريفية سواء على المستوى القومي، والإقليمي، والمحلي، وفي الوقت نفسه يعد التعليم الصناعي كأحد أدوات التنمية القطاعية، وإن أي قصور في هذه التنمية قد يؤدي إلى الحد من فاعلية التقدم الاقتصادي المنشود لمركز فارسكور بصفة خاصة ومحافظة دمياط بصفة عامة.

٥- بدراسة الوضع الراهن للمستويات التعليمية المختلفة ومن تحليل الخدمات التعليمية بمركز فارسكور يمكننا تحديد جملة المساحات المطلوب توفيرها (٢٤,٧ فداناً) لكل مرحلة تعليمية على النحو التالي:-

- التعليم الابتدائي: ٩,٢ فدان .

- التعليم الإعدادي: ٣,٣ فدان .

- التعليم الثانوي العام: ٨,٩ فدان .

- التعليم الصناعي: ١,٨ فدان .

- التعليم التجري: ١,٥ فدان .

## قائمة المراجع

### أولاً: مراجع بلغة عربية :

- (١) المجالس القومية المتخصصة، إصلاح التعليم الأساسي، رئاسة الجمهورية، القاهرة، يوليو ١٩٧٩.
- (٢) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الإحصاء التربوي، -الجزء الأول، الرياض، ١٩٨٠.
- (٣) بانجى الفريوليو ، تقدير القيد المدرسي في المستقبل في البلاد النامية - كتيب في الأساليب المنهجية، ترجمة: محمود إبراهيم خليل وآخرون ، المركز الديموغرافي ، القاهرة ، ١٩٧٣.
- (٤) راسل. ج. دافيز، تخطيط تنمية الموارد البشرية(نماذج ومخططات تعليمية)، ترجمة: سمير لويس سعد وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٥.
- (٤) صالح فليح حسن، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق -دراسة في الجغرافيا التطبيقية، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٩.
- (٥) سليمان عبد العاطى، الخريطة المدرسية في إطار التخطيط التربوي، ورقة عمل: أثر الإحصاءات التربوية والمتغيرات الديمغرافية في التخطيط التربوي، الجزء الأول، ١٠/٢-١٠/٧/١٩٩٥، المركز الديموغرافي، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٥.
- (٦) عبد الله عبد الدايم، التخطيط التربوي، أساليبه ومشكلاته، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
- (٧) عزه عبد العزيز سليمان، التفاوتات الإقليمية واستراتيجيات التنمية الإقليمية - التعليم الابتدائي في مصر (اتجاهاته ومشاكله من المنظورين القومي والإقليمي)، مذكرة خارجية رقم (١٤٣٥)، القاهرة، يناير ١٩٨٧.
- (٨) محمد عبد العزيز وآخرون، تقويم التعليم الأساسي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - رقم (٨٠)، معهد التخطيط القومي ، القاهرة، مايو ١٩٩٣.
- (٩) محمد منير مرسى وآخرين، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧.

- (١٠) فتحي الحسيني خليل ، دراسة مقارنة لمستويات المعيشة في بعض الأقاليم التخطيطية، مذكرة خارجية رقم (١٤٣٠)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٣.
- (١١) فتحي محمد أبو عيانة، مدخل إلى التحليل الإحصائي في الجغرافيا البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- (١٢) فتحي محمد مصيلحي، جغرافية الخدمات-الإطار النظري وتجارب عربية، مطابع جامعة المنوفية، ٢٠٠١.
- (١٣) مسعد مصباح محمود، دراسة استعمالات الأراضي للتعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية-مع دراسة خاصة للتعليم الأساسي حتى عام ٢٠٠٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨٩ .
- (١٤) مكتب التربية العربي لدول الخليج، التخطيط للتعليم في ضوء اتجاهات النمو السكاني واحتياجات التنمية في دول الخليج، الرياض، ١٤١٤ هـ.
- (١٥) وزارة التخطيط، من أهداف الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن إلهادي والعشرين (١٩٩٨/٩٧-٢٠١٧/١٦) ، المجلد الأول، القاهرة، أبريل ١٩٩٧.

### ثانيا: مراجع بلغة غير عربية:

- (16)Makhlouf,H, & Others, Population Trends in Egypt, CDC., Working Paper NO. 35, Cairo, 1993.
- (17)Makhlouf,H, & Others, Population Projections for Socioeconomic Development in Egypt, CDC. Paper NO. 8, 1994.
- (18)Pollared, A H & Others, Demographic techniques, Pergmon Press, Australia, 1975.
- (19)Shryock, H, & Others, The Methods And Materials Of Demography, Academic Press, New York, 1976.
- (20)Werdelin,l., Quantitative Methods and Techniques of Educational Planning, Beirut, March 1972.

## الملاحق











جامعة المنوفية  
مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية  
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية  
والكارتوجرافية

العدد الثالث

مجتمع الميادين في  
قرية الحويل بحمص سيناء  
دراسة مقارنة في الجغرافيا الاجتماعية

وكتور

منسى السيد محمد السيد الجمل

مدرس بقسم الجغرافيا

كلية الآداب . جامعة المنيا

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٨٣	المقدمة:.....
٢٨٥	الأبعاد الديموجرافية للصيادين بمنطقة الدراسة.....
٢٨٥	أولاً: التركيب العمري .....
٢٨٨	ثانياً حجم الأسرة ودرجة التزامهم.....
٢٩٠	ثالثاً: التركيب النوعي للسكان.....
٢٩٤	رابعاً: الحالة الزوجية وسن الزواج في مجتمع الصيادين.....
٢٩٩	خامساً: التراكيب المورفولوجية والاجتماعية في الجبيل.....
٣٠٩	أهم المشكلات التي تواجه صيادي الجبيل في عملهم.....
٣١١	نتائج الدراسة وأهم التوصيات.....
٣١٣	المراجع.....
٣١٥	الملاحق.....

**المقدمة:**

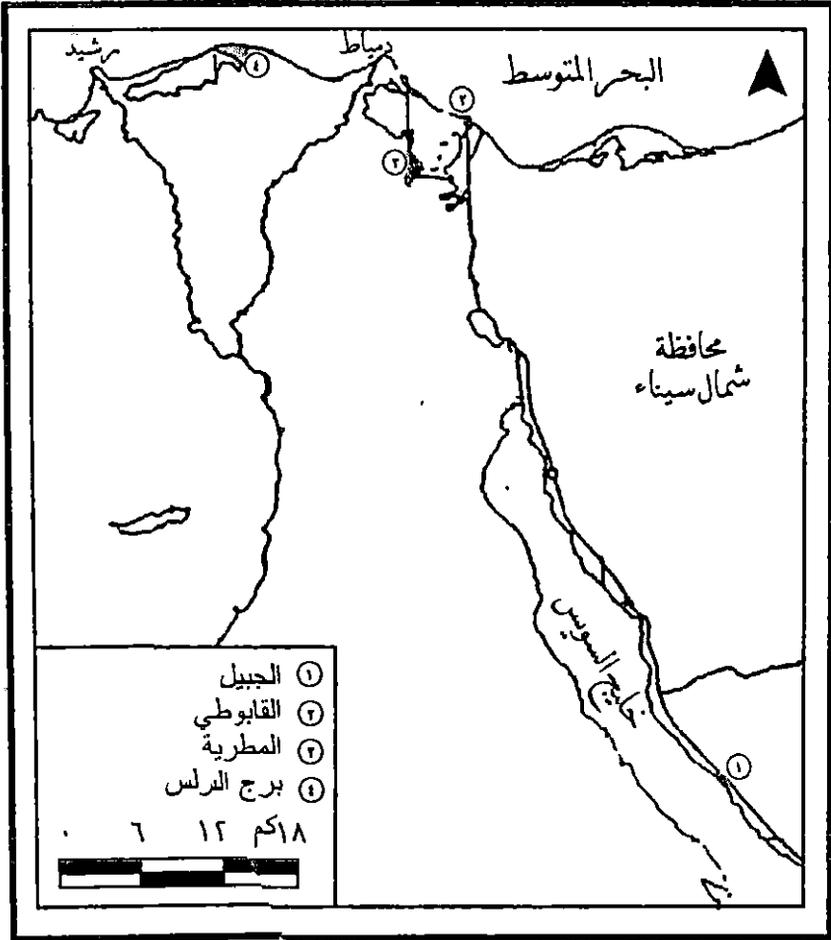
قرية الجبيل إحدى أنماط القرى المصرية القليلة، والتي تعتمد علي أحد قطاعات الأنشطة الأولية غير الزراعية وهو صيد الأسماك، وينتشر هذا النمط علي طول السواحل البحرية في شمال الدلتا في بحيرة المنزلة والبرلس وإدكو ومُربوط وقد قام الباحث بمقارنة مجتمع الصيادين في قرية الجبيل بمجتمع الصيادين بمناطق شمال الدلتا في مناطق المطرية والقابوطي وبرج البرلس. وتقع مدينة المطرية في مركز المطرية احد مراكز محافظة الدقهلية جنوب بحيرة المنزلة وهي شبه جزيرة يحدها من الشمال والجنوب والشرق بحيرة المنزلة ومن الغرب مركز المنزلة وتعتمد أساسا علي صيد الأسماك ، أما القابوطي فتقع شمال شرق بحيرة المنزلة وشرق بوغاز اشتوم الجميل وتتبع إداريا محافظة بور سعيد وتعتبر أهم مركز لتجمع الصيادين في شمال شرق بحيرة المنزلة، أما قرية برج البرلس إحدى قرى مركز البرلس بمحافظة كفر الشيخ وتقع هذه القرية علي البحر المتوسط من ناحية الشمال ومن الجنوب تطل علي بحيرة البرلس ومن الغرب علي بوغاز البرلس وعند النقاء ضلعي مثلث البرلس الشرقي تحت تهديد أمواج البحر المتوسط لها من الشمال وكان من الطبيعي في ظل هذا الموقع أن يعمل السكان بالصيد، وتعتبر قرية الجبيل احد نماذج هذا النمط في سيناء الجنوبية، وتقع علي ساحل خليج السويس جنوب مدينة الطور.

**الجبيل القديمة :**

تقع الجبيل القديمة غرب قرية الصيادين الحديثة علي ساحل الخليج مباشرة، وتتألف من الحجر الأبيض ويستخرج من البحر ومن الطوب اللبن وقد أزالها الاحتلال الإسرائيلي لحجبها الرؤية عن المتسللين من القوات الخاصة، وكانت تتألف من ثلاث محطات أو مجاورات سكنية ( الجبيل - البداري - الشرقية )، وتتفصل كل منها عن بعض بنصف كيلو تقريبا، وكانت القرية القديمة تعتمد علي بئر قديمة (بئر عودة)، وكانت تكفي السكان، وكلهم كانوا من أصول سيناوية.

**الجبيل الحديثة:**

في عامي ١٩٨٢/١٩٨٣ أقيمت قرية الجبيل الجديدة سكنها في البداية عشر أسر فقط من الصيادين، بينما ظل معظم أو بقية الصيادين في مواقعهم المهمة، وذلك ببناء مجموعة من الأكشاك تراوحت بين ٥٠ إلي ٦٠ بيتا أكثرها في الجبيل.



شكل (١) مناطق الدراسة الميدانية

## الأبعاد الديموجرافية للصيادين بمنطقة الدراسة

### أولاً: التركيب العمري:

يبين التركيب العمري للسكان كثيراً من خصائص المجتمع والتي من خلالها يمكن التعرف علي حجم قوة العمل في المجتمع، وعبء الإعالة التي يتحملها السكان المنتحيين، وتقدير الاحتياجات الخاصة بالسلع الغذائية والاستهلاكية والخدمات العامة علي اختلاف أنواعها كما يفيد التعرف علي التركيب العمري والنوعي للمجتمع في رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تهدف إلي الاستفادة الكاملة من حجم الموارد المتاحة في ضوء الامكانيات البشرية. واعتماد دارسو السكان علي تقسيم فئات السن إلي ثلاث مجموعات رئيسية هي:-

- ١- الصغار وهم من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة.
- ٢- متوسطو السن وهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٥٠ سنة.
- ٣- كبار السن وهم من تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة.

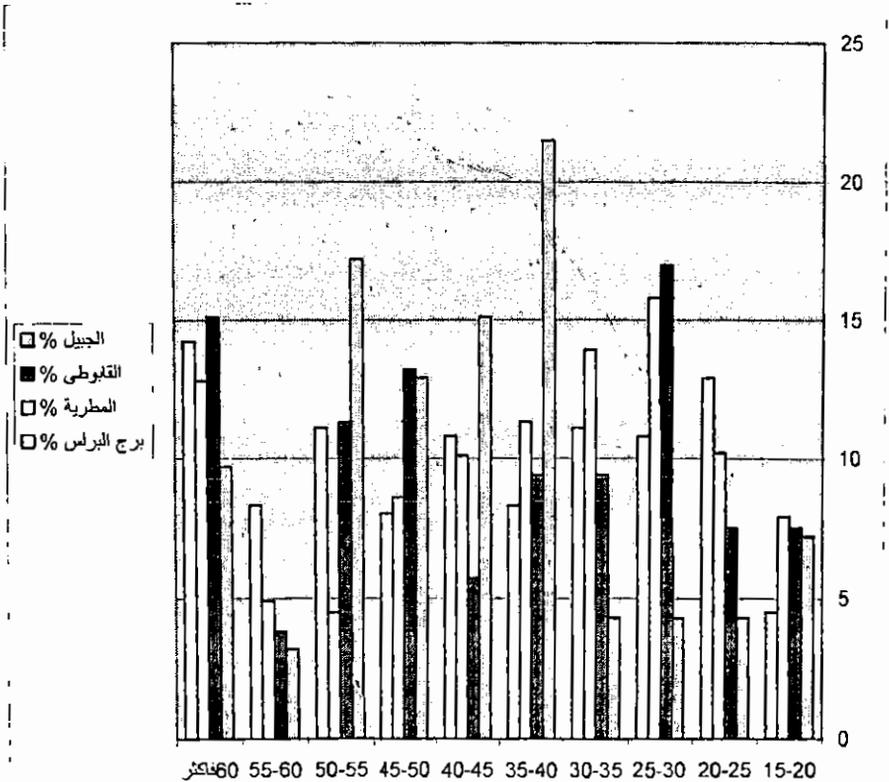
وتبعاً للتقسيم السابق فنجد أن نسبة من هم متوسطو السن في قرية الجبيل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة وقل من ٥٠ سنة تبلغ نحو ٦٩,٩% من جملة العينة في الجبيل والبالغ عددها ٣٧٢ صيادا، بينما تبلغ هذه النسبة في منطقة شمال الدلتا ٧١,٧% من جملة العينة والبالغ عددها ٦٠٧ صيادا. بينما نجد من هم كبار السن والذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة تبعاً للتقسيم السابق في قرية الجبيل يمثلون ٣٠,٣% من جملة العينة، أما النسبة المقابلة في منطقة شمال الدلتا هي ٢٨,٣% من جملة العينة بها.

كما يتبين من الجدول (١) وشكل (٢) أيضا أن من هم في مرحلة الشباب، والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٠ سنة يمثلون ٣٤,٦% من جملة العينة في الجبيل فإذا أضفنا إليهم من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٠ سنة تبلغ نسبتهم ٤١,٦% في حين تبلغ النسبة المقابلة ٥٢,٩% من جملة العينة في المناطق الثلاثة في شمال الدلتا ومن هنا يتضح أن معظم سكان العينة من الشباب وهو السن الذي يقع عليه في معظم الأحيان غيب الحالة الاقتصادية.

## جدول (١) التركيب العمري للصيادين بقرية الجبيل في جنوب سينا

الفئات	الجبيل %	القابوطي %	المطرية %	برج البرلس %	جملة شمال الدلتا %
٢٠-١٥	٧,٢	٧,٥	٧,٩	٤,٥	٦,٣
٢٥-٢٠	٤,٣	٧,٥	١٠,٢	١٢,٩	١١,٢
٣٠-٢٥	٤,٣	١٧	١٥,٨	١٠,٨	١٣,٥
٣٥-٣٠	٤,٣	٩,٤	١٣,٩	١١,١	١٢,٢
٤٠-٣٥	٢١,٥	٩,٤	١١,٣	٨,٣	٩,٧
٤٥-٤٠	١٥,١	٥,٧	١٠,١	١٠,٨	١٠,١
٥٠-٤٥	١٢,٩	١٣,٢	٨,٦	٨	٨,٧
٥٥-٥٠	١٧,٢	١١,٣	٤,٥	١١,١	٨,٢
٦٠-٥٥	٣,٢	٣,٨	٤,٩	٨,٣	٦,٤
٦٠ فأكثر	٩,٧	١٥,١	١٢,٨	١٤,٢	١٣,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية.



شكل (٢) التركيب العمري للصيادين بقرية الجبيل ومناطق الدراسة في شمال الدلتا

ينضح من الجدول (٢) أن ٤,٣% من جملة الصيادين في الجبيل تتكون الأسرة فيها من شخصين بينما في منطقة شمال الدلتا تبلغ نسبتها ٥,٤%، وان الأسرة التي تتكون من ثلاثة أشخاص في عينة الدراسة في الجبيل تبلغ ٥,٤% في حين أنها تبلغ ٥,٩% في عينة الدراسة في منطقة شمال الدلتا، إما الأسرة التي حجمها أربعة أفراد فتبلغ ٩,٧%، ١٠,٢% في كل من عينة الدراسة في الجبيل ومناطق شمال الدلتا الثلاثة، أما الأسرة التي تتكون من خمسة أشخاص فتبلغ نسبتها ٢٤,٧%، ١٦,٤%، أما الأسرة التي تتكون من ستة أفراد فتصل إلي ٢٥,٨%، ٢٠,٧% وهي اعلي نسبة، والأسرة التي تتكون من سبعة أشخاص فتصل إلي ١٥,١% في الجبيل، ١٠,٩% في مناطق شمال الدلتا، بينما الأسرة التي تتكون من ثمانية أشخاص فأكثر فتبلغ نسبتها ١٢,٣% من عينة الدراسة في الجبيل، وتبلغ ٢١,٣% من جملة عينة الدراسة في منطقة شمال الدلتا. كما نتضح من الدراسة أن متوسط حجم الأسرة يبلغ ٥,٥ فرد في عينة الدراسة في الجبيل، بينما يبلغ في جملة عينة الدراسة في شمال الدلتا ٥,٦ فرد.

جدول رقم (٢) حجم الأسرة في مناطق الدراسة

منطقة شمال الدلتا		الجبيل		عدد أفراد الأسرة
%	عدد	%	عدد	
٤	٢٤	٤,٣	١٦	فرد واحد
٥,٩	٣٦	٥,٤	٢٠	فردان
١٠,٢	٦٢	٩,٧	٣٦	ثلاثة أفراد
١٦,٤	١٠٠	٢٤,٧	٩٢	أربعة أفراد
٢٠,٧	١٢٦	٢٥,٨	٩٦	خمسة أفراد
١٠,٩	٦٦	١٥,١	٥٦	ستة أفراد
٨,٢	٥٠	١١,٨	٤٤	سبعة أفراد
١٣,١	٧٩	١,١	٤	ثمانية أفراد
٩,٦	٥٨	٠	٠	تسعة أفراد فأكثر
١٠٠	٦٠٧	١٠٠	٣٧٢	غير مبين
				الجملة

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية

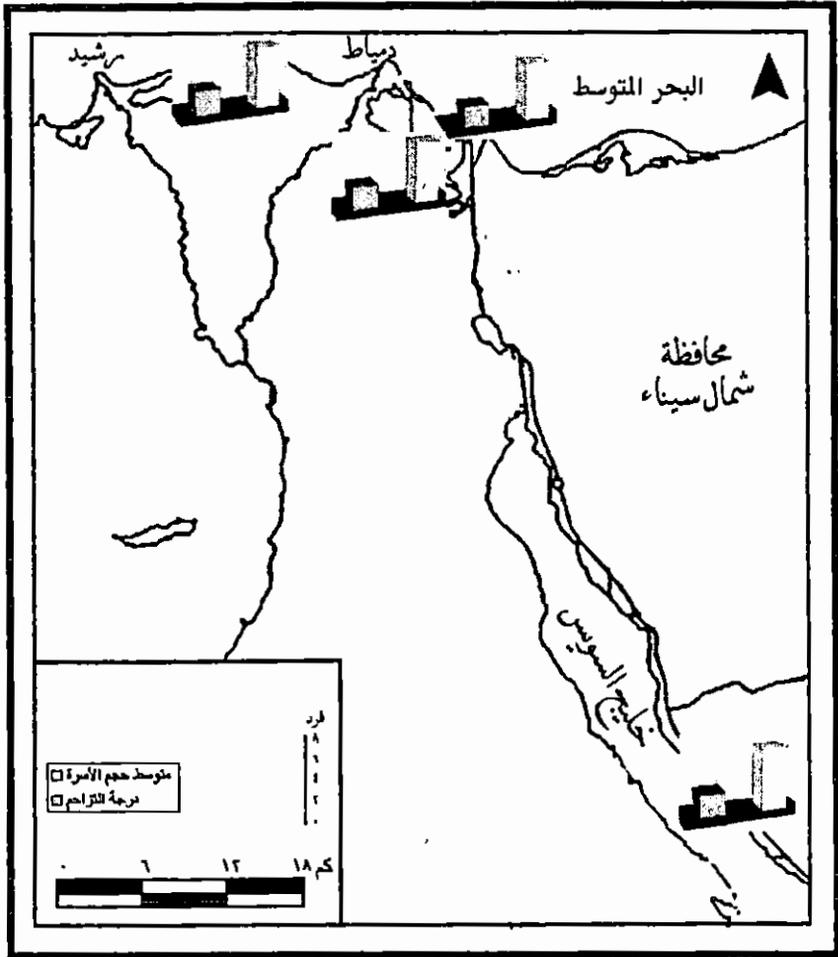
**ثانياً حجم الأسرة ودرجة التزاحم:**

يتبين من الجدول رقم (٣) والشكل (٤) أن متوسط حجم الأسرة في قرية الجبيل يبلغ ٥,٦ من الأفراد ويعتبر هذا المتوسط مرتفع إذا ما قورن بمناطق شمال الدلتا وأيضاً المناطق الريفية والحضرية علي مستوي الجمهورية ففي مناطق شمال الدلتا يبلغ متوسط حجم الأسرة في مدينة المطرية ٥,٤ من الأفراد ، وفي منطقة القابوطي ببور سعيد يبلغ هذا المتوسط ٥,٢ من الأفراد، بينما في قرية برج البرلس بكفر الشيخ بلغ هذا المتوسط ٥,٧ من الأفراد . أما عن درجة تزاحم الغرف رغم أنها صيغة كثافية غير دقيقة لكنها لها أهميتها القصوى لأنها تعكس المستوي الاجتماعي والاقتصادي للجمع العمراني في نفس الوقت وتعكس أيضاً معدل المواليد وأثره في تزايد حجم الأسرة، ويبلغ المعدل القومي لتزاحم الغرف ١,٤٩ نسمة/غرفة لكنه أكثر ارتفاعاً في مجتمعات الصيادين في قرية الجبيل، ومنطقة شمال الدلتا إذ يبلغ في قرية الجبيل وفي المطرية ٢,١ نسمة/غرفة وفي القابوطي ١,٩ نسمة/غرفة بينما في برج البرلس يصل معدل التزاحم ٢,٣ نسمة/غرفة .

جدول رقم (٣) متوسط حجم الأسرة ودرجة التزاحم في مناطق الدراسة

المنطقة	عدد الأسرة	عدد الأفراد	عدد الغرف	متوسط حجم الأسرة	درجة التزاحم
الجبيل	٣٧٢	٢٠٨٠	٩٧٦	٥,٦	٢,١
المطرية	٢٦٦	١٤٤٨	٦٧٧	٥,٤	٢,١
القابوطي	٥٣	٢٧٧	١٤٢	٥,٢	١,٩
برج البرلس	٢٨٨	١٦٥٠	٧٣٠	٥,٧	٢,٣
جملة شمال الدلتا	٦٠١	٣٣٧١	١٥٤٩	٥,٦	٢,٢

الجدول من عمل الباحث اعتماداً علي الدراسة الميدانية



شكل (٣) متوسط حجم الأسرة ودرجة التزاوج في كل مناطق الدراسة

### ثالثاً: التركيب النوعي للسكان

يولي الكثير من الباحثين اهتماماً كبيراً بدراسة التركيب النوعي لأي مجتمع من المجتمعات باعتباره من الخصائص الديموغرافية التي لها دلالتها الهامة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وأثرها في باقي الخصائص الديموغرافية الأخرى. كما يأتي اهتمام الدارسين لهذا التركيب النوعي انطلاقاً من مسؤوليته عن الاختلافات الناجمة في معدلات المواليد والوفيات والهجرة فضلاً عن تأثيره في معدلات الزواج التي تتوقف على وجود صورة من التوازن بين أعداد الذكور وأعداد الإناث وبالتالي تأثيره على معدلات النمو الطبيعي للسكان.

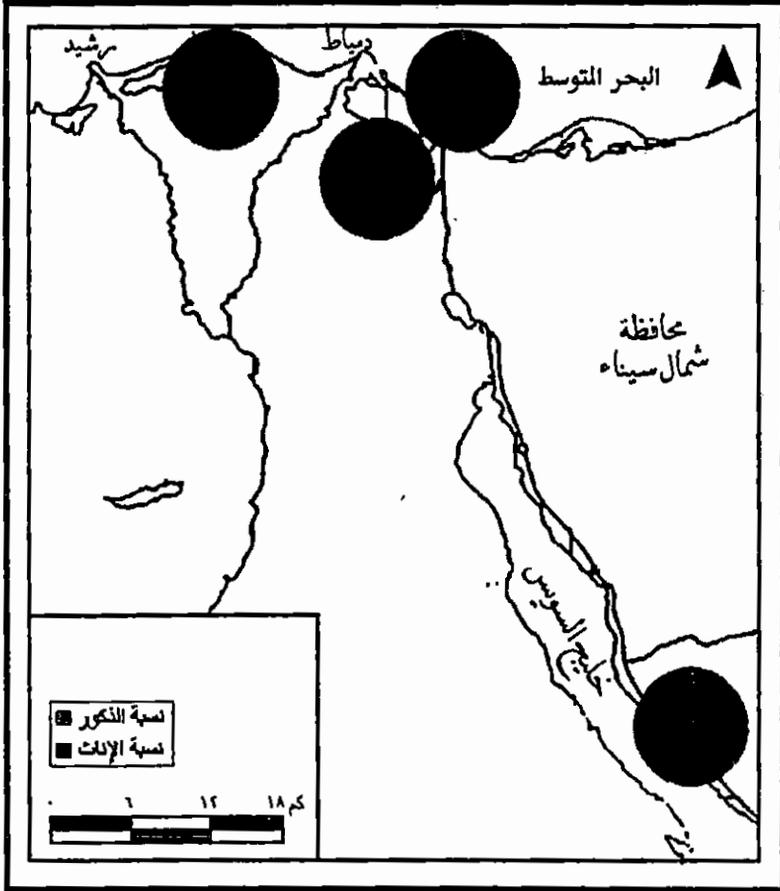
ويقصد بالتركيب النوعي للسكان تقسيمهم إلى ذكور وإناث أو ما يعرف بنسبة الذكور، نسبة الإناث، وهناك نسبة النوع sex ratio ويتم حساب نسبة النوع بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث مضروباً في مئة.

يتبين من الجدول (٤) وشكل (٤) أن نسبة النوع في مجتمعات الدراسة تختلف من منطقة إلى أخرى ففي قرية الجبيل بجنوب سيناء تبلغ نسبة النوع ١٣٠,٩ ذكر لكل مائة أنثى، وفي المطرية وصلت إلى ١٣٣,٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وفي القابوطي ببور سعيد بلغت هذه النسبة ١٣١,٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وفي برج البرلس بكفر الشيخ وصلت إلى ١٥٢,٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في حين إنها على مستوى الجمهورية في تعداد ١٩٩٦م بلغت ١٠٥ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. كما يتضح من الجدول أيضاً أن نسبة النوع في مجتمعات الصيادين عموماً مرتفعة بالمقارنة بالمجتمعات الريفية والحضرية على مستوى الجمهورية فنجد أن هذه النسبة وصلت إلى ١٣٧,٨ ذكر لكل ١٠٠ أنثى في كل من الجبيل بجنوب سيناء ومناطق شمال الدلتا الثلاثة المطرية في محافظة الدقهلية، والقابوطي في محافظة بور سعيد، وبرج البرلس في محافظة كفر الشيخ.

جدول رقم (٤) نسبة الذكور والإناث ونسبة النوع في مجتمع الدراسة

المنطقة	عدد الذكور	نسبة الذكور	عدد الإناث	نسبة الإناث	الجملة	%	نسبة النوع
الجبيل	١١٦٨	٥٦,٧	٨٩٢	٤٣,٣	٢٠٦٠	١٠٠	١٣٠,٩
المطرية	٨٢٧	٥٧,١	٦٢١	٤٢,٩	١٤٤٨	١٠٠	١٣٣,٢
القابوطي	١٥٥	٥٦,٨	١١٨	٤٣,٢	٢٧٣	١٠٠	١٣١,٤
برج البرلس	٩٩٧	٦٠,٤	٦٥٣	٣٩,٦	١٦٥٠	١٠٠	١٥٢,٧
ج شمال الدلتا	١٩٧٩	٥٨,٧	١٣٩٢	٤١,٣	٣٣٧١	١٠٠	١٤٢,٧
الجملة	٣١٤٧	٥٧,٩	٢٦٨٤	٤٢,١	٥٤٣١	١٠٠	١٣٧,٨

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية



شكل (٤) نسبة الذكور والإناث في مجتمع الدراسة

**نسبة الإعالة:**

يمكن حساب نسبة الإعالة dependency ratio بقسمة مجموع السكان غير العاملين علي مجموع السكان العاملين، بفرض أن السكان المنتجين يعولون السكان غير المنتجين، بجانب إعالتهم لأنفسهم، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا عن العبء الاقتصادي الذي يقع علي كاهل الفئة المنتجة في المجتمع وتتاثر هذه النسبة بالتركيب العمري للسكان.

يتبين من الجدول (٥) والشكل (٥) أن نسبة الإعالة الحقيقية في عينة الدراسة في قرية الجبيل تصل الي ٥,٥ من الأفراد للصياد الواحد ، أما في منطقة شمال الدلتا فتختلف من مكان إلي آخر ففي مدينة المطرية بالدقهلية تبلغ ٥,٤ من الأفراد، بينما في القابوطي ببور سعيد ٥,٢ من الأفراد للصياد الواحد، وفي برج البرلس في كفر الشيخ فتصل إلي ٥,٧ من الأفراد وهي اعلي نسبة إعالة في المناطق الأربعة.

جدول رقم (٥) نسبة الإعالة الحقيقية في قرية الجبيل وشمال الدلتا

المنطقة	عدد أفراد الأسرة	السكان المنتجون	نسبة الإعالة الحقيقية
الجبيل	٣٠٦٠	٣٧٢	٥,٥
المطرية	١٤٤٨	٢٦٦	٥,٤
القابوطي	٣٧٢	٥٣	٥,٢
برج البرلس	١٦٥٠	٢٨٨	٥,٧
جملة شمال الدلتا	٣٣٧١	٦٠٧	٥,٦

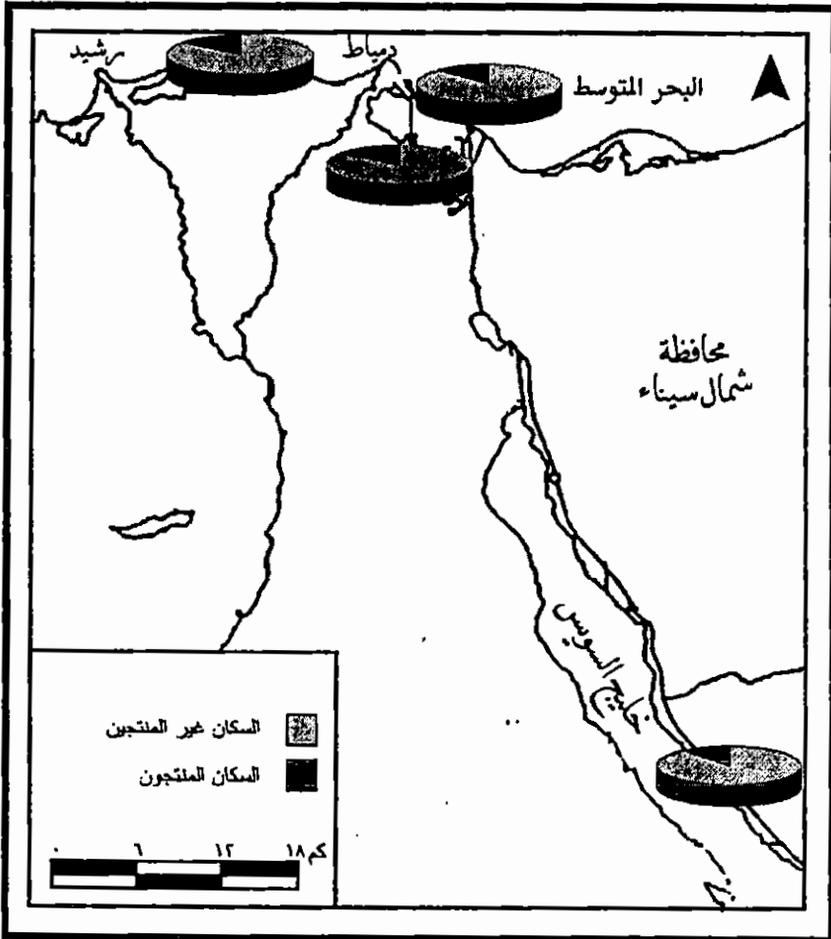
الجدول من عمل الباحث اعتمادا علي الدراسة الميدانية.

وتتصب الخدمة الاعالية للام علي الأسرة بصفة عامة والأطفال بصفة خاصة ويتحدد حجم طاقة الخدمة الاعالية التي تتحملها الام علي عدد أفراد الأسرة من الأطفال ويقدر عدد الأطفال (اقل من ١٨ سنة) في مصر ٢٢٣٩١٩ ألف طفل يتحمل خدماتهم ٨٧١١ ألف امرأة متزوجة بمعدل ٢,٦ طفل لكل امرأة متزوجة أو أم.

١٤

١٥

١٦



شكل (٥) نسبة الإعالة الحقيقية في قرية الجبيل وشمال الدلتا

## رابعاً: الحالة الزوجية وسن الزواج في مجتمع الصيادين

تعتبر الحالة الزوجية من أهم الموضوعات لأي دارس في المجالات السكانية والاجتماعية فالزواج من الظواهر الديموجرافية التي يمكن للمجتمع أن يحدد بها نفسه عن طريق تكوين الأسر أو يحدث العكس بالتفكك بحدوث الطلاق أو الترمل، لذلك تهتم التعدادات السكانية بالحصول على الحالة الزوجية لأفراد المجتمع وتم تقسيمهم إلى أربع مجموعات رئيسية هي: السكان الذين لم يسبق لهم الزواج " أعزب"، السكان المتزوجون، السكان المطلقون، الأرمال، فمعرفة أعداد ونسب هذه المجموعات لها أهميتها حيث يمكن من خلالها الوقوف على مستقبل السكان ومعدلات نموهم، كما أن التركيب الزواجي له دلالات ديموجرافية نظراً لتأثيره الواضح على معدلات انمو السكاني المواليد والوفيات والهجرة فالمجتمع الذي يضم نسبة عالية من النساء المتزوجات تكون معدلات المواليد به أكثر ارتفاعاً من مجتمع يضم نسب أقل منهن. كما ثبت أن معدلات الوفاة تتفاوت حسب الحالة الزوجية حيث تتخفف بين صفوف المتزوجين بشكل خاص كما أن معدلات الهجرة تقل بين السكان المتزوجين وترتفع بين العزاب والمطلقين المذكور نظراً لتباين دوافعها بين المتزوجين وغير المتزوجين من السكان.

يتبين من الجدول رقم (٦) والشكل (٦) الذي يوضح الحالة الزوجية في قرية الجبيل أن نسبة العزاب تبلغ ١١,٦ % من جملة العينة، وان نسبة المتزوجين بمجتمع الدراسة في قرية الجبيل تبلغ ٨٧,١ % من جملة العينة، وان نسبة المطلقين تبلغ ١,٣ % من جملة العينة مما يدل على أن مجتمع الصيادين يفضل الزواج والاستقرار الأسري على عكس مهنتهم التي تتطلب التنقل باستمرار للبحث عن الرزق.

جدول رقم (٦) الحالة الزوجية لمجتمعات الدراسة

المنطقة	أعزب %	متزوج %	مطلق %	الجملة	
				متوسط سن الزواج	إناث
الجبيل	١١,٦	٨٧,١	١,٣	٢١,٩	١٨
المطرية	٢٤,٤	٧٥,٢	٠,٤	٢٤,١	١٨,٢
القابوطي	٢٠,٨	٧٥,٥	٣,٨	٢٤,٢	١٨,٥
برج البرلس	١٦,٧	٨٢,٩	٠,٤	٢١,٩	١٧,٧
جملة شمال الدلتا	٢٠,٤	٧٨,٩	٠,٧	٢٣,١	١٨

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية



بمقارنة الحالة الزوجية في قرية الجبيل بجنوب سينا بمناطق شمال الدلتا يتضح أن نسبة من هم متزوجون في منطقة شمال الدلتا تبلغ ٧٨,٩% من جملة العينة في مقابل ٢٠,٤% من العزاب، ٧% من المطلقين ويعكس هذا الوضع التقاليد التي تشجع علي الزواج المبكر لما في ذلك من عصمة للأفراد. ويعتبر الزواج كعامل اجتماعي من العوامل المؤثرة في خصوبة المرأة وقدرتها علي الحمل والإنجاب، وتتفاوت عدد حالات الزواج التي تتم في المجتمع من سنة لأخرى حسب عدد السكان الذين بلغوا أو تعدوا السن القانونية للزواج من ناحية، والظروف الاقتصادية والسياسية والنفسية من ناحية أخرى، ويعتبر سن الزواج من المؤشرات الهامة في دراسة السكان المتزوجون حيث يرتبط بمدي التغير الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للسكان ومن الجدول السابق يتبين أن متوسط سن الزواج في عينة الدراسة في قرية الجبيل قد بلغ عند الذكور ٢١,٩ سنة وعند الإناث ١٨ سنة بينما في مناطق شمال الدلتا ارتفع عند الذكور الي ٢٣,١ سنة وتساوي عند الإناث علي مستوي المناطق الثلاثة التي تم دراستها وان اختلف من منطقة إلي أخرى كما هو مبين في الجدول السابق.

كما يلاحظ من الدراسة انخفاض سن الزواج في مجتمع الصيادين مما أدى إلي زيادة النسل ارتباطا بما تملية الحرفة من حاجة للأبناء الذين يستخدمون في العمل علي قوارب الصيد، وان هذا التأثير امتد لتفضيل إنجاب الذكور علي الإناث حيث يعتبر الصيد حرفة تعتمد علي الذكور وانه يوجد ارتباط وثيق بين الزواج المبكر وبين زيادة فرص الإنجاب خصوصا عند المرأة فكلما كانت المرأة سنها صغيرا عند الزواج أدى ذلك إلي زيادة الفترة التي تستطيع أن تنجب فيها والتي تتراوح بين (١٥-٤٩ سنة).

كما يتضح من الدراسة أن مجتمع الصيادين لا يفضل تعدد الزوجات فبلغت نسبة المتزوجين من زوجة واحدة ٩٢,٦%، ونسبة المتزوجون من زوجتين ٧,٤% من جملة المتزوجين في عينة الدراسة في قرية الجبيل بجنوب سينا.

### الهجرة إلي قرية الجبيل:

تعتبر الهجرة من العوامل التي تلعب دوراً هاماً في معدلات النمو السكاني من منطقة إلي أخرى، وتتوقف الهجرة بصفة عامة علي ثلاثة عوامل تنحصر في: عوامل الطرد من البيئة المهاجر منها، وعوامل الجذب إلي البيئة الجديدة المهاجر إليها، والمسافة بين البيئتين، فالهجرة قد تحدث قسراً بمعنى أن تكون هجرة إجبارية

اضطر إليها السكان نتيجة لفقر بيئتهم أو بسبب ضغط السكان علي موارد الثروة الاقتصادية وقد تكون اختيارية بمحض رغبات السكان وفي الحالتين يتوقف علي اختيار المهاجرين للمكان الجديد وعلي الميزات أو الرغبات المنتظر العثور عليها وأيضا علي قرب المسافة وبعدها عن المكان المهاجر منه.

يتبين من الجدول (٧) والشكل (٧) أن جملة المهاجرين من صيادي عينة البحث يصل عددهم ١٧٢ صيادا يمثلون ٤٦,٢% من جملة عينة البحث في قرية الجبيل وكانت اكبر نسبة من الصيادين من محافظة الشرقية وبلغت هذه النسبة ٢٠,٩% من جملة المهاجرين، ٩,٥% من جملة العينة، يليها مدينة الطور بجنوب سيناء ومحافظة السويس وبلغت نسبة كل منهما ١٨,٦% من جملة المهاجرين، ٨,٦% من جملة العينة أي أن المناطق الثلاثة يمثلون أكثر من نصف المهاجرين إلي قرية الجبيل وتبلغ نسبتهم ٥٨,١% من جملة وذلك يرجع إلي قرب المسافة بين هذه المناطق وقرية الجبيل بالمقارنة بالمحافظات الاخرى.

جدول رقم (٧) جهات الوفود للصيادين المهاجرين إلي قرية الجبيل

المنطقة	% من جملة المهاجرين	% من جملة العينة	المنطقة	% من جملة المهاجرين	% من جملة العينة
الشرقية	٢٠,٩	٩,٥	المنوفية	٤,٧	٢,٢
الطور	١٨,٦	٨,٦	القليوبية	٤,٧	٢,٢
السويس	١٨,٦	٨,٦	الإسكندرية	٤,٧	٢,٢
البحيرة	٩,٣	٤,٢	البحر الأحمر	٤,٧	٢,٢
سوهاج	٧,٩	٣,٢	الدقهلية	٢,٢	١,١
الإسماعيلية	٤,٧	٢,٢	الجملة	١٠٠	٤٦,٢

الجدول من عمل الباحث اعتمادا علي الدراسة الميدانية.

أما بقية المحافظات فتبلغ نسبة المهاجرين منها الي قرية الجبيل ٤١,٩% من جملة المهاجرين يتوزعون من محافظة البحيرة ٩,٣% من جملة المهاجرين، ٤,٢% من جملة العينة، ومن محافظة سوهاج ٧,٩% من المهاجرين، ٣,٢% من جملة العينة، وبلغت نسبة الصيادين المهاجرين من محافظات الإسماعيلية، والمنوفية، والقليوبية، والإسكندرية، والبحر الأحمر ٤,٧% من جملة الصيادين المهاجرين، ٢,٢% من جملة العينة من كل منهما علي حده، وأخيرا تأتي محافظة الدقهلية بنسبة ٢,٢% من جملة الصيادين المهاجرين والبالغ عددهم ١٧٤ صيادا، ١,١% من جملة العينة والبالغ عددها ٣٧٢ صيادا.



## خامساً: التراكيب المورفولوجية والاجتماعية في الجبيل

تتنوع استخدامات الأرض في قرية الجبيل حيث يبلغ الاستخدام السكني ٧٨%، والتعليمي بنسبة ١١%، والصحية بنسبة ٣,٢%، والديني ٣%، والاستخدام التجاري ١,٦%، واستخدامات أخرى ٣,٢% كما يوضحها الشكل (٨) على النحو التالي:-

- الامتداد العمراني للقرية.
- الحالة التعليمية والصحية.
- الصيد والحالة الاقتصادية.

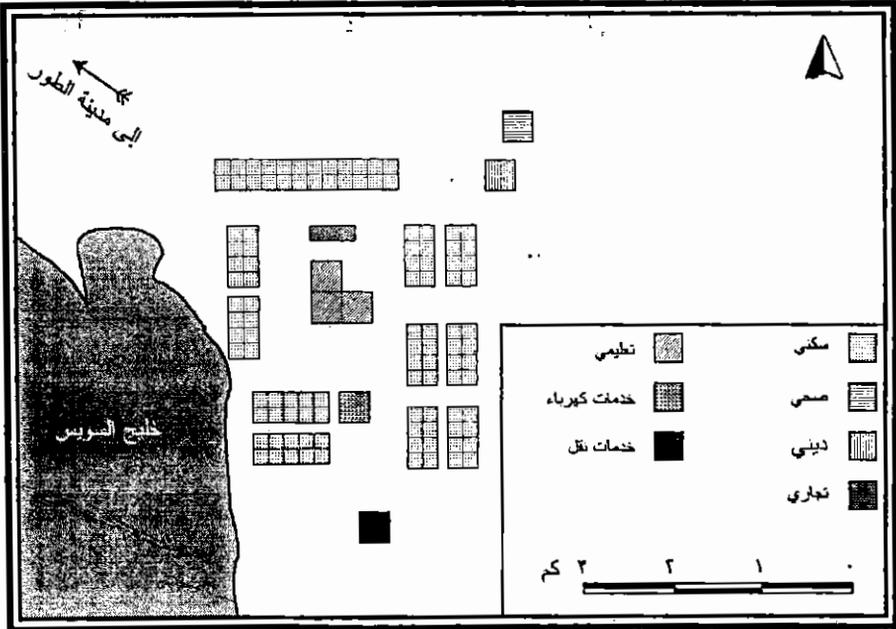
### ١- الامتداد العمراني:

تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للقرية ٣٥٠ ألف متر مربع تتوزع على ثلاث مناطق عمرانية:-

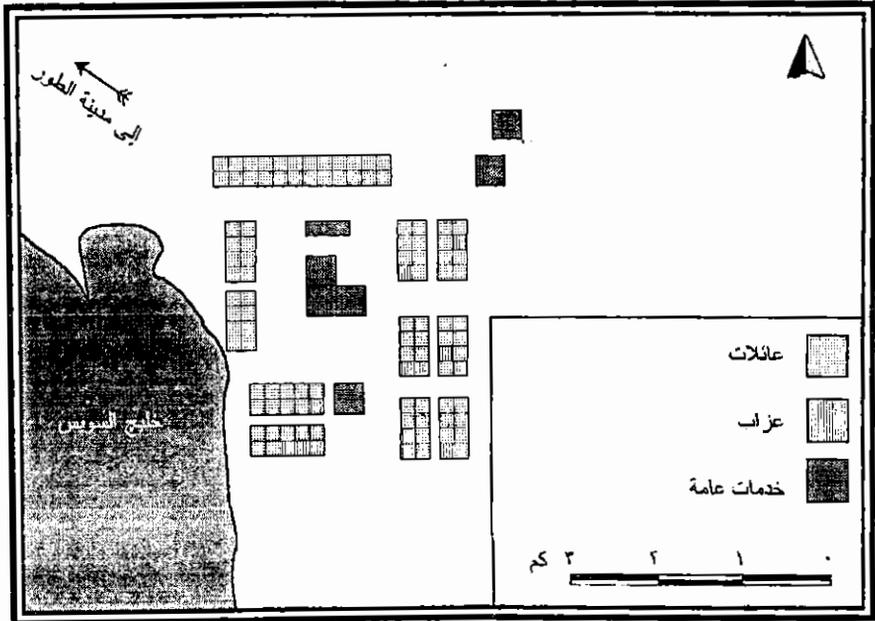
- مناطق العشش ، وتقع في مواضع القرية القديمة على طول ساحل خليج السويس ، وتتألف من الصفيح والبوص والطوب الأخضر ويتخللها بعض الجيوب الخضراء وتبلغ مساحتها ٨,٨% من جملة مساحة القرية.
- القطاع المخطط (القرية الحكومية)، وتمتد في رقعة مستطيلة من دور واحد تنتظم في شكل صفوف تحدد الإطار الخارجي للقرية، وتشغل هذه القرية المخططة مساحه تقدر بحوالي ٦٤,٨% من جملة مساحة قرية الجبيل ، وتتوزع هذه المساحة ما بين الاستخدام السكني للعائلات والعزاب وخدمات أخرى كما هو موضح في الشكل (٩).
- مناطق الامتداد الشرقي، وتقع شرق القرية المخططة في اتجاه رأس محمد، وتتألف من المباني الحجرية أو الخرسانية، وتشغل مساحة تقدر بحوالي ٢٦,٤% من جملة مساحة القرية.

### أ- ملكية المساكن ومادة البناء في قرية الجبيل:

يتبين من الجدول رقم (٨) أن نسبة ملكية المساكن في قرية الجبيل تقل عن مناطق الصيادين في شمال الدلتا وتزيد بها نسبة المساكن المؤجرة عن مناطق شمال الدلتا وذلك يرجع إلي إعادة بناء القرية من قبل الحكومة بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، والامتداد العمراني لمدينة الطور في اتجاه قرية الجبيل، وسكن كثير من اسر الموظفين الذين يعملون في مدينة الطور بعد الهجرة إليها من محافظات الدلتا وذلك لقرىها الشديد من مدينة الطور وسهولة الانتقال من والى الطور عاصمة محافظة جنوب سيناء.



شكل (٨) استخدام الأرض في قرية الجبيل



شكل (٩) طبيعة الاستخدامات السكنية طبقا للحالة الاجتماعية لقرية الجبيل

## جدول رقم (٨) مواد البناء وملكية المساكن في مناطق الدراسة

المنطقة	ملك %	إيجار %	طوب احمر %	أحجار %	طوب لبن %	خشب و بوص %	الجملة %
الجبيل	٦٧,٧	٣٢,٣	٣٦,٥	٦١,٣	٠	٢,٢	١٠٠
المطرية	٨٠,٥	١٩,٥	٩٥,٩	٠	٢,٦	١,٥	١٠٠
القابوطي	٩٠,٦	٩,٤	٧٩,٢	٠	٥,٧	١٥,١	١٠٠
برج البرلس	١٠٠	٠	٩٧,٦	٠	٢,٤	٠	١٠٠
جملة شمال الدلتا	٩٠,٦	٩,٤	٩٥,٢	٠	٢,٨	٢	١٠٠

الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية

تبلغ نسبة ملكية المساكن في قرية الجبيل ٦٧,٧ % من جملة مساكن عينة الدراسة بينما تبلغ نسبة المساكن المؤجرة ٣٢,٣ % ، وبمقارنة ملكية المساكن في قرية الجبيل بمناطق شمال الدلتا نجد أن نسبة الملكية ترتفع في مناطق شمال الدلتا الثلاثة فتصل إلي ٩٠,٦ % من جملة مساكن العينة في شمال الدلتا، وان نسبة المساكن المؤجرة تبلغ ٩,٤ % من جملة هذه المساكن ، ومعظم هذه المساكن المؤجرة تتركز في مدينة المطرية، أما في قرية برج البرلس فلا توجد مساكن مؤجرة في عينة الدراسة.

أما بالنسبة لمادة البناء فتعتبر المساكن بوجه عام رغم أنها تمثل مظهرا متغيرا إلا أنها مرتبطة بطبيعة الأقاليم، إذ أن طابعها مرتبط بالبيئة الجغرافية، والمستوي الحضاري للسكان الذين شيدها، كما أن المسكن يعد نتاجا للوسط الجغرافي ويعكس مؤثراته المتعددة كالأرض، والنشاط الاقتصادي السائد، والبيئة المحيطة به، والتي تعتبر المصدر الرئيسي لمواد البناء التي تستخدم في تركيبه.

فيتبين من الجدول السابق أيضا أن مادة البناء السائدة في قرية الجبيل بجنوب سيناء تختلف عن مادة البناء السائدة في مناطق شمال الدلتا ففي قرية الجبيل نجد أن مادة البناء الرئيسية هي الأحجار السائدة في بيئة جنوب سيناء، وتبلغ نسبة المساكن التي من الأحجار فيها ٦١,٣ %، بينما نسبة المساكن من الطوب الأحمر في الجبيل تبلغ ٣٦,٥ % من المساكن التي من الخوص والخشب "العشش" فتمثل نسبتها ٢,٢ % من جملة مساكن العينة في قرية الجبيل بجنوب سيناء.

أما في منطقة شمال الدلتا فنجد أن مساكن الطوب الأحمر هي القاسم المشترك في مساكن الصيادين، وأنها تتركز أكبر نسبة فنجده يمثل ٩٥,٢ % من جملة مساكن عينة الدراسة في المناطق الثلاث، بينما يمثل الطوب اللين ٢,٨ %، والخوص والبوص "العشش" فتمثل ٢ % من جملة مساكن مجتمع الدراسة في المناطق الثلاثة المطرية والقابوطي وبرج البرلس.

## ب- التركيب الداخلي وعدد طوابق المسكن:

المقصود بالتركيب الداخلي للمسكن هو عدد الغرف وانتظامها في شكل وخطة معينة تحقق تناسق وتوزيع للغرف والمرافق الوظيفية مع متطلبات حياة الصيادين والتي تختلف من صياد لآخر، واما كان التقسيم فإننا نجد أن المسكن يرتبط بالحالة الاقتصادية، ومستوي المعيشة، وعدد أفراد الأسرة التي تقطن في المسكن سواء كانت أسرة ممتدة تتكون من الجد والأب والأبناء، أو أسرة منفصلة تتكون من جيل واحد فقط.

من الجدول (٩) نجد أن من تتكون مساكنهم من طابق واحد في مجتمع الدراسة في الجبيل هم اعلي نسبة والتي تبلغ ٧٨,٥ % من جملة مساكن العينة وذلك يرجع لسكنهم في القرية الحكومية المخططة في حين أنها تقدر في منطقة شمال الدلتا بنسبة ٤١,٥% من جملة مساكن الصيادين في عينة الدراسة بشمال الدلتا.

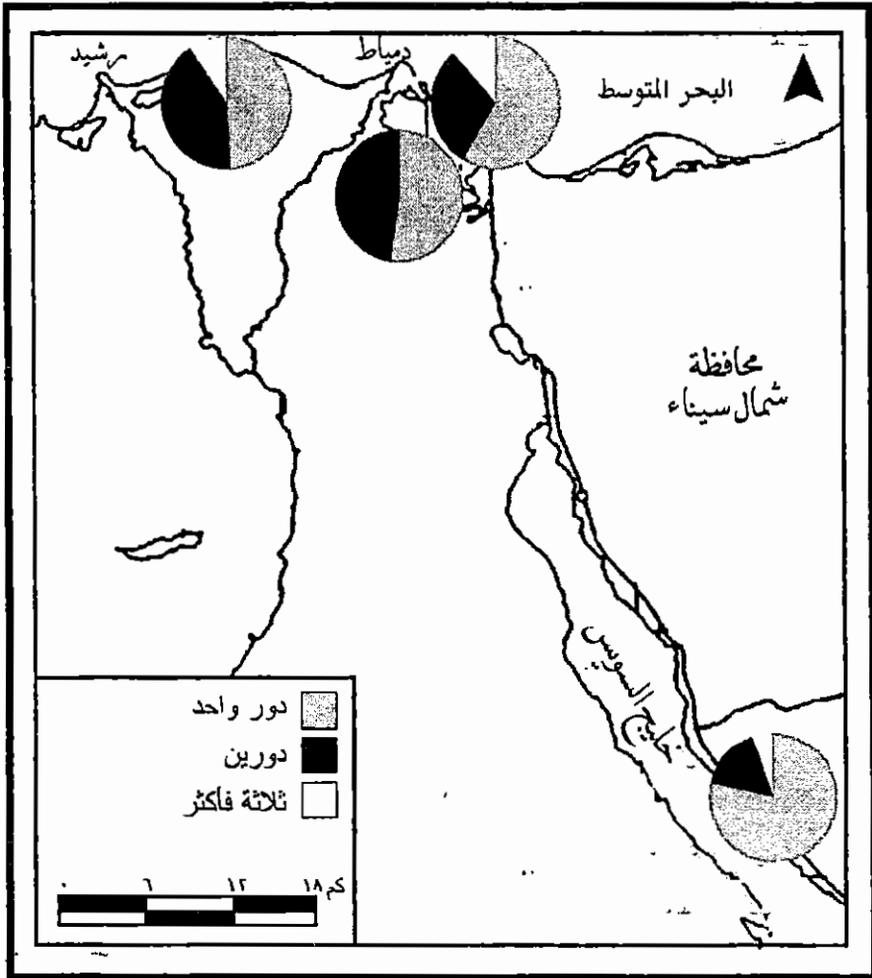
أما من تتكون من طابقين في قرية الجبيل تبلغ نسبتهم ١٦,١ % ، ومن تتكون مساكنهم من ثلاثة طوابق فأكثر تبلغ ٥,٤ % من جملة مساكن العينة في قرية الجبيل بجنوب سيناء.

## جدول رقم (٩) التركيب الداخلي وعدد طوابق المسكن في قرية الجبيل

المنطقة	نسبة عدد طوابق المسكن			التركيب الداخلي للمسكن "عدد الغرف"		
	دور واحد %	دورين %	ثلاثة فأكثر %	واحدة %	اثنتين %	ثلاثة %
الجبيل	٧٨,٥	١٦,١	٥,٤	٤,٣	٣٢,٢	٤٠,٩
المطرية	٢٩,٧	٣٦,٨	٣٣,٥	٧,٩	٤٢,٥	٣٦,٨
القابوطي	٥٨,٥	٣٠,٢	١١,٣	١,٩	٣٤,٠	٥٦,٦
برج البرلس	٤٩,٣	٤١,٣	٩,٤	١١,١	٣٧,٥	٣٨,٢
جملة شمال الدلتا	٤١,٥	٣٨,٤	٢٠,١	٨,٩	٣٩,٤	٣٩,٢

الجدول من عمل الباحث اعتمادا علي الدراسة الميدانية.

كما يتبين من الجدول رقم (٩) والشكل (١٠) أيضا أن مساكن مجتمع الصيادين في قرية الجبيل ومنطقة شمال الدلتا يتكون معظمها من غرفتين وثلاث غرف حيث يشكلان معا نسبة ٧٣,١% في قرية الجبيل بجنوب سيناء ، ونسبة ٧٨,٦ % من جملة مساكن مجتمع الصيادين في المناطق الثلاثة التي تمت دراستها بشمال الدلتا، اما من تتكون مساكنهم من غرفة واحدة في قرية الجبيل تبلغ نسبتهم ٤,٣ %، ومن تتكون مساكنهم من أكثر من ثلاث غرف ٢٢,٥% من جملة مساكن مجتمع الدراسة في قرية الجبيل.



شكل (١٠) التوزيع النسبي لطوابق المسكن في مناطق الدراسة

**٣- الحالة التعليمية والصحية:**

يلعب التعليم دوراً مهماً في حياة الأمم ويؤثر على الحالة الصحية للسكان فارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى رفع المستوى الصحي والمعيشي، ويعتبر التعليم الأداة الرئيسية للتنمية الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى أنه وسيلة للثروة ومظهر من مظاهر الخدمات الحكومية، كما يعتبر التعليم الأساس في إعداد الفرد ليكون لبنة مفيدة في المجتمع.

يتبين من الجدول (١٠) والشكل (١١) الذي يوضح الحالة التعليمية لصيادي عينة الدراسة في الجبيل أن نسبة الأمية تصل إلى ٣٣,٣% من جملة عينة الدراسة وهي أقل من نسبة الأمية في مناطق شمال الدلتا.

**جدول (١٠) الحالة التعليمية لصيادي عينة البحث في الجبيل ومنطقة شمال الدلتا**

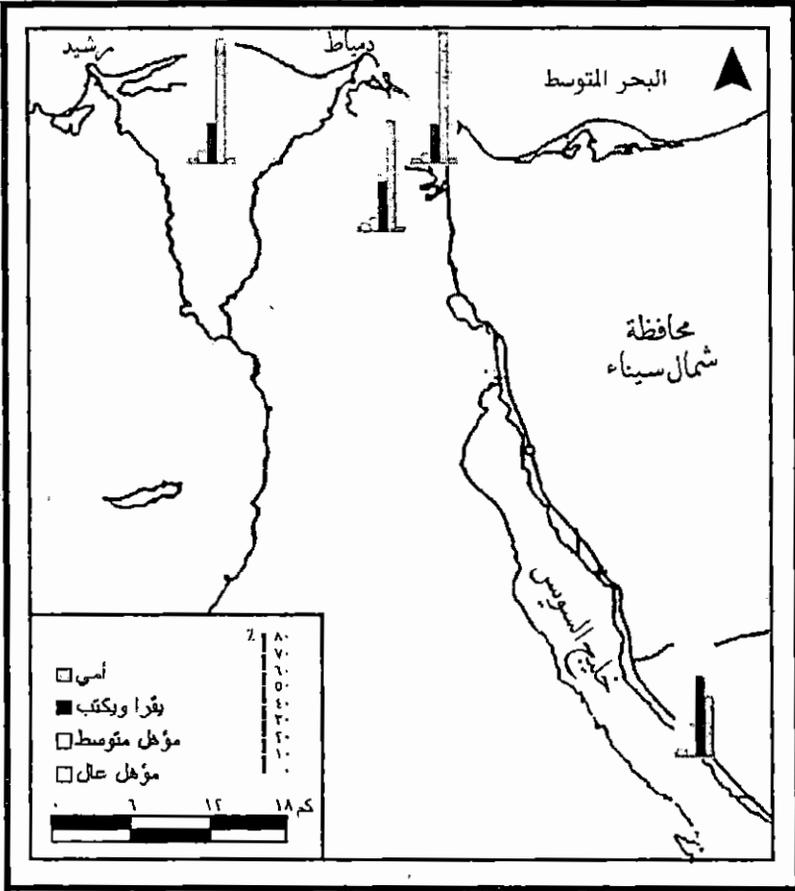
الجملة	مؤهل عال	مؤهل متوسط	يقرا ويكتب	أمي	المنطقة
١٠٠	٣,٢	١٧,٢	٤٦,٢	٣٣,٤	الجبيل
١٠٠	٣	٦	٢٧,٤	٦٣,٦	المطرية
١٠٠	٠	٣,٨	٢٠,٨	٧٥,٤	القابوطي
١٠٠	١	٦,٣	٢١,٥	٧١,٢	برج البرلس
١٠٠	١,٨	٥,٩	٢٤,١	٦٨,٢	جملة شمال الدلتا

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية.

وذلك يرجع إلى أن كثيراً من هؤلاء الصيادين هجروا حرفة الصيد وانتقلوا إلى حياة الوظيفة في المحافظة لقلّة موارد الصيد أثناء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وعدم التصريح لهم بالصيد في كثير من الأوقات وخاصة أثناء الليل، وكانت حياة الوظيفة تتطلب على الأقل

الإلمام بالقراءة والكتابة والتي تصل نسبتهم إلى ٤٦,٢% في الجبيل من جملة العينة، بينما تبلغ هذه ٢٤,١% من جملة العينة في منطقة شمال الدلتا وأيضاً ترجع انخفاض نسبة الأمية إلى أن ٤٦,٢% من هؤلاء الصيادين من المهاجرين إلى الجبيل من محافظات الوجه البحري ومنطقة قناة السويس.

كما يتبين من الجدول السابق أيضاً أن نسبة التعليم والحاصلين على مؤهل متوسط تصل إلى ١٧,٢% من جملة العينة في قرية الجبيل وهي نسبة اعلى من نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط في عينة الدراسة بمنطقة شمال الدلتا والتي تصل إلى ٥,٩% فقط.



شكل (١١) الحالة التعليمية للصيادين في مناطق الدراسة

كما أن الحاصلين علي مؤهل عال تصل إلي ١,٨% من جملة العينة في منطقة شمال الدلتا، كما يوجد بالقرية مدرسة ابتدائي ومدرسة اعدادي أما المدارس الثانوية فتوجد في مدينة الطور والتي تبعد اقل من ٥ كم عن قرية الجبيل وتوجد وسيلة انتقال من و إلي الطور وهي الطفطف كما يذهب بعض الطلاب إلي المدرسة بالدرجات، أما عن تعليم البنات في مجتمع الصيادين إتضح أن ٩٦,٨% من جملة العينة يفضلون تعليم البنات.

أما عن الحالة الصحية فنجد أن ٨٩,٢% يعتقدون بالطب الشعبي ويفضلونه عن العلاج بالأدوية من الصيدليات، كما توجد بالقرية وحدة صحية ولكن لا توجد صيدليات في القرية أما عن المسافة التي يتم قطعها للحصول علي الأدوية فذكر ٤٥,٢% أن المسافة تبلغ ٢ كم، كما أوضح ١٥% أن المسافة ٣ كم عن اقرب صيدلية وان ٣٩,٨% ذكروا أن هذه المسافة تبلغ ٥ كم وترجع اختلاف المسافة للامتدادات العمرانية بين قرية الجبيل ومدينة الطور . كما توجد في مدينة الطور مستشفى عام به جميع التخصصات ،ومستشفى عسكري يستقبل المدنيين والعديد من العيادات الخاصة التي يذهب إليها سكان قرية الجبيل .

### ٣- الصيد والحالة الاقتصادية :

#### أ- طرق الصيد في مناطق الدراسة:

تبلغ متوسط كمية الإنتاج السمكي للصيد الواحد في عينة الدراسة في قرية الجبيل حوالي ١١ كجم في اليوم الواحد، هذا الإنتاج يتم عن طريق استخدام عدة وسائل أهمها الصيد بالفلوكه ، والصيد بمركب ميكانيكي.

#### - الفلوكه:

تمثل أول أنواع المراكب عامة واليدوية خاصة التي يستخدمها الصيادون في الجبيل ، ومناطق شمال الدلتا والفلوكه عبارة عن مقدمة ذات طرف مدبب، أما مؤخرتها فهي مدببه أيضا ،وتزود الفلوكه بعدد من الألواح العرضية التي تصل بين جانبيها ، كما تزود مؤخرتها بمسطح مثلث الشكل قمته الطرف الخلفي للفلوكه ،وقاعدته المسافة الواصلة بين جانبيها ، ويعرف هذا المسطح باسم " البنكته " وتستخدم البنكته كمكان لوضع الشباك وأدوات الصيد عليه، والفلوكه حجمان الفلوكه الصغيرة والتي يتراوح طولها ما بين ثلاثة إلي خمسة أمتار، والفلوكه الكبيرة يتراوح طولها ما بين خمسة إلي ثمانية أمتار ،وتعتمد الفلوكه علي المجداف كوسيلة للإبحار.

يتبين من الجدول (١١) والشكل (١٢) أن ٥٨,١% من جملة الصيادين في الجبيل يستخدمون الفلوكة في عملهم في الصيد بينما تزيد نسبة من يستخدموا هذه الوسيلة في منطقة شمال الدلتا فتصل إلي ٧٦,٣% من جملة عينة الدراسة في المناطق الثلاثة.

جدول رقم (١١) طرق وأساليب الصيد في الجبيل

الجملة %	أخرى %	مركب ميكانيكي %	الفلوكة %	المنطقة
١٠٠	٨,٦	٣٣,٣	٥٨,١	الجبيل
١٠٠	٢١,٨	١١,٣	٦٦,٩	المطرية
١٠٠	٣,٨	١٨,٩	٧٧,٣	القابوطي
١٠٠	٤,٢	١١,١	٨٤,٧	برج البرلس
١٠٠	١١,٨	١١,٩	٧٦,٣	جملة شمال الدلتا

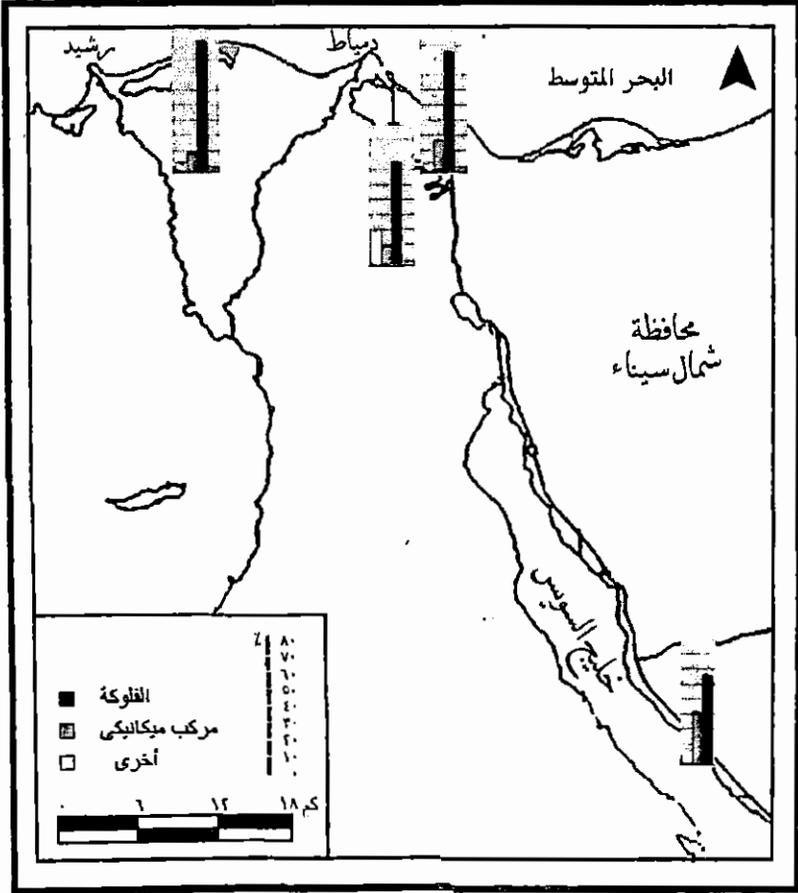
الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الدراسة الميدانية.

#### - الصيد بالمراكب الميكانيكية:

هذه المراكب تتراوح طاقة محركاتها بين ٢٠-٣٠ حصانا، كما تم إدخال الشراع عليها كمصدر للطاقة الطبيعية، والمجداف والشراع وسيلتان متكاملتان أثناء الصيد، فالشراع وسيلة للإبحار من والي مواقع الصيد، بينما المجداف هو الوسيلة المستخدمة أثناء عمليات الصيد والتي تتطلب سرعات مختلفة وفي اتجاهات مختلفة حول مواقع الصيد الأمر الذي يصعب معه تطويع حركة الرياح، وإتضح من الدراسة أن ٣٣,٣% من جملة الصيادين في الجبيل يستخدمون هذه المراكب وهي نسبة مرتفعة عن منطقة شمال الدلتا والتي تبلغ ١١,٩% من جملة وسائل الصيد المستخدمة لدي عينة الدراسة.

#### ب- وسائل تسويق الأسماك في الجبيل:

من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن وسائل تسويق الأسماك في الجبيل يتم عن طريق ثلاث وسائل وهي أن يبيع الصياد إنتاجه بنفسه وهؤلاء بلغت نسبتهم ٢٨,٢% من جملة الصيادين، أو يبيع ما بصطاده إلي التاجر وهؤلاء بلغت نسبتهم ٦٠,٢% من جملة الصيادين في الجبيل بينما من يبيعون إنتاجهم إلي الجمعيات الموجودة في الطور يمثلون ١١,٦% من جملة الصيادين في الجبيل. ويستخدم الصيادون سيارات نصف النقل في نقل أسماكهم من الشاطئ إلي أماكن التسويق كما اتضح من الدراسة أن الصيادين يقومون ببيع كل ما يصطادونه في نفس اليوم لأنه لا يوجد لديهم ثلاجات لحفظ الأسماك بها وحتى لا يتعرض الإنتاج للتلف والفساد ولو بأسعار رخيصة ومن هنا يتحكم التجار في الأسعار.



شكل (١٢) طرق رأساليب الصيد في مناطق الدراسة

## أهم المشكلات التي تواجه صيادي الجبيل في عملهم:

يمكن حصر أهم المشكلات التي تواجه الصيادين في قرية الجبيل وهي:-

### ١- الرياح والأمواج:

تعتبر الرياح أهم مشكلة تواجه الصيادين في الجبيل وذلك بسبب بدائية أدوات الصيد المستخدمة كالفلوكة وهي وسيلة لا تصلح في الصيد في البحار ولا الخلجان الكبيرة المفتوحة وإنما تصلح في الأنهار والبحيرات التي لا توجد بها أمواج ولا رياح شديدة كالبحيرات الشمالية للدلتا ومن هنا كانت أهم وأكبر مشكلة تواجه هؤلاء الصيادين فذكر ٥٢,٦ % من جملة الصيادين في الجبيل أنها أكبر مشكلة تقابلهم.

### ٢- منع الصيد في بعض شهور السنة:

ثاني المشكلات التي اشتكى منها الصيادين من وجهة نظرهم هي منع الصيد من جهة الحكومة في شهري يوليه وأغسطس من كل عام وهو إجراء تقوم به المحافظة وهيئة الإشراف على الثروة السمكية من أجل المحافظة على الزرع الصغيرة أثناء خروجها وتواجدها في هذه الفترة ومن هنا لابد من أن تقوم المحافظة بتوعية الصيادين بأن هذا الإجراء هو لمصلحتهم حتى تزداد وتنمو الأسماك الموجودة بالمنطقة بدلا من القضاء عليها وبدلا من أن ينظروا إليها كمشكلة تواجههم في هذه الفترة الطويلة بالنسبة لهم ولأن الصيد مصدر رزق يومي وحيث أن كمية الصيد اليومي طول السنة قليلة لا يوجد منها فائض يكفيهم أثناء منع الصيد في هذين الشهرين فبلغت نسبة من ذكر أن هذه مشكلة تقابلهم ٢٢,٤ % من جملة الصيادين في الجبيل.

### ٣- مشكلة بقم زيت البترول:

ثالث المشكلات التي اشتكى منها الصيادين هي انتشار بقم زيت البترول والتي تأتي للمنطقة من مناطق استخراج البترول مما يؤدي إلي تلوث المياه التي يصطادون منها وتلوث للأسماك التي يصطادونها بالإضافة إلي نفوق عدد كبير منها وخاصة الأسماك الصغيرة وبلغت نسبة من اشتكى من هذه المشكلة ١٧,١ % من جملة الصيادين في الجبيل.

### ٤- مشكلات أخرى:

من المشكلات الأخرى التي ذكرها الصيادون هي مشكلة الشعاب المرجانية التي تنتشر في المنطقة وتقطع الشباك وأيضا مشكلة ارتفاع سعر الشباك المستمر

وأدوات الصيد وعدم توافرها في الجمعيات التعاونية والتي أصبحت غير قادرة علي تقديم الخدمات للصيادين بعد أن كانت في الماضي تقدم للصيادين الكثير من الخدمات والتي من أهمها تسويق الأسماك وتوفير الأدوات اللازمة للصيد بأسعار مخفضة ومعفاة من الضرائب وذكر ذلك ٧,٩ % من جملة الصيادين في منطقة الدراسة .

## نتائج الدراسة وأهم التوصيات

- ١- اتضح من الدراسة أن متوسط حجم الأسرة في مناطق الصيادين سواء في قرية الجبيل و شمال الدلتا يصل إلى ٥,٦ من الأفراد وهو مرتفع إذا ما قورن بمتوسط حجم الأسرة على المستوى القومي الذي يبلغ ٤,٨ من الأفراد عام ١٩٩٦م ، أما عن درجة التزاحم في الغرف فتبلغ في الجبيل ٢,١ نسمة/غرفة ، وفي منطقة شمال الدلتا ٢,٢ فرد/غرفة ، بينما على المستوى القومي ١,٤٩ فرد/غرفة.
- ٢- تبين أيضاً أن نسبة النوع في مجتمع الصيادين مرتفعة فتصل إلى ١٣٧,٨ ذكر/١٠٠ أنثى في الجبيل وشمال الدلتا ، بينما هي على مستوى الجمهورية في المجتمعات الحضرية والريفية فتصل إلى ١٠٥ ذكر/١٠٠ أنثى .
- ٣- تصل نسبة الإعالة الحقيقية للصيد الواحد ٥,٥ من الأفراد في الجبيل ، وفي منطقة شمال الدلتا ٥,٦ من الأفراد للصيد الواحد.
- ٤- إن مجتمع الصيادين يفضل التزاوج والاستقرار الأسري على عكس مهنتهم التي تتطلب تنقل باستمرار للبحث عن الرزق ، إذ بلغت نسبة المتزوجين في قرية الجبيل ٨٧,١% ومنطقة شمال الدلتا ٧٨,٩% .
- ٥- من دراسة السكن في قرية الجبيل اتضح أن المساكن التي تتكون من طابق واحد ومنزل مستقل تبلغ ٧٨,٥% ، وهذا يوضح أن الصياد يفضل الاستقرار في منزل مستقل ومن دور واحد ويوجد به أسرة ممتدة تتكون من الجد والجدة والزوجة والأبناء.
- ٦- من دراسة الحالة التعليمية للصيادين في قرية الجبيل نجد انخفاض نسبة الأمية بها على عكس منطقة شمال الدلتا وذلك يرجع إلى أن كثيراً من هؤلاء الصيادين هجروا حرفة الصيد وانتقلوا إلى حياة الوظيفة في المحافظة أثناء الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وعدم التصريح لهم بالصيد في كثير من الأوقات وخاصة بالليل ، وكانت حياة الوظيفة تتطلب على الأقل الإلمام بالقراءة والكتابة أو الحصول على مؤهل.
- ٧- تعتبر مشكلة عدم توفر أدوات الصيد بأسعار مناسبة هي أهم ما يواجهه الصيادين وذلك لأن الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك كانت توفر لهم أدوات الصيد اللازمة من شباك وغزل وبويات وتوفر لهم معظم أدوات

الصيد بأسعار رخيصة ، أما الآن أصبحت لا تقدم أية خدمات ، كما أن هذه الجمعيات في الماضي كانت تشتري ما يصطادونه بأسعار مناسبة وكان التجار لا يتحكمون في السوق.

٨- تبين أيضاً من خلال الدراسات الميدانية لمناطق الصيادين عدم نظافة الشوارع الموجودة بها وكثرة مخلفات الأسماك مما يؤدي إلى تعفنها وزيادة الحشرات والبعوض مما يعرض الصيادين وأسرهـم لانتشار الأمراض البيئية.

٩- لا بد من التغلب على مشكلة بقع الزيت المنتشرة على سطح الماء في خليج السويس بالقرب من مناطق استخراج البترول والقريبة من مناطق الصيد والتي تؤثر على الثروة السمكية والحالة البيئية لمياه الخليج والمناطق السياحية المنتشرة على طول خليج السويس.

## المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

- ١- حمدي مصطفى بدوى "التركيب السكاني لمحافظة الدلتا المصرية بين تعدادي ١٩٤٧-١٩٨٦" رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩١.
- ٢- خلف الله حسن محمد "الصحة والبيئة في التخطيط الطبي" المنيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- ٣- صلاح عبدالجابر عيسى "جغرافية العمران الريفي دراسة تطبيقية على مركز رشيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٤- فتحي محمد مصيلحي "القرية المصرية في البيئات الفيضية والصحراوية"، دار السلام للطباعة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.
- ٥- \_\_\_\_\_ "دراسات في الجغرافيا الاجتماعية مع التطبيق على مصر" مطبعة الهدى للطباعة والكمبيوتر، قويسنا، المنوفية، الطبعة الأولى، مارس، ١٩٩٩.
- ٦- لين سميث "أساسيات علم السكان" ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٧- محمد صبحي عبد الحكيم "سكان مصر دراسات في جغرافية مصر" سلسلة الألف كتاب، ١٣٩، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٨- محمد مدحت جابر "العمران التقليدي في دولة الإمارات العربية المتحدة" دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٩- محمد نور الدين السبعواي "الجغرافيا الطبية مناهج البحث وأساليب التطبيق" المنيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- ١٠- منسى السيد محمد الجميل "مجتمعات الصيادين في شمال الدلتا دراسة في الجغرافيا الاجتماعية" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٤.
- ١١- نوال فؤاد "التحول الحضري بقرية مصرية" دراسة تطبيقية على قرية العزيزية، نشرة البحوث الجغرافية، قسم الجغرافيا، كلية بنات عين شمس، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Diken, S.N., and Pits, F.R., "Introduction to Cultural Geography, Grim and Company, 1970.
- 2- Duncan, J., "Planning for Healthy Housing in principles and practice of community Health in Africa," University Press invited , Aberdeen, 1985.
- 3- Immunization in practice : A vaccination Guide for Health workers, Ministry of Health, A.R.E, W.H.O., Unicef, 1978.
- 4- John Cater "Social Geography" In introduction to Contemporary Issues, London, 1990.
- 5- John Cater & Trevor Jones, "Social Geography " Distributed in U.S.A., by Routledge, chapman and Hall, New York, 1989.
- 6- Jones K., Moon G., " Health Disease and Society, Arctic Medical Geography, Routedge and kegan paul, London, 1987.
- 7- Pacione M., and Micheal P., "Rural Geography" London, 1983.
- 8- Shils M., & Young V., "Modern Nutrition in Health and Disease, 7th edition, Philadelphia, 1988.
- 9- Stamp D.L., The Geography of life and Death, Corneal, University press, New York, 1964.

## الملاحق

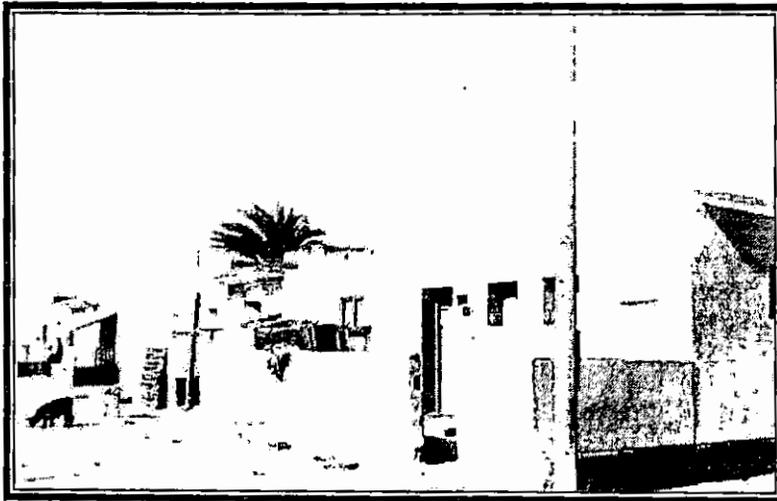
## استمارة استبيان عن مجتمعات الصيادين في قرية الجبيل بجنوب سينا

- ١- الاسم / النوع الديانة السن
- ٢- محل الميلاد محافظة مركز/ قسم قرية
- ٣- الحالة الزوجية: أعزب متزوج مطلق أرمل
- ٤- الحالة التعليمية: مؤهل عالي متوسط يقرأ ويكتب أمي
- ٥- محل الإقامة الحالية: محافظة مركز/ قسم قرية
- ٦- ما هو عدد أفراد الأسرة
- ٧- هل تفضل إنجاب الذكور؟ نعم لا لماذا؟
- ٨- ما هي جهة الوفود إلى هذه المنطقة؟ محافظة مركز قرية
- ٩- ما هي المسافة بين جهة الوفود وسكنك الحالي مركز قرية
- ١٠- ما هي المسافة انتقالك إلى سكنك الحالي؟
- ١١- ما هو نوع العمل الذي كنت تقوم به؟
- ١٢- كم عمرك عند الانتقال إلى سكنك الحالي:
- ١٤- كم سنة قضيتها في هذا السكن:
- ١٥- ما هو السن المناسب لزواج الولد البنت
- ١٦- هل هناك علاقة بين موسم الزواج وموسم الصيد نعم لا
- ١٧- ما نوع الاحتفالات عند الزواج
- ١٨- ما هو عدد زوجاتك: واحدة اثنتين ثلاثة أكثر من ثلاثة
- ١٩- ما هي أشهر الأكلات الغذاء العشاء
- ٢٠- متى تأكل اللحوم مرة كل أسبوع مرة كل أسبوعين
- ٢١- ما نوع المسكن الذي نقيم به ملك إيجار
- ٢٢- ما نوع مادة البناء طوب أحمر طوب نين أخرى
- ٢٣- كم حجرة أدورا منزلك؟ دور واحد دورين ثلاثة أدوار
- ٢٤- هل توجد مدرسة في محل إقامتك نعم لا
- ٢٥- هل تذهب إلى الطبيب نعم لا
- ٢٦- هل تؤمن بالطب الشعبي نعم لا

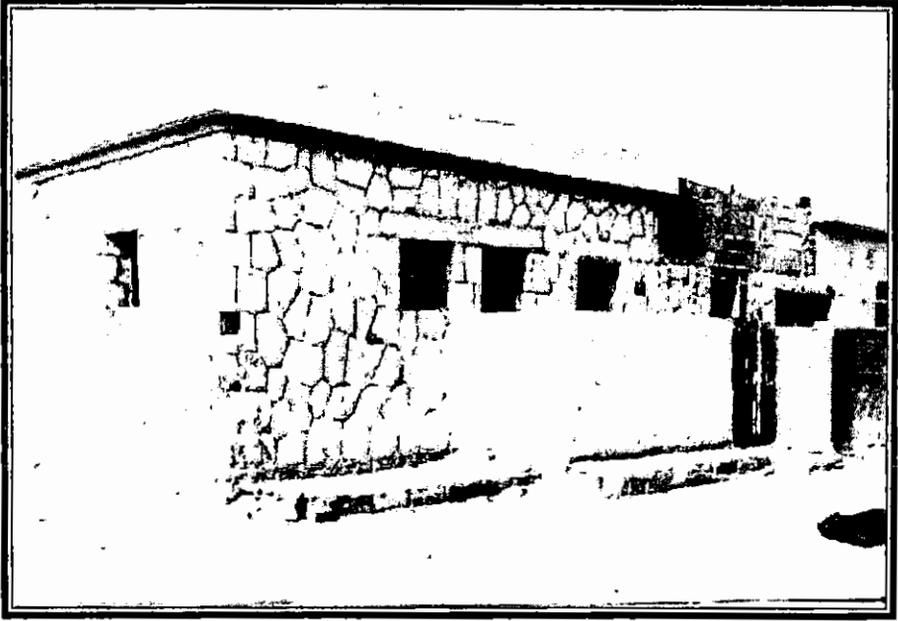
- ٢٧- ما نوع الخدمة الطبية المتوافرة بمحل إقامتك: مستشفى عام  
عيادة خاصة وحدة صحية آخر تذكر
- ٢٨- هل تتوفر الأدوية بالقرب من محل إقامتك نعم لا
- ٢٩- ما هي المسافة التي تقطعها للحصول على الأدوية :  
اقل من ٤/١ ك من ٢/١ إلى ١ ك أكثر من ذلك
- ٣٠- ما هو أسلوب الصيد الذي تتبعه الفلوكه صيد  
البحر الصيد بمركب ميكانيكي الصيد بالتحويلة
- ٣١- ما هي كمية الصيد في اليوم:
- ٣٢- هل تستمر في عملية الصيد طوال اليوم
- ٣٣- ما هي الأوقات المناسبة هل لك دخل تعتمد عليه غير الصيد: نعم لا  
إذا كان نهم ما هو:
- ٣٥- ما هي الأصناف التي تصطادها:
- ٣٦- ما هو سعر السمك من الأصناف؟
- ٣٧- ما هو يوم الأجازة في الأسبوع؟
- ٣٨- أين يقع سوق تصريف السمك؟
- ٣٩- ما هي طريقة تسويق الأسماك؟ أ- يبيعه بنفسه ب- يبيعه للتاجر  
ج- عن طريق الوسطاء د- عن طريق الجمعيات
- ٤٠- هل يتم بيع كل ما تصطاده في نفس اليوم نعم لا
- ٤١- كيف يتم تخزين السمك:
- ٤٢- تلاجيات خاصة بالنجار تلاجيات عادية أخرى تذكر  
٤٢- ما هي وسيلة نقل الإنتاج إلى السوق؟
- ٤٣- هل يتحكم التجار في السوق؟ نعم لا
- ٤٤- إذا كان نعم كيف يتم ذلك؟ ١- توحيد سعره أخرى تذكر
- ٤٥- ما هي المشكلات التي تواجهك في عملك؟  
١- ٢- ٣-  
٤- ٥- ٦-



صورة (١) العمران في قرية الجبيل القديمة



صورة (٢) العمران في قرية الجبيل الحديثة



صورة (٣) مادة البناء (الأحجار) في قرية الجبيل الحديثة

## كتاب

الجغرافية الاجتماعية مقدمة للقضايا المعاصرة  
**SOCIAL GEOGRAPHY AN INTRODUCTION  
 TO CONTEMPORARY ISSUES**

John Cater : جون كتر

Trevor Jones : ترافور جونس

سنة النشر : ١٩٩٦

تتمتع الجغرافيا الاجتماعية بانتشار متزايد بين المدرسين والطلبة علي حد سواء بسبب صلتها بمواضيع العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذلك القضايا المعاصرة ذات الاهتمام العام وقضايا محل الجدل السياسي، ومن أهم طرق دراسة هذا المبحث ومعالجة قضايا اللامساواة والفقير والجريمة والفوضى الاجتماعية والعنصرية والاستغلال ودور النسق المكاني وتأثيره علي هذه العوامل، وهذا هو المبدأ الأول الذي يدور حوله هذا الكتاب.

أما المبدأ الثاني وهو محاولة تعكس الاختلافات السياسية والفكرية بشأن تخصيص الموارد وهذه هي القضية المحورية في الجغرافية الاجتماعية، وهناك فصول تعالج المواد الأساسية مثل العمل والإسكان، وفصول حول المشاركين من حيث نوعهم وعلاقتهم وجنسهم، أما الفصلان الأخيران فيعالجان المواضيع في سياقاتها المكانية أي البيئة الحضرية والمجتمع الريفي.

ويقع هذا الكتاب في ٢٦٠ صفحة من القطع المتوسط، ويتألف من سبعة فصول، صدرت بتمهيد ومقدمة، وألقت الضوء على ميادين عمل الجغرافية الاجتماعية وماهيتها، وتناولت دراسة John Cater & Trevor Jones للجغرافية الاجتماعية عام ١٩٩٦ أنها تشمل الموضوعات الآتية: (دراسة السكن - ودراسة الجنس ودور المرأة في المجتمع - ودراسة الجريمة - ودراسة السلالات الموجودة في المجتمع - والحضرية والتحضر في المجتمع).

يعالج الفصل الأول الجغرافية الاجتماعية للعمل، وذلك لأهمية موقع العمل عند تناول قضايا اللامساواة حسب المكان والجماعة والطبقة، ويتناول توزيع الثروة حيث أن الاستهلاك لا يأتي إلا بالإنتاج فلا بد من وجود الثروة، ويتناول هذا الفصل كيفية تغير اقتصاد السوق الحر وإحداث تغيرات جوهرية مكانية حيث بدأ

التوجه في الحركة الصناعية من المركز (قلب العالم) إلى الهامش (المناطق المتخلفة)، ويتناول هذا الفصل التنمية غير المستوية في جغرافية الإنتاج، كما يناقش التقسيم المكاني في العمل والنظريات الحديثة في التقسيم المكاني للعمل ودور الدولة في ذلك بجانب البدائل الجذرية لأزمة العمل.

ويناقش الفصل الثاني الإسكان من حيث وظائفه والمداخل البيئية المتعلقة به والواقعية الاجتماعية والوعي السياسي والمداخل الماركسية نحو الإسكان كما يعرض هذا الفصل لنموذج جديد لطبقات الإسكان.

أما الفصل الثالث فيهتم بالجريمة، والفوضى فيعالج البيئة البشرية وفرص انتشار الجريمة وضحايا الجرائم والاقتصاد السياسي وصلته بجغرافية الجريمة. ويتناول الفصل الرابع قضية النوع، فيدرس مكانة المرأة والنوع وعبوبه وتقسيم المكان حسب الجنس والتبعية النسائية والحركة النسائية الماركسية، ودور المرأة في المجتمع.

ويهتم الفصل الخامس بالأقليات العرقية والجنسية، فيعالج قضايا العرق والجنس والأقليات، والبعد المكاني للجنس والعرق ومبدأ الاندماج العرقي، والتعددية الثقافية والبدائل البنوية والجذرية؛ ودراسة السلالات الموجودة بالمجتمعات المختلفة.

أما الفصل السادس فيتناول المنطقة الحضرية ومعادلة المنطقة والمجتمع وخفوت دور المجتمع، ويعالج المجتمع كوحدة واقع تجريبية عملية ثم نظرية ثم فكر أو تفكير، وتفسير الحضرية والتحضر في المجتمع.

ويعالج الفصل السابع المجتمع الريفي المعاصر، فيتناول الرعاية والمجتمع الريفي التقليدي وتحول المجتمع الريفي ومشكلة الحصول على الخدمات في المجتمع الريفي والصراع في المجتمع الريفي الحديث والاقتصاد السياسي للحيز الريفي، الذي يناقش عملية تراكم رأس المال في الحيز الريفي واستهلاك الحيز الريفي، وفكرة الفقر السعيد التي تقر بسعادة الرعاية في الريف على عكس واقع الحال، وفي نهاية كل فصل توجد توصيات وبعض المراجع التي تساعد القارئ على التعميق في موضوع الدراسة.

### إعداد د/أحمد ندا

محاضر الجغرافيا بكلية التربية للبنات

بحفر الباطن

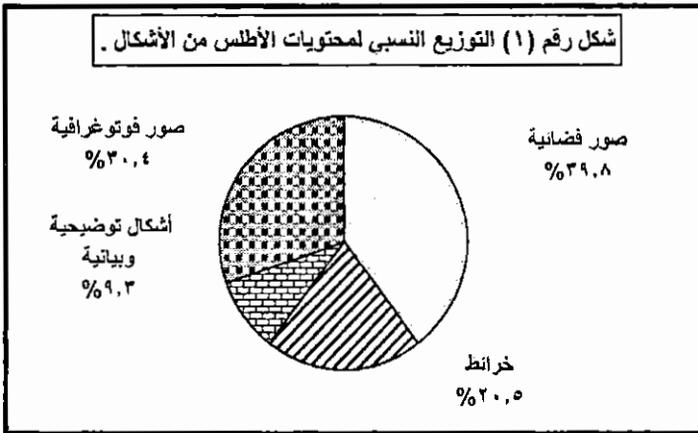
## أطلس دولة الكويت من الصور الفضائية

- اسم الكتاب : أطلس دولة الكويت من الصور الفضائية .  
 المحرران : أ.د/ فاروق الياز / د/ محمد عبد الرحمن الصرعاوي .  
 إشراف : أ.د/ علي عبد الله الشملان .  
 إعداد : مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن .  
 الناشر : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي .  
 سنة النشر : ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .  
 أبعاده : ٤٠,٣ سم طول × ٢٩ سم عرض .  
 عدد صفحاته : ١٤٥ صفحة .

عدد الخرائط والصور : ١٦١ خريطة وصورة ملونة وأبيض وأسود.

جدول رقم (١) التوزيع العددي والنسبي لمحتويات الأطلس من الأشكال

البيان	العدد	%
صور فضائية	٦٤	٣٩,٨
خرائط	٣٣	٢٠,٥
أشكال توضيحية وبيانية	١٥	٩,٣
صور فوتوغرافية	٤٩	٣٠,٤
الإجمالي	١٦١	١٠٠



نوعه : من القطع الكبير .

يعتبر أطلس دولة الكويت من الصور الفضائية من الأعمال الفريدة والمهمة في ذات الوقت، حيث يجمع بين دفتيه العديد من الخرائط والصور -الفضائية

والصور التوضيحية، هذا إلى جانب أسلوب العرض والتحليل البسيط الذي تبناه، بالإضافة إلى سهولة قراءته وتداوله بين جميع دول العالم لاستخدامه لغتين في الشرح والتحليل، وهما اللغة العربية والإنجليزية .

ويقع الأطلس في خمسة أجزاء، خصص الجزء الأول منه في عرض أنواع الصور الفضائية، وطرق الحصول عليها، ومواصفات كل منها، ثم اختتم هذا الجزء بوصف عام للمنطقة العربية على اعتبار أن الكويت جزء منها .

ويتناول الجزء الثاني من الأطلس الخصائص المميزة للبيئة الكويتية من خلال جغرافية الدولة وطبوغرافيتها وحياتها الحضرية، ثم عرض لتاريخ الآثار الموجودة والتي تنتمي لست فترات مختلفة بداية من العصر الحجري وانتهاءً بالفترة الإسلامية، وتناول أيضا مدينة الكويت ، والمناخ والطقس، كما عرض لطبيعة أرض الدولة من خلال الجيولوجيا السطحية والاستراتيغرافية والجيولوجية التركيبية، وخصائصها السيزمية والحيومورفولوجية وطبقاتها السطحية وسماتها المتكونة بفعل الرياح . كما يتعرض هذا الجزء للموارد الطبيعية المعدنية والنفطية والمائية المتاحة بالدولة. كما أشتمل على المعالم البيولوجية والتي تضمنت الرعي والنباتات والحيوانات والطيور. وتقدم الأجزاء الأخيرة منه وصفاً لمعالم المناطق الساحلية ومياهها، وللشعاب المرجانية ومصائد الأسماك في الكويت .

وينفرد الجزء الثالث من الأطلس بعرض الآثار البيئية لحرب الخليج ، من خلال التأثيرات الجيولوجية لحرب الخليج، وخصوصاً تأثيراتها في السطح الطبيعي للصحراء، وعرض كذلك لتسرب النفط وحرق آبار البترول والبحيرات النفطية، ولأن للحرب آثارها البيئية فتم عرض خريطة لتحديد التغيرات الناجمة عنها، ثم عرض كذلك لتصنيف الصور الفضائية ثم آثار المركبات والحفر والسواثر الترايية والألغام وأخيراً الكتبان الرملية .

ويعرض الجزء الرابع من الأطلس للأقاليم الجغرافية لدولة الكويت، حيث قسمت لأربعة أقاليم تناولها الأطلس على الترتيب بداية بالإقليم الشمالي ودرس فيه مزارع العبدلي والهضاب والوديان والخبرات ومنطقة الروضتين والكتبان الرملية وأخيراً منخفض أم الرمم، ثم تناول بعد ذلك الإقليم الغربي ثم الإقليم الجنوبي ودرس فيه الأسطح الرملية والأسطح الصخرية ومزارع الوفرة، ثم يأتي في نهاية هذه الأقاليم الإقليم الساحلي، وعرض فيه لرأس الصبية، وجون الكويت، ومرتفع جال الزور، ومدينة الكويت، ونطاق المد والجزر، والسبخ الساحلية، ثم للكتبان

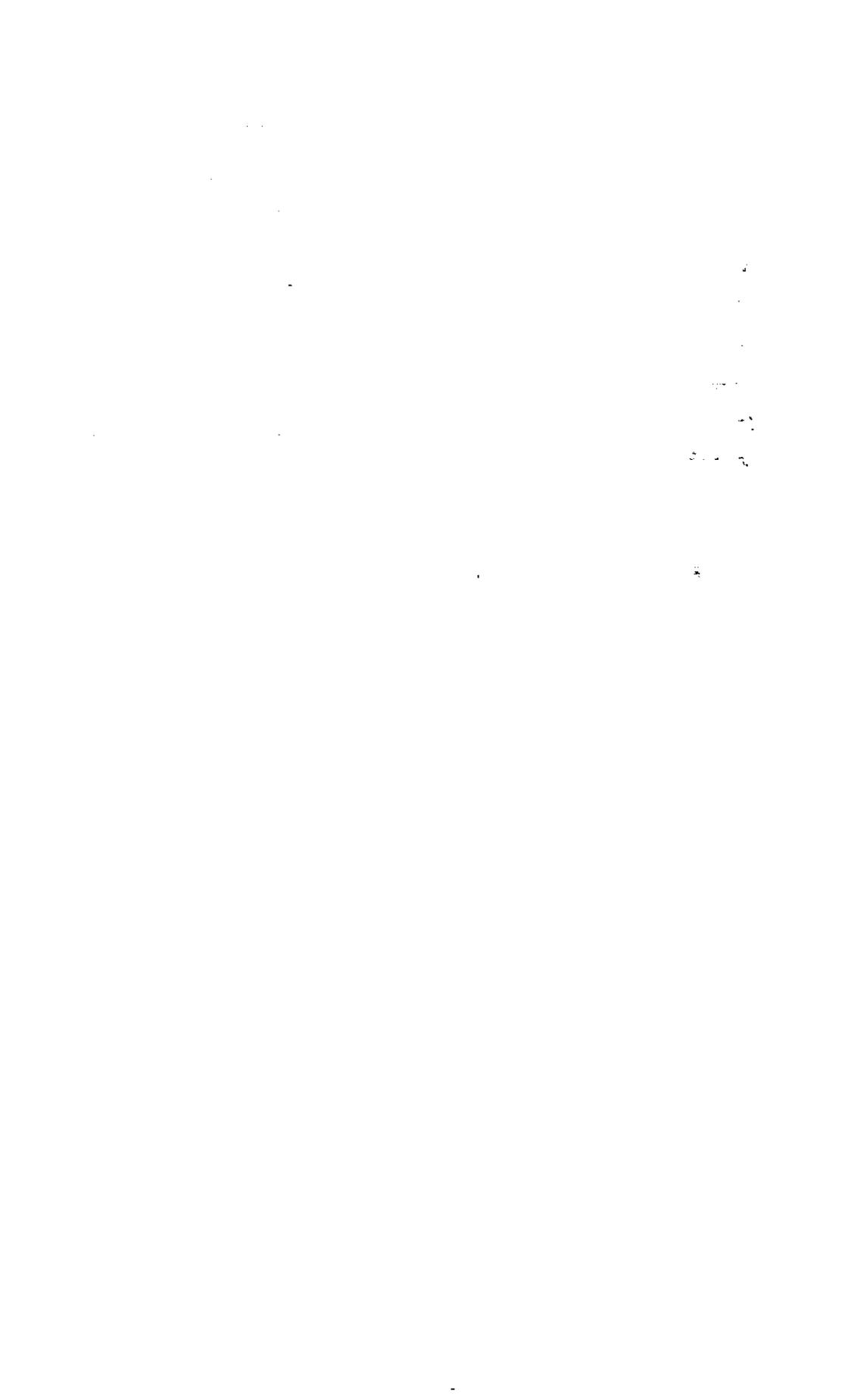
الساحلية . وينتهي هذا الجزء بعرض مفصل لتسع جزر، وهي على الترتيب: جزيرة وربة وبوبيان وفيلكا وكبر وعوهه ومسكان وقاروه وأم المرانم وأخيراً جزيرة أم النمل .

أما الجزء الأخير فيقدم قائمة ببليوغرافية عن الفريق الذي أسهم بالمشاركة في إخراج هذا الأطلس من خلال كتابة نصوص الفصول المختلفة، وبلغ عددهم خمسة وأربعون مشاركاً، وتلا ذلك عرض لقائمة بمصادر البيانات الواردة بالأطلس، وقائمة أخرى بالمصطلحات الإنجليزية المهمة المستخدمة به، ثم ينتهي بعرض بقائمة ببليوغرافية للمنشورات المهمة عن بيئة الكويت، وتضمنت المراجع وبعض النشرات ذات الطابع العام، فضلاً عن جميع المراجع التي أعتمد عليها في إعداد الأطلس .

### إعداد/ محمود فوزي محمود فوج

المدرس المساعد بقسم الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة المنوفية



## ملخصات الأبحاث استراتيجية التنمية الصناعية في الإسماعيلية

د/ أحمد علي عجوة

### الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة إلى إبراز السياسات والجهود التي بذلتها الدولة واستراتيجيتها لإعادة توطين الصناعة بالإسماعيلية بهدف تحقيق التنمية الصناعية المتوازنة في كل أجزاء الحيز المكاني للدولة لذلك جاءت الدراسة لتحاول أن ترسم خريطة للصناعات التحويلية بمتغيراتها المختلفة وتفصيلاتها الدقيقة وحاولت أن تلقي الضوء على: نشأتها ، وتطورها ، وتوزيعها الجغرافي ، وتوطنها ، وخصائصها الحجمية ، ومشاكلها ومستقبلها . وحاولت أن تبرز دور قناة السويس في التنمية الصناعية للإسماعيلية كأحد أهدافها ، كما حاولت الدراسة أن تبرز أثر الموقع وعلاقته المكانية وتفاعله مع المجرى الملاحي العالمي في التنمية الصناعية ودوره في ذلك . ثم تناول بعد ذلك عدد من التوصيات وصل عددها ست توصيات

**الملخص باللغة الإنجليزية:****Industrial development strategy  
in Esmaelia Governorate**

The study aims to reveal the state's programs, efforts, and its strategy to relocate the industry in Esmaelia Governorate to realize the balanced Industrial development in all parts of state space so, the study tries to draw an Industrial map in its different variables and details. It highlights its evolution, growth, Geographical distribution, location, size characteristics, problems and its future. The study tries to reveal the effect of the Suez Canal in the Industrial development in Esmaelia Governorate as one of its goals. The study also tries to reveal the role of the position and the spatial relationships and its contact with the international navigable Canal upon the Industrial development. The study concludes some recommendations.

## تجارة مصر الخارجية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) دراسة جغرافية

د/ حسام الدين جاد الرب

### الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث الى التعرض لدراسة تجارة مصر الخارجية للوقوف على سماتها العامة وحجمها وتوزيعها الجغرافي وتركيبها السلعي، وذلك خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠) وهي فترة زمنية كافية نستطيع من خلالها رصد وتطور حجم تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها وتقييم هذه التجارة وذلك من وجهة النظر الجغرافية.

وسوف تلقي الدراسة الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تطور حجم تجارة مصر الخارجية واتجاهاتها.

ثانياً: حجم التجارة الخارجية لمصر.

ثالثاً: الميزان التجاري.

رابعاً: التركيب السلعي للتجارة الخارجية:

١- التركيب السلعي للصادرات.

٢- التركيب السلعي للواردات.

خامساً: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

١- التوزيع الجغرافي للصادرات.

٢- التوزيع الجغرافي للواردات.

سادساً: أثر اتفاقية الجات على تجارة مصر الخارجية.

سابعاً: مستقبل تجارة مصر الخارجية.

**الملخص باللغة الإنجليزية:**

This research aims to study the foreign trade in Egypt for the period (1990-2000). The study deals growth, size and evaluation of the foreign trade in Egypt.

**The main points of the study are:**

**First:** growth of the foreign trade in Egypt.

**Second:** Size of the foreign trade in Egypt.

**Third:** Balance of trade

**Fourth:** structure of the foreign trade:

1- Structure of the Export.

2- Structure of the Import.

**Fifth:** Geographical distribution of the foreign trade:

1- Geographical distribution of the export.

2- Geographical distribution of the import.

**Sixth:** Influencing the GATT of the foreign trade in Egypt.

**Seventh:** the future of the foreign trade in Egypt.

## السكان والاحتياجات من الخدمات التعليمية بمركز فارسكور بمحافظة دمياط - دراسة في الجغرافيا التطبيقية.

د/ علاء سيد محمود

### الملخص باللغة العربية:

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث مصادر وهي كالتالي :

١ - بيانات التعدادات السكانية عامي ١٩٨٦ / ١٩٩٦

٢ - الخريطة المعلوماتية لمحافظة دمياط عام ٢٠٠٢

٣ - المعدلات والمعايير التخطيطية لخدمات التعليمية

وقد ضمت هذه الدراسة على أربع نقاط أساسية كالتالي :

١ - المدخل الإقليمي لسكان مركز فارسكور

٢ - التطور السكاني لمركز فارسكور ٨٦ / ١٩٩٦

٣- تقدير سكان مركز فارسكور حتى عام ٢٠٢٢

٤- الوضع الراهن للخدمات التعليمية واحتياجاتها حتى عام ٢٠٢٢

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:-

الارتباط الواضح بين الدراسات السكانية والتخطيط للتعليم ، حيث يعد الجغرافي من أكثر المتخصصين في هذا المجال فهما للعلاقات المكانية للظاهرة محل الدراسة.

٢-عدم قدرة التعليم بأنواعه على تحقيق الاستيعاب الكامل للطلبة في سن التعليم، مما أدى إلى وجود عجز في أحد عناصر الخدمة التعليمية.

٣-محاولة زيادة الاستثمارات إلى القطاع التعليمي، إذ يعتبر هذا القطاع من القطاعات الاقتصادية الهامة.

٤-إمكانية تحديد المساحة المطلوبة لسد العجز الحالي والاحتياجات المستقبلية من الطلبة المتوقع دخولهم إلى التعليم بمراحله المختلفة حتى عام ٢٠٢٢.

**الملخص باللغة الإنجليزية:**

Population and the demand of education services in Faraskor distract In Domiatc Govern rate A study in Applied Geography

This study depended on 3 sources which are:

1. Data population census in 1986\1996.
2. The information map of Domiata government in 2002.
3. The planning criterions for educational services.

This study included 4 major points:

1. Regional introduction of Frascore population.
2. The population evaluation of Frascore region 1986\1996.
3. Estimation of Frascore population till 2022.
4. The present attitude for educational services till 2022.

The results of this study:

1. The connection between population studies and education planning, whereas the geographical is most considered the expert in this field.
2. The education unable to contain students in educational age and that leads to poverty in one of education elements.
3. The attempt to increase the investments to the education zone
4. which is considered one of the important economics zones.
5. We can evaluate the area of poverty and future needs of students that we expected them in the education system with all its different levels till 2022

## مجتمع الصيادين في قرية الجبيل بجنوب سيناء دراسة مقارنة في الجغرافيا الاجتماعية

٥/ منسى الجمل

### الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة إلى إبراز الأبعاد الديموجرافية للصيادين بقرية الجبيل - بمحافظة جنوب سيناء حيث يتم دراسة التركيب العمري لهذا المجتمع ، كما يتم دراسة حجم الأسرة ودرجة التضاحم و التركيب النوعي للسكان و الحالة الزوجية و سن الزواج في مجتمع الصيادين كما يناقش البحث التراكيب المورفولوجية والاجتماعية في قرية الجبيل و يكشف عن أهم المشكلات التي تواجه صيادي الجبيل في أعمالهم ، وينتهي البحث بدراسة بعض النتائج والتوصيات الهامة.

**الملخص باللغة الإنجليزية:****Sayadeen Society of Gebeil Southern Sinai  
Comparative Study in Social Geography**

The study aims to reveal the demographic dimensions of the fishermen (El Sayadeen )in Gebeil village southern Sinai Governorate by studying the age composition of the society , family size , crowding degree , sex composition , the marital state and age , It discusses the morphological and social compositions in Gebeil village It reveal the problems that are challenging the fishermen in their works , Finally, It concluded some a results and suggestions .